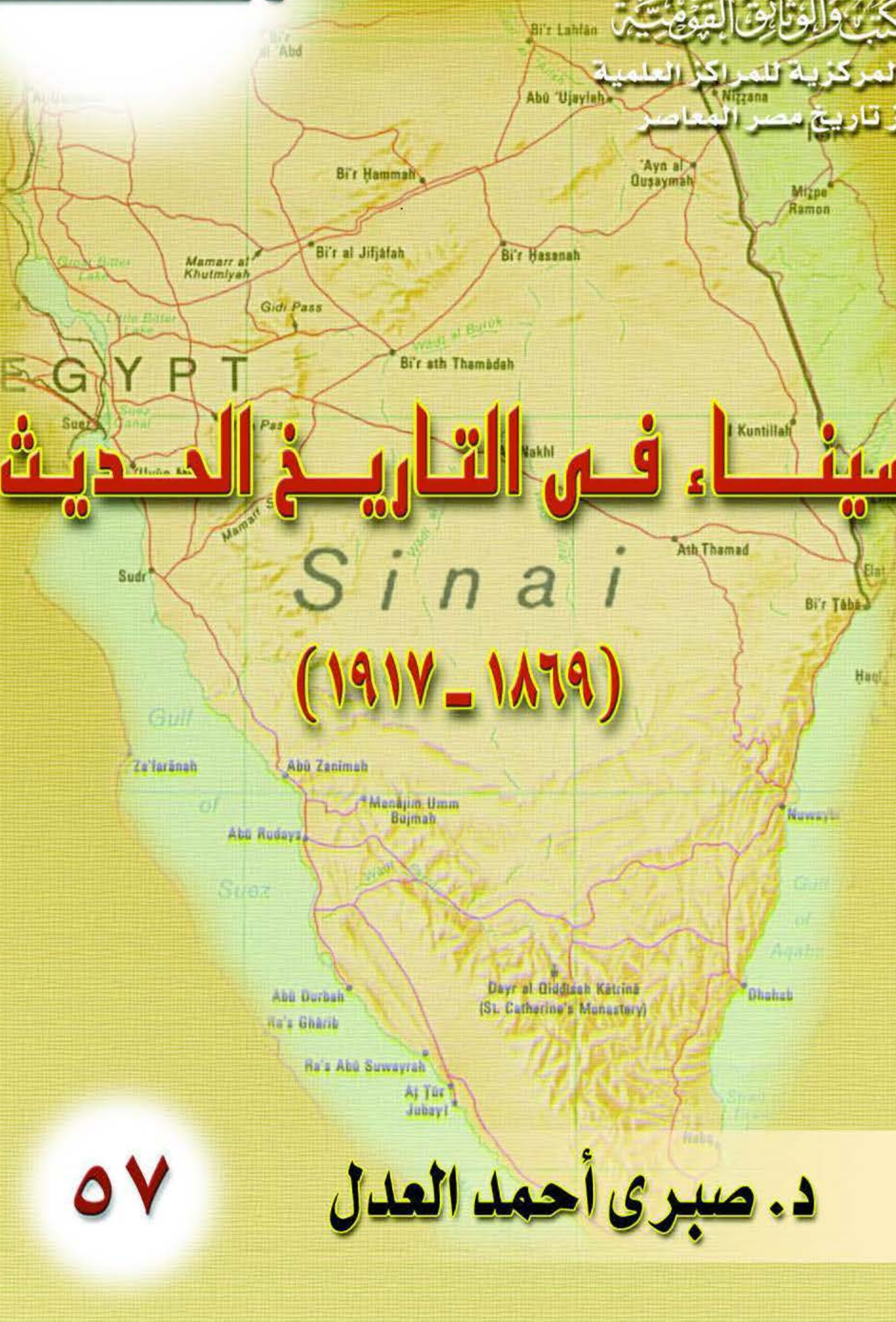
دار الكتب والوثائق القومية
الادارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر النهضة

سيناء فى التاريخ الحديث

(١٨٦٩ - ١٩١٧)



د. صبرى أحمد العدل

٥٧

سينـــاء فى التاريخ الحـديـث

(١٨٦٩ - ١٩١٧)

إهداء

إلى زوجتى ...

إلى ابنتَّى نِّيرة و يارا ...

تقديم

حب الوطن من الإيمان ... لكنه الحب القائم على المعرفة والعلم، هذا ما يدفعنا إليه نشر هذا الكتاب، الذي يتناول دراسة جزء مهم وعزيز من وطننا، وهو شبه جزيرة سيناء، ذلك الجزء الذي لم يلق من العناية والاهتمام ما هو جدير به. فيقدم لنا هذا الكتاب دراسة علمية تاريخية موثقة لسيناء فى التاريخ الحديث، ليست مجرد استعراض لتاريخ سيناء، وإنما تتميز بكونها تثير القضايا الرئيسية التى أحاطت بسيناء، والتى لازالت، حتى وقتنا، تحتاج مزيدا من الاهتمام والعناية. فهى تكشف عن علاقة سيناء ببقية بدن الوطن، وتثير قضية الأمن القومى لمصر، ليس بمعنى حراسة الحدود، وإنما تنبه إلى ضرورة فهم المكان والمكانة والموضع والموقع من كافة الأبعاد، كذلك توضح الدراسة أن المعرفة العلمية الموثقة ـ وليس مجرد التغنى بأرض الفيروز وأرض القمر ـ هى الأساس فى بناء الانتماء والشعور الوطنى، وهى نقطة البداية فى مد جميع شرايين الوطن وأوردته إلى كل أجزائه وخاصة بوابته الشرقية، فضلا عن أن هذه المعرفة هى البداية المنطقية للحركة والفعل والإنجاز لنهضة مصر ورفعتها.

والمؤلف الدكتور صبري أحمد العدل، صاحب خبرة واسعة وعميقة بموضوعه، حيث صاحبه سنوات عديدة، منذ أن شرع يعد أطروحته للدكتوراه، ولا يزال يتابع بدأب وشغف كل جديد فيه، حتى قدم لنا فى هذا الكتاب دراسة علمية حديثة موثقة لتاريخ سيناء الحديث، أحاط فيها بكل ما سبق كتابته عن سيناء بنظرة ثاقبة، وأفاد من مصادر لم تتح لمن سبقوه، خاصة المصادر الوثائقية المودعة بدار الوثائق القومية، مما ذيل به دراسته فى قائمة ثرية، بعد أن أجاد توظيفها لخدمة دراسته وفق منهج سليم، وفى لغة سلسة مشرقة.

لقد اختار الدكتور صبري العدل فترة حيوية وحساسة من فترات التاريخ الحديث لسيناء، وهى الفترة الواقعة بين افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية عام ١٨٦٩م، ذلك الحدث الذي كان له تأثيره الخاص على وضع سيناء، وعام ١٩١٧م ذلك العام الذي أخليت فيه سيناء من القوات العثمانية التى كانت موجودة فيها بحكم أن مصر كانت لا تزال إحدى ولايات الدولة العثمانية، ومن ثم حاولت خلال سنوات الحرب استردادها من الإنجليز، وعلى أثر فشل محاولات الدولة وهزيمتها فى الحرب أقامت السلطات

البريطانية فى العام نفسه ما سمى آنذاك بـ «مصلحة أقسام الحدود» التى جعلت سيناء بموجبها وحدة إدارية ضمن التنظيم الإداري الجديد لمصر، الذي أقيم لإحكام السيطرة على حدود مصر وتخومها، مما اعتبره المؤلف نقطة تحول مهمة فى تاريخ سيناء.

وسوف نلاحظ أن مؤلفنا الشاب بدأ دراسته ليس فقط بعام ١٨٦٩م وإنما مهد لذلك بدراسة لتاريخ سيناء منذ بدايات التاريخ الحديث، أي منذ أوائل القرن السادس عشر، ثم درس التنظيم الإداري لسيناء، باعتبارها إشكالية مهمة فى دراسة تاريخ سيناء الحديث، كما درس علاقتها بالحياة السياسية، وبالحركة الوطنية والحياة النيابية، ودرس كذلك أزمات الحدود الشرقية لمصر والتى كانت سيناء مسرحاً لها، فضلا عن رصده وتأريخه لأصول المشروعات الصهيونية واليهودية لاستيطان سيناء ... وحتى تكتمل معرفتنا بشبه جزيرة سيناء، قدم لنا المؤلف دراسة لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية على جانب كبير من الأهمية.

وإننا إذ نقدر هذا الجهد العلمى الجاد للمؤلف ونهنئه عليه، ونقدمه للقراء فى مصر النهضة، نري أنه يلقى على عاتقه بمسئولية تقديم دراسة جديدة عن الفترة التالية لتاريخ سيناء تغطى الفترة من نهاية الحرب العالمية الأولى، مروراً باحتلال الدولة العبرية لسيناء عام ١٩٦٧ وحتى تحريرها واستعادتها منذ عام ١٩٧٣، ونحسب أن المؤلف بما يملكه من مهارة وخبرة قادر على الإيفاء بها، خدمة لتاريخ وطننا العزيز، ذلك الوطن الذي ينهض بالمعرفة العلمية وبالإنجاز المخلص القائم عليها.

والله ولى التوفيق،،

رئيس التحرير

أ.د. أحمد زكريا الشِّلق

يوليو ٢٠٠٤

المقدمة

تبدو شبه جزيرة سيناء مثل« الإسفين» الذى يفصل قارتى آسيا وأفريقيا، وهذا الوضع قد أكسبها أهمية استراتيجية وجيوبوليتيكية بالنسبة لمصر. ورغم هذه الأهمية لم تحظ سيناء بنصيب كبير من الدراسة العلمية فى المجالات المختلفة، التى من بينها الدراسات التاريخية، ولكن هذا لاينفى وجود عدد من الدراسات التى تناولت على استحياء بعضاً من تاريخها عبر العصور، ومن بينها العصر الحديث، ومع هذا مازال هناك الكثير من الغموض بشأن تاريخ شبه جزيرة سيناء الحديث. كما أن مجتمع سيناء لم يحظ بالاهتمام الكافى من الدراسة لمعرفة الدور الذى ساهم به فى تاريخ مصر الحديث.

ومنذ أن بدأت أولى خطوات هذا البحث، كان لدىّ العديد من التساؤلات، والتى كان من أهمها : ما هو الأثر الذى تركه افتتاح قناة السويس على مجتمع سيناء ؟، وما هو موقع سيناء الإدارى فى المنظومة الإدارية لمصر فى القرن التاسع عشر ؟، وما هى الأسباب المؤدية إلى ظهور « مشكلة سيناء» بين مصر والدولة العثمانية فى نهاية القرن التاسع عشر (عام ١٨٩٢) بهذا الشكل المفاجئ ؟ وغيرها من التساؤلات التى أثارت لدىّ الدافع لدراسة تطور هذه البقعة من أرض مصر فى محاولة للإجابة على هذه التساؤلات وغيرها. وهذه الدراسة هى محاولة لرسم صورة أقرب إلى الواقع عن حياة سكان شبه جزيرة سيناء ومشكلاتهم فى الفترة مجال الدراسة. فخلال هذه الفترة كانت مصر تشهد مرحلة مهمة من مراحل تاريخها الحديث، فكان من المهم دراسة وضع « الأطراف الحدودية » ـ إن جاز لنا التعبير ـ وعلاقتها « بالقلب » الذى تمثله السلطة المركزية، وموقفها مما يحدث خلال هذه المرحلة.

وتبدأ هذه الدراسة بعام ١٨٦٩ وهو العام الذى افتتحت فيه قناة السويس أمام الملاحة الدولية، ومما لاشك فيه أن افتتاحها كان له أثره على الوضع الاستراتيجى لسيناء، وأيضاً على مجتمعها الذى كان يرتبط بعلاقات وثيقة مع باقى المجتمع المصرى فى الوادى والدلتا، ومن ثم كان افتتاح القناة نقطة تحول فى تاريخ سيناء. بينما توقفت الدراسة عند عام ١٩١٧وهو العام الذى تم فيه إخلاء سيناء من القوات العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولي، كما تأسست فى العام نفسه مصلحة أقسام الحدود، وصارت سيناء وحدة إدارية ضمن التشكيل الإدارى الجديد الذى أقامته السلطات البريطانية لإحكام السيطرة على مناطق الحدود.

ونظراً للطبيعة الخاصة التى تتسم بها سيناء من حيث التركيبة السكانية ـ المختلفة إلى حد بعيد عن تركيبة أقاليم الدلتا والوادى ـ والوضع الإدارى الذى كانت عليه فى تلك الفترة، فقد كان البحث عن إطار منهجى يمكن أن يجمع كل الظواهر التاريخية المراد بحثها يشكل مشكلة حقيقية. فما يمكن أن يطبق من أطر نظرية على الظواهر التاريخية فى تاريخ مصر الحديث يصح أن تستخدم فى الوقت ذاته مع باقى أقاليم مصر فى الوادى والدلتا، لكن هذه الأطر قد لا تصلح لدراسة تاريخ بعض البقع فى أطراف مصر كمناطق الحدود، نظراً لأنها لم تحظ بنصيب من حركة النهضة التى شملت أقاليم الدلتا والوادى، فلم تتأثر بالحركة التاريخية لمصر، بل لا نبالغ إذا قلنا إن صانعى القرار فى مصر على مدى التاريخ الحديث قد تناسوا ـ بشكل ما ـ تلك البقع البعيدة عن مركز الإدارة والحكم فى القاهرة. كما كانت ندرة المصادر التاريخية تشكل عقبة من العقبات التى واجهت البحث طوال مراحله المختلفة، وخاصة ما يتعلق منها بالبدو، حيث إنهم نادراً ما يسجلون تعاملاتهم اليومية فى السجلات الرسمية للدولة، لكن العثور على سجلات محكمة العريش قد منح الباحث فرصة للبحث بين طيات سجلاتها عن المعلومات التى تعطينا ملامح صورة هذا المجتمع فى فترة الدراسة.

وعلى هذا فقد قسمت هذه الدراسة إلى تمهيد وسبعة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، تناول **التمهيد** وضع سيناء فى الفترة السابقة على الفترة مجال الدراسة لأهمية ذلك فى معرفة التطور الذى طرأ عليها.

ولهذا رأيت أن أبدأ **الفصل الأول** ـ بدراسة «**التنظيم الإدارى لشبه جزيرة سيناء** » على اعتبار أنه يمثل الإشكالية الأكثر إلحاحاً فى دراسة منطقة كسيناء، حيث إن الإطار الإدارى لسيناء فى هذه الفترة خضع لنوع من الانكماش والتقلص الذى غير من الجغرافية الإدارية والبشرية لها، وكان هذا الإطار مدعاة لنشوب صراعات حول ماهية الشكل الإدارى لسيناء بين مصر والدولة العثمانية، والذى ظل هلامياً فى بعض مراحل هذا الصراع، لهذا حاولت أن أرصد التطور الذى طرأ على الأشكال الإدارية التى وضعتها الحكومة المصرية فى إطار محاولتها للسيطرة على هذه المنطقة الحدودية. كما تناولت الأشكال الإدارية المختلفة التى أقامتها الحكومة المصرية فى سيناء، فتطرقت بالدراسة إلى الإدارة العسكرية والمحلية والتى تناولت فيها «محافظة العريش » كأول شكل إدارى أقامته الحكومة فى سيناء منذ مطلع القرن التاسع عشر، وتناولت الأساليب التى اتبعتها الحكومة للسيطرة على أمن الطرق والحدود الشرقية وكيفية معالجتها لمسألة

التهريب، ودراسة الأشكال الإدارية الأخرى كقلاع وسط وجنوب سيناء وشمال الحجاز باعتبارها مراكز إدارية وعسكرية فى هذه المنطقة من سيناء، ثم تناولت بالدراسة الإدارات المالية والقضائية والصحية والدور الذى لعبته فى سيناء فى هذه الفترة، هذا بالإضافة إلى دراسة تطور إنشاء البريد والتلغراف الذى كان له أهميته فى منطقة حدودية كسيناء، وأخيراً موقف بدو سيناء من السلطة.

ولما كان من الطبيعى أن يتأثر إقليم كسيناء بالأحداث السياسية التى تمر بها الدولة الأم؛ فقد جاء **الفصل الثانى** تحت عنوان «**مشاركة شبه جزيرة سيناء فى الحياة السياسية**» والذى سلَّطت فيه الضوء على دور سكان سيناء فى حدث مهم كالثورة العرابية، لأنه سيوضح لنا «هوية» هؤلاء السكان السياسية والثقافية، مسلطاً الضوء على دور العربان والأهالى فى تلك الثورة، وموقفهم من بعثة (بالمر) التى أرسلتها بريطانيا لكسب تأييدهم إلى صفها، كما تناولت هذا الفصل مشاركة أهالى سيناء فى الحياة النيابية المصرية من خلال دراسة موقفهم من عملية التمثيل النيابى وردود فعلهم إزاء هذه الخطوة، أو النقلة الحضارية المفاجئة التى لم تكن عقولهم قد تهيأت بعد لتقبلها.

وعلى الرغم من أن أزمات الحدود الشرقية لسيناء كانت تمثل، فى جزء كبير منها، صراعاً حول الحد الإدارى الفاصل بين سيناء وممتلكات الدولة العثمانية؛ فإنها رغم ذلك قد أخذت أبعاداً سياسية تدخلت فيها أطراف أخرى غير طرفى النزاع، مما جعل هذه النزاعات تشكل وحدة موضوعية واحدة، وعلى هذا فقد حمل **الفصل الثالث** عنوان «**أزمات الحدود الشرقية**»، بدأته بتسليط الضوء على الجذور التاريخية لأزمات الحدود بين مصر والدولة العثمانية متناولاً أسباب كل أزمة ونتائجها، فتحدثت عن أزمة الحدود الأولى عام ١٨٩٢، وأزمة الحدود الثانية عام ١٩٠٦ التى بدأت بحادثة المرشش فى يناير ١٩٠٦، ثم حادثة طابا (فبراير ـ أبريل ١٩٠٦)، وحادثة رفح (أبريل ـ مايو ١٩٠٦)، ثم الإنذار البريطاني، وأخيراً تشكيل اللجنة المصرية ـ العثمانية لتعيين الحدود، وقد أوضحت موقف مصر والدولة العثمانية، والموقف البريطانى تجاه كل أزمة ونتائج تلك الأزمات على وضع خط الحدود بين مصر والدولة العثمانية.

ولما كانت سيناء ذات أهمية كبيرة بالنسبة للديانات السماوية الثلاثة بصفة عامة، والديانة اليهودية بصفة خاصة، لارتباطها بموسى عليه السلام، وطريق خروج بنى إسرائيل؛ لهذا كانت محط أطماع اليهود الذين كانوا يفتقدون إلى الكيان السياسى

الذى يجمعهم داخل حدود « دولة » خلال الفترة مجال الدراسة، فلم تكن سيناء بعيدة عن أعينهم كمحطة يمكنهم من خلالها تشكيل نواة لدولتهم المزمعة فى إطار الأفكار اليهودية والصهيونية التى تبللورت خلال القرن التاسع عشر، لهذا جاء **الفصل الرابع** تحت عنوان «**المشروعات اليهودية لاستيطان شبه جزيرة سيناء**»، تناولت فيه مشروع (بول فريدمان) الذى تم التفكير فيه قبيل قيام الحركة الصهيونية بسنوات قلائل (عام ١٨٩٢)، ومشروع (هرتزل) لاستيطان العريش عام ١٩٠٣، ثم أخيراً مشروع (كنزوفيتش) عام ١٩٠٨ لاستيطان رفح، وقد تحدثت عن دوافع كل مشروع، والظروف التاريخية المصاحبة له ونتائجه.

وقد جلبت الأهمية الاستراتيجية لسيناء وموقعها الخطير ـ كضفة شرقية لقناة السويس من ناحية، وحد صحراوى مانعٍ على حدود مصر الشرقية من ناحية أخرى ـ قدراً من المصاعب حيث عانت من وَيلات الحرب العالمية الأولي، حينما صارت مسرحاً لعملياتها؛ لهذا جاء **الفصل الخامس** تحت عنوان « **شبه جزيرة سيناء فى الحرب العالمية الأولى** » وقد تناولت فيه بالشرح والتحليل وضع سيناء أثناء الحرب، والمعارك التى دارت على أرضها باعتبارها من أهم مسارح تلك الحرب، موضحاً تأثير تلك الحرب على السكان، فتناولت الحملة العثمانية الأولى على سيناء وقناة السويس عام ١٩١٥ من حيث أسبابها ودوافعها وموقف عربان سيناء منها، ثم تناولت بالدراسة الحملة العثمانية الثانية عام ١٩١٦ موضحاً الظروف التى أدت إلى تحركها، وخلال دراستى للحملتين العثمانيتين سلطت الضوء على المعارك العسكرية ونتائجها على الأوضاع فى سيناء، وعملية إخلاء سيناء من القوات العثمانية، وأخيراً تناولت الآثار التى تركتها الحرب على مجتمع سيناء.

أما **الفصل السادس** والذى يحمل عنوان «**الأنشطة الإقتصادية لسكان سيناء**» فحاولت أن أرصد فيه الأنشطة الاقتصادية التى يمارسها هؤلاء السكان بشكل شرعى أو غير شرعى، فتناولت ممارستهم لمهنة نقل البضائع والمسافرين عبر مصر والشام والحجاز كأهم نشاط يمارسه غالبية بدو سيناء فى تلك الفترة، وحرفة صيد الأسماك والسمان، ثم النشاط الزراعى، والنشاط التجارى، واستخراج الفيروز والمعادن، وأيضاً التهريب كمهنة كان يزاولها قطاع من البدو مستغلين معرفتهم بالطرق والدروب البعيدة عن أعين رجال الحدود، بالإضافة إلى بعض الأنشطة الأخرى.

ثم جاء **الفصل السابع** تحت عنوان «**مجتمع شبه جزيرة سيناء** »، حيث يتشكل هذا المجتمع فى غالبيته من عناصر بدوية دائمة التنقل والترحال، فكان من الضرورى القيام بدراسة تشريحية لهذا المجتمع الذى صاغ تاريخها خلال الفترة موضوع الدراسة، من خلال دراسة التركيب الاجتماعى لسكان سيناء، وتوضيح شكل العائلة البدوية، وتعداد سكان سيناء، والذى درست فيه موقف البدو من عملية التعداد، كما تناولت تطور التجمعات الحضرية فى سيناء كالعريش والطور ونخل، بالإضافة إلى دراسة طبيعة الصراعات القبلية من حيث أسبابها وتأثيراتها على الأمن والوضع الجغرافى للقبائل. وأخيراً تناولت تطور دير سانت كاترين كمؤسسة دينية اجتماعية لعبت دورها بين البدو فى الفترة مجال الدراسة.

وقد أجابت المصادر على الكثير من التساؤلات التى أثارتها هذه الدراسة، وكانت أهم تلك المصادر، الوثائق الموجودة بدار الوثائق القومية بالقاهرة، فاعتمدت على مجموعة وثائق الإدارة المحلية لمحافظة العريش، وأهم سجلات هذه المجموعة هى سجلات «صادر ووارد تحريرات محافظة العريش»، والتى تتضمن الخطابات والتلغرافات والرسائل المرسلة من وإلى محافظة العريش وإداراتها المختلفة وإلى النظارات والمديريات والمصالح الحكومية الأخرى، وهى مجموعة غنية من الوثائق توضح سير الحركة على الحدود وكيفية عمل الجهاز الإدارى لمحافظة العريش، كما تلقى الضوء على حياة العربان القاطنين على الحدود المصرية ـ الشامية وأنشطتهم الاقتصادية، وتلى هذه المجموعة من حيث الأهمية سجلات «كوبيا الإدارة بمحافظة العريش» التى كانت تمثل امتدادا لسجلات الصادر والوارد منذ بداية الاحتلال البريطانى. بالإضافة إلى العديد من سجلات هذه المجموعة التى اعتمدت عليها هذا الدراسة وقد أثبتها فى نهاية هذه الدراسة.

وتلى مجموعة الإدارة المحلية من حيث الأهمية سجلات «محكمة العريش»، وربما أكون أول من اعتمد عليها، فهى سجلات غنية توضح الحياة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية لسكان منطقة العريش ورفح والشيخ زويد ونخيل أبى سقل، من البدو والحضر. وهذه السجلات تحت مسميات مختلفة حسب الاختصاص فمنها تحت عنوان «سندات شرعية »، « إعلام شرعى »، «أحكام » وغيرها. واستفادت هذه الدراسة من مجموعة محافظ مجلس الوزراء، ومحافظ عابدين، التى احتوت على معلومات تاريخية جديدة تتعلق بالوضع الإدارى والاقتصادى والاجتماعى فى وسط وجنوب سيناء ودير سانت كاترين.

كما اعتمدت الدراسة على مجموعة الوثائق الموجودة بدار المحفوظات بالقاهرة، وخاصة ملفات الموظفين، فقدمت معلومات غاية فى الأهمية. هذا بالإضافة إلى الوثائق البريطانية غير المنشورة والمنشورة وهو ما أثبته فى موضعه بقائمة المصادر.

واعتمدت هذه الدراسة أيضاً على عدد من الدراسات التى تناولت تاريخ سيناء الحديث، وكان أهمها كتاب نعوم شقير عن تاريخ سيناء، وتنبع أهميته من أن مؤلفه كان مشاركاً فى صياغة بعض الأحداث التاريخية التى مرت بها سيناء، لهذا جاءت كتاباته فى بعض الأحيان كشاهد عيان على الحـــدث التاريخى. وجاء كتاب الميجور جارفس Jarvis محافظ سينـــاء الإنجليزى والذى يحمـــل عنوان: Yasterday and to-day in Sinai كشاهد عيان آخر لكنه لم يكن بغزارة المعلومات التى جاء بها شقير، إلا أنه كان مهتماً برصد عادات وتقاليد البدو، ومن ثم جاءت كتاباته عنهم غاية فى الأهمية، وقد جاءت كتاباته تتضمن آراءاً مهمة حول عادات وتقاليد البدو ودور السلطات المحلية فى مكافحة التهريب ومطاردة الجراد خلال الفترة التى تولى فيها إدارة سيناء. هذا بالإضافة إلى عدد من المصادر والدراسات الحديثة مما هو مثبت فى قائمة المصادر في نهاية الدراسة.

وأخيراً فحرى بى أن أشير إلى أن هذا العمل فى الأصل دراستى لنيل درجة الدكتوراه التى أجيزت بتقدير مرتبة الشرف الأولي. ولا يسعنى هنا إلا أن أرد الفضل لأهله حيث إننى مدين لأستاذتى الدكتورة لطيفة محمد سالم لما قدمته لي، وبلا ملل، من عون وتوجيهات وملاحظات خلال مراحل الدراسة المختلفة، وكذلك أستاذى الدكتور حماده إسماعيل الذى كان يتعامل مع الباحث ليس بصفته العلمية، وإنما بما هو أقوى من روابط الأخوة، كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور أحمد زكريا الشلّق رئيس قسم التاريخ بآداب عين شمس الذى هو لى بمثابة الأخ الأكبر والذى شجعنى على نشر هذه الدراسة ولازال يشجعنى على انتاج المزيد، فإليه وإلى المسئولين عن سلسلة مصر النهضة كل الشكر والتقدير. كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور رءوف عباس والأستاذة الدكتورة نللى حنا رئيس القسم العربى بالجامعة الأمريكية بالقاهرة لما لهما من فضل كبير على آراء الباحث وافكاره وما لمسته منهما من تشجيع خلال مراحل الدراسة المختلفة، وفى النهاية أتوجه بالشكر إلى زملائى فى سينمار التاريخ العثمانى بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية الذين أثرت مناقشاتهم الكثير من أفكارى، فجزاهم الله عنى كل خير.

والله ولى التوفيق،،

د. صبرى العدل

القاهرة فى ١ / ٥/ ٢٠٠٤

تمهــيد

تبدو سيناء من حيث الشكل الخارجى أشبه بمثلث منتظم، يرتكز على قاعدة تشبه المستطيل، ضلعا هذا المثلث هما خليجا العقبة والسويس، أما رأسه فتقع فى أقصى الجنوب عند رأس محمد، وتحيط المياه هذا المثلث من جوانب ثلاثة، فيحده البحر المتوسط من الشمال، وخليج العقبة وخط الحدود مع فلسطين من الشرق، ثم خليج السويس وقناتها من الغرب. وكان خط الحدود فى الفترة مجال الدراسة يتاخم الممتلكات العثمانية فى الشام (متصرفية غزة وقضاء بئر السبع) والحجاز (العقبة).

ويميل علماء الجغرافيا والجيولوجيا إلى الاعتقاد بأن شبه جزيرة سيناء تنتمى جيولوجياً إلى الكتلة الأفريقية، وهذا الأمر أكثر وضوحاً فى سيناء الجنوبية، حيث الجبال المرتفعة التى تمثل امتداداً لجبال البحر الأحمر الواقعة على البر الأفريقى(١).

وتنقسم شبه جزيرة سيناء إلى ثلاثة أقاليم طبيعية، من الشمال إلى الجنوب، وهذه الأقاليم هى: **المنطقة الشمالية** المعروفة اصطلاحاً بسهول العريش، ثم المنطقة الوسطى المعروفة بهضبة التيه، وأخيراً **المنطقة الجنوبية** أو الكتلة الجبلية لجبل الطور. أما **المنطقة الشمالية** فتشمل تلك المنطقة الساحلية التى تتطابق مع المستطيل القاعدى التى تتشكل أضلاعه من الحدود مع فلسطين شرقاً، وخط قناة السويس غرباً، والبحر المتوسط شمالاً، وخط السويس ـ العقبة جنوباً. ويتميز هذا الإقليم بالسهول والكثبان الرملية والهضاب، كما يوجد بها بعض المناطق الجبلية(٢). وهذه المنطقة تتدرج فى الارتفاع كلما اتجهنا جنوباً، والنصف الشمالي منها يتميز بوجود المستنقعات الملحية (كسبخة البردويل وسهل الطينة)، ونتيجة لكثرة الكثبان الرملية بهذه المنطقة فقد أعطتها المصادر الإسلامية اسم « أرض الجفار»، بينما النصف الجنوبى من هذه المنطقة يتميز بوجود القباب الجبلية العالية التى تنتشر بلا نظام، لكنها تؤلف فى مجموعها خطاً كأنه يقطع المستطيل القاعدى من الجنوب الغربى (السويس) وحتى الشمال الشرقى (العوجة – أبو عجيلة)، وتقدم الأودية والفتحات والممرات التى تفصل بين حلقات هذا الخط مفاتيح الحركة فى شبه الجزيرة، فهناك ممر متلا (٣) الشهير بين جبلى حيطان والراحة، وممر الجدى بين جبلى أم خشيب وحيطان، وممر الخيتمة بين الجبل الذى يحمل اسمه وجبل أم خشيب(٤).

ولعل أهم معالم الجزء الشمالي قاطبة هو وادى العريش، الذى يعتبر أضخم الأودية الصحراوية من حيث المساحة فى سيناء ولعله فى مصر كلها، لهذا سمى «نهر مصر الصحراوى»، وعلى روافده تقع أشهر المناطق المأهولة فى سيناء كالعريش ونخل، كما نجد أهم مناطق الآبار والمناطق الاستراتيجية كبئر لحفن، وبير التمد، والكونتيلا، والقسيمة، والعوجة، وأبو عجيلة، فهناك ثمة ارتباط وثيق بين روافد هذا الوادى وطرق المواصلات التجارية والاستراتيجية(٥).

وتشمل **المنطقة الوسطى** ثلثى مثلث شبه الجزيرة، وعلى منحدراتها الغربية تقع معظم مناجم سيناء المعدنية، خاصة مناجم المنجنيز والفوسفات، ويغلب عليها الصخور الطباشيرية، كما تقطعها روافد وادى العريش العليا. وتحتل كتلة جبل الطور المنطقة الجنوبية، وهى كتلة جبلية تتسم بالوعورة وارتفاع المناطق الجيلية بها(٦).

ووفقاً للدكتور جمال حمدان فإن الجزء الشمالى يمكن تقسيمه إلى مثلثين، الشمالى منه يحده جنوباً خط السويس رفح تقريباً، وهو حلقة الوصل المباشرة بين مصر الشام، وبمزيد من التحديد فإن المستطيل القاعدى الشمالي والواقع إلى الشمال من خط عرض ٣٠ تقريباً هو إقليم الحركة والمرور والاتصال، فى حين أن المثلث الجنوبى أسفل هذا الخط هو منطقة العزلة والالتجاء والفصل، لكنه يحمل أهمية استراتيجية من خلال ساحلى جنوب سيناء بسهليهما الضيقين اللذين يمثلان محور الحركة البرية الأساسيان على ضلعيها، كما أن التقائهما عند شرم الشيخ يعطى الأخيرة أهمية استراتيجية، فالأول يحمل شرايين الحركة المحورية والحبل السرى بين القارتين، والثانى وهو منطقة الطرد والالتجاء التى أوت إليها العناصر المستضعفة أو المضطهدة(٧). وهذه النظرية سوف نرى أنها تتطابق إلى حد كبير مع الوضع التاريخى للمنطقة خلال الفترة مجال الدراسة، من حيث كون هذا الإقليم الشمالى هو إقليم الحركة، بينما الجزء الجنوبى هو إقليم السكون.

ويتميز مناخ شبه جزيرة سيناء بالاختلاف من منطقة إلى أخرى، فهو متقلب مطير شتاءً ومستقر حار صيفاً ومتقلب فى فصلى الربيع والخريف فى المناطق الشمالية، بينما فى المناطق الوسطى والجنوبية فيختلف مناخ المناطق الساحلية فيها عن المناطق الجبلية المرتفعة التى تصل إلى ارتفاعات كبيرة تكتسى قمتها بالجليد طوال شهور الشتاء، أما المناطق القريبة من الساحل فالطقس يميل إلى الدفء وهو قليل التغير على مدار السنة(٨).

ونتيجة لسقوط الأمطار على شبه جزيرة سيناء بمعدلات قليلة وغير منتظمة، لهذا تكون فى بعض السنوات شحيحة أو منعدمة مما يهدد السكان بالمجاعات، لكنها فى بعض السنوات تسقط بغزارة شديدة فتملأ الوديان بالمياه وتجرف كل ما يقابلها وتقذف به فى البحر.

ويعتمد عربان سيناء على الأمطار فى زراعتهم من الشعير والقمح والبطيخ والذرة، ويتوقف نوع المحصول على مواعيد سقوط الأمطار، ولهذا نجد العربان يقومون بحراثة الأرض فى مواعيد مبكرة وينتظرون ما تجود به السماء من الأمطار لرى الأرض وزراعتها، وقلما تجود السماء بما يكفى لنمو المحصول نمواً طبيعياً. كما يعتمد العربان أيضاً على مياه الأمطار فى الشرب لهم ولمواشيهم طوال العام، وذلك فى المناطق التى يندر وجود مياه جوفية عذبة بها سواء أكانت فى المناطق الصخرية أم غير الصخرية، وذلك عن طريق إنشاء خزانات تحت الأرض مباشرة إما عن طريق النقر فى المناطق الصخرية، ويوجد منهم متخصصون مهرة فى عمل الخزانات بهذه الطريقة أو بطريقة البناء فى المناطق غير الصخرية، كما توجد فى بعض المناطق الصخرية المتفرقة بشمال سيناء «هرابات» قديمة إما مكشوفة أو مسقوفة، وهذه الهرابات عبارة عن سراديب فى الصخر (٩).

ولا شك أن هذا الوضع الجغرافى قد لعب دوراً فى صياغة وتشكيل تاريخ مجتمع سيناء على مر العصور، فقد ارتبط التوزيع السكانى والحرف التى يمارسها هؤلاء السكان بالوضع الجغرافى، كما ارتبطت علاقتها بالسلطة المركزية بالقاهرة بوضعها وموقعها الجيوستراتيجى كهمزة وصل وشريان الحركة بين مصر وأقطار آسيا المجاورة، وخاصة الشام والحجاز.

ولا شك أن هذا الوضع الجغرافى كان له تأثيره على التوزيع السكانى، بل من الملاحظ أنه كان له أيضاً تأثير على الاسم الذى أخذته سيناء، فهناك خلاف بين المؤرخين حول أصل كلمة «سيناء»، فقد ذكر البعض أن معناها «الحجر» وقد أطلقت على سيناء لكثرة جبالها(١٠)، بينما ذكر البعض الأخر أن اسمها فى الهيروغليفية القديمة «توشريت» أى أرض الجدب والعراء، وعرفت فى التوراه باسم«حوريب» (١١)، أى الخراب. لكن المتفق عليه أن اسم سيناء، الذى أطلق على الجزء الجنوبى من سيناء، مشتق من اسم الإله «سين» إله القمر فى بابل القديمة حيث انتشرت عبادته فى غرب آسيا وكان من بينها فلسطين، ثم وفقوا بينه وبين الإله «تحوت» إله القمر المصرى الذى

كان له شأن عظيم فى سيناء وكانت عبادته منتشرة فيها. ولم يكن لسيناء اسم خاص، ولكن كان يشار إليها أحياناً بكلمة «بياوو» أى المناجم أو «بيا » فقط أى «المنجم»، وفى المصادر الأخرى من عصر الدولة الحديثة يشار إليها باسم «خاست مفكات» وأحياناً «دومفكات» أى «مدرجات الفيروز» (١٢).

أما كلمة الطور التى كانت تطلق على سيناء فى المصادر العربية، فهى كلمة آرامية تعنى «القمر» (١٣)، وهذا يعنى أن طور سيناء معناها «جبل القمر»، وكان قدماء المصريين يطلقون على أرض الطور اسم «ريثو» بينما يطلقون على البدو فى تلك المنطقة بصفة عامة اسم «عامو» (١٤).

وقد ظل الغموض يكتنف تاريخ سيناء القديم حتى تمكن بترى Petri عام ١٩٠٥ من اكتشاف اثنى عشر نقشاً عرفت «بالنقوش السينائية »، وظلت هذه النقوش لغزاً حتى عام ١٩١٧ حين تمكن عالم المصريات جاردنر Gardiner من فك بعض رموز هذه الكتابة والتى أوضح أنها لم تكن سوى كتابات كنعانية من القرن الخامس عشر قبل الميلاد من بقايا الحضارة الكنعانية القديمة فى سيناء (١٥).

والواضح أنه خلال الدولة القديمة كانت هناك صلة بين سيناء ووادى النيل، ولعبت سيناء فى ذلك التاريخ دوراً مهماً كما يتضح من نقوش وادى المغارة وسرابيط الخادم. فقد كانت سيناء بالفعل «منجماً» للمواد الخام، كالنحاس والفيروز الذى كان يستخرجه المصريون القدماء لاستخدامه فى الصناعة (١٦) .

وينسب سكان شمال سيناء «الهروشاتيو» (أى أسياد الرمال)، وجنوبها «المونيتو»، إلى الجنس السامى، وكانوا يشتغلون بالزراعة حول الآبار والينابيع.

كما كانت الحملات الحربية تخرج من مصر فى بعض الأحيان لتأديب بعض البدو فى سيناء نتيجة الغارات التى كانوا يشنونها على الدلتا(١٧).

وتدل آثار سيناء القديمة على وجود طريق حربى قديم وهو طريق حورس الذى يقطع سيناء، وكان هذا الطريق يبدأ من القنطرة الحالية، ويتجه شمالاً فيمر على تل الحى ثم بير رومانة بالقرب من المحمدية، ومن قطية يتجه إلى العريش(١٨).

ولم تقتصر أهمية سيناء من الناحية التاريخية فى تلك الفترة على ما تسجله تلك النقوش، ولكن ارتبط اسمها أيضاً بحادث مهم آخر، وهو أنها فى القرن الخامس عشر قبل الميلاد كانت مسرحاً لحادث خروج بنى إسرائيل The Exidous من مصر وتجولهم فى صحراء سيناء (١٩).

وخلال العصرين اليونانى والرومانى استمرت سيناء تلعب دورها التاريخى، فنشأت فيها العديد من المدن التى سارت على نمط المدن اليونانية، والتى كان أشهرها هى مدينة البتراء Petra وهى مدينة حجرية حصينة فى وادى موسى، كانت مركزاً للحضارة النبطية التى نسبت إلى سكانها من الأنباط(٢٠). وقد استخدم النبطيون طرق التجارة، وعدنوا الفيروز فى وادى المغارة والنحاس فى وادى النصب، وكانوا يزورون الأماكن المقدسة فى جبلى موسى وسربال، كما سكن رهبان من البتراء دير سانت كاترين فى صدر العصر المسيحى، وكانت أبرشية فيران قبل بناء الدير تابعة لأبرشية البتراء (٢١).

هكذا يتضح لنا أنه كانت هناك حضارات مزدهرة فى سيناء خلال فترات التاريخ القديم، فكانت سيناء بمثابة منجم المعادن الذى مد حضارة مصر القديمة بما تحتاجه، ولم تكن تلك صحراء خالية من العمران. كما اتضح وجود صلات وثيقة بين سيناء ووادى النيل طوال تلك الفترة، ولم يكن هناك انفصال تاريخى بينهما، ويدل على ذلك تلك الآثار المصرية الموجودة على أرض سيناء.

وإذا ما انتقلنا إلى العصر الإسلامى نجد أن عمرو بن العاص حينما قدم إلى مصر لفتحها قد سلك طريق حورس فى شمال سيناء، فاستولى على العريش، وتقدمت قواته ففتحت بولوزيوم أو الفرما، وبعدها تقدم إلى بلبيس التى كانت نقطة مهمة على الطريق الذى يقطع سيناء إلى الشام(٢٢).

وكان الفتح الإسلامى مشجعاً لبعض العناصر البدوية فى شبه جزيرة العرب للنزوح إلى سيناء والاستقرار بها مما شجع على انتشار الإسلام بين سكانها، وقد اعتبرتها بعض هذه العناصر نقطة وثوب إلى شمال إفريقيا فاستقر بعضها بمصر بينما نزح البعض الآخر إلى بلاد المغرب (٢٣). فكانت سيناء أحد أهم المعابر البشرية خلال القرون الأولى من الفتح الإسلامى. وهذه الهجرات التى عبرت إلى سيناء منذ الفتح الإسلامى أخذت تزداد على سيناء خلال العصرين الأموى والعباسى، ثم أخذت تقل بشكل ملحوظ منذ عصر الطولونيين، نتيجة انهيار النفوذ العربى خلال العصر العباسى الثانى، وتزايد نفوذ عناصر أخرى كالفرس والأتراك.

وخلال فترة الحروب الصليبية تعرضت سيناء لمحاولة الغزو من قبل الصليبين، حيث قام بلدوين الأول حاكم بيت المقدس الصليبى بالتوغل فى وادى عربة للسيطرة على المنطقة الواقعة جنوبى البحر الميت، ثم شيد سنة ١١١٥م حصن الشوبك ليكون مركزاً

يمكن للصليبيين منه السيطرة على وادى عربة بأكمله. وفى العام التالى (عام ١١١٦) خرج بلدوين فى حملة أخرى، وسار حتى أيلة على ساحل خليج العقبة ، وشيد فى أيلة قلعة حصينة ليستطيع التحكم فى الطريق البرى للقوافل بين مصر والشام (٢٤).

وتمكن بلدوين من تشييد قلعة فى جزيرة فرعون الواقعة فى مواجهة أيلة فى خليج العقبة، وبذلك تمكن الصليبيون من الإشراف على شبه جزيرة سيناء التى أخذت تحرك فى قلوبهم ذكريات ومشاعر دينية عزيزة عليهم، لكن على الرغم من ذلك فإن رهبان دير سانت كاترين رفضوا استضافة بلدوين خشية انتقام الفاطميين فى القاهرة، مما جعل بلدوين ينصرف عائدا إلى بيت المقدس(٢٥).

واستمر بلدوين فى استراتيجيته الرامية إلى السيطرة على شبه جزيرة سيناء والطرق المؤدية إليها، فبنى قلعة وادى موسى فى عام ١١١٧م، وفى العام التالي خرج بلدوين بحملة عبر الطريق الشمالى الذى يمر بشمال سيناء، ووصل إلى الفرما حيث أحرقها، وفى أثناء عودته أصيب بمرض، نتيجة تناوله لوجبة من السمك أدت إلى وفاته، وحمل جثمانه إلى القدس ليدفن بها(٢٦).

وقد تعرضت العريش لهجوم الصليبيين فى عام ٥٧٧هـ/ ١١٨١م وقطعت أشجار نخيل سيناء وحمل الصليبيون جذوعها إلى بلادهم لاستخدامها فى صناعة السفن المعروفة بـ«الجلاب» التى تصنع من جذوع النخيل، وذلك ضمن خطة أرناط حاكم حصن الكرك الصليبى للسيطرة على البحر الأحمر(٢٧). إلا أن خطته قد فشلت نتيجة الجهود التى قام بها الأيوبيون، وخاصة صلاح الدين الأيوبى فى وقف حملات أرناط على حدود مصر الشرقية، وإفشال مخطط أرناط فى شق مصر عن الشام.

ومن الملاحظ أنه خلال تلك الفترة ازدادت عمليات تهرب القوافل من دفع الرسوم والعوايد مستغلة الاضطراب الناتج عن الوجود الصليبى فى الشام، فكانت تلك القوافل تستخدم طرق التجارة بين مصر والشام غير المطروقة كالطريق « المدرية » والتى تعنى الطين اليابس، وقد سمى بهذا الاسم لقربه من النيل، كما استخدموا الطرق « البدرية أو الفوقانية » بعيدا عن الطريق الشمالي المعتاد هروباً من تهديد الصليبين، وكانت القوافل تقطع هذا الطريق فى ثمانية أيام، كما كان هناك الطريق «البرية » الذى قطعه صلاح الدين الأيوبى أثناء معركة تل الصافية عام ٥٧٣هـ/١١٧٧م(٢٨).

وقد امتاز العصر الأيوبى بالاهتمام الملحوظ بتعمير سيناء نظراً لظروف الحروب الصليبية التى كانت تملى عليهم ضرورة تجديد القلاع والموانى خوفاً من هذا الخطر

القريب، فقد قام صلاح الدين الأيوبى بتعمير وإصلاح ميناء الطور عام ٥٨٠هـ/١١٨٤م، فعمر المراكب والميناء، وبدأت تصله المراكب المحملة بالبضائع من اليمن، وهجر أصحاب المراكب مينائى عيذاب والقصير، وقد تبع ذلك أن صارت الغلال ترسل إلى الحجاز بصورة دورية ومنتظمة، وشجع ذلك حركة التجارة فى البحر الأحمر(٢٩). وكان صلاح الدين الأيوبى قد تمكن من انتزاع ميناء أيلة من أيدى الصليبين فى عام ٥٦٦هـ/١١٧٠م، ومن ثم صار البحر الأحمر تحت سيطرته. كما قام الصالح نجم الدين أيوب فى نهاية العصر الأيوبى ببناء بلدة الصالحية فى « أرض السباخ » (امتداد سبخة البردويل) عام ٦٤٤هـ/ ١٢٤٦م لتكون محطة على الطريق الموصل إلى الشام (٣٠).

وتغير مركز سيناء ابتداء من القرن الرابع عشر الميلادى، فقد رأيناها منذ الفتح الإسلامى مجرد قنطرة تعبرها القبائل المختلفة من بلاد الحجاز والشام فى طريقها إلى وادى النيل، لكنها منذ ذلك التاريخ صارت منطقة تلجأ إليها القبائل (٣١)، بعد أن توقف تقريباً سيل الهجرات العربية إلى مصر فى عصر المماليك، حيث تم عزل العناصر العربية سياسياً ولم يعد هناك ما يدعو الحكام الجدد أن يستعينوا بالقبائل العربية فى الحكم حتى يشجعوا هجرتها إلى مصر.

ويعد العصر المملوكى بداية لمرحلة من الاستقرار فى شبه جزيرة سيناء نتيجة لتوقف موجات الهجرة العربية، والاهتمام الملحوظ بطريق الحج إلى مكة والمدينة، فقام بيبرس البندقدارى (٦٥٨ - ٦٧٦ هـ/١٢٦٠ - ٧٧٢١م) بتمهيد طريق العقبة بعد فتح أيلة، فصار طريق السويس العقبة هو طريق الحج المصرى(٣٢). كما أمَّنْ المماليك الطريق إلى الشام من غارات العربان لتأمين طريق البريد بين مصر والشام(٣٣).

وقد نمت العريش فى العصر المملوكى، فقال عنها القلقشندى إنها «مدينة ذات جامعين مفترق (أى أنهما بعيدين عن بعضهما البعض) وثمار وفواكه» (٣٤)، لكن أصابها التدهور فى نهاية العصر المملوكى، حيث يذكر النابلسى خلال رحلته إلى مصر فى تلك الفترة بأن العريش فيها « قلعة وزاوية، وبعض دور فناها خاوية »(٣٥). إلا أن السلطان المملوكى قانصوة الغورى (٩٠٦ ـ ٩٢٢هـ / ١٥٠١ ـ ١٥١٦م) قد اهتم بإنشاء القلاع فى سيناء نظراً للأخطار التى كانت تحدق بدولته من ناحية الشرق وخاصة الخطر العثمانى، ومن ثم أنشأ قلعة نخل على طريق الحج المصرى وقلعة البغلة (٣٦)، ونقب العقبة (٣٧).

وكان اهتمام الدولة المملوكية بسيناء يهدف إلى تأمين حدود مصر الشرقية من الأخطار المحدقة بها ناحية الشرق، والتى كانت تتمثل حينذاك فى بقايا الوجود الصليبى،

بالإضافة إلى الخطر المغولى، كما حاولت من وراء إنشاء القلاع وترميمها على طريق الحج أن تظهر بمظهر الدولة التى تؤمن لرعاياها المسلمين آداء فريضتهم الدينية، حيث إن مثل هذا العمل يظهر السلاطين فى عيون رعاياهم بمظهر دينى يليق بالألقاب التى اتخذها بعضهم كلقب « خادم الحرمين الشريفين ».

وتنهار دولة المماليك على يد السلطان العثمانى سليم الأول (١٥١٢ ـ١٥٢٠) فى عام ١٥١٧م، التى دخلت قواته مصر عبر سيناء، فأولى المنشآت العسكرية فى سيناء أهمية خاصة لأهميتها الاستراتيجية، فبنى قلعة العريش، ورمم قلعة نخل. ومرت سيناء خلال العصر العثمانى بفترة من الهدوء، وإن كانت تقطعها بعض فترات الجفاف الذى كان يلجأ بسببه العربان إلى نهب القوافل وتهريب البضائع. لكن على أية حال فقد راجت حركة التجارة بين مصر والشام، ولاشك أن هذا الرواج كان له أثره على سكان سيناء الذين يقومون بنقل التجارة بين البلدين، حيث كان الطريق البرى هو الطريق المفضل لنقل البضائع لرخص تكلفته من ناحية وسهولته من ناحية أخرى[٣٨]. فكان لاستخدام الطريق البرى بين مصر والشام عدة نتائج على سيناء، أهمها زيادة الاعتماد على جمال عربان سيناء مما كان يحقق دخلاً للعربان القائمين بحركة النقل فى سيناء، واهتمام الدولة بهذا الطريق وتأمينه مما كان يحقق أمن المسافرين والتجار. وكان طريق القوافل بين مصر والشام فى العصر العثماني يبدأ من بركة الحاج فالخانقاه، فبلبيس، فغابة القرين، فالصالحية، فقطية، فالعريش، فخان يونس، فغزة[٣٩].

وكانت الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ بقيادة نابليون بونابرت نقطة مهمة فى تاريخ مصر الحديث، لكن من المؤكد أن تلك الحملة تركت أثرها الواضح على وضع مصر فى بؤر الاهتمام الأوربية، كما كان لها آثارها على المجتمع المصرى وما يهمنا هو وضع سيناء خلال السنوات القلائل التى قضتها تلك الحملة فى مصر، تلك المعارك التى وقعت على أرض سيناء بين القوات العثمانية والفرنسية، ومدى التأثير الذى تركته عليها. كانت بداية الاتصال بين الحملة وسيناء فى إطار الأطماع التوسعية لنابليون عقب دخوله مصر، فقد كان يطمح فى فتح الشام، ومن ثم كان لابد من استطلاع مناطق الحدود مع الشام، فأرسل الجنرال لوجرانج Lagrange فى ٢٣ ديسمبر ١٧٩٨ لاستطلاع ساحل سيناء الواقع على البحر المتوسط، كما أمره بإنشاء نقطة حصينة فى قطية بالقرب من الحدود الشامية، لكن على ما يبدو أن لوجرانج تعرض لغارات من قبل العربان فى

سيناء، لكن رغم هذه الغارات والمطر الشديد الذى واجهه جنود هذا الجنرال فقد أتم ما أمره به قائده على أكمل وجه، وأبلغ بونابرت فى ١٧ يناير ١٧٩٩ أنه تم بناء النقطة الحصينة فى قطية، فجعلها نابليون محطة عسكرية ونقطة تجمع واستراحة لقواته(٤٠).

وخلال الاستعدادات الفرنسية للحملة على سوريا بحثوا عن الجمال اللازمة لحمل المؤن والذخائر، واستطاعوا الحصول على عدد كبير من جمال قبيلة الترابين التى تعيش فى سيناء، كما قاموا بجمع عدد كبير من الحمير والبغال من القاهرة والمناطق المحيطة بها(٤١).

وعلى الجانب الأخر كانت التقارير تصل إلى بونابرت، حول تحركات جيوش المماليك الذين فروا إلى الشام والعثمانيين، وتجمعهم بشكل متزايد فى العريش، داخل الحدود المصرية، حيث كان أحمد باشا الجزار يستعد للهجوم على القوات الفرنسية فى مصر(٤٢).

ووصل عدد كبير من فرقة الجنرال رينيه Reynie إلى قطية فى الأيام الأولى من شهر فبراير ١٧٩٩، ثم غادرها فى ١١ فبراير متوجهاً إلى العريش بهدف الاستيلاء عليها بناء على أوامر من بونابرت، كما وصل كليبر بفرقته فى اليوم نفسه حيث تولى قيادة القوات الفرنسية المتجهة إلى العريش. وبعد يومين ونصف وصلت تلك القوات إلى المساعيد التى تبعد عن العريش بمسافة خمسة أميال ونصف الميل(٤٣).

واستولت الدهشة على رينيه عند وصوله أمام العريش بعد زحف شاق فى ٨ فبراير ١٧٩٩، لأنه لم يجد معسكراً كبيراً للعدو فحسب، بل وجد حصناً منيعاً (قلعة العريش)، وكان هذا المعسكر يتألف من ٦٠٠ فارس من العرب والترك والمماليك، ونحو ١٢٠٠ من المشاة الألبانيين الذين أرسلهم الجزار، أما الحصن (القلعة) فيقع شمال غرب العريش، فهو بناء حجرى مربع يقوم على أبراج مثمنة أسواره ترتفع ٣٠ قدماً، كما كانت الممرات داخل المدينة محاطة بالبيوت الصغيرة، التى زادت من صعوبات رينيه (٤٤).

وكانت بيوت العريش مبنية بالطوب النيئ ذات أسوار عالية، وشوارعها عريضة ومستقيمة، لكن فى الحى القديم للمدينة كانت المسافات بين البيوت صغيرة والشوارع ضيقة، وهذا الوضع شكل عقبة كؤود أمام القوات الفرنسية، وأى قوة تحاول الاستيلاء على العريش عن طريق المغامرة فى الدخول إلى داخل المدينة بشوارعها الضيقة، فإنها ستتكبد خسائر فادحة، وحينما وصل بونابرت إلى العريش فى ١٧ يناير ١٧٩٩ وجد المدينة لم تسقط بعد فى أيدى قواته، فلم يحسب نابليون حساباً للمسافة الصحراوية الطويلة التى سيقطعها فى صحراء سيناء، حتى أن عدداً من جنود كليبر« أقدموا على الانتحار» بسبب ما لاقوه من طول المسافة ووعورتها حتى العريش(٤٥).

وكان أول عمل قام به رينيه هو الاستيلاء على العريش التى دافع عنها أهلها، لكن مصيرهم كان حد السيف أو السنكى، ثم وصلت قوات كليبر إلى العريش فى ١٤ يناير ١٧٩٩ فانضمت قواته إلى قوات رينيه، وعانت قوات رينيه من الجوع لأن العريش لم يكن بها من المؤن ما يكفى الفرنسيين، فهى لم تتعد فى ذلك الوقت كونها بلدة صغيرة تقع بين البحر والصحراء، لكن رغم هذا حاصر رينيه وكليبر الحصن وكان الأمل ضعيفاً فى تسليمه قبل أن يصل المدد من الجنود والمدفعية، وفى ليلة ١٤ ـ ١٥ فبراير ١٧٩٩، قاد رينيه أربع كتائب فى هجوم مباغت على المعسكر العثماني الذى كان تعداد قواته حوالي ١٨٠٠ جندى (٤٦)، وتمكن من مباغتة الجنود العثمانيين النيام فقتلوهم بالسلاح الأبيض، وكانوا يقتلون كل من يجدونه حتى وصل عدد القتلى ما بين ٤٠٠ ـ ٥٠٠ من المماليك وعدد من الكشاف، وأسر حوالى ٩٠٠ رجل، بينما لم يفقد الفرنسيون سوى ثلاثة رجال!!(٤٧).

وفى ١٨ فبراير ١٧٩٩ وافق قائد الحصن إبراهيم نظام بك على تسليمه شريطة أن يسمح له وللحامية بمغادرة الحصن بسلاحهم، لكن رفض بونابرت هذا الشرط واقترح عليه تسليم الحصن أولاً بعدها سيعطيهم سلاحهم ومتاعهم معززين مكرمين، بل وينقلهم إلى مصر حيث يمكنهم ركوب البحر لأى بلد شاءوا، ورفض القائد العثماني هذا العرض لأنه يعلم تمام العلم أن مصر محاصرة، ولما يئس نابليون من طول المفاوضات، والحصار الذى طال أمده، قرر ضرب الحصن بالمدافع بشكل متواصل وبكثافة، فأحدثت ثغرة صغيرة فى الأسوار، ثم تسلل بعض الجنود الفرنسيين إلى أحد أبراج الحصن، لكن بلغت خسائر الفرنسيين فى ذلك اليوم حوالي ٢١ من رجال المدفعية و١٧ من رجال البنادق، و٣٥٠ من المشاة وفى اليوم التالى اضطرت القوات المحاصرة إلى التسليم، وبعد خروجهم حملوا الكثير منهم على الانضمام إلى الجيش الفرنسى، ووجد الفرنسيون فى الحصن من المؤن ما يسد جوعهم(٤٨).

وجاءت الأنباء إلى القاهرة تفيد باستيلاء الفرنسيين على قلعة العريش، و«طاف رجل من أتباع الشرطة، ينادى فى الأسواق أن الفرنساوية ملكوا قلعة العريش وأسروا عدة من المماليك، وفى غدا يعملون شنكاً ويضربون مدافع، فإذا سمعتم ذلك فلا تفزعوا»(٩٤).

وغادر جيش نابليون العريش فى ١٢ فبراير ووصل الشيخ زويد بعد مسيرة يومين، حيث قادهم دليلهم من العربان إلى طريق أبعد إلى الجنوب من الطريق الشمالى المعتاد، وربما كان ذلك عن عمد بهدف توريطهم فى الرمال، حيث كانوا غير مستريحين للسير على الكثبان الرملية، ولم يلاقوا أية مقاومة من الجيش العثماني طوال هذه المسافة، حتى

وصلوا إلى عكا وهناك توقفت جيوش نابليون لتضرب حصاراً على المدينة، وتفشل فى اقتحامها نتيجة لمناعة الأسوار من ناحية، والإمدادات التى يتلقاها الجزار من الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط.

وعاد نابليون وجنوده ثانية بعد فشل حصار عكا إلى العريش فى ٢ يونيو، وفشل مشروعه التوسعى. ولم تكن خسارته فى يافا وعكا كبيرة، لكن تحطمت معنويات جنده بسبب موت الكثير منهم بسبب الطاعون، وفى ٣ يونيو ١٧٩٩ غادر نابليون العريش إلى القاهرة تاركا حامية لقلعة العريش قوامها ٥٠٠ جندى(٥٠).

واستعدت القوات العثمانية للزحف براً على مصر بعد فشل حملتها على أبى قير، ولما كان موقف الحملة فى مصر قد بدأ يتأزم نتيجة عدم وجود حماية بحرية بعد تحطيم أسطولهم فى معركة أبى قير البحرية، ونتيجة للثورات الشعبية المصرية التى باتت تواجهها الحملة بين الفينة والأخرى، مما اضطر كليبر إلى عقد مفاوضات مع سيدنى سميث Sidny smith والتوصل إلى طريقة ما تضمن له ولقواته الرجوع إلى فرنسا بسلام، فتم توقيع معاهدة العريش الأولى فى ٣ ديسمبر ١٧٩٩. ولم تدم هذه المعاهدة طويلاً، حيث خرق العثمانيون هذه المعاهدة باجتياحهم للعريش فى٣٠ ديسمبر من العام نفسه (٥١).

وبعد مفاوضات بين الجانبين الفرنسى والعثماني تم التوقيع على معاهدة العريش الثانية فى ٢٤ يناير ١٨٠٠ وقعها عن الجانب العثماني مصطفى رشيد أفندى الدفتردار، ومصطفى راسخ أفندى رئيس الكتاب نيابة عن الصدر الأعظم، وعن القائد العام للجيش الفرنسى كل من الجنرال ديزيه Desaix والمسيو بوسليج Poussielgue، ولم يوقع عليها أحد من الحكومة الإنجليزية (٥٢).

وبذلك انتهت أحداث الحملة الفرنسية على مصر وكانت سيناء خلالها مسرحاً لأحداث ذلك الصراع الفرنسى العثماني فى مصر. حيث تعرضت العريش للتدمير بمدافع القوات الفرنسية، كما قتل الكثير من أهلها نتيجة استبسالهم فى الدفاع عن أرضهم، فكانوا بهذا الاستبسال مثار إعجاب القوات الفرنسية نفسها.

وبدأت مصر مع بداية القرن التاسع عشر أحداثاً جديدة مع تولى محمد على حكم مصر عام ١٨٠٥، فأحدث عدة تغييرات على المستوى السياسى والإدارى والاقتصادى والاجتماعى. وما يهمنا هنا هو صدى تلك التغييرات على سيناء، والتى كان أهمها إنشائه لمحافظة العريش عام ١٨١٠ ضمن التشكيلات الإدارية التى وضعها فى هذا العام(٥٣)، والتى كانت تمثل أول شكل إدارى منظم فى سيناء فى العصر الحديث، ولها

اختصاصات وحدود إدارية، ووضع تحت تصرف محافظ العريش قوة عسكرية لحماية حدود مصر الشرقية، وقوة نظامية لحماية الأمن داخل المدينة. كما أنشئت نقطة جمركية ونقطة للحجر الصحى (كورنتينة) بالعريش. أما الطور فقد ألحقت إدارياً بمحافظة السويس، بينما أدخلت نخل ضمن إدارة القلاع الحجازية التى كانت تتبع قلم الروزنامة بالمالية المصرية(٥٤).

وفى عام ١٨٣١ سير محمد على جيشاً برياً وآخر بحرياً بقيادة ابنه الأكبر إبراهيم باشا إلى الشام، واتخذ الجيش البرى طريق العريش، وقام إبراهيم باشا بالعديد من الإصلاحات فى سيناء بهدف خدمة قواته، فرمم بئر قطية وبئر العبد وبئر الشيخ زويد، كما نشط حركة البريد إلى غزة، وأنشأ محطات البريد فى بلبيس وقطية وبير العبد وبير المزار والعريش والشيخ زويد وخان يونس وغزة، كما وضع حراسة على آبار المياه على طول طريق العريش(٥٥).

وعند رجوع إبراهيم باشا من حملته على الشام عام ١٨٣١ ثار عليه عربان السواركة والترابين فخربوا محطات البريد فى الشيخ زويد وبير المزار، فاضطر إبراهيم إلى قتالهم، ووقعت معركة بين قواته وقوات الترابين والسواركة عند وادى غزة، فانهزمت قوات العربان وفروا إلى بئر السبع(٥٦). وربما تكون الأسباب الحقيقية لتمرد هؤلاء العربان فى سياسة محمد على ذاتها، حيث كان يريد إخضاع هؤلاء القبائل لسلطته، حتى يوطد الأمن على الطريق المؤدى إلى الشام، خاصة وأنهم كانوا دائمى السلب والنهب للقوافل والتجار الذين يرتادون هذا الطريق.

وفى عام ١٨٣٤ جهز محمد على قوة من عربان «أولاد على» بقيادة أحمد المقرحى شيخ القبيلة، والشيخ هنداوى شيخ قبيلة الجميعات لوضع حد لعصيان عربان غزة، فألحقت هذه القوات هزيمة ساحقة بعربان غزة، ونهبت بيوتهم وماشيتهم، وقد منح محمد على كل فرد من القبائل التى شاركت فى الحملة ٥٠٠ قرش مكافأة له على هذا النصر الحاسم على عربان غزة(٥٧).

وعلى أية حال، فقد كانت طموحات محمد على خاصة بعد الانتصارات التى حققها إبراهيم باشا على الجيوش العثمانية فى شمال الشام وآسيا الصغرى، سبباً فى إثارة ما سمى بالمسألة الشرقية، وعقدت الدول الأربع وهى بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا بمشاركة الدولة العثمانية مؤتمراً فى لندن فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ تعهدت بمقتضاه الدول الأربع بمساعدة السلطان على إخضاع محمد على، وبموجب هذه المعاهدة يمنح محمد

على ولاية مصر وعكا طيلة حياته، وأن يكون لمصر حق الاستقلال الداخلى بقيود تربطها بالدولة العثمانية كالجزية وعدم تمثيل مصر فى الخارج، وتحديد عدد الجيش إلى غير ذلك، ومنح محمد على مهلة للموافقة على المعاهدة، ولم يكن أمامه بد من التسليم بها، خاصة بعد أن تخلت عنه فرنسا، ثم أرسل السلطان إلى محمد على فرماناً فى ١٣ فبراير ١٨٤١ تقرر فيه إعطاؤه وأسرته حكومة مصر وراثية على أن يختار الباب العالى نفسه من يتقلد منصب الولاية من أبناء محمد على الذكور (٥٨)، ومن ثم صار إعطاء مصر وتقرير الحكم الوراثى بهذا الشكل منحة من السلطان العثماني.

وبموجب معاهدة لندن ١٨٤٠ وفرمان ١٨٤١ باتت دولة محمد على محصورة داخل حدود مصر التى حددها الفرمان من «رفح» حتى «الوجه» على الساحل الشرقى للبحر الأحمر وفقاً للخريطة المرفقة به والتى لم يعثر عليها حتى الآن، كما أعطى الفرمان لمحمد على بعض النقاط الإستراتيجية على الساحل الشرقى لخليج العقبة وهى، ضبا والمويلح والوجه والعقبة.

وخلال فترة حكم عباس الأول (١٨٤٨ - ٤٥٨١) لاقت سيناء منه اهتماماً من نوع جديد، حيث كان ينوى أن يجعلها مصيفاً ومزاراً سياحياً، فبنى بالقرب من الطور حماماً كبريتياً، كما مهد الطريق من دير سانت كاترين إلى قمة جبل موسى لجذب السياحة إلى المنطقة المقدسة، وشرع فى بناء قصر على جبل « طلعة » غربى جبل موسى، ومد طريق العربات من مدينة الطور إلى القصر، لكن لم يقدر لهذه الأعمال أن تنفذ، حيث عاجلته المنية قبل أن يتمها. وفى فترة حكم خلفه محمد سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣) أقام فى سيناء نقطة للحجر الصحى فى الطور، بهدف التأكد من سلامة الحجاج (٥٩).

وخلال فترة حكم إسماعيل (١٨٦٣ - ٩٧٨١) حدثت عدة أحداث متصلة بسيناء، منها زيارات العديد من الرحالة إلى سيناء وكان أهمهم البرفيسور بالمر Palmer حيث أرسلته بريطانيا عام ١٨٦٨ على رأس لجنة علمية للتنقيب فى منطقة الطور ورسم خريطة لسيناء(٦٠). لكن كان أهم تلك الأحداث التى أثرت على سيناء خلال تلك الفترة هو افتتاح قناة السويس للملاحة عام ١٨٦٩، التى كان لإنشائها آثاراً هامة على مجتمع سيناء كما سنرى. وكان من نتائج إقامة هذا الممر الملاحى المهم أن أنشئت عدداً من المدن على ضفتى القناة، فقد أنشئت الإسماعيلية فى منتصف القناة تقريباً، كما أنشئت مدينة جديدة على طريق العريش، وهى مدينة القنطرة.

ومن هذا العرض يتضح أن سيناء كانت تمثل منطقة استراتيجية مهمة بالنسبة لمصر، فقد دخل من خلالها الغزاة إلى مصر، كما كانت مسرحاً لمعارك كبرى كتلك التى حدثت بين الصليبيين والأيوبيين، وبين الفرنسيين والعثمانيين، لكن على أى الأحوال لم يكن سكان سيناء طرفاً فى تلك الصراعات. كما لاحظنا أن موقف سكان سيناء من محمد على كان موقفاً معادياً، نظراً لاستخدامه أسلوب الشدة والقوة العسكرية ضد أى تمرد أو عصيان لأوامره، كما أن عمليات الإصلاح أو التجديد فى منشآت ومبانى شبه جزيرة سيناء طوال تلك الفترة لم تكن إلا لأغراض استراتيجية وعسكرية بحتة.

حواشى التمهيد

(1) Green Wood,Ned H., The Sinai, Aphysical Geography, University Of Texas Prss, 1997 ,P.9.

(٢) حسان محمد عوض، جغرافية شبه جزيرة سيناء، ضمن موسوعة شبه جزيرة سيناء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٨.

(٣) ممر متلا، هو هجاء خاطئ للإسم االذى يعرف به هذا الممر عند البدو وهو « أم إثلة » وهو خطأ طالما وقعنا فيه نتيجة الأخذ عن الخرائط الإنجليزية. راجع، درويش مصطفى الفار، سيناء ودرب الحاج، مجلة الدوحة، العدد ٧٩، يوليو ١٩٨٢، ص ٣٠.

(٤) وجيه ضياء الدين، جيوبوليتكية سيناء والأمن القومى، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٨، أكتوبر ١٩٧٤، ص ص٨، ٩.

(٥) المرجع نفسه، ص ٩.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) جمال حمدان، سيناء فى الاستراتيجية والسياسة والجغرافيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣،ص٧.

(٨) قسم المناخ بمصلحة الأرصاد الجوية، وزارة الحربية، مناخ شبه جزيرة سيناء، ضمن موسوعة شبه جزيرة سيناء، ص ١٦٨.

(٩) كرم جيد، مصادر المياه بشبه جزيرة سيناء، ضمن موسوعة سيناء، ص ٢١٥، ٢١٦.

(١٠) نعوم بك شقير، تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها مع خلاصة تاريخ مصر والشام والعراق وجزيرة العرب وما كان بينها من العلائق التجارية والحربية وغيرها، مطبعة المعارف بمصر، القاهرة، ١٩١٦، ص ١٠.

(١١) أحمد يوسف، سيناء، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٢٢.

(١٢) أحمد فخرى، تاريخ شبه جزيرة سيناء منذ أقدم العصور حتى ظهور الإسلام، ضمن موسوعة سيناء، المرجع المذكور، ص ٧٣.

(١٣) أبو الحجاج حافظ، سيناء، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧، ص ص ٢٩، ٣٠.

(١٤) أحمد فخرى، المرجع المذكور، ص ١١٠.

(١٥) المرجع نفسه، ص ص ١٠٦، ١٠٨.

(١٦) منطقة الشرقية التعليمية، الشرقية وسيناء، القاهرة، ١٩٤٩، ص ٢٨٢.

(١٧) المرجع نفسه، ص ٢٨١، Jarvis, Yester Day and To- day In Sinan, London, 1934, P. 29.

(١٨) أحمد فخرى، المرجع المذكور، ص ٧٦.

(١٩) عبده مباشر، إسلام توفيق، سيناء الموقع والتاريخ، دار المعارف، ١٩٧٨، ص ١٨٩.

(٢٠) منطقة الشرقية التعليمية، المرجع المذكور، ص ٢٨٣.

(٢١) عبده مباشر، إسلام توفيق، المرجع المذكور، ص ١٩٠، عباس عمار، المدخل الشرقى لمصر أو أهمية شبه جزيرة سيناء كطريق للمواصلات ومعبر للهجرات البشرية، مجلة الجمعية الجغرافية الملكية، المجلد ٢١، القاهرة ١٩٤٦، ص١٠٢.

(٢٢) ابن تغرى بردى، أبو المحاسن يوسف، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، الجزء الأول، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة النشر، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٦.

(٢٣) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ١٠٤.

(24) Setton, K. M., Ahistory Of Crvsades, Voi. I. London, 1928, P. 406.

(٢٥) سعيد عبد الفتاح عاشور، الحركة الصليبية، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٣، ص ٢٥٧.

(٢٦) حسن عبد الوهاب حسين، مقالات وبحوث فى التاريخ الاجتماعى للحروب الصليبية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٧، ص ١٩٦.

(٢٧) المقريزى، تقى الدين أبى العباس أحمد بن على، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، جـ ١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٩٨٧، ص ٢١١، حسن عبد الوهاب حسين، المرجع المذكور، ص ص ٢٠٣، ٢٠٤.

(٢٨) ابن الجوزى، مرآة الزمان فى تاريخ الأعيان، جـ ٨، القسم الأول، حيدر آباد ـ الدكن ١٩٥١، ص ٣٤٣، ياقوت الحموى، معجم البلدان، جـ٣، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٦٠.

(٢٩) القلقشندى، أبو العباس أحمد بن على، صبح الأعشى فى صناعة الإنشا، جـ ٣، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة د/ت، ص ١٦٥.

(٣٠) المقريزى، المصدر المذكور، جـ ١، ص ٢٢٧.

(٣١) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ١٠٩.

(٣٢) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٣٥.

(٣٣) المقريزى، المصدر المذكور، جـ ١، ص ٢٢٧.

(٣٤) القلقشندى، المصدر المذكور، جـ ٣، ص ٣٨٢.

(٣٥) النابلسى، عبد الغنى بن إسماعيل، الحقيقة والمجاز فى الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز، تقديم وإعداد د. أحمد عبد المجيد هريدى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦، ص ١٧.

(٣٦) قلعة البغلة، هى محطة هامة على طريق الحج المصرى، يجتاز فيها المسافرين بعض العقبات أثناء السير، إلا أنها بنيت وتم تمهيدها، وقد بنى فيها الأمير رضوان بك الفقارى مسجداً صغيراً غير مسقف. سميرة فهمى عمر، إمارة الحج فى مصر العثمانية (١٥١٧ - ٨٩٧١)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٢٠١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١، ص ٢٥١.

(٣٧) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٣٦.

(٣٨) سحر على حنفى، العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى فى القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٧٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٦٠.

(٣٩) المرجع نفسه، ص ٥٩.

(٤٠) هيرالد، كريستوفر، بونابرت فى مصر، ترجمة / فؤاد أندراوس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٧٩.
(٤١) الجبرتى، عبد الرحمن، عجائب الآثار فى التراجم و الأخبار، جـ٣، طبعة الأنوار المحمدية، د/ت، ص ٥٨.
(٤٢) هيرالد، المرجع المذكور، ص ٢٧٩.

(43) Jarvis, Op. Cit., P.311.

(٤٤) هيرالد، المرجع المذكور، ص ٢٨٠.

(45) Jarvis, Op. Cit., P.311.

(٤٦) يذكر الجبرتى رقماً قريباً من هذا الرقم لعدد جنود القوات العثمانية الموجود بقلعة العريش، إذ يذكر أن تعدادهم الف عسكرى من المغاربة والأرناؤود، ثم أرسلت إليهم نجدة من غزة حوالي ٧٠٠ جندى بقيادة قاسم بك أمين البحرين، وبذلك يكون إجمالى العدد الذى ذكره الجبرتى ١٧٠٠ جندى. راجع، الجبرتى، المصدر المذكور جـ ٣، ص ٦٣.
(٤٧) هيرالد، المرجع المذكور، ص ٢٨٠.

(48) Jarvis, Op. Cit., P.115.

(٤٩) الجبرتى، المصدر المذكور جـ ٣، ص ٦٣.

(50) Jarvis, Op. Cit., P.116.

(١٥) الجبرتى، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ١٥٧، ١٥٨.
(٥٢) عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظم الحكم فى مصر ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٣٢٥.
(٥٣) محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القسم الثاني، الجزء الرابع، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة ١٩٩٣، ص ٢٦٣.
(٥٤) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٤١.
(٥٥) المصدر نفسه، ص ٥٤٤.

(56) Clinton, Bailey, The Negev In Nineteen th Century :Reconstructing History From Bedouin Oral Traditions, Oriental Society, Asian and African Studin, Journal OF The Israel vol. 14,No.1, March 1980, P. 59 .

(٧٥) أمين سامى، تقويم النيل وعصر محمد على، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٢٨، ص ٤٢٢.
(٥٨) عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربى (١٥١٧ - ٢٢٩١)، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٤، ص ص ٣٢٠، ٣٢١.
(٥٩) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٤٥.
(٦٠) حول المزيد من المعلومات عن بالمر راجع الفصل الثانى من هذه الدراسة.

الفصل الأول

التنظيم الإدارى لشبه جزيرة سيناء

(أ) الإدارة العسكرية والمحلية.

(ب) الإدارة المالية.

(جـ) الإدارة القضائية.

(د) الإدارة الصحية.

(هـ) البريد والبرق.

(و) الإدارة والعربان.

(أ) الإدارة العسكرية والمحلية

من أكبر المشكلات التى يمكن أن تواجه الباحث فى تاريخ سيناء الحديث، هىمشكلة الوضع الإدارى لهذا الإقليم، بخاصة الوضع الإدارى للجزأين الأوسط والجنوبى منه نظراً لصعوبة تحديد هذا الوضع من خلال المصادر التى تناولت تاريخها فى العصر الحديث. لكن على أية حال، فإن الوثائق التى لدينا تمدنا بمعلومات دقيقة وواضحة عن الوضع الإدارى لها. واعتماداً على هذه الوثائق، فإن شبه جزيرة سيناء كانت تنقسم إلى ثلاثة أقسام إدارية رئيسية: **القسم الأول**، ويشمل الجزء الشمالى من سيناء، وهذا القسم كان يتبع محافظة العريش من الناحية الإدارية. أما **القسم الثانى**، فيشمل على الجزء الأوسط من سيناء، والمعروف ببلاد التيه، وهذا الجزء كان يمر خلاله طريق الحج المصرى، ويتألف إدارياً من مجموعة من القلاع المعروفة باسم القلاع الحجازية، أو «القلاع المعدة لتخزين مؤن الحجاج»، وتشمل قلعتى نخل والعقبة بالإضافة إلى قلاع شمال الحجاز التى كانت تضم قلاع «الوجه»، و«المويلح»، و«ضبا»، وهذه القلاع جميعها تتبع «ديوان الروزنامة» من الناحية الإدارية، وهذا الديوان نفسه كان يتبع نظارة الداخلية[1]. أما **القسم الثالث**، ويشمل بلاد الطور، فكان يتبع محافظة السويس من الناحية الإدارية، التى كان لها سلطة إدارية على النقاط الجمركية والموانئ الموجودة بهذا القسم فقط، وإن لم يكن لها سلطة على العربان[2]، إلا أن هذا القسم كان قليل الأهمية خلال فترة الدراسة، إذا ما قورن بالقسمين الشمالى والأوسط.

ومن الملاحظ أن السلطة المركزية كانت أكثر وضوحاً وفاعلية فى القسم الشمالى من سيناء عنها فى القسمين الأوسط والجنوبى، نظراً لوجود محافظة العريش مُنذ مطلع القرن التاسع عشر التى لعبت دوراً مهماً فى إقرار النظام والسلطة المركزية فى هذا الجزء الذى يمثل شريان الحياة بالنسبة للحركة التجارية بين مصر والشام. وفى تقديرى أن السبب وراء ضعف السلطة المركزية للحكومة المصرية فى الجزأين الأوسط والجنوبىمن سيناء راجع إلى قلة الأهمية الاقتصادية للمنطقة، خاصة وأن الدولة لم تكن قد توصلت بعد لأهمية المنطقة اقتصادياً، كما أن حركة التجارة بين مصر والحجاز كانت غالباً ما تسلك الطريق البحرى عبر موانئ البحر الأحمر هروباً من كثرة تعدى العربان على القوافل، لهذا اكتفت الحكومة بوضع نقاط عسكرية لحماية مخازن تموين الحجاج والحفاظ على أمن الطرق دون التدخل فى شئون العربان. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك عاملاً مهماً، وهو صعوبة العيش فى القسمين الجنوبىوالأوسط نظراً لعدم توفر المياه الصالحة للشرب،

لهذا كثرت شكاوى نظار القلاع من عدم توفر الماء، وبعد المنطقة عن العمران(٣). كما أنه لم تكن هناك معلومات دقيقة متوفرة لدى الحكومة المصرية حول طبيعة الأرض والسكان بالمنطقتين الوسطى والجنوبية من سيناء خلال الفترة مجال الدراسة، لعدم وجود إحصائيات دقيقة، وصعوبة القيام بعمليات مسح للمنطقة(٤).

وسوف نتناول بالدراسة كل الأشكال الإدارية لشبه جزيرة سيناء لمعرفة التطور الذى طرأ على إدارتها خلال الفترة موضوع الدراسة، والظروف التى صاحبت كل شكل من هذه الأشكال، بداية من محافظة العريش، ومحطات أمن الطرق والحدود التى كانت تشكل إدارة تابعة لمحافظة العريش، ثم إدارة قلاع سيناء وشمال الحجاز التى كانت تضم مجموعة القلاع فى وسط سيناء وشمال الحجاز، وأخيراً مديرية أو محافظة سيناء التى ضمت كل شبه جزيرة سيناء فى وحدة إدارية واحدة.

١ ـ محافظة العريش

منذ بداية القرن التاسع عشر صارت العريش مركزاً إدارياً لشمال سيناء بموجب قرار محمد على بإنشاء محافظة العريش عام ١٨١٠ كما سبق أن ذكرنا، وكان لهذه المحافظة اختصاصات وحدود إدارية وبها قوة عسكرية من القوات غير النظامية لحماية حدود مصر الشرقية، وقوة نظامية لحماية الأمن داخل مدينة العريش.

وامتدت الحدود الإدارية لمحافظة العريش من رفح شمالاً حتى حدود قاطية غرباً، ووادى العريش حتى جبل الحلال جنوباً (٥). أما منطقة قاطية نفسها فقد كانت تتبع مديرية الشرقية إدارياً، نظراً لارتباط بعض عربان الشرقية بزراعة نخيلها وحراسة «دركها»(٦)، بينما أوكلت حراسة الطريق من العريش حتى القنطرة إلى قوات تابعة لمحافظة العريش.

كما كان هناك عدد من الملحقات التى تتبع محافظة العريش من الناحية الإدارية، منها أربع محطات لحراسة الطرق والحدود وهى محطة المزار، وبير العبد، ورفح، والشيخ زويد، بالإضافة إلى ست قبائل من العربان تتبعها إدارياً وهى: الرميلات، والعرادات، والدهيمات، والوقاقدة، والخناصرة، وأولاد سليم، وهؤلاء من البدو الرحل(٧).

ومنذ بداية القرن التاسع عشر ومحافظة العريش تتبع ديوان الداخلية، ثم نظارة الداخلية بعد ذلك، وقد استمرت كذلك حتى عام ١٩٠٦، حين أقيم شكل إدارى موحد لسيناء، وهو مديرية سيناء. ولاشك أن الهدف الأساسى من وراء إنشاء محافظة العريش هو المحافظة على أمن الطرق التجارية بين مصر والشام، واستتباب الأمن على

الحدود الشرقية، ومنع تعدى قبائل حكومة الشـــام عـلى القبائل التابعة للحكومة المصرية. بالإضافة إلى محاولة بسط السلطة المركزية على القبائل الموجودة بهذا القسم من شبه جزيرة سيناء.

وكانت قلعة العريش هى مقر الجهاز الإدارى للمحافظة (٨)، حيث بها ديوان محافظ العريش، ومقر الثكنات العسكرية للقوة الخاصة بحفظ النظام والأمن على الطرق والحدود، التى كانت تقع فى الجزء الجنوبى من القلعة، كما كان يوجد داخل القلعة مقرّات الموظفين المدنيين العاملين بالعريش (٩).

وكان محافظ العريش بمثابة رئيس الجهاز الإدارى والعسكرى بالمحافظة، ويتم اختياره من بين الضباط العسكريين بالجيش المصرى ممن اشتُهروا «بالتقوى وحسن الاستقامة، وممن له خبرة بإجراء الأحكام السياسية»، ويوجه فرمان تعيين المحافظ إلى «العلماء والأعيان والتجار ببندر العريش»، ويأمرهم بالانصياع لأوامر المحافظ «المتوافقة مع الشريعة والمتطابقة مع الإرادة السنية»، كما يوصى الفرمان المحافظ بإتباع «العدل والإنصاف وتجنب التعسف والجور...، والبحث عن كل ما يوجب راحة الأهالى. ..، وتحصيل أموال الميرى فى أوقاتها»(١٠). إلا أن هناك بعض المحافظين ممن عاملوا الأهالى بالشدة والقسوة، كما حدث مع «إسماعيل أفندى حسين» الذى كان محافظاً للعريش عام ١٨٨٠، فقد تعدى بالضرب على أحد العرايشية، كما قام كذلك بحبسه بسجن العريش مما اضطر هذا العرايشى إلى مقاضاته أمام محكمة المنصورة(١١).

ويعاون محافظ العريش فى إدارة أعمال المحافظة عدد من الموظفين أهمهم «كاتب المحافظة»، و« صراف خزينة المحافظة» المسئول عن إيرادات ومصروفات المحافظة(١٢). وفى عام ١٨٨١ استُحدثت وظيفة «معاون المحافظ» أو وكيله، كما أصبح هنـــاك «كـاتب أول» و «كاتب ثانى» للمحافظة (١٣)، هذا بالإضافة إلى عدد من العساكر و «الطوبجية» المنوط بهم حراسة القلعة والطرق، وصيانة واستخدام المدافع الموجودة بها وإطلاقها فى شهر رمضان والأعياد.

وكان راتب محافظ العريش منذ عام ١٨٦٩ حتى عام ١٩٠٦ يتراوح ما بين ٢٣٠ ـ٣٦٠ جنيهاً سنوياً. ومن الملاحظ أن هذا الراتب كان أقل من راتب أقرانه من المحافظين الآخرين ففى عام ١٨٨١ بلغ راتبه السنوى حوالى ٢٤٠ جنيهاً بينما بلغ راتب محافظ بور سعيد حوالى ١٠٨٠ جنيهاً، ومحافظ السويس حوالى ٧٢٠ جنيهاً، ومحافظ دمياط حوالى ٦٠٠ جنيهاً(١٤)، والسبب وراء ذلك ربما يرجع إلى صغر رتبته العسكرية وقلة مدة

خدمته، كما أن العريش كانت بالنسبة للضباط بمثابة منفى لهم، فكثيراً ما شكا محافظو العريش وموظفو الجهاز الإدارى من بعد المسافة بينها وبين مناطق العمران فى الدلتا وغلاء المعيشة بها [١٥]. كما كان محافظ العريش يتقاضى مبالغ نقدية أخرى غير راتبه الأصلى فى صورة «بدل ضيافة للأجانب الذين يتصادف مرورهم بالعريش، وقد بلغت قيمه هذا البدل عام ١٨٨١ حوالى ستين جنيهاً[١٦].

وقد استمرت محافظة العريش فى تأدية مهامها الإدارية منذ إنشائها فى عام ١٨١٠ حتى عام ١٨٦١م حين حاولت الحكومة المصرية إلغاء جميع الأشكال الإدارية فى شبه جزيرة سيناء، فأصدرت أوامرها فى نهاية العام نفسه بإلغاء محافظة العريش وتسريح العساكر والموظفين [١٧]، كما صدر أمر مشابه بالنسبة للقلاع الحجازية، وربما كان هذا القرار مرتبطاً بمحاولة الحكومة المصرية إرسال المحمل والحجاج المصريين عن طريق البحر الأحمر[١٨]، وإلغاء الطريق البرى الذى يمر عبر سيناء. ومن غير الواضح ما إذا كان هذا القرار له علاقة ببدء العمل فى مشروع حفر قناة السويس أم لا.

وعلى أية حال، فقد قام محافظ العريش بتنفيذ الأمر العالى بإلغاء محافظة العريش، وبدأ فى تصفية عهدته الحكومية، لكنه أرسل للقاهرة يستفسر عن مصير المدافع الموجودة بالقلعة[١٩].

و قد حدثت فوضى بين أهالى وعربان العريش حين وصل إلى مسامعهم خبر إلغاء المحافظة، فثاروا على العساكر والموظفين، «لكونهم صاروا لا يملكون شيئاً..»[٢٠]. وقد انتهزوا فرصة الفوضى التى أحدثتها أنباء إلغاء محافظة العريش، وحاولوا سرقة خزانة المحافظة «عن طريق تفجيرها بالبارود»، لكن أحبطت المحاولة[٢١]. كما قام العربان بالتعدى بالضرب على الأهالى والموظفين وطالب محافظ العريش بإرسال سفينة لنقل العساكر والموظفين لأنهم سيتعرضون للموت من العربان إذا ما غادروا العريش براً، وطالب فى حالة تعذر إرسال السفينة أن تعمل الحكومة على إرسال «خمسين خيالاً من عساكر عربان الهنادى المتواجدين بجهة الصالحية» لحمايتهم أثناء العودة [٢٢].

نتيجة لهذه الفوضى أرسل أهالى العريش يلتمسون من الحكومة أن تلحقهم بأحدى المديريات أو المحافظات القريبة منهم إدارياً، «ليكونوا تحت عين الحكومة، حيث لا يمكنهم الإقامة بالعريش بدون وجود ها، وحين رأت الحكومة أن إلغاء الجهاز الإدارى بشبه جزيرة سيناء، لن يحقق الاستقرار الأمنى بل على العكس قد تسببت فى إحداث فوضى واضطراب أمنى وإدارى فى عموم شبه جزيرة سيناء، عدلت عن قرارها فأصدرت

أمرها فى ٦ سبتمبر ١٨٦٢م بإعادة العمل بمحافظة العريش بصورة رسمية، حيث كان المحافظ قد أصدر أمره لجميع العساكر والموظفين بالاستمرار فى أداء عملهم تسكيناً للفتنة ريثما يأتيه الأمر بإعادة العمل مرة أخرى(٢٣).

وكان لقرار إلغاء محافظة العريش آثاره المتعددة كما رأينا، حيث كان المتضرر الرئيسى من عملية إلغاء الجهاز الإدارى هم تجار العريش، تلك الطبقة التى نمت خلال فترة الاستقرار فى ظل وجود محافظة العريش كجهاز إدارى يمثل السلطة المركزية للحكومة المصرية، بينما كان المستفيد الرئيسى من إلغاء المحافظة هم قبائل العربان الذين كانوا يتحينون الفرص للخروج على السلطة المركزية للدولة، لما فى طبيعتهم من كراهية للانقياد للغير (٢٤). وما اعتادوا عليه من حياة السلب والنهب للقوافل والأهالى، وبالتالى فإن انعدام السلطة المركزية يمثل بالنسبة لهم فرصة جيدة لممارسة ما اعتادوا عليه.

وقد استمرت محافظة العريش فى أداء عملها فى حفظ الأمن والنظام على الحدود الشرقية لمصر حتى عام ١٩٠٦ حينما أدمجت ضمن التشكيل الإدارى الذى ضم شبه الجزيرة فى تنظيم إدارى موحد أطلق عليه «قومندانية سيناء»، ثم «مديرية سيناء».

وخلال الفترة من ١٨٦٢ وحتى عام ١٨٨٢، حاولت الحكومة المصرية تدعيم سلطتها بزيادة عدد القوة المختصة بحفظ الأمن والنظام على الطرق والحدود كما سنرى. وفى إطار تدعيم هذه السلطة أصدرت الحكومة المصرية أمرها بإصلاح قلعة العريش عام ١٨٨١ فى إطار مشروع إصلاح القلاع و« الطوابى» بمصر إبان نظارة محمود سامى البارودى فى عام ١٨٨١،حيث أرسلت رئاسة مجلس النظار إلى محافظة العريش مطالبة إياها بعمل الأجراءات «اللازمة لإصلاح قلعتها، خاصة وأن هناك أجانب يمرون بها فى طريقهم إلى الشام أو قادمين من الشام إلى مصر، ومن غير اللائق أن يروها بهذه الهيئة»(٢٥)، حيث كانت هذه القلعة قد أصابها الإهمال، لم تمتد إليها يد الإصلاح منذ انسحاب الجيش المصرى من الشام.

وقد تمت عملية تجديد وإصلاح قلعة العريش تحت إشراف «باشمهندس الاستحكامات المصرية» (٢٦)، وتم إصلاح وتجديد كافة المساكن التى تقع داخل القلعة، وكذلك مقر المحافظ والجهاز الإدارى المعاون له، وتكلفت عملية إصلاح وتجديد قلعة العريش ما يزيد عن أربعة آلاف جنيهاً مصرياً (٢٧). وفى إطار عملية التجديد، تم استبدال المدافع الستة القديمة الموجودة بالقلعة والتى كانت من مخلفات الجيش المصرى أثناء الحملة المصرية على الشام، بأربعة مدافع أخرى جديدة(٢٨). كما تم استبدال «طاقم» العمل على هذه المدافع، حيث كان بعضهم غير لائق للعمل، فتم استبدالهم بغيرهم ممن لهم دراية بفنون المدفعية(٢٩).

وعقب الاحتلال البريطانى مباشرة، اهتم الإنجليز بالمواقع الإستراتيجية، خصوصاً القلاع الحدودية، فاهتمت سلطات الاحتلال باستكمال تجديد وإصلاح قلعة العريش، ففى مارس ١٨٨٣ تم عمل خطة لترميم الأجزاء المتبقية من القلعة، وبلغت تكلفتها حوالى ٢٧٣٩ جنيهاً تقريباً، ولما أعلنت نظارة الأشغال عدم توفر هذا المبلغ لديها، تقرر تدبيره من المبلغ المخصص لإصلاح «ورشة الجوخ»، وذلك بتقديم «الأهم على المهم»![٣٠].

ولاشك أن الاحتلال البريطانى لمصر كان له أثره الواضح على إدارة محافظة العريش. فمنذ وصول الكولونيل شارلز وارن Charles Warran إلى العريش فى ٢٧ فبراير ١٨٨٢ للتحقيق فى قضية مقتل البروفيسور بالمر E.H. Palmer ورفاقه، أصدر أمره فى ٤ مارس باعتباره «أركان حرب قلعة العريش»، بإقالة مصطفى ممنون محافظ العريش بحجة أن «الإجراءات التى يتخذها هذا المحافظ مناقضة للنظامين المدنى والحربى، كما أنها منافية لأوامر سمو الخديوى... وتعوقه عن تأدية مهامه»، وقام بتعيين «بكير أفندى رحمى وكيلاً للمحافظة عوضاً عنه» ريثما يصدر الأمر بتعيين الشخص المناسب»[٣١].

وقد مُنح الكولونيل وارن صلاحيات الفصل فى المنازعات التى تنشب بين الموظفين، فقد خولته نظارة الداخلية صلاحية الفصل فى النزاع بين الموظفين مما أعطاه الفرصة فى التدخل المباشر فى تسيير هذا الجهاز وفق ما يتفق والمصالح البريطانية[٣٢].

ولا شك أن مقتل الكولونيل بالمر فى شبه جزيرة سيناء كان له أثره الواضح على سياسة بريطانيا تجاه سيناء، فالسلوك الذى اتبعه الكولونيل وارن للتحقيق فى القضية، وأسلوب التهديد والتلويح بالإقالة، كلها تدل على النية فى استخدام سياسة متشددة تجاه الأهالى والعربان والموظفين. هذا بالإضافة إلى أن سيناء كانت تمثل الحد الشرقى لقناة السويس التى تمثل الشريان الإمبراطورى الذى يربط بريطانيا بمستعمراتها فى الهند.

وفى فترة الاحتلال البريطانى صدر ما يشبه لائحة تنظيم مدينة العريش للحفاظ على نظافتها، ففى ١٩ أكتوبر ١٨٨٩ صيغ قانون رأى محافظ العريش أنه الأنسب بالنسبة للعريش لأنها مدينة نظيفة تختلف عن باقى مدن مصر حيث لا تنتشر فيها «الأوساخ» ولا البرك أو المستنقعات لأنها أرض رملية. وبموجب هذا القانون باتت قوات البوليس الموجودة بالعريش مسئولة عن الإشراف على نظافة المدينة وتحرير، كما خول القانون مسئولية نظافة البيوت من الداخل إلى مشايخ النواحى الموجودين بالعريش[٣٣]. لكن مع ذلك لم يشكل بالعريش مجلس بلدى نتيجة لرفض العمد والمشايخ هذه الفكرة من أساسها، بل أنهم حاربوا الفكرة من منطلق الخوف من أن يقرر هذا المجلس ضرائب جديدة عليهم ولعدم درايتهم بطبيعة تكوين وعمل هذا المجلس[٣٤].

هكذا يتضح لنا أن إنشاء محافظة العريش كان أحد العوامل التى ساعدت على استتباب الأمن ـ إلى حد كبير ـ على الحدود الشرقية لمصر، حيث إن محاولة إلغائها فى عام ١٨٦١ أثبتت كما رأينا ضرورة وجود هذا الشكل الإدارى لضبط حركة الدخول والخروج عبر الحدود، ولبسط السلطة المركزية على المنطقة، التى كان من الممكن أن تموج بالصراعات القبلية لولاً وجود هذا الشكل الإدارى، كما كانت هى الشكل الإدارى الوحيد المستقر والفعال فى شبه جزيرة سيناء. وعلى أية حال، فإن محافظة العريش كان لها الفضل فى الحفاظ على شريان التجارة بين مصر والشام والحجاز، من خلال حفاظها على أمن الحدود. وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل خلال الأوراق التالية.

٢ ـ محطات أمن الطرق والحدود

اهتمت الحكومة المصرية بمسألة تأمين وضبط حركة المرور على الطرق التى ترتادها القوافل بين مصر والشام والحجاز، وكان الهدف الرئيسى من ذلك هو الحفاظ على حركة التجارة مع هذه المناطق من ناحية، ومنع تهريب البضائع دون دفع الرسوم عنها ومنع هروب الأشخاص سواء المحكوم عليهم فى قضايا جنائية أو المطلوبين من قبل السلطات الأمنية أو الهاربين من الجندية من ناحية أخرى، وقد وقع على كاهل محافظة العريش عبء تأمين هذه الطرق والحدود بين مصر والشام كما ذكرنا.

وكانت أهم الطرق التى تربط بين مصر والشام هو «طريق العريش» الذى كان يبدأ قبل افتتاح قناة السويس من «الصالحية»، وبعد افتتاحها صارت نقطة بدايته من «القنطرة»، ثم يسير باتجاه الشرق بانحراف تدريجىنحو البحر المتوسط حتى يصل إلى منطقة تسمى«الخشوم» (مفارق الطرق) والتى عندها يتفرع الطريق إلى ثلاثة دروب هى«الدرب السلطانى»، و «درب الطوايات»، و « الدرب الوسطانية». وكان التجار وأصحاب القوافل كثيرا ما يفضلون طريق العريش بدروبه المختلفة، نظرا لاختصاره وقلة رماله، لكنهم كانوا أحيانا ما يفضلون «طريق الفرما» الذى كان يبدأ من « رفح» بمحاذاة الساحل حتى «الفرما»، وذلك نظرا للطف هوائه والخوف من ذبابة سامة تنتشر على طول طريق العريش فيما بين «بير العبد» و«قاطية»، فى أيام معينة خلال فصلى الربيع والصيف(٣٥).

وكان الطريق الذى يلىطريق العريش فى الأهمية هو «الطريق المصرى». وهو طريق تجارى يربط مصر بالشام عن طريق « المقضبة » وقد أبطل استخدام هذا الطريق مع افتتاح قناة السويس. وكان يبدأ من «خان يونس» أولى مدن الشام الواقعة قرب حدود رفح، ثم يمر هذا الطريق بالمقضبة، ومنها إلى العريش وعندها يتفرع إلى فرعين أحدهما يتجه غربا إلى الإسماعيلية، والآخر يتجه باتجاه جنوبى- غربىإلى السويس، مارا بالحسنة ووادى الحج (٣٦). ولحراسة الطرق المؤدية إلى الشام، أقيمت نقاط الحراسة والتفتيش على تلك الطرق التى ترتادها القوافل. وكان يطلق على هذه النقاط الأمنية «رباطات» (جمع رباط)، وهى نقاط ثابتة لحراسة الطرق، بينما كانت هناك «المحطات» وهى نقاط حراسة متحركة، وكانت مهمتهما الرئيسية تأمين الطرق ومنع عمليات التهريب. وكانت أهم هذه «الرباطات» موجودة فى «الصالحية»، و «بلبيس»، و «العريش» و «رفح» و «القنطرة» و «الشيخ زويد» (٣٧).

وكانت الحكومة المصرية تعطىأوامرها بصفة دائمة لمحافظ العريش وأصحاب القوافل بضرورة الالتزام بالسير على «الطريق السلطانى» الذى كانت تعتبره الطريق الرسمىلمرور القوافل الواردة من الشام والمتجهة إليها(٣٨). كما كانت تحذر أصحاب القوافل من السير على الطرق الخالية من الحراسة، وخصوصاً الطريق المسمى«بالطريق الفوقانية» (طريق الفرما الساحلى)، والذى كانت تطلق عليه الوثائق أحيانا «طريق العلو» أو «الطريق العلوى» (٣٩).

وكانت هناك قوة عسكرية تابعة لمحافظة العريش مهمتها الرئيسية حراسة الطرق والحدود كان يطلق عليها أحيانا «الضبطية»، وكانت تتألف من عساكر «الباشبوزق» و«الخيالة». وليس لدينا إحصائية دقيقة لتعداد هذه القوة فى الفترة مجال الدراسة،(٤٠) وإن كنا نعلم أنه فى عام ١٨٦٨ طالب محافظ العريش بدعم القوة العسكرية اللازمة لإحداث السيطرة على الطرق ومناطق الحدود مع الشام، فطلب زيادتها إلى مائة وعشرين من العساكر، وخمسة من «البلوكباشية» (٤١)، وتسعة من «الهجانة» لحمل المؤن والعساكر، وإرشادهم إلى المسالك والدروب الجبلية التى يرتادها أصحاب القوافل الهاربة من دفع الرسوم. وكان توزيع هذه القوة على محطات حراسة الطرق المؤدية إلى العريش والقنطرة كالتالى (٤٢) :

مسلسل	اسم المحطة وموقعها	تعداد القوة العسكرية		ملاحظات
		عساكـــر	بلوكباشية	
١ ـ	محطة رفح	٢٠	١	
٢ ـ	محطة المغارة والمقضبة	٣٠	١	مناطق مرور القوافل
٣ ـ	محطة المقضبة وأولاد على	٣٠	١	// // //
٤ ـ	محطة بير العبد	٢٠	١	
٥ ـ	ديوان محافظة العريش	٢٠	١	
٦ ـ	قوات الهجانة	٩	ـــ	
إجمالى		١٢٩	٥	

جدول (١) توزيع عساكر حراسة الطرق والحدود على محطات الحراسة

وكان لافتتاح قناة السويس أثره الواضح على تناقص حجم القوة العسكرية المختصة بحراسة الحدود والطرق المؤدية إلى معبر القنطرة، وذلك نظراً لإقامة نقاط جمركية ونقاط تفتيش وحراسة عند القنطرة والكبارى المؤدية إلى البر الغربىللقناة؛ فقد تناقص عدد قوة «عساكر ضبطية الطرق والحدود أو المستحفظين» فى عام ١٨٨٠ إلى ٣٨ عسكرياً فقط(٤٣). ثم ارتفع هذا العدد فى عام ١٨٨١ إلى ٥٦ عسكرياً (٤٤)؛كنتيجة للإصلاحات التى قامت بها وزارة محمود سامى البارودى، ومع ذلك فقد كان العدد غير كاف لإحداث السيطرة على الطرق والحدود نظراً للشكاوى المتعددة من كثرة عمليات التهريب (٤٥).

وعقب الاحتلال البريطانى لمصر تغير التركيب الإدارى لعساكر «المستحفظين» المختصين بحفظ الأمن على الطرق والحدود، حيث تم تشكيل قوة البوليس فى جميع أنحاء القطر المصرى لتكون عوضاً عن «نظام الضبطيات» القديم، وقسمت إدارتها إلى ثلاثة أقسام، قسم الإسكندرية، ومصر المحروسة (القاهرة)، وأسيوط، وكانت العريش تتبع «قسم مصر المحروسة» (٤٦).

وقد تشكل «لواء عموم الجندرمة» بمصر تحت إشراف «قومندان عموم الجندرمة» الذى قام بتعيين حكمدار للبوليس والجندرمة بكل محافظة ومديرية. وفى أول سبتمبر١٨٨٣ تم تشكيل فرقة «جندرمة العريش» (٤٧)، وكانت مهمتها الرئيسية حفظ أمن الطرق والحدود، بالإضافة إلى الحفاظ على الأمن داخل مدينة العريش(٤٨).

	الضباط			الصف والعساكر							إجمالى
	يوزباشى	ملازم أول	ملازم ثانى	صول	باشجاويش	بلوك أمين	جاويش	أونباشى	عساكر	عساكر	
مشاة	١	١	١	١	١	١	٢	٤	٤١	١	٥٣
مشاة	–	–	–	–	–	–	–	١	١	٨	١١

جدول (٢) توزيع فرقة الجندرمة بالعريش

ومن الجدول السابق يتضح أن تعداد فرقة جندرمة العريش قد بلغ حوالى ٦٤ فرداً ما بين جنود وصف وضباط، بالإضافة إلى عشرة خيول لتنقلات عساكر الخيالة (السوارى)(٤٩) ، كما أضيف إلى هذه الفرقة سرية من الهجانة بلغ تعدادها فى عام ١٨٨٩ حوالى ٢٠ فرداً (٥٠).

وقد اهتم قومندان لواء الجندرمة بالتدريب المستمر لفرقة جندرمة العريش، مؤكداً على ضرورة اتباع الأنظمة العسكرية كما أرسل بذلك إلى حكمدار هذه الفرقة بالعريش فى سبتمبر ١٨٨٣(٥١).

ولتشجيع فرقة «الجندرمة » و«بوليس» العريش على أداء مهامها فى تأمين الحدود والطرق، خصصت لها الحكومة المصرية مكافآت سنوية بلغت فى عام ١٨٩١ حوالى ١١٤ جنيهاً، كما خصصت مكافآت للسبب ذاته لعربان وعساكر قلعة العقبة، وبلغت قيمة هذه المكافآت فى العام نفسه حوالى ٥٠٤ جنيهاً (٥٢).

وكانت الحكومة المصرية قد بدأت فى الاهتمام بمنطقة جنوب ووسط سيناء، حيث أنشأت عام ١٨٩٣ قلعة صغيرة « بالنويبع» على ساحل خليج العقبة، كما أنشأت«محطة الطور» فى العام نفسه (٥٣)، ووضعت فى كل منها عددا من العساكر بهدف الحفاظ على الأمن فى هذه المناطق البعيدة، وحراسة الطرق، ومنع عمليات التهريب. هذا بالإضافة

إلى القوة العسكرية الموجودة بكل من نخل والعقبة، التى كان اختصاصها فى السابق حماية طريق الحج المصرى، لكن هذه النقاط كانت قد ألغيت منذ عام ١٨٨٤، لكن بدأ الاهتمام بها فى العام التالى مباشرة؛ حيث ألحقت بنظارة الحربية فأرسلت إليها قوة من العساكر التابعين لها ـ كما سنرى ـ وذلك فى محاولة لبسط السيادة على العربان والحفاظ على الأمن هناك.

ومما زاد من اهتمام الحكومة المصرية بتأمين الطرق وضبط الحدود، هو ظهور تجارة المخدرات بعد صدور الأوامر والقوانين المنعية التى اتخذتها الحكومة المصرية، خاصة تلك المتعلقة ضد زراعة وتجارة الحشيش فى نهاية القرن التاسع عشر(٥٤)، وكانت شبه جزيرة سيناء أحد أهم المنافذ الحدودية التى ينفذ من خلالها المهربون الذين أغروا بعض أهالى سيناء بالثراء والغنى، إذا ما استغلوا خبراتهم بدروب الصحراء ومسالكها لحمل هذه المخدرات على ظهور «الهجن» حتى يسلموها لمن ينتظرهم على شاطئ قناة السويس.

لكن على أية حال؛ فإن المصادر التاريخية لم تطالعنا بحالات كثيرة حول قيام أهالى سيناء بعمليات تهريب للمخدرات فى الفترة مجال الدراسة؛ ففىمارس ١٨٩٤ تم ضبط جمل محمل بالحشيش خاص بأحد العرايشية؛ فتم بيع الجمل والحشيش لصالح خزينة الدولة (٥٥). حيث كان القانون الصادر فى ١٠ مارس ١٨٨٤ يسمح ببيع ما يتم ضبطه من الحشيش شريطة أن يقوم البائع ببيعه فى ظرف خمسة عشر يوماً إلى ميناء أجنبىمن غير الموانئ العثمانية(٥٦).

ومع أزمة الحدود سنة ١٩٠٦ وما نتج عنها من ترسيم الحدود بين مصر والدولة العثمانية، تزايد الاهتمام بإحكام السيطرة عليها؛ حيث تم تقسيم خط الحدود بهدف حراسته إلى ثلاثة أقسام **الأول:** من رفح حتى وادى الأبيض، ومركز حراسته يقع برفح، **والثانى:** من وادى الأبيض إلى رأس وادى الأحيقبة، ومركز حراسته بالقصيمة، **والثالث:** من رأس الأحيقبة وحتى نقب العقبة، ومركز حراسته بمشاش الكنتلا، كما أنشئت مراكز أخرى للبوليس فى بئر الثمد وشط السويس ووضع فى كل مركز منها عدد من رجال البوليس غير النظامى من أهالى نخل، وبلغ تعداد هذه القوة حوالى ١٢٦رجلاً يتألفون من بوليس هجانة وبوليس بياده (مشاه)، إضافة إلى خبراء للطرق من البدو(٥٧).

وعلى الرغم من تلك الحراسة المشددة على خط الحدود فقد استغل العربان الميزة التى منحتهم إياها اتفاقية رفح ١٩٠٦، بموجب المادتين السادسة والثامنة من هذه الاتفاقية، والمتعلقة بالإبقاء على عاداتهم القديمة من حيث ملكية المياه والحقول

والأراضى فى كل من الجهتين المصرية والعثمانية (٥٨)، وقاموا تحت ضغط الفقر بممارسة التهريب كأحد أنشطتهم الاقتصادية. ويبدو أن مسألة تأمين الطرق والحدود فى تلك الفترة كانت عملية صعبة، لأن بعض العربان من أصحاب الجمال كانوا دائمًا يدعون الجهل بقوانين الدخول والخروج عبر الحدود، فعند ضبطهم يدعون عدم معرفتهم بهذه القوانين، أو أنهم لم يجدوا نقاط تفتيش بالطرق التى مروا بها (٥٩). كما كان من السهل عبور الحدود من أية جزء منها، وذلك على الرغم من سلسلة التلال الصخرية التى تشكل فى بعض أجزائها علامات حدودية طبيعية (٦٠).

و لابد هنا أن نقرر حقيقة مهمة، وهى أن فكرة الحد الفاصل بين أملاك مصر وأملاك الدولة العثمانية فى الشام أو الحجاز كانت فكرة قائمة وموجودة، وإن لم تكن بفاعلية الحد (الإدارى - السياسى) الذى تم رسمه فى اتفاقية رفح ١٩٠٦؛ حيث تؤكد الوثائق السابقة على هذا التاريخ على وجود هذا الحد، كما أن وجود رموز السيادة المصرية على سيناء كنقطة الحجر الصحى والجمرك تؤكد ممارسة مصر لسيادتها الكاملة على شبه جزيرة سيناء؛ ففى وثيقة مؤرخة بعام ١٨٨٢ يذكر محافظ العريش فى رسالته لمجلس «الصحة البحرية والكورينتينات»، الذى كان يقترح عليه نقل نقطة الحجر الصحى من العريش إلى رفح، «بأنه لا يتصور للمجلس أن رفح اسماً لبلدة أو منطقة معمورة؛ إنما هى مجرد موضوع لعلامة تنفرز بها الحدود المصرية من الحدود الشامية، وتلك العلامة عبارة عن عمودين منصوبين عند رفح من قديم الزمان وبينهما شجرة سدر، وهى الحدود؛ فمن داخل العمودين تابعاً لمصر ومن أراضيها، ومن أمام العامودين من الخارج أرضا شامية، وبين العمودين والشجرة والبحر مسيرة ساعة، وبينهما تل مرتفع عن الأرض المجاورة له» (٦١). كما تساءل فى الرسالة ذاتها حول كيفية التصرف «إذا ما هربت قافلة أو أكثر وتخطت حدود رفح التى لا تبعد كثيراً عن حدود حكومة غزة، فهل سيغامر بتخطى الحدود والدخول فى نطاق حكومة أخرى لملاحقتها ؟ كما أن المسافة من رفح حتى خان يونس أول المدن الشامية خالية من العمران والسكان، فلو حدث شئ ما مخل بالأمن فكيف يمكن تداركه؟»(٦٢).

وعلى هذا يتضح أن حدود مصر مع الشام قبل حدوث أزمة الحدودعام ١٩٠٦ بفترة طويلة كانت معلومة وواضحة سواء بالنسبة للإدارة الحكومية أو للأهالى والعربان القاطنين فى المناطق المجاورة للحدود؛ حيث كان عمودا الحدود وشجرة السدر هما الحد الإدارى الشمالى الفاصل بين متصرفية غزة وشبه جزيرة سيناء.

وفى النهاية لابد أن نذكر أنه كانت هناك عدة معوقات أمام أداء القوة التى كان مختصة بحفظ الطرق والحدود وهى؛ القلاقل التى كان يثيرها وجود العربان على الحدود؛ حيث كانوا يتدخلون فى شئون الجهاز الإدارى على الحدود، مثل تدخلهم فى شئون جمرك العريش والكورنتينة (٦٣)، إضافة إلى الفوضى التى تحدث على الحدود من جراء تعدى عربان الشام على عربان الحدود المصرية وأحياناً على عساكر الحدود أنفسهم(٦٤). كما لعب تواطؤ بعض الموظفين مع أصحاب القوافل والأشخاص بهدف تسهيل دخولهم أو خروجهم عبر الحدود دون إجراءات رسمية أو تحصيل رسوم دوراً مهماً فى إعاقة عمل قوة حراسة الحدود، فخلال شهر واحد فقط مر من جمرك العريش والكورنتينة (نقطة الحجر الصحى) حوالى ٤٧٢ شخصاً دون دفع أية رسوم جمركية أو عوائد صحية (٦٥). هذا بالإضافة إلى عصيان بعض أفراد القوة العسكرية المختصة بحفظ الحدود للأوامر وعدم قيامهم بأداء عملهم بالهمة المطلوبة، فتكررت شكوى محافظ العريش منهم بالإضافة إلى سوء سلوك بعض الضباط مما أثار عليهم الأهالى والعربان وما صاحب ذلك من فوضى، فكان يتم نقلهم من العريش إلى جهات أخرى(٦٦). ووصل الأمر إلى حد هروب بعض أفراد تلك القوة المنوط بها حفظ الأمن ومنع عمليات الهروب، فقد هرب تسعة عساكر من «جماعة رفاعى أغا سرسوارى» العريش متجهين إلى الشام بعد أن حصلوا على كامل رواتبهم(٦٧).

٣ـ إدارة قلاع وسط سيناء وشمال الحجاز

تطلق الوثائق على مجموعة القلاع الواقعة على طريق الحج المصرى (وهى نخل والعقبة والمويلح وضبا والوجه) اسم «القلاع الحجازية» أو «القلاع المعدة لتخزين مؤن الحجاج»، والتى كانت تمثل تشكيلاً إدارياً موحداً يدخل فى نطاق السيادة المصرية، وهذه القلاع كانت تتبع «ديوان الروزنامة» إداريا، واهتمت الحكومة المصرية بتزويد هذه القلاع بالقوة اللازمة لحفظ الأمن على طريق الحج المؤدى إلى الأراضى المقدسة، وذلك منذ إنشاء هذه الإدارة فى عام ١٨٤٠.

وفى نهاية عام ١٨٦١ صدر أمر من نظارة المالية بإلغاء القلاع الحجازية، ونقل ما يوجد من المؤن والذخائر بهذه القلاع إلى السويس، مع تسريح العساكر والموظفين الموجودين بها (٦٨). ويبدو أن السبب وراء هذا الأمر راجع إلى محاولة الحكومة المصرية تجربة سفر المحمل والحجاج عن طريق البحر الأحمر. وهذا القرار كان متزامناً مع قرار إلغاء محافظة العريش، لكن نظراً للآثار السلبية التى نتجت عن قرار إلغاء الأجهزة الإدارية فى محافظة

العريش والقلاع الحجازية، والاضطرابات التى أثارها الأهالى والعربان من جراء عدم وجود سلطة مركزية تحميهم، جعلت الحكومة تتراجع عن موقفها بخصوص إلغاء هذه الأشكال الإدارية. وصدر أمر نظارة المالية فى يناير ١٨٦٣م بناء على الأوامر الحكومية بإرسال المحمل عبر الطريق البرى، فأعيد العساكر والموظفون إلى أعمالهم مرة أخرى من تاريخ ٩ شعبان من العام نفسه(٦٩). وفى عام ١٨٧٣م تم استبدال موظفى القلاع الحجازية ومستخدميها بضباط وعساكر تابعين «لنظارة الجهادية» بمقتضى الأمر العالى الصادر فى العام نفسه (٧٠).

وقد استمرت القلاع الحجازية فى أداء عملها فى حراسة طريق الحج، من خلال القوة العسكرية الموجودة بكل قلعة. ومن الملاحظ من خلال دراسة أعداد تلك القوة خلال الفترة من عام ١٨٨٠ وحتى عام ١٨٨٤، أن الحكومة المصرية اهتمت بزيادة عدد القوات الموجودة بكل من المويلح والوجه فى شمال الحجاز نظراً لأن عربان شمال الحجاز كثيراً ما كانوا يعتدون على قافلة الحج المصرية؛ ومن ثم اهتمت الحكومة المصرية بزيادة أعداد القوات العسكرية الموجودة بهاتين القلعتين (راجع جدول : ٣).

السنة	نخل	العقبة	المويلح	الوجه	الإجمالى
١٨٨٠	٣٧	٤٤	٥٤	٥٦	١٩١
١٨٨١	٣٧	٤٤	٦٧	٥٤	٢٠٢
١٨٨٢	٣٧	٤٤	٦٧	٥٥	٢٠٣
١٨٨٣	٣٧	٤٤	٦٧	٥٥	٢٠٣
١٨٨٤	٣٧	٤٤	٦٧	٥٥	٢٠٣

جدول (٣) تعداد القوة العسكرية بقلاع سيناء والقلاع الحجازية(٧١).

وكانت الوجه هى القلعة الوحيدة من بين القلاع الحجازية التى تشكل محافظة إدارية، يرأسها ضابط برتبة «أغا سى صاغقول» (٧٢)، ويطلق عليه «محافظ الوجه». أما القلاع الأخرى فكان يرأس كل قلعة منها ضابط برتبة «يوزباشى»، يسمى ناظر القلعة، وله وكيل ينوب عنه فى حالة تغيبه(٧٣).

وقامت الحكومة بالعديد من الإصلاحات بقلاع سيناء وشمال الحجاز نظراً لأهميتها الإستراتيجية كمحطات لقافلة الحج المصرى ووقوعها على حدود مصر مع أملاك الدولة العثمانية فى الحجاز والشام، ففىعام١٨٧١ قامت الحكومة المصرية بتركيب آلة تقطير لمياه البحر بقلعة الوجه، كما قامت بتركيب آلة أخرى عام ١٨٧٥ لسد حاجة أهالى المنطقة من المياه العذبة (٧٤)، كما أمرت بشراء عشرة آلاف «قربة» مياه يومياً لملأ صهاريج المياه الموجودة بالقلعة لسد حاجة الحجاج من المياه أثناء فترة إقامتهم(٧٥)، كما أنشأت فى العام نفسه فناراً ثابتاً لهداية السفن عند مدخل ميناء الوجه بلغ ارتفاعه حوالى ١٠٦ قدماً(٧٦).

وحينما ظهر مرض الكوليرا بين الحجاج بالحجاز سنه ١٨٨١م مدت الحكومة المصرية يد العون؛ فقامت بإنشاء مستشفىبالوجه يسع خمسين مريضًا كما قررت اللجنة التى تشكلت برئاسة شريف باشا، رئيس مجلس النظار، إنشاء تكية لإطعام الفقراء تسع ٥٠٠ فقير، وخصصت ثلاثة وابورات (آلات بخارية) لتقطير المياه(٧٧). كما قررت اللجنة إرسال ٦٠٠ خيمة لاستقبال الحجاج أثناء فترة الحجر الصحى، وأرسلت للوجه ثلاثة أطباء وسبعة صيادلة وإحدى وعشرين مراقباً، وعشرة أنفار لنقل المياه، ١٣٠حارساً و٤٠٦ جندياً للحفاظ على أمن الحجاج(٧٨)، كما اهتمت الحكومة المصرية بقلعة «ضبا»، فأقامت بها محطة عسكرية لوقوعها على طريق الحج، وتكفلت بجلب الماء العذب لها من الأماكن القريبة منها، وبلغت تكلفة جلب المياه العذبة لمحطة ضبا عام ١٨٨٠ حوالى ٧٥ جنيهاً(٧٩).

لكن حدث تطور كبير على أهمية القلاع الحجازية بالنسبة لمصر فى عام ١٨٨٣، حينما أعلنت الحكومة المصرية رسمياً بدء سفر المحمل المصرى عن طريق البحر الأحمر عبر مينائىالسويس والطور(٨٠). ومنذ ذلك التاريخ فقدت هذه القلاع أهميتها كنقاط حماية لطريق الحج، وإن لم تفقد أهميتها الإستراتيجية باعتبارها مراكز استراتيجية لحماية حدود مصر الشرقية من اعتداءات العربان التابعين للحكومة العثمانية على العربان التابعين للحكومة المصرية.

لهذا فإنه عقب صدور أمر نظارة المالية بتسريح العساكر الموجودة بقلاع سيناء وشمال الحجاز، وتسليم هذه القلاع لشيخ عربان التياها فى بداية ١٨٨٤ عام(٨١)، حتى أدركت الحكومة المصرية مدى أهمية استمرار وجود إدرة حكومية بهذه القلاع؛ فبتشجيع من بريطانياً، ولأسباب تتعلق بالأهمية الإستراتيجية لهذه القلاع، صدرت الأوامر الحكومية بإلحاق هذه القلاع بنظارة الحربية فى نهاية عام ١٨٨٤، ومن الواضح أن نظارة الحربية قد أحدثت تغييراً فى عدد القوات الموجودة بهذه القلاع حيث لم يتعد حجم هذه القوات

٢٦ فرداً فى أواخر عام ١٨٨٤ (٨٢)، بينما كان تعدادها فى عام ١٨٨٣ قد وصل إلى ٢٠٣ فرداً. حيث قامت بإنقاص عدد العساكر بتلك القلاع؛ ففى نخل والعقبة تم إنقاص عدد العساكر إلى عشرة عساكر فى كل قلعة، منهم ستة من المشاة وأربعة من «الطوبجية» يرأسهم ضابط برتبة ملازم، ومقره «نخل»(٨٣).

وفى قلعة الوجه أحدثت الحكومة تعديلات على حجم القوة الموجودة بها؛ حيث قامت بتسريح العساكر غير اللائقين منهم، وأبقت فقط على ثلاث عشرة منهم أغلبهم من قوات المدفعية بالإضافة إلى محافظ الوجه (٨٤)، كما قامت بتعيين أربعة أشخاص بوظيفة واعظ وإمام للقلاع الأربعة، وقد تم اختيارهم بمعرفة شيخ الأزهر لدوام إقامة الشعائر الدينية(٨٥).

وقد قررت الحكومة المصرية ربط القلاع الحجازية بعضها ببعض عن طريق تسيير البريد بصورة دورية بين هذه القلاع؛ فعينت اثنين من رجال الهجانة لتوصيل الرسائل وضمان عدم انقطاعها تحسباً لحدوث أى طارئ(٨٦)، خاصة وأن ناظر قلعة الوجه كان قد أرسل للحكومة المصرية يعرب عن قلقه إزاء عمليات السلب والنهب التى قام بها جيش أمير نجد بالقرب من الوجه، فطالب الحكومة المصرية بإجراء بعض الترميمات والإصلاحات ببرج القلعة الآيل للسقوط، وذلك كإجراء احتياطى، ووقاية وحماية للعساكر المدافعين عن القلعة و« البندر» (٨٧)، وفى الوقت الذى تم فيه عمل الرسوم والقياسات اللازمة لإجراء الإصلاحات بقلعة الوجه للحصول على موافقة مجلس النظار، وضعت القلعة تحت إدارة نظارة الحربية التى أرجأت عملية الترميم إلى ميزانية عام ١٨٨٥.

وقد أبقت الحكومة على مرتبات العربان بالقلاع الحجازية، حيث كانت تصرف لهم مرتبات عينية ونقدية لدوام ولائهم لها، والحفاظ على حماية دركاتهم المنوط بهم حفظها(٨٨). وقد بلغ راتب شيخ عربان الوجه حوالى ٩٦ جنيهاً سنوياً فى عام١٨٨٠، واستمر هذا المبلغ ثابتاً حتى تسليم القلعة فى عام ١٨٨٨(٨٩). وكان شيخ عربان الوجه يقوم بتوزيع هذا المبلغ على مشايخ القبائل الرئيسية بالوجه، وهى قبائل «بلى»، و«الحويطات»، و«العلويين»(٩٠).

وعلى أية حال، فقد كان لهذه الإصلاحات التى أقامتها الحكومة المصرية بالوجه وباقى القلاع الحجازية أثرها فى إثارة الدولة العثمانية، التى رأت فيها تثبيتاً لأقدام المصريين بهذه القلاع، هذا بالإضافة إلى وجود الاحتلال البريطانى فى مصر، كل هذا جعلها تطالب بهذه القلاع الواحدة بعد الأخرى، فحصلت بعد مفاوضات طويلة مع

الحكومة المصرية على قلعة الوجه عام ١٨٨٨، كما سنرى تفصيلاً فى الفصل الثالث.

ومنذ عام ١٨٨٨ رأت الحكومة ضرورة الاهتمام بما تبقى من القلاع الحجازية، فأصدرت نظارة الحربية أمرها بوضع هذه القلاع تحت إدارة واحدة «قومندانية»، تحت رئاسة «قومندان القلاع الحجازية»، وتولى رئاسة هذه القلاع منذ إنشائها سعد أفندى رفعت(٩١). كما اهتمت بزيادة عدد القوات الموجودة بهذه القلاع، فوصل عدد القوات الموجودة بقلعتى المويلح وضبا إلى ٣٨ فرداً خلال الأعوام من ١٨٨٨ وحتى ١٨٩١، والعدد نفسه بقلعتى العقبة ونخل، بواقع ١٩ فرداً بكل قلعة(٩٢).

واستمرت مصر تمارس سيادتها وإدارتها على قلاع شمال الحجاز (ضبا والمويلح والعقبة) حتى حدوث أزمة الفرمان عام ١٨٩١- ١٨٩٢ التى كان من نتائجها تنازل مصر عن هذه القلاع للدولة العثمانية بعد مفاوضات طويلة بين الحكومة المصرية وبريطانيا من جانب والدولة العثمانية من جانب آخر كما سنرى.

ومن اللافت للنظر أن أهل «ضبا» بعد تسليمها إلى الدولة العثمانية بثلاثين عاماً تقريباً، طالبوا الحكومة المصرية بأن «تبسط سيادتها عليهم نظراً للفوضى التى يعيشون فيها»، على حد تعبير شكواهم، حيث إن حكومتهم غير قادرة على رفع الظلم عنهم، ويغرون الحكومة المصرية بأن أرضهم بها «معادن غازية» (بترول) يمكنها الاستفادة منها. إلا أن الحكومة المصرية بالطبع لم تستجب لشكواهم لمنع إثارة المشكلات مع حكومة الحجاز (٩٣).

ومنذ عام ١٨٩٢ لم يتبق لمصر من قلاع طريق الحج المصرى سوى قلاع سيناء، وبالتحديد قلعة نخل، وانحسرت بذلك حدود مصر الشرقية إلى حدود العقبة بعدما كانت تمتد إلى الساحل الشرقى للبحر الأحمر فى شمال الحجاز حتى جنوب الوجه.

أما الطور فإن المعلومات التى لدينا حول وضعها الإدارى قليلة، نظراً لعدم وجود سجلات خاصة بمحافظة الطور، وندرة المعلومات الموجودة داخل سجلات محافظة السويس والتى قد تفيد فى وضع تصور عام لما كان عليه الوضع الإدارى فى هذه المنطقة. لكن على أية حال فإن هناك إشارات بالوثائق حول وجود محافظة الطور على غرار محافظة الوجه داخل قلعة الطور القديمة، وأن الأوامر الإدارية لهذه المحافظة كانت تتلقاها من السويس، كما نجد إشارات إلى الشيخ موسى بن نصير شيخ مشايخ عربان الطورة باعتباره المسئول عن جميع قبائل الطورة أمام الحكومة المصرية (٩٤).

وخوفاً من المطامع العثمانية فى شبه جزيرة سيناء، رأت الحكومة المصرية أن تعزز وجودها العسكرى فيها، فبدأت بالاهتمام بما تبقى لها من حدودها الشرقية، فأنشأت فى عام ١٨٩٢ «حامية شبه جزيرة سيناء» (٩٥)، وقد ظل سعد أفندى رفعت الذى كان يشغل وظيفة قومندان القلاع الحجازية، قائداً لهذه الحامية الجديدة.

وكان سعد أفندى عند إخلائه للعقبه عام ١٨٩٢ وتسليمها للدولة العثمانية قد ترك... بوادى طابا على بعد ثمانية أميال من العقبة، وحفر بئراً عند فم الوادى، وأقام هناك مع عساكره لمدة ثمانية أشهر، لكنهم شكوا قلة المياه وبعد المسافة ووعورة الطريق إلى طابا، فأرسلت نظارة الحربية مندوباً ليختار مكاناً يتوفر فيه الماء، فاختار «النويبع» فبنى بها قلعة صغيرة عام ١٨٩٣، وجعل لقلعتىنخل والنويبع ناظراً واحداً، وللطور ناظراً برتبة ملازم، وكلاهما تحت قيادة قومندان سيناء(٩٦). وكانت الطور قد ألحقت فى ٢٣ مارس ١٨٩٣ بقومندانية سيناء.

وقد بلغ تعداد الحامية العسكرية الموجودة بقلاع سيناء الوسطى والجنوبية فى عام ١٨٩٣ حوالى ٥٣ فرداً، موزعة على تلك القلاع، فكان تعداد أفراد قلعة نخل ١٣ فرداً، وقلعة النويبع ٢٢ فرداً، ومحطة الطور ١٤ فرداً، ومركز قيادة الحامية فى نخل أربعة أفراد(٩٧)، وظل تعداد قوة هذه القلاع ثابتاً حتى عام ١٩٠٦، فيما عدا مركز قيادة الحامية الذى ارتفع تعداد القوة الموجودة به إلى ستة أفراد (٩٨).

ومنذ عام ١٩٠٤ بدأت الحكومة المصرية تخصص مرتبات لمشايخ العربان فى سيناء الجنوبية والوسطى، وقد وصل إجمالى هذه المرتبات حوالى ١٨٠ جنيهاً سنوياً خصصت من ميزانية الحكومة(٩٩)، وكانت الحكومة خلال الفترة السابقة تخصص مرتبات للعربان الذين يقع طريق الحج ضمن «دركاتهم»، ومع التطورات التى طرأت على الحدود الشرقية لمصر منذ عام ١٨٩٢، تقلص عدد القبائل التى كانت تنتفع من تلك المرتبات وانحصرت فقط فى قبائل سيناء الوسطى والجنوبية.

ولا شك أن التواجد الإدارى للحكومة المصرية فى سيناء، وأعداد القوات الموضوعة بها، لم يكن يوازى اهتمامها ببسط السيادة المصرية عليها، وربما يرجع ذلك إلى صعوبة المعيشة وسط المناطق الصحراوية فى شبه الجزيرة التى تفتقر إلى وجود الماء اللازم لبقاء قوة عسكرية كبيرة العدد.

وقد سعت الحكومة المصرية إلى دعم تواجدها فى شبه الجزيرة بشكل تدريجى، فشرعت فى وضع بند بميزانية عام ١٩٠٦ لإنشاء قلعة جديدة شرق السويس، كما كان من المقرر فى هذه الميزانية إنشاء مكتب تلغراف بالطور يضم ستة موظفين بتكلفة إجمالية ٣٩٢ جنيهاً، لكن تفجر أزمة الحدود أدى إلى ازدياد الاهتمام بالوضع الاستراتيجىوالإدارى لسيناء(١٠٠).

(٤) مديرية سيناء (١٩٠٧ - ١٩١٤)

كانت أزمة الحدود الشرقية لمصر عام ١٩٠٦ بين مصر والدولة العثمانية نقطة تحول فى تاريخ شبه جزيرة سيناء الإدارى؛ حيث تم توحيد شبه الجزيرة عقب انتهاء الأزمة فى شكل إدارى موحد عام ١٩٠٧ يضم بلاد العريش ـ التى كانت كياناً إدارياً مستقلاً ـ ومركزها العريش، وبلاد التيه ومركزها نخل، وبلاد الطور ومركزها الطور. وقد أطلق على هذا الشكل الإدارى الجديد اسم «قومندانية سيناء» ثم تغير المسمى إلى «مديرية سيناء». وأسندت وظيفة مفتش سيناء لأول مرة إلى موظف إنجليزى، وهذا الإجراء ربما يعكس قلق بريطانيا من التحركات العثمانية فى خليج العقبة.

ففى عام ١٩٠٥ استدعت نظارة الحربية سعد بك رفعت، الذى كان قد أحيل للتقاعد، ليكون نائباً لقومندان سيناء اعتباراً من أول يوليو ١٩٠٥ [١٠١]، لمشاركة المستر جيننجز براملى Jennings Bramly مفتش سيناء، وقد مُنح براملى صلاحيات كبيرة لإدارة شئون شبه الجزيرة لتهدئة واستقرار الأحوال فيها، حيث كثرت نزاعات القبائل وتعددت حالات القتل[١٠٢]. وكان تعيين براملى ـ وهو رجل إنجليزى ـ سبباً من أسباب تفجر أزمة الحدود بين مصر والدولة العثمانية.

وبمقتضى الشكل الإدارى الجديد لشبه جزيرة سيناء، قُسمت شبه الجزيرة إلى ثلاثة أقسام إدارية، يدير كل قسم منها ناظر يخضع لأوامر مفتش سيناء، فكان **القسم الأول** يضم بلاد العريش ومركزه العريش، **والقسم الثانى** يضم بلاد التيه ومركزه نخل، وهى مركز قيادة الجهاز الإدارى لشبه الجزيرة، **والقسم الثالث** يشمل بلاد الطور ومركزه مدينة الطور، لكن فى عام ١٩٠٧ سميت القومندانية «مديرية» ولقب حاكمها بلقب «مدير»، وعين لها مدير برتبة « قائمقام» مركزه «نخل»، ومفتش عام برتبة بكباشى يقيم غالباً فى العريش، وكلاهما من الضباط الإنجليز[١٠٣]. وكان مدير سيناء الإنجليزى يتقاضى راتباً سنوياً يتراوح ما بين ٧٨٠ و٨٤٠ جنيهاً طوال الفترة من ١٩٠٧ وحتى ١٩١٧ بينما كـان مفـــتش سيناء يتقاضى فى الفترة نفسها راتباً يتراوح بين ٦٠٠ و٦٦٠ جنيهاً سنوياً [١٠٤]، كما بلغ تعداد أفراد الجهاز الإدارى فى عام ١٩٠٧ حوالى ٢٠٨ فرداً، وظل هذا العدد ثابتاً حتى عام ١٩١٧[١٠٥].

وقد استمر هذا الشكل الإدارى الموحد لإدارة سيناء حتى عام ١٩١١، حين صدر قانون التنظيم الإدارى والقضائى لمحافظة سيناء والذى صارت بمقتضاه جميع شبه الجزيرة ـ فيما عدا عيون موسى والطور بالإضافة إلى دائرة اختصاص محافظة العريش ـ تشكل

محافظة إدارية تابعة لنظارة الحربية يعين عليها ضابط يلقب بـ « المحافظ»، ولهذا المحافظ بموجب المادة الثالثة من هذا القانون نفس اختصاصات المدير فى مديريته، كما أعطت المادة الرابعة من القانون لناظر الحربية حق إصدار قرارات بحفظ النظام والأمن فى المحافظة بعد موافقة مجلس الوزراء(١٠٦).

وقد خرجت عيون موسى والطور من أحكام هذا القانون؛ نظراً لارتباطهما بقوافل الحجاج القادمة عبر البحر الأحمر، أما العريش فقد خرجت من أحكام هذا القانون نظراً للالتماسات التى تقدم بها مشايخ وأهالى العريش إلى مجلس شورى القوانين وكبار رجال الدولة بإعادة محافظة العريش كما كانت عليه فى السابق تابعة لنظارة الداخلية(١٠٧).

وعقب اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، أمرت الحكومة المصرية موظفيها فى سيناء بمغادرتها، وتم إخلاؤها من الجهاز الإدارى كلية، وعقب انتهاء المعارك فى سيناء بين القوات التركية والبريطانية فى يناير ١٩١٧ أعيد الجهاز الإدارى للعمل بنفس شكله السابق مع تغير طفيف فى أعداده، حيث بلغ عدد الموظفين المدنيين والعسكريين حوالى ٢٥٦ فرداً، منهم ١٥٥ من العسكريين، بينما الباقى من المدنيين (١٠٨)، وهو تغير لا يعكس أهمية المنطقة التى اتضحت أثناء الحرب واندلاع المعارك.

لكن هذا الشكل الإدارى خضع لتغير واضح فى العام نفسه (١٩١٧)؛ حيث تم إنشاء مصلحة أقسام الحدود فى ١٥ مايو ١٩١٧، التى أنيط بها إدارة المناطق الحدودية، وتطبيق قانون الصحراء، الذى استند على القانون ١٥ لسنة ١٩١١؛ فألحقت محافظة سيناء بهذه المصلحة (١٠٩).

ومن أشهر الضباط الإنجليز الذين تولوا شئون سيناء خلال الفترة المذكورة الكولونيل ألفرد باركر A. Parker الذى تولى إدارة سيناء خلال الفترة من ١٩٠٧ إلى ١٩١٢، وكان من بين ضباط المخابرات البارزين فى جيش الاحتلال البريطانى بمصر، فهو ابن أخت كتشنر الذى رشحه ليكون محافظاً لسيناء؛ نظراً لحب كتشنر لسيناء كمسرح للأحداث التوراتية (١١٠). فى عهد باركر تم ضم العريش إلى قومندانية سيناء، ثم تغير المسمى إلى «مديرية» ثم أصبح «محافظة». وظل كتشنر فى منصب محافظ سيناء حتى عام ١٩٢٣، باستثناء سنوات قبيل وأثناء الحرب، حيث عاد فيها للعمل بالمخابرات الحربية، وأناب عنه كل من بيمش بك وبراملى(١١١).

وطوال فترة توليه محافظاً لسيناء اكتسب باركر خبرة تامة فى معرفة لهجات القبائل، ورسوم الإبل، وتقاليد القضاء العرفى، وعادات البدو فى سيناء، وافتتن به البدو فى سيناء حتى حوروا اسمه فصار يعرف بينهم باسم « بركل بيه»، وكان باركر لا يكل ولا يمل من التجوال فى أنحاء سـيناء لتثبيت أمن بريطـانيا فى المنطقة (١١٢).

ومما لا شك فيه أن إسناد وظيفة «محافظ سيناء» إلى ضابط إنجليزى بدلاً من الضباط المصريين يعكس سياسة السلطات البريطانية تجاه سيناء ومحاولتها الانفراد بالسلطة فيها، ولعل هذا التحول نحو زيادة القبضة العسكرية على سيناء مرتبط إلى حد كبير بالمتغيرات الدولية فى منطقة قناة السويس، ورغبة بريطانيا فى الدفاع عن مصالحها فى القناة، وقلقها الواضح من الوجود الألمانى فى المنطقة.

كما يتضح أن السياسة البريطانية تجاه سيناء كانت فى الأساس تهدف إلى الحفاظ على سيناء كعمق إستراتيجى لقناة السويس، والإبقاء على منطقة شرق القناة تحت السيطرة البريطانية بهدف حماية حركة المرور بالقناة، ولتحقيق هذه السياسة عملت السـلطات البريـطانيـة فـى مصر على إجراء تعديلات إدارية تهدف إلى تحقيق هذه السياسة. وكان إدماج شبه الجزيرة فى كيان إدارى واحد من أبرز التعديلات التى تم إجراؤها عقب أزمة الحدود فى عام ١٩٠٦ لتحقيق هذه السياسة، كما كان تعيين ضابط إنجليزى بدلاً من ضابط مصرى لإدارة شئون سيناء كان مجرد خطوة لتحقيق السياسة نفسها.

(ب) الإدارة المالية

لم تكن لشبه جزيرة سيناء أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لمصر إذا ما قورنت ببـاقىمديريات ومحافظات مصر الأخرى؛ وذلك لعدم توفر المقومات الأساسية لقيام نشاط اقتصادى على نطاق واسع، كما أن أغلبها أراض صحراوية بعيدة عن مياه النيل، وغالب سكانها من البدو الرحل الذين كانوا خارج حركة النهضة التى شهدتها مصر طوال القرن التاسع عشر.

ومن الملاحظ أن محافظة العريش كانت هى الشكل الإدارى الوحيد فى سيناء الذى تحصل منه الحكومة على جزء من الإيرادات، وإن كانت المصروفات الإدارية تزيد كثيراً عن الإيرادات التى يتم تحصيلها؛ ففىعام ١٨٦٢ بلغت الإيرادات المقررة لمحافظة العريش حوالى ٥٩٠ جنيهاً، متمثلة فى ضريبة الملح والرسوم التى يحصلها جمرك العريش، ورسم القضاة، وعوائد الحجر الصحى، بينما بلغ إجمالى المصروفات ٢١٠ جنيهاً، ممثلة فى

مرتبات الموظفين والمصروفات الإدارية الأخرى(١١٣)، وبلغت مصروفات عام ١٨٨٠حوالى(١٠٥٠) جنيهاً بينما لم تتعد الإيرادات (٤٥١) جنيهاً (١١٤)، ثم انخفضت الإيرادات فى العام التالى إلى(٢٥٢) جنيهاً فقط، على الرغم من إدخال مبلغ إيجار أرض «الزقبة» (حوالى ١١٥جنيهاً) ضمن إيراداتها فى هذا العام، بينما ارتفعت المصروفات إلى ١٢٧٤ جنيهاً (١١٥)، وذلك كنتيجة لأحداث الثورة العرابية وما صاحبها من فوضى فى الأجهزة الإدارية فى مصر، وتمثلت أهم هذه الإيرادات فى العوائد الصحية وعوائد «دخولية المواشى»، ورسوم محكمة العريش، بالإضافة إلى إيجار أرض الزقبة الذى استجد منذ عام ١٨٨١.

وعقب الاحتلال البريطانى لمصر ارتفعت إيرادات محافظة العريش لتصل إلى ١٠٠١ جنيهاً فى عام ١٨٨٣ (١١٦)، و١٣٦٠ جنيهاً فى عام ١٨٨٩ (١١٧)، وتعزى هذه الزيادة الإيرادات إلى صدور «قانون الملح» وحصول الدولة على إيرادات من وراء بيع الملح للأهالى، حيث بلغت إيراداته فى عام ١٨٨٣ حوالى ٦٥٠ جنيها، بينما انخفضت إيرادات المحافظة إلى ١٢٧٥، ١٣٩٣ جنيهاً على التوالى خلال العامين المذكورين، نتيجة لتقليص أعداد الموظفين والعساكر بعد ما شارك بعضهم فى أحداث الثورة العرابية.

وانخفضت إيرادات محافظة العريش نتيجة إلغاء الحكومة لضريبة الملح وتركها ملاحات العريش للأهالى، لكن مع ذلك استجدت ضريبة جديدة منذ عام ١٨٩٩و هى «عشور النخيل» التى لم تكن مفروضة من قبل على أهالى العريش، والتى بلغت إيراداتها حوالى ٨٤٦ جنيهاً خلال العام نفسه(١١٨)، ثم ارتفعت إلى حوالى ١٠٠٠جنيه فى عام ١٩٠٤ (١١٩)، وربما ترجع هذه الزيادة إلى اهتمام الإدارة الحكومية بتحصيل هذه الضريبة.

ومنذ عام ١٩٠٤ ألغيت ضريبة «حلقات الأسماك» (١٢٠)، وتركت الحكومة للأهالى حرية الصيد فى بحيرة البردويل وبحيرة الزرانيق، لكنها أعادت بحيرة البردويل إلى نظام الالتزام عام ١٩٠٥ فزادت إيرادات محافظة العريش إلى ٢٠٥٠ جنيهاً فى العام نفسه(١٢١).

أما فيما يتعلق بالمناطق الإدارية الأخرى من شبه جزيرة سيناء فقد كانت غير ذات أهمية من الناحية الاقتصادية، حيث لم تحصل منها الدولة على أية إيرادات تذكر، وإن كانت ذات أهمية من الناحية الإستراتيجية، لهذا تحملت الحكومة نفقات الجهاز الإدارى

بها، ففيما يتعلق بالقلاع الحجازية، التى كان من بينها قلاع سيناء، فقد بلغت مصروفاتها فى عام ١٨٨٠ حوالى ٢٣٩٠ جنيهاً، منها ٥٠٦ جنيهات لقلعة نخل، ٥٧٧ جنيهاً لقلعة العقبة، ٦٣٨ جنيهاً لقلعة المويلح، ٥٥٩ جنيهاً لقلعة الوجه، بالإضافة إلى مرتبات شيوخ العربان والتى بلغت حوالى ١١٠جنيهات(١٢٢)، وعقب الاحتلال الإنجليزى مباشرة حدث تطور على إدارة هذه القلاع، حيث أُلحقت بنظارة الحربية، التى أصبح منوطا بها الصرف على هذه القلاع، وارتفعت مرتبات العربان إلى ١١٤٦ جنيهاً (١٢٣)، وحين سلمت الوجه للدولة العثمانية عام ١٨٨٨ كان لذلك أثره الواضح على ارتفاع ميزانية مصروفات القلاع المتبقية (المويلح وضبا والعقبة ونخل) فبلغت مصروفات المويلح وضبا فى السنة المالية ١٨٩٠-١٨٩١ حوالى ٦٨٧ جنيهاً، بينما بلغت مصروفات العقبة ونخل ٥٤٣ جنيهاً خلال العام نفسه(١٢٤)، وفى عام ١٨٨٤ انخفضت مصروفات هذه القلاع إلى حوالى ١٥٠٧ جنيهاً، على حين ارتفعت مرتبات العربان المنوط بهم حفظ «درك » طريق الحج إلى ١١٤٦ جنيهاً(١٢٥).

وحينما أسندت السلطات البريطانية إلى براملى مهمة مفتش سيناء، لإقرار الأمن وإقامة بعض الإصلاحات فى شبه الجزيرة، خصصت الحكومة المصرية لهذه الإصلاحات جزءاً من ميزانية عام ١٩٠٦، وكان من بين هذه الإصلاحات إنشاء خط تلغراف الطور والذى كان متوقعاً أن تصل تكلفته حسب ما هو مدرج فى الميزانية حوالى ٢٩٢ جنيهاً، بالإضافة إلى مصروفات القلعة الجديدة شرق السويس (قلعة الشط)، والمصروفات المتنوعة للقوة التى صاحبت المستر براملى، ومصروفات انتقاله واستقباله لمشايخ العربان، وبلغ إجمالى المصروفات التى كان من المزمع صرفها على سيناء خلال هذا العام حوالى ٢٥٨٧جنيهاً (١٢٦)، لكن حال النزاع الذى نشب بين الدولة العثمانية ومصر على الحدود دون إتمام كل هذه الإصلاحات خلال هذا العام.

وعقب أزمة الحدود ١٩٠٦ أدمجت كل الأشكال الإدارية لشبه الجزيرة بما فى ذلك العريش فى شكل إدارى واحد هو مديرية سيناء، وقد ظلت إيرادات هذا التشكيل الإدارى الجديد معتمدة على ما يتم تحصيله من المنطقة التى كانت تشكل فى السابق محافظة العريش دون غيرها من مناطق سيناء؛ حيث بلغت إيرادات محافظة العريش عام ١٩٠٥ حوالى ٢٠٥٠ جنيهاً، وكذلك لم تتعد إيرادات مديرية سيناء عام ١٩٠٨ حوالى ٣٠٨٠جنيهاً، بينما بلغت مصروفاتها خلال العام نفسه حوالى ١٢٨٢٤ جنيهاً، وتعزى هذه الزيادة فى المصروفات إلى الإصلاحات التى قامت بها الحكومة لتعزيز سلطتها فى شبه الجزيرة (١٢٧)، كما أن هذا يعنى أن إيرادات هذه المديرية اعتمدت بشكل كامل على ما يتم تحصيله من منطقة العريش دون باقى أجزاء شبه الجزيرة.

وقفزت مصروفات محافظة سيناء فى عام ١٩١٧ (حيث صارت واحدة بموجب الشكل الادارى الجديد الذى أنشئ فى عام ١٩١١) إلى ١٥٠٣٢ جنيها [١٢٨]، عقب المعارك التى تمت على أرض سيناء أثناء الحرب العالمية الأولى وما تبعها من طرد الأتراك، ومحاولة السلطات البريطانية تعزيز التواجد المدنى والعسكرى بها لتكون نقطة إمداد للجيش البريطانى الزاحف إلى فلسطين.

ولاشك أن تطور حجم إيرادات ومصروفات شبه جزيرة سيناء عكس بشكل كبير التغييرات التى طرأت على الوضع السياسى والاقتصادى لمصر بصفة عامة، كما أنه عكس تغير النظرة الإستراتيجية لها طوال الفترة الممتدة من ١٨٦٩ وحتى ١٩١٧، حيث كانت زيادة أو نقصان مصروفات الإدارات المختلفة فى سيناء يسير بشكل مطرد فى بعض الأحيان مع الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة فى مصر.

كما يتضح أيضاً أن محافظة العريش كانت هى الشكل الإدارى المنظم مالياً فى شبه الجزيرة، فهى الإدارة الوحيدة التى تحصل منها الحكومة على إيرادات منتظمة، والتى كانت متمثلة فى عوائد الصيد فى بحيرة البردويل، وعوائد الملح وغيرها من مصادر دخل المحافظة. ومن أهم الإدارات المالية التى كانت تشكل إيراداتها دخلاً مهماً لشبه جزيرة سيناء هى النقاط الجمركية، التى كانت تمثل إدارة تتميز بها مناطق الحدود عن غيرها من المناطق الأخرى، وسوف نتحدث عنها بالتفصيل فى الصفحات التالية.

النقاط الجمركية

منذ مطلع القرن التاسع عشر وضعت الحكومة المصرية عددا من النقاط الجمركية بهدف حماية الاقتصاد المصرى من عمليات التهريب. وكانت أهم هذه النقاط الجمركية الموجودة بشبه جزيرة سيناء هى نقطة العريش الجمركية. وكان الهدف من إنشاء جمرك العريش هو تنظيم حركة دخول وخروج البضائع عبر الحدود ومنع عمليات التهرب من دفع الرسوم. ولا تمدنا المصادر التاريخية بمعلومات مؤكدة حول تاريخ إنشائها، لكن من المرجح أن يكون قد أنشئ مع نشأة محافظة العريش، أى فى عام ١٨١٠، نظراً لما تتطلبه عملية حراسة وتأمين هذه النقطة الجمركية من وجود قوة عسكرية أو بوليسية، والتى كانت فى الغالب تقع على عاتق القوة العسكرية بمحافظة العريش.

ومن الملاحظ أن جمرك العريش لم يكن محطة جمركية كبيرة، وإنما مجرد نقطة جمركية تتبع جمرك بولاق منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى عام ١٨٥٥ حين تحولت تبعيته إلى جمرك باب النصر.

وكان الجهاز الإدارى لجمرك العريش يتألف من أمين (أو أحياناً ناظر) الجمرك، وهو بمثابة مدير الجمرك، وكان راتبه الشهرى فى عام ١٨٥٤ حوالى ١٠٠ قرش، ويساعده كاتب الجمرك الذى يقوم بتحرير التصاريح، وكان راتبه فى العام نفسه حوالى ٢٥ قرشا شهرياً(١٢٩)، بالإضافة إلى عدد من «الكشافين» الذين يقومون بعملية تفتيش الطرود والبضائع، كما كان هناك «القبانى» الذى يقوم بإجراءات الوزن للبضائع التى تمر على الجمرك لتقدير قيمة الرسوم، كما كان أمين الجمرك يستعين ببعض الأشخاص فى مهمة «التجسس» داخل العريش والمناطق المحيطة بها للتوصل إلى القوافل المتهربة من دفع الرسوم، وذلك فى مقابل مكافأة يحصلون عليها (١٣٠).

وعند وصول قافلة بضائع قادمة من الشام إلى مصر عبر العريش تتجه أولاً إلى نقطة الحجر الصحىلعمل الإجراءات الصحية اللازمة، وبعد ذلك تتجه القافلة إلى جمرك العريش حيث تدفع الرسوم الجمركية بعد مراجعة أوراق البضائع والتأكد من مطابقة الأوراق والتصاريح التى يحملها صاحب القافلة مع عدد الطرود الموجودة بالقافلة بالفعل،(١٣١)، أما البضائع الواردة من الشام بهدف الاستهلاك المحلىداخل العريش، فقد كانت فى الغالب معفاة من الرسوم الجمركية(١٣٢).

وكان للقوافل المتجهة من مصر إلى الشام عبر جمرك العريش، عدد من المحطات الجمركية التى تنطلق منها، كان أهمها جمرك باب النصر بالقاهرة، وجمرك السويس، وجمرك العريش. فجمرك باب النصر كان هو المحطة الأولى للقوافل المتجهة من القاهرة إلى الشام، خاصة بعد أن تم إلغاء التزام جمرك بولاق الذى كان يتبعه جمرك العريش، فعند وصول قافلة يتم فرز البضائع وتفتيشها (١٣٣)، يقوم موظف مختص بحزم الطرود ويقوم أمين الجمرك بنفسه فى بعض الأحيان، بختم الطرود بخاتم الجمرك، ثم يتم تحصيل الرسوم والعوائد على هذه البضاعة (١٣٤)، أما جمرك السويس فقد كان أحد المحطات التى تصلها القوافل الواردة من العريش عبر طريق الحسنة بوسط سيناء؛ حيث كان بعض أصحاب القوافل يفضلون ارتياد طريق الحسنة، إما للتهرب من الإجراءات التى قد يصادفونها فى طريق العريش أو لوجود حزازات بينهم وبين قبائل العريش.

وعندما تصل القافلة إلى جمرك العريش يقوم كشافو الجمرك بالتأكد من وجود تصريح المرور المدون به كمية البضاعة وعدد الطرود واسم التاجر المصدر والمستورد، ثم يقوم أمين الجمرك بمضاهاة ما فى التصريح على الواقع من خلال عمل «جشنى» (اختبار بفتح عدد عشوائىمن الطرود) على البضائع للتأكد من صحة البيانات المدونة بالتصريح

ومطابقتها مع الواقع، وكان هذا الاختبار يتم بفتح طرد واحد من بين كل عشرة طرود وفقاً للمادة الثانية من قانون الجمارك الصادر فى فبراير ١٨٧٧، ويتم حجز البضائع والطرود الزائدة عما هو مدون بالتصاريح بمقر الجمرك، ويرسل أمين الجمرك إلى مصلحة «عموم الجمارك» للاستعلام عن كيفية التصرف فى هذه البضائع التى تم حجزها بالجمرك[١٣٥]، وكان هناك تعريفة جمركية لكل أصناف البضائع التى تدخل إلى القطر المصرى، وكانت هذه التعريفة الجمركية تصل بصورة شهرية إلى جمرك العريش من «ديوان جمرك الإسكندرية» للعمل بموجبها [١٣٦].

وفى جمرك العريش يتم التعامل مع القوافل المتهربة من دفع الرسوم وفقاً لقوانين الجمارك المصرية، حيث كان على صاحب القافلة أن يدفع غرامة تقدر بحوالى ٢٠٠٪ من القيمة الحقيقية للرسوم الجمركية، ويحصل ديوان الجمارك من هذه الغرامة على ٥٠٪ بينما يحصل العساكر والمخبرون السريون، الذين تستعين بهم إدارة الجمرك فى جمع المعلومات حول القوافل أو الأشخاص المتهربين من دفع الرسوم، والأشخاص الذين ساهموا فى ضبط القافلة على الـ٥٠٪ الأخرى من قيمة الغرامة[١٣٧]، أما البضائع التى يتركها أصحابها ويفروا هاربين، ففى هذه الحالة يتم بيعها بمعرفة جمرك العريش بالمزاد، ويحصل أفراد الداورية التى قامت بضبطها والأشخاص المبلغون عنها على مكافأتهم تشجيعاً لهم على أداء عملهم بهمة ونشاط[١٣٨].

ومن خلال الوثائق يتضح لنا أن إيرادات جمرك العريش، خلال الفترة التى عصفت بمصر الأزمة الاقتصادية، كانت مخصصة لدفع أقساط الدين العام ضمن الإيرادات الأخرى التى خصصت لهذا الغرض، فكانت إيرادات جمرك العريش ترسل شهرياً إلى بنك الكريدى لونيه [١٣٩]، لصالح صندوق الدين العام الذى تم إنشاؤه فى عام ١٨٧٦ بهدف توحيد الديون المصرية لضمان حقوق الدول صاحبة هذه الديون.

وكان لافتتاح قناة السويس عام (١٨٦٩) أثره الواضح على أهمية جمرك العريش، حيث أنشئت نقطة الجمركية شرق القناة فى بور سعيد مما قلل من أهمية جمرك العريش، وقد ساعد الاحتلال البريطانى لمصر أيضاً على سلب البقية الباقية من تلك الأهمية التى كان يتمتع بها جمرك العريش حيث قامت السلطات البريطانية فى عام ١٨٨٢بنقل نقاط الجمارك إلى القنطرة والإسماعيلية شرق القناة، لكنها مع ذلك أبقت على جمرك العريش كنقطة تحصيل للرسوم الجمركية على القوافل الواردة من الشام بهدف الاستهلاك المحلى لسكان سيناء.

وخلال فترة الاحتلال البريطانى لمصر كان موظفو جمرك العريش يؤدون أعمالهم فى «كشك خشبى»، وبمرور الوقت صار الموظفون يؤدون أعمالهم فى العراء نتيجة لتهدم «الكشك»، وقد نتج ذلك عن عجز واضح فى إيرادات الجمرك.

ونتيجة لهذا الوضع السيئ لمقر الجمرك قام محافظ العريش بنقل الموظفين إلى إحدى الغرف بمبنى المحافظة كإجراء مؤقت ريثما يتم تدبير مكان لهم، لكنه فى الوقت نفسه طالب الحكومة بمكان بعيد عن مقر سكن الأهالى لسهولة التحكم فى عمليات التهريب ومنع الاختلاط بالأهالى(١٤٠)، وعلى الرغم من سوء الحالة التى كان يعمل فى ظلها موظفو جمرك العريش، فقد أرسلت الحكومة إلى محافظ العريش تطالبه بزيادة التشديد والمراقبة لمنع عمليات التهرب من دفع الرسوم الجمركية، فطالب المحافظ بدوره من الحكومة زيادة عدد أفراد الحراسة المخصصة لحراسة نقاط الاستقبال الثلاث للقوافل والتى أقيمت فى أماكن بعيدة عن مقر الجمرك(١٤١).

وقد شملت التطورات التى حدثت نتيجة لافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ والاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ بعض الإجراءات الجمركية المعقدة خاصة تلك الرسوم التى فرضت على دخول الماشية والإبل من الشام إلى سيناء ومنها إلى وادى النيل عبر قناة السويس؛ فقد كان جمرك العريش يقوم بتحصيل ٨٪ من قيمة الماشية، التى يقوم أصحابها بإدخالها إلى وادى النيل بهدف العمل خلال أوقات الحصاد أو للرعى، كتأمين لضمان تحصيل «عوائد الدخولية»، نظراً لوجود فترة محددة لا يجب تجاوزها وفقا للقانون الصادر فى ٣٠ ديسمبر ١٨٩٠ لدخول الماشية إلى القطر المصرى، وبعد مرور هذه الفترة كان لابد لهذه الماشية من العودة ثانية إلى العريش أو المناطق التى جاءوا منها فى سيناء(١٤٢).

وبالإضافة إلى رسوم التأمين التى يتم تحصيلها بجمرك العريش كان هناك رسوم أخرى على تلك الماشية ممثلة فى «عوائد الدخولية»، والتى كانت تُحصل بواقع ٥٠ قرشاً على كل رأس من الماشية أو الإبل خلال عام ١٨٨٩ والواقع أن رسوم «الدخولية» قبل صدور قانون ١٨٩٠ لم تكن تتعدى الـ١٪ من قيمة الماشية، كما أنه لم يكن هناك إجراءات بخصوص الضمانات أو التعهدات التى قررها قانون ١٨٩٠(١٤٣).

وكان لصدور قانون ١٨٩٠ أثره الواضح على حركة دخول الإبل والمواشى من شبه جزيرة سيناء إلى وادى النيل، وعلى تلك الإيرادات التى يتم تحصيلها من هذه الرسوم المفروضة عليها، فقبل صدور هذا القانون بلغت إيرادات «عوائد الدخولية» عن شهر أغسطس ١٨٩٠ حوالى ٥٠٠ جنيهاً، بينما بلغت حصيلة هذه العوائد عن الشهور من

يناير وحتى نهاية أكتوبر ١٨٩١(أى بعد صدور القانون ١٨٩٠) حوالى ٢٠٥٠ جنيهاً، عن قيمة عوائد ٥٨٩٢ رأساً من الماشية [١٤٤]، أى أن متوسط قيمة العوائد فى الشهر الواحد حوالى ٢٠٠ جنيه، ولاشك أن فى ذلك تراجعاً واضحاً فى حصيلة هذه العوائد.

ولعل من أهم نتائج تطبيق قانون ١٨٩٠ على أهالى سيناء هو لجوء بعض أصحاب الماشية إلى التهرب من تلك الإجراءات الحكومية باللجوء إلى أسلوب التهريب، مستغلين معرفتهم بالمسالك والطرق التى تقطع سيناء، وقلة عدد قوة الحراسة المخصصة لهذه الطرق، ولهذا اتهم جمرك الإسماعيلية موظفى جمرك العريش بالتساهل فى تطبيق القانون ١٨٩٠، والسماح للأشخاص القادمين من الشام بماشيتهم بدخول القطر المصرى دون تحصيل رسوم تأمين الدخول أو عوائد الدخولية[١٤٥]، وقد اضطر الكثير منهم إلى التوجه للأراضى الشامية لقلة الرسوم التى تفرضها حكومتها على دخول ماشيتهم. حيث كان بعض عربان سيناء يعبرون الحدود المصرية إلى مدن الشام ليرعوا ماشيتهم هناك أو يبيعوها وكان موظفو جمرك غزة يقومون بعَد ما معهم من حيوانات، ثم ينتظرون رجوعهم بعد الرعى ويقومون بتحصيل ١٢ قرشا عن كل جمل وعلى رأس الماشية أربعة قروش[١٤٦].

وكان من الطبيعى أن تفرض جمارك غزة رسوماً على أهالى سيناء وماشيتهم لأنهم يقومون بالرعى فى أراض غير أرضهم، لكن المثير للتساؤل أن تقوم الحكومة المصرية بتحصيل رسوم جمركية على سكان هم من داخل الأراضى المصرية. لكن يبدو أن سلطات الاحتلال البريطانى قد دفعت الحكومة المصرية لاتخاذ مثل هذا الإجراء، لأنها لم تقم بفرض أية رسوم على دخول الماشية أو الإبل الخاصة بسكان سيناء قبل مجئ قوات الاحتلال، بل إنها كانت تعفيهم من معظم الضرائب المفروضة على نظرائهم من سكان الوادى والدلتا.

وقد حدد القانون١٨٩٠ رسوم التصدير بواقع ١٪ من قيمة البضاعة المصدرة، وكان على التاجر أو المصدر الذى يود تصدير بضاعة إلى خارج القطر المصرى أن يحضر «علم خبر»، وهو بيان يفيد دفعه لرسوم التصدير، ومدة هذا «العلم» ستة شهور من تاريخ تحريره، بعد هذه المدة ليس من حق التاجر إلغاؤه أو حتى استرداد قيمته. وقد عانى تجار العريش من هذا القانون الذى أضر بمصالحهم، خاصة وأن معظم البضاعة التى كانت تصدر من العريش إلى الشام عبارة عن «أسماك مملحة» (فسيخ)، وحنظل، وغيرها من تلك الأنواع التى يمكن أن تفسد سريعاً[١٤٧].

وهكذا يتضح أن نقطة جمرك العريش هى النقطة الجمركية الهامة فى شبه جزيرة سيناء، وإن كانت هناك بعض النقاط الجمركية التى لا نملك حكماً عليها نظرا لعدم وجود معلومات حولها؛ فالمعلومات التى المتاحة تؤكد أن هناك نقطة جمركية فى الطور، لكن لا يرد ذكر لهذه النقطة الجمركية ضمن ميزانية الحكومة المصرية، وبالتالى لا يمكن أن نعول كثيرا على هذه المعلومة، وإن كان من المؤكد وجود نقطة جمركية بها بعد إنشاء ميناء ومحجر الطور.

جـ ـ الإدارة القضائية

نظراً لأن الطابع البدوى هو السمة الغالبة على سكان سيناء، فقد تركت الحكومة معظم شبه جزيرة سيناء بدون تنظيم إدارة قضائية بها، وتركت السكان يتعاملون قضائياً وفق الأعراف القبلية التى يتبعونها منذ القدم. ومن أراد منهم اللجوء إلى القضاء المصرى كان عليه التوجه إلى منطقة الاختصاص القضائى التابع لها.

ومنذ عام ١٨٥٩ طالب أهالى العريش بإنشاء محكمة شرعية لهم، وذلك على أثر حادثة قتل بالعريش، نظراً لكون معظم السكان يشتغلون بمهنة «الجمالة» ولا يخلو الحال من دعاوى شرعية لا يتم إنهاؤها إلا بوجود هذه المحكمة[١٤٨]، وتصادفنا الوثائق بوجود رسوم قضاة ومرتب لنائب الشرع ضمن إيرادات محافظة العريش لعام ١٨٦٢ م، وهذا يوحى بوجود قاضى بالعريش قبل هذا التاريخ وإن لم يكن هناك مقر لمحكمة. ومن المرجح أن تكون الحكومة قد استجابت لمطالب أهالى العريش وأرسلت إليهم أحد القضاة للفصل فى القضايا والدعاوى، كما أنه من المرجح أن يكون مقر القاضى هو بيت القاضى نفسه أو على الأقل داخل مبنى قلعة العريش التى كانت مقراً للجهاز الإدارى[١٤٩]، وعلى أية حال فإن الوثائق تطالعنا باسم أول قاض أرسلته الحكومة المصرية للعريش، وهو الشيخ عثمان محمد «نائب شرع العريش»[١٥٠].

وكانت الحكومة المصرية تشجع العربان على رفع دعاواهم وقضاياهم أمام المحاكم، فأصدرت فى عام ١٨٥٣ أوامرها إلى مشايخ القبائل وكافة العربان فى سيناء تطالبهم «بترك عادات العرب القديمة وكل من له دعوى أو قضية يقوم برفعها أمام المحاكم المصرية وفى ظل الحكومة المصرية»[١٥١].

وأحياناً ما كانت الحكومة المصرية ترسل موظفاً بصفة مأمور للتحقيق فى القضايا والنزاعات الإدارية التى تنشب بين الموظفين العاملين بالعريش [١٥٢]، إلا أنه لم يكن يمارس التحقيق فى القضايا الخاصة بالأهالى، ثم تأسست بالعريش محكمة شرعية لكن

تاريخ تأسيسها غير مؤكد، ومن المحتمل أن تكون قد تأسست عام ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م وهو تاريخ أول سجل لهذه المحكمة بدار الوثائق[١٥٣]، ووفقا لهذا السجل فإن أول من تولى منصب القاضى بهذه المحكمة هو الشيخ عبد البر الرملى، ثم شارك فى الثورة العرابية فتم عزله من منصبه وتعيين الشيخ عبد الرحمن السلمنتىعوضا عنه، فى عام ١٨٨٣م[١٥٤].

وكان مقر محكمة العريش، فى بداية نشأتها داخل قلعة العريش [١٥٥]، ثم تم استئجار مقر منفصل داخل العريش بأجرة شهرية قدرها ٢٥ قرشا، وأجرة نقل المياه لاستهلاك الموظفين عشرة قروش شهرياً [١٥٦].

وكانت اختصاصات هذه المحكمة فى البداية توثيق عقود البيع والشراء والمعاملات التجارية، ولم تكن مختصة بتوثيق عقود الزواج حيث كان يوجد بالعريش شخصان بصفة مأذونين مهمتهما تحرير عقود الزواج وتوثيقها، ثم قدما استقالتيهما فى عام ١٨٨٣[١٥٧]، ونظرا لعدم وجود أشخاص لائقين يقومون بهذه الوظيفة، أحيلت هذه المسألة إلى محكمة العريش بناء على طلب من القاضى إلى نظارة الحقانية[١٥٨].

على أية حال، فإنه من خلال دراسة وثائق محكمة العريش الشرعية يتضح أنها اختصت بقضايا البيع والرهن والتركات والدعاوى وتوثيق عقود الزواج وغيرها من القضايا المدنية.

وكانت الجرائم الجنائية والجنح من اختصاص محكمة المنصورة، ثم محكمة الزقازيق فى فترة لاحقة. ويبدو أن اللجوء إلى محكمة العريش من قبل الأهالى كان ضعيفاً حيث لم تسجل إيرادات المحكمة فى عام ١٨٨٠سوى ثمانية جنيهات فقط، ممثلة فى رسوم محكمة دون رسوم الدعاوى أو الديون أو خلافها[١٥٩]، وحين ألحقت بالمحكمة مسألة تحرير عقود الزواج وتوثيقها ارتفعت إيرادات المحكمة عام ١٨٨٤ إلى٢٠ جنيهاً [١٦٠]. وكانت رسوم هذه الدعاوى ورسوم التوثيق ترسل إلى مجلس المنصورة [١٦١].

منذ عام ١٨٨١ تشكلت بالعريش أيضاً وحدة للطب الجنائى بهدف تحرير شهادات الوفاة، والتأكد من عدم وجود شبهه جنائية فى حالات الوفاة الطبيعية، وقد لعبت وحدة الطب الجنائى دوراً مهماً فى حل ألغاز بعض القضاياً التى كانت تحال إليها من بوليس العريش[١٦٢].

وعقب صدور لائحة ترتيب المحاكم الأهلية، صدر أمر عال فى ٢ يونية ١٨٨٤ بإدخال محافظة العريش والمناطق التابعة لها ضمن اختصاص محكمة المنصورة الأهلية، وفى ٢٣ ديسمبر ١٨٩٧ صدر أمر عال بنقل محكمة المنصورة إلى الزقازيق[١٦٣] .

وفى عام ١٨٨٩ صدر أمر عال يخول للمديرين والمحافظين ووكلائهم مباشرة تحقيق الوقائع الجنائية، وبموجب هذا الأمر اختص محافظ العريش بالنظر والحكم نهائياً فى دائرة محافظته فيما لا يتجاوز قيمة المدعى به فيها ألف وخمسمائة قرش، وفى القضايا الجنائية التى لا يتجاوز الحبس فيها أسبوعا، وقد خفف هذا الأمر على الأهالى مشقة السفر إلى الزقازيق والمتاعب التى كانوا يكابدونها لنظر قضاياهم التى تكون من هذا القبيل(١٦٤).

وقد صدر فى أبريل ١٨٩٨ أمر عال خول للمحافظ وقاضى العريش وأحد أعيانها ممن يختاره ناظر الحقانية بالتعاون مع ناظر الداخلية، النظر والحكم نهائياً فى القضايا المدنية والتجارية التى يتجاوز قيمة المدعى به فيها عن ألف وخمسمائة قرش ولا تزيد عن خمسة آلاف قرش، كما سمح الأمر للقضايا المدنية والتجارية والجنائية التى ليست من اختصاص محافظ العريش أو المحكمة المخصوصة المشكلة بالعريش بأن ترفع لمحكمة بور سعيد الجزئية أو محكمة الزقازيق الابتدائية (١٦٥).

وعقب أزمة الحدود عام ١٩٠٦ دخلت العريش ضمن التنظيم القضائى لمحافظة سيناء، لكن تقدم أهالى العريش بشكوى طالبوا فيها بإنشاء محكمة جزئية لهم، فصدر الأمر العالى فى ٥ يونية ١٩٠٩ بسحب جميع الاختصاصات القضائية التى خولها الأمر العالى الصادر فى ١٨٩٨، منحت لقاضى من قضاة محكمة الزقازيق، ينتدبه ناظر الحقانية. ثم صدر أمر آخر سنة ١٩١٠ بإلغاء الأمرين الصادرين فى عامى ١٨٩٨، ١٩٠٩، وصدر قرار مجلس النظار فى ٢٦ أبريل ١٩١٠ بإنشاء محكمة جزئية بمدينة العريش ترجع فى أحكامها إلى محكمة الزقازيق الكلية، وبدأت عملها فى عام ١٩١٠، وصارت العريش تابعة فى إدارتها القضائية لنظارة الحقانية، بينما كانت تابعة إدارياً لنظارة الحربية (١٦٦)، لكن فى عام ١٩١١ سمع أهالى العريش من خلال الصحف بأن هناك قانوناً جديداً بشأن التنظيم الإدارى لشبه جزيرة سيناء على وشك الصدور، فقاموا بتقديم شكاوى موقع عليها من أعيان وأهالى العريش يلتمسون فيها عدم إدراج العريش تحت طائلة هذا القانون، واستجابت الحكومة بالفعل لشكواهم ولم يشملهم هذا القانون(١٦٧).

وفى عام ١٨٩٠ تم إنشاء محكمة شرعية لمنطقتى نخل والعقبة(١٦٨). وفى الطور كانت هناك محكمة منذ أوائل العصر العثمانى، حيث يذكر نعوم شقير بأنه يوجد بمكتبة دير سانت كاترين كتاب يسمى «كتاب الأم» ومن خلال شرحه لمحتويات هذا الكتاب يتضح لنا أن هذا الكتاب ما هو إلا سجل لمحكمة الطور، وعدد أوراق هذا السجل حوالى ٥٦٧ صفحة، تتناول عقود البيع والرهن والزواج والعتق وغيرها من القضايا التى كانت

تختص بها هذه المحكمة، ويستدل مما كتبه شقير أنه كانت هناك محكمة بالطور منذ عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩٢م، وآخر تاريخ بهذا السجل هو١٨٥١م، وكان مقر تلك المحكمة بقلعة الطور، وكان لها قاض خاص بها على المذهب الحنفى يعينه قاضىالسويس، ولما خربت تلك القلعة فى عام ١٨٢٦ نقل هذا السجل إلى حيازة الراهب ملاتيوس من رهبان دير سانت كاترين، ويؤكد شقير أيضاً بأن هذا السجل لا يزال موجودا بخزانة الدير(١٦٩).

ثم وقعت بالطور جريمة قتل فى عام ١٨٩٠، وفى سبيل التمكن من محاكمة الجناة أدخلت بمقتضىالأمر العالى الصادر فى ديسمبر ١٨٩٠ ضمن دائرة اختصاص محكمة المنصورة الأهلية(١٧٠). وفى عام ١٩٠٤ أدخلت الطور ضمن اختصاص محكمة الزقازيق الأهلية، كما نص على ذلك القانون الصادر فى ١٤ فبراير ١٩٠٤، إلا أنه نظراً لكون الطور منطقة نائية بعيدة عن مركز الإدارة بالقاهرة، فقد كان حل القضايا البسيطة يتم بمعرفة موظفىالحجر الصحىبالطور، كما تؤكد ذلك المذكرة المرفقة بمشروع القانون الإدارى والقضائىلمحافظة سيناء، وتطالب المذكرة بإخراج الطور من دائرة اختصاص محكمة الزقازيق خصوصاً فى القضايا العادية (١٧١).

ومع أحداث أزمة الحدود عام ١٩٠٦ شكلت لسيناء ـ فيما عدا العريش ـ لجان خاصة (قومسيونات) للفصل فى القضايا الجنائية، ويعاون هذه اللجان محلفون من شيوخ القبائل(١٧٢)، وكان قومسيون التحقيق فى القضايا يتشكل من مدير سيناء بصفته رئيساً، وممثلاً عن النيابة العامة والبوليس، ولا يشكل هذا القومسيون فى الفصل فى أية قضية إلا بعد التصديق عليه من مجلس شورى القوانين وتوقيع ناظر الحقانية(١٧٣)، وقد اعترض سعد زغلول ـ كما يقول فى مذكراته ـ أمام مجلس النظار على منح هذا القومسيون السلطة فى تطبيق عقوبات غير تلك الواردة فى قانون العقوبات، إلا أن المجلس لم يصغ للآرائه معترضاً بوجود سوابق فى تطبيق هذا الأمر، كما أن المنطقة كلها موضوعة تحت إدارة نظارة (١٧٤).

وبموجب القانون ١٥ لسنة ١٩١١ للتنظيم الإدارى والقضائى لسيناء، صار هناك ثلاثة أنواع من المحاكم، **الأولى** المحاكم الجزئية، وكانت تتألف من مأمور قضائى واثنين من العدول، وتحكم فى القضايا المنصوص عليها قانونا، ولا يجوز لهذه المحاكم أن تحكم بالحبس لفترة تزيد عن سنة واحدة أو بغرامة تزيد عن ٥٠ جنيهاً مصرياً، وتحكم فى الدعاوى المدنية أو التجارية التى لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها عن ١٠٠ جنيه. **والثانية** المحاكم المخصوصة، وكانت تتألف من المحافظ أو مأمور قضائى يندب بمعرفته بصفة رئيس، واثنين من المأمورين القضائيين بصفة عضوين وثلاثة من العدول، وهى تختص بالدعاوى

المدنية أو التجارية التى يتجاوز المدعى فيه مائة جنيه. **والثالثة** المحاكم العليا، وكانت تتألف من المحافظ أو مأمور قضائى يندب بمعرفته بصفة رئيس، واثنين من المأمورين القضائيين بصفة عضوين وخمسة من العدول. وهذه المحكمة مختصة بالنظر فى كل جريمة ترتكب داخل حدود محافظة سيناء وتكون واردة فى قانون العقوبات أو فى هذا القانون أو فى القرارات التى يصدرها ناظر الحربية، كما تحكم فى كل دعوى مدنية أو تجارية مهما كانت قيمة المدعى فيها ويجوز فى جميع الأحوال رفع المنازعات المدنية أو التجارية - باتفاق الخصوم - إلى محكمة يكون نصاب اختصاصها أقل من قيمة المدعيبه، كما أعطى قانون ١٩١١ للمحاكم المذكورة أن تحكم بالعقوبات التى تقضى بها الأعراف والتقاليد المحلية الثابتة بدلاً من العقوبة التى يجوز لها الحكم بها بشرط ألا يخالف ذلك العدالة والآداب[١٧٥].

ومن الملاحظ أن قانون ١٩١١ قد ارتكز على السلطة العسكرية الممثلة فى ناظر الحربية من جهة والمحافظ من جهة ثانية، وذلك من أجل تشديد القبضة العسكرية على سيناء، وهذا ما كانت تسعى إليه السلطات البريطانية. كما أنه اعترف صراحة بالعرف القبلى السائد بين بدو سيناء.

وفى ظل هذا النظام القضائى تم نظر العديد من القضايا فى شبه جزيرة سيناء، والتى كان من أشهرها قضية مقتل «الهنداويين». ففى ٧ مارس ١٩٠٥ تم تشكيل قومسيون برئاسة نعوم بك شقير - نائب قلم المخابرات بنظارة الحربية - لسماع الدعوى المتهم فيها كل من سليم الأطرش وصباح حسين بقتل الأخوين محمد وإبراهيم هنداوى[١٧٦]. وفى هذه القضية تم الحكم بالإعدام شنقاً على المتهمين، ونفذ الحكم فى ٢٨ مايو ١٩٠٥، فى نخل على مشهد ومرأى من الأهالى. ويؤكد التقرير البريطانى بأن إصدار هذا الحكم كان لإقرار النظام والقانون الذى كانت يفتقر إليه فى شبه الجزيرة، والتى كان يعمها الفوضى من جراء عدم وجود قانون يعمل على ردع مثل هذه الحالات من القتل الوحشى[١٧٧]. ولاشك أن هذا الحكم كان الأول من نوعه فى تاريخ شبه جزيرة سيناء منذ قضية مقتل البروفيسور بالمر فى سيناء عام ١٨٨٢، وهو يعكس حرص السلطات البريطانية على تطبيق سياسة إحكام السيطرة على قبائل سيناء من خلال محاولة إخضاعهم بسلطة القانون العسكرى.

وقد تم تشكيل العديد من قومسيونات التحقيق، منها القومسيون الذى تشكل برئاسة القائم مقام باركر بك لتحقيق حادثتى قتل عطية راشد فى ٢٢ أبريل ١٩٠٧، والمتهم فيها حسين بن سليمان وسلمان سليمان العوامرة، وحادثة مقتل منصور عواد

عوض أبو عادرة، والمتهم فيها محمد سالم الأخرس ومحمد سلامة وسالم الدنقيرى وسويلم الدنقيرى[١٧٨]. كما تم تشكيل قومسيون أخر برئاسة مدير سيناء للتحقيق فى حادث مقتل شخص يدعى جمعة فريج بجهة جبل لبنى والمتهم فيها سليمان بن صبحى وحسن أرديح [١٧٩]. وقد اعترض مجلس شورى القوانين فى جلسة ١٨ ديسمبر ١٩٠٩ على تشكيل هذا القومسيون لأنه صدر بأمر عال من الخديوى عن طريق ناظر الحربية دون أن يصدق عليه المجلس أو يوقع عليه ناظر الحقانية، وأبدى المجلس حفظ حقه فى هذه المسألة، وطالب الحكومة ألا تعود لمثل هذا الأمر مرة أخرى [١٨٠]، وهذا يعنى أن نظارة الحربية التى كانت تتحكم فيها السلطات البريطانية لم تكن تعير آراء مجلس الشورى اهتماما فيما يتعلق بقومسيونات التحقيق التى تجرى لمحاكمة المتهمين فى شبه جزيرة سيناء.

أما فيما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية وما يخص حقوق الأيتام وتعيين الأوصياء، فقد تم ترتيب قلم مخصوص لبيت المال بمحافظة العريش فى عام ١٨٩١ للحفاظ على حقوق الأيتام والقصر، كما أرسل محافظ العريش لنظارة الحقانية يلتمس تشكيل مجلس حسبى بالعريش ليقوم بمهمة محاسبة الأوصياء والنظر فى مسائل تنصيبهم وعزلهم وفقا لما يقتضيه الشرع [١٨١].

وبالإضافة إلى هذا التنظيم القضائى الذى وضعته الحكومة المصرية فى شبه جزيرة سيناء، فقد كانت تعترف بالقضاء العرفى السائد بين بدو سيناء، حيث كان لهؤلاء البدو نظاماً قضائياً خاصاً بهم سوف نتناوله فى الفصل السابع.

هكذا يتضح أن التنظيم القضائى الذى وضعته الحكومة المصرية لشبه جزيرة سيناء كان يهدف فى الأساس إلى الحفاظ على الاستقرار والأمن داخل شبه جزيرة سيناء، فكان إنشاء محكمة العريش يهدف أساساً إلى استقرار الوضع فى هذه المنطقة الحدودية، والحفاظ على استقرار شريان التجارة بين مصر والشام، ومحاولة من الحكومة لتدريب البدو على اللجوء إلى المحاكم المدنية المصرية والتخلى ولو بصورة جزئية عن العرف القبلى فى إطار محاولاتها المستمرة لتوطين البدو فى مصر.

ولكن الاحتلال البريطانى لمصر كان نقطة تحول على المستوى الإدارى، حيث حدثت بعض التغيرات على الأشكال الإدارية والتى كان من بينها القضاء، ولبروز أهمية سيناء الاستراتيجية تعاملت السلطات البريطانية مع الأوضاع فيها على هذا الأساس، لهذا كان الوضع الإدارى بما فيه النظام القضائى موضوع تحت السيطرة العسكرية، وهذا يفسر لنا تشكيل قومسيونات التحقيق، وفرض القانون ١٥ لسنة ١٩١١ الذى كان بمثابة قانون طوارئ يهدف إلى وضع المنطقة تحت الرقابة العسكرية.

د ـ الإدارة الصحية

أولت الحكومة المصرية اهتماما بالغاً لمسألة الحجر الصحى منذ فترة مبكرة من القرن التاسع عشر، وخصوصاً فى مناطق الحدود التى تنفذ منها القوافل والسفن والأشخاص، فأنشأت مصلحة الصحة البحرية والكوريتنينات بالإسكندرية فى ٢٧ يناير ١٨٤٤[١٨٢]. كما أنشئت فى عام ١٨٤٧ «تحفظخانة» (نقطة لتجمع المحجور عليهم) لكورنتينة العريش وقد بلغت تكلفة إنشائها ما يزيد عن ٤٠٠ كيس مصرى[١٨٣]، ومن الجدير بالذكر أنه قبل هذا التاريخ كان يوجد بالعريش كورنتينة لكن لم يكن بها مبنىخاص لحجز المحجور عليهم، فكان عساكر الصحة البحرية يقومون بمنع اختلاط المحجور عليهم بالأهالى[١٨٤].

وتشير الوثائق إلى أنه تم إلغاء كورنتينة العريش ورفت جميع موظفيها بما فيهم الحكيمباشى لكنها لا توضح تاريخ الإلغاء وإن كانت تذكر أنه تم فى فترة ليست ببعيدة عن عام ١٨٦١م ، وأعيد العمل بها فى أبريل من العام المذكور، وتولى إدارتها بعد إعادتها للعمل الخواجا «ريزوا» معاون السيناتاه [١٨٥].

وقد اشترطت نظارة المالية المصرية لعودة العمل بالكورنتينة وباقىالجهاز الإدارى بمحافظة العريش ألا تزيد مصروفاتها عن إيراداتها، لكنها لاحظت عجزاً فى الموازنة بين إيرادات ومصروفات الكورنتينة بنحو ثمانية وعشرين كيساً، غير أن أهمية الكورنتينة فى هذا المكان قد جعلت رئيس مجلس الصحة البحرية يبقىعليها لكنه شدد على ضرورة الاهتمام بمسألة «تذاكر المرور» بهدف تحصيل عوائدها لسد جزء من العجز فى الموازنة[١٨٦]. ثم أسندت إدارتها للخواجا «نيقولا مسيو»، لكن تم رفته فى أبريل ١٨٦٢بسبب ما أثاره من مشكلات مع الموظفين المصريين، تم تعيين الخواجة أنطون بيانكى ـ الذى كان يعمل بنقطة الحجر الصحىبرشيد ـ عوضاً عنه[١٨٧]. ومن الملاحظ أن إدارة الكورنتينة كانت فى الغالب تسند إلى طبيب أجنبى، وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود كوادر طبية مصرية كافية للعمل فى جميع القطاعات الصحية فى مصر آنذاك، كما أن فترة حكم سعيد قد شهدت تدفقاً واضحا للأجانب للعمل داخل مصر مما شجعهم على العمل داخل النظارات المختلفة ومنها مصلحة الصحة البحرية التى كانت تشكل أحد قطاعات نظارة المالية.

وقد أطلق على نقطة الحجر الصحىبالعريش اسم «كورنتينة العريش» أو «سيناتاه العريش»، وكان يدير شئونها مأمور أو ناظر يعاونه وكيل، وهو فى الغالب طبيب (حكيمباشى)، وكانت الكورنتينة تتبع محافظة العريش منذ بداية نشأتها حتى تم انفصال عساكر مصلحة الصحة البحرية والكورنتينات عن محافظة العريش فى عام ١٨٨١م فصارت تتبع هذه المصلحة.

ولم تكن الكورنتينة مختصة فقط بعمل إجراءات الحجر الصحى على القادمين من الشام أو المتجهين إليها، بل إنها كانت مختصة أيضاً بالشئون الصحية بالعريش والمناطق المحيطة بها، حيث كانت تعمل كمستشفى (إستبالية) لأهالى العريش، وبناء على لائحة مصلحة الصحة البحرية والكورنتينات قسمت إدارات هذه المصلحة إلى نظارات ومأموريات؛ فكانت إدارات الصحة فى مصر بمثابة مكاتب صحية يرأس كل منها مدير بصفة ناظر، بينما كانت العريش والقصير هما المأموريتان الوحيدتان اللتان لهما مدير بصفة مأمور، وكانت اختصاصات الناظر والمأمور هى إجراء الاحتياطات الصحية المتعلقة بالصحة والكورينتينات وفقا للوائح، لكن لم يكن من اختصاص الناظر منح الشهادات الصحية (البطنطات)(١٨٨)، لكن من حقه منح تذاكر البراءة الصحية الدالة على إجراء الكورنتينة التى تعطى للأشخاص (البراتيكة)(١٨٩)، وقد أسندت إلى مأمور كورنتينة العريش مهمة إصدار جوازات السفر والختم عليها للمتجهين أو القادمين من وإلى الشام(١٩٠). ويتقاضى مأمور الكورنتينة راتباً بلغ فى عام ١٨٨٣ حوالى ٦٠٠ قرش شهرياً(١٩١).

وكان ناظر كورنتينة العريش بمثابة المدير الإدارى لموظفى مصلحة الصحة البحرية بالعريش، وكان يعاونه طبيب بشرى بصفة «حكيمباشى» يقوم بفحص القادمين عبر الحدود الشامية والتأكد من خلوهم من الأمراض الوبائية، كما كان من مهامه أيضاً مباشرة الحفاظ على الصحة العامة بمدينة العريش والمناطق المحيطة بها، وخاصة تلك التى يسكنها العربان، فكان هذا الطبيب يتوجه إلى مناطق العربان لملاحظة الصحة العامة للبدو وتلقيح أطفالهم بمصل الجدرى(١٩٢).

وبالإضافة إلى وجود الطبيب البشرى بالكورنتينة، فقد كان هناك حكيم بيطرى للكشف على الخضر والفواكه والمأكولات والحيوانات التى ترد من الشام والتأكد من خلوها من الأمراض الوبائية التى من الممكن أن تدخل إلى القطر المصرى وتضر بالثروة البشرية والحيوانية(١٩٣)، كما كان هناك «أجزجى» (صيدلى) مهمته صرف الأدوية والأمصال اللازمة للحالات المرضية التى قد يواجه بها أطباء الكورنتينة، سواء للمرضى القادمين من الشام أو من أهالى العريش(١٩٤).

كما كان يعمل بالكورنتينة عدد من التمورجية كمساعدين للأطباء، و«كشافة» تعمل كـ «داية» للقيام بعملية التوليد، كما تقوم بالكشف على المتوفيات من النساء فى حالات الوفاة ذات الشبهة الجنائية، وقد بلغ عدد هؤلاء التمورجية فى عام ١٨٨١ حوالى

خمسة تمورجية بالإضافة إلى الكشافة (١٩٥)، وكانت مهمة عساكر الصحة البحرية، الذين بلغ عددهم فى عام ١٨٨١ حوالى ١٥ عسكرياً، هى الحفاظ على عملية الحجر الصحى لمنع اختلاط المحجور عليهم بالأهالى(١٩٦).

وتقوم كورنتينة العريش بتحصيل العوائد الصحية على الأشخاص والحيوانات والبضائع الواردة من الشام، وقد بلغت قيمة هذه العوائد للشخص الواحد عام ١٨٦٢ قرشا واحدا، وفى حالة التهرب من دفع هذه العوائد يتم تحصيل هذه العوائد بصورة مضاعفة، فالشخص الذى يتهرب من دفع هذه العوائد ويتم ضبطه يدفع غرامة لا تقل عن ٣٠٠٪ من قيمة هذه العوائد أو ٥٠٠ ٪ وأحيانا كانت تصل إلى ١٠٠٠٪ (١٩٧)، وقد بلغت قيمة الغرامة عن أحد الأشخاص المتهربين من دفع عوائد الحجر الصحى عام ١٨٨١ حوالى ٣٢ قرشاً بغرامة قدرها ١٠٠٠٪ (١٩٨)، بينما تم تغريم محمد فهد العريشى الذى توجه إلى غزة بدون «بطنطة» بعد عودته بواقع ٣٠٠٪ من قيمة عوائد الكورنتينة ومجازاته بالضرب(١٩٩) .

وكانت هذه العوائد الصحية تمثل جزءاً من إيرادات محافظة العريش ممثلة فى «عوائد البطنطات»، حيث بلغت إيرادات هذه العوائد خلال شهر مارس ١٨٨٢ حوالى ١٢٨٢٢ قرشاً(٢٠٠)، بينما لم تبلغ خلال عام ١٨٦٢ بأكمله سوى ١٤٣٤٣ قرشاً(٢٠١).

وعلى الرغم من صدور أمر فى عام ١٨٦١م من نظارة الداخلية يقضى بعدم التعرض لعربان السواركة القاطنين بالعريش وضواحيها أو لمواشيهم من قبل الكورنتينة، إلا أن بعض رجال الإدارة بالعريش كانوا يخضعونهم لقانون الكورنتينة ويبالغون فى تقدير قيمة الغرامة، مما دفع بعض الأهالى والعربان إلى الشكوى منهم، مثلما حدث مع محافظ العريش داود أفندى صدقى عام ١٨٦٤ حينما أمر بتحصيل غرامة «التهريب» بواقع ٣٠٠٪ ، وأحيانا بواقع ١٠٠٠٪ على أهالى العريش كما قام بتحصيل عوائد الحجر الصحى على الأغنام والحمير الخاصة بهم، مما دفع نظارة المالية إلى تغريمه على ما كان قد حصله منهم ورفته من الخدمة(٢٠٢).

وعلى أية حال، فقد ألغيت بعض العوائد الصحية التى كانت تحصلها الكورنتينة بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٧ نوفمبر ١٨٩١م(٢٠٣) .

وكان أهالى العريش والعربان فى الحالات العادية معفيين من إجراءات الكورنتينة، لكن فى حالة الإعلان عن ظهور أمراض أو أوبئة فى الشام والحجاز، فكانت هذه الإجراءات تتم على جميع القادمين إلى مصر. وقد شكى عربان السواركة وأهالى

العريش من إخضاعهم للكورنتينة، مؤكدين بأنهم لا يمكن أن يعاملوا معاملة عربان الشام الخارجين عن الإدارة المصرية، فهم من داخل الحكومة المصرية ويطالبون بإعفائهم من ذلك إلا أنها تأكد عليهم بمعاملتهم معاملة الهاربين إذا ضبط أحدهم خارجا عن نطاق الطريق السلطانى وعن مركز الكورنتينة (٢٠٤).

وكانت مدة الحجر الصحى للأفراد والحيوانات تتراوح ما بين ٣ إلى ٢١ يوماً أو حسب تعليمات مصلحة الصحة البحرية، وخلال فترة الحجر الصحى يصرف لفقراء المحجور عليهم «جراية يومية» (٢٠٥).

ولعبت كورنتينة العريش دوراً مهماً أثناء فترات الأوبئة التى اجتاحت سوريا وبلاد الحجاز، فخلال انتشار وباء الكوليرا عام ١٨٨٢ تم إحكام السيطرة على الطرق لمنع هروب القوافل ودخولها إلى الحدود المصرية بدون إجراءات صحية(٢٠٦)، وتم تجديد مقر الكورنتينة فى عام ١٨٦٠ وزيدت قوة العساكر المنوط بهم حفظ «كردونات» الحجر الصحى، وحينما تطلب الأمر التحفظ على عربان الشيخ زويد لمنع تحركهم خوفاً من انتشار وباء الكوليرا تم عمل كردون صحى على هؤلاء العربان الذين لم يبدوا أى اعتراض على هذا الإجراء(٢٠٧).

وهكذا لعبت كورنتينة العريش خلال الفترة من ١٨٦٩ وحتى ١٨٨٢ دوراً مهماً فى التقليل من حجم الخسائر البشرية والخسائر فى الثروة الحيوانية خلال فترات الأوبئة التى اجتاحت مصر، مما جعل الخديوى توفيق يثنى على أفراد عساكر الصحة البحرية ويشكرهم على ما بذلوه من جهد أثناء وباء عامى ١٨٨٢ ـ ١٨٨٣(٢٠٨).

لكن مع ذلك كانت هناك بعض الآثار السلبية ربما لتهاون بعض رجال الكورنتينة والتى كانت سبباً فى حدوث عواقب وخيمة على الصحة العامة، فقد حدث عام ١٨٨٢ أن دخلت إلى الأسواق المصرية عبر حدود مصر مع الشام شحنة قمح قادمة من الشام، ومن المؤكد أنها دخلت عن طريق التهريب، وهذه الشحنة من القمح كانت مخلوطة ببذور نبات سام «الزروانة» وهذا النبات يحدث تغيرات فسيولوجية لمن يتناول خبزه، وهو نبات من القبيلة النجيلية يوجد غالبا فى مزارع القمح والشعير بالشام وأوربا، ويحدث تناوله اضطرابا فى الدورة الدموية ونوماً عميقاً، وذلك حسب تقدير « المعمل الكيماوى باستبالية مصر»، وقد حذرت الحكومة الأهالى بعدم تناول الخبز المصنوع من هذا النوع من القمح، كما حذرت المزارعين من استخدام بذور هذا النوع من القمح كتقاوى (٢٠٩).

وقد أوكلت إلى مأمور كورنتينة العريش مهمة إصدار جوازات السفر؛ حيث كان محمد على قد استخدم نظام جواز السفر الداخلى منذ عام ١٨٢٨ للحد من مشكلة هروب الفلاحين بسبب التجنيد الإجبارى أو بسبب الديون المتراكمة عليهم، وتطلب ذلك إصدار تصريح المرور «تذاكر المرور» لكل فلاح موضح به اسمه ولونه وعمره للتحكم فى حركة انتقال قوة العمل داخل الريف المصرى، وتوفير عدد كافى من الأهالى لتحقيق مشروعاته الطموحة(٢١٠).

وقد أقامت السلطات المصرية بالعريش قلماً خاصاً بجوازات السفر ألحق بكورنتينة العريش عام ١٨٥١. وكان على الشخص الذى يريد السفر خارج مصر أن يقدم ضامناً وضماناً كافياً لعودته إلى مصر مرة أخرى(٢١١)، قد ظلت مسألة الضمان سارية حتى فترة متأخرة (١٩٠٦) (٢١٢)، وبعد تقديم الضامن والضمان يحصل على «تذكرة مرور» وتذكرة صحية (بطنطة). أما الأجانب والقادمون من الخارج فقد كان يكتفى بإعطائهم تذكرة صحية «بطنطة» طالما أنه يحمل «تذكرة مرور» أو «باسبورت»(٢١٣).

وكان يوجد بالعريش، باعتبارها منفذاً حدودياً، قلم خاص بتذاكر المرور، وكانت مهمة هذا القلم مراجعة «الباسبورتات» الخاصة بالمسافرين الأجانب، وتذاكر المرور الخاصة بالمصريين ثم ختمها بشعار الحكومة المصرية. كما كان من مهام هذا القلم إصدار الجوازات الجديدة للأفراد الراغبين فى السفر إلى خارج القطر المصرى(٢١٤). وكان رسم «الباسبورت» الواحد عام ١٨٨٣ حوالى خمسة قروش(٢١٥).

وقد أوكلت مهمة إدارة قلم باسبورتات إلى ناظر الكورنتينة وأحيانا الحكيمباشى لدرايتهما باللغات الأجنبية، حيث لا يخلو الأمر من مرور أشخاص أجانب عبر الحدود. وكان الناظر أو الحكيمباشى يتقاضى عن ذلك أجراً إضافياً بلغ عام ١٨٨٣ حوالى ٢٥٠ قرشا شهرياً(٢١٦).

وخلال فترة الاحتلال البريطانى لمصر تضاءلت أهمية كورنتينة العريش بسبب قيام سلطات الاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢ بنقل نقطة الحجر الصحى الخاصة بالإبل والخيول التى ترد من الشام التى كانت تقع شرق العريش إلى القنطرة (٢١٧). كما أنشئ فى عام ١٨٨٧ محجراً مؤقتاً بالعريش على شاطئ البحر المتوسط بالقرب من قبة النبى ياسر(٢١٨)، لكن المحافظ شكى من سوء الإجراءات التى يتعامل بها هذا المحجر مع الأهالى، حيث لعب هذا المحجر «دوراً مهماً فى أذية خلق الله» نتيجة للإجراءات التى يتخذها مع الأشخاص والحيوانات الواردة من الشام والتى لا تسير وفق أية قواعد صحية،

وأضرت بالصحة العامة لمواشى القطر المصرى نتيجة التعسف فى جباية الرسوم، وطالب المحافظ بإلغاء هذا المحجر بناء على هذه التجاوزات بالإضافة إلى ضيق التجار من تذاكر المرور التى فرضها المحجر على الإبل والماشية التى تستخدم فى النقل عبر الحدود(٢١٩)، فقد فرضت على كل رأس رسماً قدره ستة قروش، وهو مبلغ قد يوازى أجرة النقل نفسها، بالإضافة إلى الإجراءات التى تفرضها نقطة الحجر الصحى بالقنطرة والتى كانت تعاملهم معاملة القوافل الواردة من الشام وتضرب عليهم مدة الكورنتينة مدة ستة أيام، كما تقوم بتحصيل رسوم الحجر الصحى بالإضافة إلى ما كان يتم تحصيله منهم فى كورنتينة العريش، وما يتم من إجراءات أيضاً، وبهذا كانت عملية الخضوع للحجر الصحى تتم مرتين، مرة بالعريش وأخرى بالقنطرة، لهذا طالب محافظ العريش بالاكتفاء بالإجراءات التى تتم على القوافل والمواشى بالقنطرة لرفع الظلم عن الأهالى «الذين يعانون من الفقر بل أن الحكومة تعمل على مساعدتهم فى أمورهم المعيشية»(٢٢٠).

ولا شك أن هذه الإجراءات التى اتخذتها السلطات البريطانية ساهمت إلى حد كبير فى زيادة عزل مجتمع سيناء عن المجتمع المصرى فى وادى النيل، فقد حدت هذه الإجراءات من حركة المجتمع السيناوى إلى داخل مدن وقرى مصر، كما عملت هذه الإجراءات بلا شك على خفض مستوى الدخل بين أهالى سيناء، حيث حرمت تلك الفئة المشتغلة بنقل التجارة بين مصر والشام من الأرباح التى ضاع معظمها كرسوم جمركية ما بين كورنتينة العريش ومحجر القنطرة، كما أن نقل مهام الحجر الصحى الرئيسية إلى القنطرة وجعل نقطة العريش مجرد نقطة حجر فرعية كان له أثره الكبير فى تحويل الاهتمام إلى القنطرة باعتبارها النقطة الرئيسية فى استقبال القوافل القادمة من الشام، وانتزعت بذلك تلك الأهمية التى كانت لكورنتينة العريش قبل الاحتلال البريطانى لمصر.

كما كان مكتب الصحة بالعريش خلال فترة الاحتلال البريطانى عرضة للغلق بين الحين والآخر، ففى عام ١٨٨٩ تم إغلاق المكتب «بالجمع الأحمر» لأسباب غير معروفة وظل المكتب مغلقاً حتى وقت تحرير محافظ العريش لتقريره فى عام ١٨٩٠، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل لم يكن هناك «حلاقين» (حلاقى الصحة) للقيام بقيد المواليد والوفيات، ولا «كشافة حكيمة» للكشف على النساء والمتوفيات(٢٢١).

وخلال فبراير ١٨٨٩ تفشى مرض الحصبة بين أطفال العريش وتوفى بسببه ستة عشر طفلاً فى أسبوع واحد، ونظرا لانتشار المرض بشكل وبائى فقد حضر الدكتور محمد أفندى حسن مندوب مصلحة الصحة لفحص الحالات المرضية ومعالجتها، فقام بتطعيم الأطفال الذين أهمل تطعيمهم خلال فترة إغلاق مكتب صحة العريش ومعالجة العديد من الحالات المرضية(٢٢٢).

ومن تتبع «دفتر الكشوفات الطبية والجنائية بالعريش» نلاحظ أن أكثر الأمراض شيوعاً بين أهالى وعربان العريش كانت هى: «الدوسنتاريا، والنزلات والشعبية، فقر الدم، الروماتيزم، والرمد »، وفقا لما هو مسجل بالدفتر (٢٢٣).

ونظرا للزحف العمرانى بالعريش فقد صارت الكورنتينة محاطة بمساكن الأهالى، لهذا طالب محافظ العريش بنقل أحد النقاط الصحية بالعريش (حيث كانت توجد أربع نقاط صحية لاستقبال القوافل هى الفتح، والمالح، والطريق السلطانى، وأودة مصر)(٢٢٤)، وهى نقطة «الفتح» من العريش إلى رفح، وزودت باثنين من الهجانة بهدف إحضار القوافل الواردة عبر حدود الشام إلى مركز الصحة الرئيسى بالعريش لضرب مدة الكورنتينة واتباع القواعد الصحية معها (٢٢٥).

ولم تهتم الحكومة أو السلطات البريطانية بالعريش من الناحية الصحية إلا بعد أزمة الحدود وبروز أهمية سيناء؛ حيث تم تحويل محجر العريش إلى مستشفى به طبيب وطاقم تمريض، كما شمل الاهتمام رفح والقنطرة ومخافر البوليس فى الكنتيلا والقصيمة ونخل التى أنشئت بها عدد من النقاط الصحية بها عدد من «التمورجية» بهدف تقديم الخدمة الصحية للموظفين فى هذه النقاط الحكومية وكذلك تفقد حالة العربان فى تلك المناطق، والذين كانوا ـ على حد تعبير جارفيس Jarvis (محافظ سيناء) ـ يعالجون أنفسهم من الأمراض بطريقتهم الخاصة؛ حيث كانوا يرون أن معظم الأدوية ضارة بالصحة إذا ما قورنت بتلك الأعشاب الطبيعية المتوفرة فى الصحراء، كما كانوا يستخدمون بعض آيات القرآن الكريم بعد كتابتها على ورق ووضعها داخل «العمامة» بهدف الشفاء التام من جميع الأمراض(٢٢٦).

أما فيما يتعلق بنقاط الحجر الصحى الأخرى فى شبه جزيرة سيناء؛ فقد كان أهمها نقطة الحجر الصحى بالطور، حيث أنشأت الحكومة المصرية محجر الطور فى عام ١٨٥٨(٢٢٧)، وقد بدأ الاهتمام بهذه النقاط بعد توقف سير المحمل والحجاج براً، وبدء سفر الحجاج عن طريق البحر الأحمر، لكن لم يتم بناء محجر جديد فى الطور إلا فى عام ١٨٩٣ حيث بدأ تنظيمه وتجهيزه بأحدث الأدوات الطبية أنذاك على يد الدكتور روفر رئيس «مصلحة الصحة البحرية والكورنتينات» (٢٢٨).

وأصبح محجر الطور بمثابة محطة الحجر الصحى الرئيسية لمصر، وكانت الحكومة المصرية تهتم به اهتماماً بالغاً، وتتابع وصول الحجاج إلى الطور وتطمئن على سلامتهم، وكان الخديوى يأذن بالاحتفال رسمياً بالمحمل عندما يصل إلى السويس، ثم بعد ذلك يصل للقاهرة فيستريح الركب بالعباسية وبعد ذلك يتم الاحتفال به رسمياً بالقاهرة(٢٢٩)، وكان مأمور كورنتينة الطور يرسل بالمعلومات للقاهرة حول سلامة الحجاج(٢٣٠).

وكانت الحكومة المصرية تمنح مشايخ العربان فى شبه جزيرة سيناء مبالغ سنوية نظير ما يؤدونه من خدمات فى الحفاظ على الأمن العام أثناء فترة الكورنتينة، وقد بلغت قيمة هذه المبالغ فى عام ١٨٩٤ حوالى ١٨٠ جنيهاً(٢٣١).

وهكذا كان اهتمام الحكومة المصرية بإقامة نقاط الحجر الصحى والاستباليات (المستشفيات) بشبه جزيرة سيناء فكان ذلك جزءاً من سياستها لبسط السيادة على المناطق الحدودية النائية، والجمرك ونقاط الحجر الصحى هى فى الأساس منشآت حدودية، تقام غالباً فى الموانئ البرية والبحرية، كما كان هناك هدف مهم وهو التحكم فى حركة الدخول والخروج عبر الحدود.

وكان لوجود نقطتى الحجر الصحىفى العريش والطور دور مهم فى الحد من انتشار الأمراض الوبائية فى مصر فى فترة الدراسة كما رأينا، خاصة وأن نقطة الحجر الصحى. العريش تتحكم فى حركة دخول الأفراد القادمين من الشام، بينما تحكمت نقطة الطور فى الأفراد القادمين عبر البحر الأحمر وغيرهم من الحجاج.

هـ ـ البريد و البرق (التلغراف)

حرصت الحكومة المصرية كما سبق أن رأينا على تأمين هذه الطرق بوضع حراسات دورية عليها. كما اهتمت بتأمين سلامة وصول المراسلات بين مصر والشام من ناحية وبين القاهرة والعريش من ناحية أخرى. وحينما أنشئ خط التلغراف بين مصر والشام عام ١٨٦٥ عهدت الحكومة إلى بعض القبائل مهمة حراسة هذا الخط على طول المسافة من بلبيس حتى رفح. وقبيل افتتاح قناة السويس وإنشاء الخط البرقى(التلغراف)، كانت المراسلات البريدية تصل من القاهرة إلى العريش عن طريق القوافل المتجهة من العريش إلى القاهرة والعكس، أو عن طريق إرسال أحد الهجانة بهذه المراسلات للقاهرة.

فى عام ١٨٥٠ كان البريد الحكومى يتم إرساله من العريش إلى القاهرة مرة كل ١٥يوماً(٢٣٢)، لكن على الرغم من أن المراسلات المتجهة من العريش إلى الإدارات المختلفة فى القاهرة وغيرها كانت لا تبقىأكثر من خمسة أو ستة أيام، إلا أنه كانت هناك شكوى دائمة من تأخر وصول البريد وليس إرساله(٢٣٣).

وكان البريد يصل أحياناً إلى العريش عن طريق عرفاء القوافل الذين يذهبون فى رحلات متواصلة من العريش إلى القاهرة (٢٣٤).

وعقب افتتاح قناة السويس، أصبحت المراسلات البريدية الحكومية والمراسلات التجارية والأمانات ترسل مرة كل أسبوع، نظراً لإنشاء مدن القناة التى تم ربطها بالسكك الحديدية وبخطوط اتصال بالقاهرة، فبات من السهل إرسال المراسلات من العريش إلى مدن القناة ومنها إلى القاهرة. فكان يتم تجميع المراسلات من الإدارات الحكومية بالعريش وغيرها ويتم إرسالها مع اثنين من الهجانة إلى القنطرة فى بحر ثلاثة أيام، ومن القنطرة ترسل مع قطار «البوستة» إلى الإسماعيلية وتبقى هناك لمدة يوم لاستلام محتوياتها، ثم يتم استلام الخطابات أو المراسلات الواردة للعريش (٢٣٥)، ومن الإسماعيلية تعاد مع الهجانة مرة أخرى للعريش، بعد أن تكون قد استغرقت سبعة أيام.

وقد طلب محافظ العريش فى عام ١٨٨١ من مصلحة عموم البوستة إنشاء مكتب للبريد بالعريش أسوة ببقية أقاليم مصر، وقد أكد فى طلبه على أهمية العريش باعتبارها أخر الحدود المعمورة، ولا يخلو الحال من حدوث حالات طارئة تستدعى إقامة مثل هذا المكتب الدائم، يعين فيه كاتب يكون وكيلاً لمصلحة البوستة براتب شهرى قدره ٥٠٠ قرش حتى تنتظم عملية إرسال المخاطبات والمرسلات بين العريش وسائر جهات مصر (٢٣٦).

وقد اشترطت مصلحة «البوستة» لإقامة مكتب للبريد بالعريش، أن تتعهد المحافظة بتقديم اثنين من الهجانة يختصان بنقل المراسلات ذهاباً وإيابا، وفى هذه الحالة يمكن إقامة المكتب المطلوب، وقد وافقت محافظة العريش على هذا الطلب (٢٣٧) فأعلنت المصلحة المذكورة أن مكتب البريد بالعريش سوف يبدأ فى العمل ابتداء من أول يونية ١٨٨٤ (٢٣٨)، أى أن إنشاءه قد تأخر بسبب قيام الثورة العرابية وأحداث الاحتلال البريطانى لمصر.

أما فيما يتعلق بـ «التلغراف»، فقد أدخل إلى مصر منذ فترة مبكرة من القرن التاسع عشر حيث بنى محمد على أول خط برقى بين القاهرة والإسكندرية فى عام ١٨٢٠، لكنه كان يعمل بالطريقة القديمة حيث كانت الرسائل ترسل عن طريق الإشارات من خلال ١٩ برجاً مابين رأس التين والقلعة بالقاهرة، وكان مخصصا للوالى، لكن فى عهد محمد سعيد أدخل فى مصر نظام التلغراف الكهربائى وافتتح أول خط من هذا النوع بين القاهرة والإسكندرية فى عام ١٨٥٤– ١٨٥٥ (٢٣٩)، وبدأ فى وضع الخط البرقى بين مصر والشام منذ عام ١٨٦٤، لكن على ما يبدو أنه قد أنشأ بالعريش مكتباً للتلغراف خلال

هذه الفترة وأهمل بعد ذلك، حيث أن محافظ العريش طلب فى عام ١٨٨١ إنشاء مكتب للتلغراف بالمدينة ويؤكد بوجود «عدة التلغراف» لدى عهدة المحافظة(٢٤٠).

ووافق مجلس السكة الحديد على إنشاء مكتب للتلغراف بالعريش بشرط أن توفر المحافظة المكان المجانى لإقامته، فتم استئجار مكان بمحلات القلعة من أصحابه بأجرة قدرها ٢٠ قرشاً شهرياً على أن يتم خصم ٦٤ قرشاً ثمن الترميمات والإصلاحات التى ستتم بالمكان. وقد صار إنشاء المكتب بهذا المكان، وتم العمل بالمكتب ابتداء من ١٥ يناير ١٨٨٢ (٢٤١).

وقد قدم أهالى العريش الشكر لحكومة محمود سامى البارودى على إقامة مكتب التلغراف بالعريش، كما هنأوا نظارة الثورة العرابية على تلك الخدمة التى أسدتها لهم(٢٤٢)، وتم تقسيم خط التلغراف بين القنطرة ورفح إلى مناطق دركات أنيط بالقبائل القاطنة على طول هذه المسافة بحفظ دركات خط التلغراف حتى رفح، وتم ترتيب عدد من الهجانة و«الأسطاوات» الفنيين المخصصين لإصلاح وحراسة ومراقبة خط التلغراف(٢٤٣). وخلال عملية إصلاح هذا الخط عام ١٨٨٢ الذى تخرب نتيجة الرياح الشديدة خلال شهر فبراير ١٨٨١التى كان نتيجتها وقوع بعض الأعمدة (٢٤٤)، قام بعض العربان بالسطو على مهمات التلغراف التى كانت معدة لعملية الإصلاح فى المسافة بين الخروبة والشيخ زويد (٢٤٥).

على أى الأحوال فقد تم تعيين « تلغرافجى» بمكتب تلغراف العريش وإيجاد مكان مناسب لإقامته بقلعة العريش وكانت مصروفات هذا المكتب سنوياً حوالى ٣٦٠ قرشاً ثمن نقل مياه وأجرة المكان(٢٤٦)، بينما كان راتب التلغرافجى حوالى ١٥٠ قرشاً شهرياً، تؤخذ من إيرادات المكتب (٢٤٧).

ومن أهم المشكلات التى واجهت الإدارة الحكومية خلال المرحلة الأولى من إنشاء مكتب تلغراف العريش هو إفشاء أسرار التلغرافات الحكومية التى ترسلها المحافظة إلى الإدارة بالقاهرة (٢٤٨)، كما كانت مشكلة أمن الطريق من القاهرة إلى العريش أهم ما يقلق المسئولين فى القاهرة، خاصة مع تكرار حوادث التعدى على القوافل التجارية على هذا الطريق، فكانت الحكومة دائماً تخشى على نقل أموال الميرى من وإلى العريش لعدم أمان الطريق(٢٤٩).

ولاشك أن مد خطوط السكة الحديدية أبان معارك الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٦ مع سير الحملة البريطانية لطرد الأتراك من سيناء، حين قرر أللنبىAllenby التوغل لمطاردة القوات التركية فى فلسطين(٢٥٠)، قد ساعد إلى حدٍ كبير على سرعة الاتصال بين سيناء والقاهرة.

أما بريد الطور فقد كان يحمل على ظهور «الهجن» مرة كل شهر، لكن مع إنشاء محجر الطور وانتظام الحركة فيه منذ عام ١٩٠٧ ومع قيام شركة البواخر الخديوية بالسير على الطريق التجارى بين السويس وسواكن وجده، صارت بواخرها تمر بالطور مرة كل أسبوع، كما صار للطور خطاً تلغرافياً مع السويس منذ عام ١٨٩٧ (٢٥١)، أما نخل فقد كان لها بريد إلى السويس وآخر إلى الطور يرسل مرة كل شهر عند إنشاء قومندانية سيناء عام ١٨٩٢، ثم صار منذ عام ١٩٠٣ يرسل إلى السويس مرتين كل شهر، وفى عام ١٩٠٦ صار يرسل إلى السويس مرة كل أسبوع(٢٥٢).

ومن هنا يمكننا القول بأن حكومة الثورة العرابية قد ساعدت إلى حد كبير فى ربط سيناء بمصر من خلال تبنى قادتها لسياسة تطوير أدوات وسبل الاتصال بين سيناء والقاهرة بإقامة محطة للتلغراف بالعريش، وإن كانت هذه السياسة مردها خوف حكومة الثورة من مهاجمة أية قوة أجنبية لحدود مصر عن طريق سواحلها الشمالية، لكن مع ذلك فقد كان لهذا العمل أثره الطيب فى نفوس الأهالى كما سبق أن رأينا، وربما يفسر لنا ذلك سبب تعاطف أهل سيناء مع الثورة العرابية كما سنرى.

أما الطور فقد زادت الحكومة من اهتمامها بوسائل الاتصال بينها وبين السويس والقاهرة بعد أن تم إنشاء ميناء الطور، الذى صار الميناء الأكثر أهمية فى مصر لاستقباله للحجاج القادمين أو المتجهين إلى الأراضى المقدسة.

و ـ الإدارة والعربان

تعاملت الحكومة مع العربان وفق الطبيعة البدوية لهؤلاء العربان، حيث إن العرف القبلى ونظام التقاضى لديهم يضع الجماعة وليس الفرد فى مواجهة القانون، لهذا تعاملت السلطة الحكومية مع هؤلاء العربان بنفس المنطق، فكان شيخ القبيلة هو المسئول قانوناً أمام الحكومة عن أفراد قبيلته. فشيخ القبيلة هو الشخص النافذ الكلمة على القبيلة، وهو المسئول عنها أمام الإدارة الحكومية، وكان شيخ مشايخ قبائل سيناء المسئول قانوناً إزاء الأمن العام فى عموم شبه الجزيرة، وكان له سلطة كبيرة نافذة على جميع القبائل فى سيناء.

وكان اختيار شيخ القبيلة يتم برضاء جميع أفراد القبيلة، وإذا لم يرضوا عنه كتبوا التماساً للحكومة طالبين تغييره وتعيين شيخ آخر مكانه. مثلما حدث مع عراده سلامة شيخ قبيلة العرادات والوقاقدة عام ١٨٨١ الذى التمس أفراد قبيلته عزله من الشياخة

لأنهم لا يبدون ارتياحا له، وأرادوا تعيين سلام سلمىعرادة لتمتعه بأخلاق حميدة، وقد أصر هؤلاء العربان على موقفهم من عزل عرادة سلامة الذى يعمل فى وظيفة حكومية كهجان بخط تلغراف العريش ـ غزة، ولا يمكنه أداء الوظيفتين فى آن واحد، وذكروا أنه إذا أصرت الحكومة على الإبقاء عليه شيخاً عليهم فإنهم سوف يتشتتون فى الجبال(٢٥٣).

وقد استجابت الحكومة لمطالب قبيلة العرادات والوقاقدة فتم رفت الشيخ عرادة، وحكم عليه «بالحبس ستة شهور مع الأشغال السفيلة» من مجلس المنصورة نظراً لإهماله فى وظيفته كهجان لغفر خط التلغراف، ووعده المحافظ بالعفو عنه نظراً لأن عائلته – التى كانت غير راضية عنه كشيخ – قد تقدمت بتظلم من هذا الحكم(٢٥٤). فأرسل المحافظ التماساً إلى نظارة الداخلية أوضح فيه أن عرادة سلامة من البدو وليست له دراية بالقوانين المدنية وجاهل بشئون الحضر، وأن جريمته ليست قطع طريق أو خلل بالأمن، ويلتمس الاكتفاء بحبسه شهر واحد بسجن المحافظة (٢٥٥)، وهذه القضية توضح لنا أمرا غاية فى الأهمية، وهو أن هؤلاء العربان رغم عدم رضائهم عن شيخهم إلا أنهم رفضوا أو على الأقل استنكروا تنفيذ القوانيين الحكومية على شيخهم على الرغم من أن هذا الحكم إذا كان قد صدر عن قاضيهم العرفى لكان واجب النفاذ.

وكان شيخ القبيلة أحياناً ما يتقدم بنفسه بطلب استعفائه من منصبه كشيخ للقبيلة إذا ما رأى أن أفراد قبيلته غير راضين عنه، كما حدث مع أحمد سلام شيخ قبيلة العرادات الذى طلب إعفاءه من منصبه لعدم قدرته على أداء واجبه لكون العربان التابعين لشياخته غير ممتثلين له، فصار اختيار شيخ آخر مكانه تتوفر فيه الاستقامة والأهلية ورضاء عمد القبيلة وكبارها عنه، فاستجابت الحكومة لمطلبه وعينت الشيخ غنيمىمكانه شيخاً للقبيلة المذكورة(٢٥٦).

كما كانت الحكومة تقوم بعزل المشايخ أو العمد الذين تثبت إدانتهم فى قضايا ماسة بالشرف، ففىعام ١٨٨١ قامت الحكومة بعزل ثلاثة من مشايخ العريش وأحد عمدها لقيامهم بتزوير شهادات لأشخاص يؤكدون فيها بأنهم موجودون بمقر إقامتهم، لكن اتضح للحكومة عكس ذلك، فحكم على هؤلاء المشايخ والعمدة بالعزل من مناصبهم وفقا لما قرره مجلس المنصورة ومجلس استئناف بحرى(٢٥٧)، وأحيانا كانت الحكومة المصرية تحاول وضع بعض القبائل التى لا شيخ لها تحت شياخة قبيلة أخرى، مثلما حدث مع قبيلة الفلافلة (أحد فروع السواركة) الذين أبوا الدخول فى أحد الشياخات الأخرى،

ثم اختار كبارهم شيخا من نفس عائلتهم وهو «حسين فليفل» خوفاً من أن تقوم الحكومة بضمهم مع قبيلة أخرى، وتم اعتماد هذا الشيخ الجديد بعد أخذ الضمانات اللازمة عليه(٢٥٨)، وقد حاول أحد مشايخ العربان التدخل فى شئون إدارة محافظة العريش، فتم إرساله إلى ضبطية مصر بسبب شكوى الموظفين ومشايخ وعمد العربان من تدخله فيما لا يعنيه، لكن عائلته تظلمت من ذلك وطالبت بإطلاق سراحه(٢٥٩).

ومع إخضاع شبه الجزيرة للحكم العسكرى عام ١٩٠٦ وتطبيق القوانين العسكرية، بات من اللازم إخضاع مشايخ القبائل لسلطة القانون، فصاغ مجلس شورى القوانين مشروع قانون يحدد واجبات وحقوق عمد ومشايخ العربان والتى انحصرت فى ثلاث نقاط أساسية: **الأولى:** تشكيل لجنة تأديبية لمحاكمة عمد القبائل ووكلائهم ومشايخ العربان على نسق اللجان المشكلة لمحاكمة عمد ومشايخ الأهالى. **الثانية:** تخويل عمد القبائل الامتيازات الممنوحة لعمد الأهالى. **الثالثة:** إلغاء طريقة أخذ الرهائن (الوثاقة) من عائلات أشقياء العربان الذين تسعى الحكومة فى البحث عنهم وإلقاء القبض عليهم، حيث إن مسألة أخذ الرهائن ينص عليها فى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر فى مايو ١٨٨٥(٢٦٠).

وبهذا القانون باتت الحكومة تتعامل مع هؤلاء العربان بقاعدة قانونية جديدة وبخاصة مع إلغاء قاعدة أخذ الرهائن التى كان يتضرر منها شيوخ العربان فى سيناء، ومن ثم صارت الحكومة تتعامل مع البدو من قاعدة الفرد وليس القبيلة فى مواجهة القانون كما كان يحدث من قبل.

٢ ـ البدو والسلطة

لا شك أن الحياة البدوية كان لها تأثيرها على نظرة سكان شبه جزيرة سيناء إلى السلطة المركزية، فقد كانت نظرتهم للسلطة، فى أغلب الأحيان على أنها مقوم رئيسى للحفاظ على التوازن والأمن فى شبه الجزيرة، فمعظمهم رأى فى وجود هذه السلطة داعما مهما للأمن، بينما رأى القليل منهم فى وجودها معوقاً رئيسياً لأنشطتها التى ربما تخالف القوانين التى تفرضها تلك السلطة المركزية عليهم. لكنهم بلا استثناء كانوا يرفضون تبعات الرضوخ للسلطة المركزية، وخاصة قانون التجنيد الإلزامى (القرعة العسكرية)، لأنه فى الطبيعة البدوية، كما يقول ابن خلدون، يصعب على البدوى الانقياد لغيره، كما أن الانتماء فى المجتمع البدوى يكون للقبيلة والعشيرة والعائلة ونادراً ما يكون هناك انتماء لعصبية غير ذلك(٢٦١).

ولا شك أن هذه الطبيعة البدوية كانت أهم عائق واجه الإدارة الحكومية فى سيناء فى محاولة إخضاع بدو سيناء للسلطة المركزية وتطبيق القوانين المدنية عليهم. فحينما صدر أمر نظارة الجهادية فى ٩ مايو ١٨٨١م بإحصاء الشباب الذين بلغوا سن العشرين لإخضاعهم للخدمة الإلزامية (٢٦٢)، كان رد الفعل الفورى من شباب العربان فى سيناء هو الهرب إلى الجبال، بينما فر البعض الآخر إلى الحدود الشامية، وأرسل محافظ العريش إلى نظارة الداخلية يعلمها بأن هذه المنطقة لا تقاس بغيرها من الجهات، وأنه إذا صممت نظارة الجهادية على تطبيق قانون الخدمة الإلزامية على هؤلاء العربان فسوف «يتركوا البلاد خراب»، حيث إن استتباب الأمن بهذه المنطقة مرهون بإعفاء هؤلاء العربان من الخدمة الإلزامية والضرائب(٢٦٣).

ونتيجة لذلك ولكثرة شكاوى العربان، وافقت نظارة الجهادية على استثناء العربان من «قانون القرعة العسكرية»، رغم مخالفة ذلك للبند الأول من قانون القرعة الذى يقضى، «بأن كل مصرى مكلف بالدخول فى الخدمة العسكرية»(٢٦٤)، وربما يعكس ذلك سياسة الحكومة فى إبقاء هؤلاء العربان فى حالة من الهدوء نظراً لاستقرارهم فى مناطق ذات وضع استرتيجى وهى مناطق الحدود، كما أن هذه السياسة تعد استمراراً لسياسات الحكومات السابقة التى أعفتهم من الضرائب وبعض التكليفات التى كانت واقعة على الفلاحين فى القرى. ثم صدر الأمر العالى فى ١٤ مارس ١٨٨٢م بمعافاة العربان من الخدمة الإلزامية ومن أشغال العونة(٢٦٥).

وحين تحول طريق الحج المصرى عن سيناء شق على البدو انقطاع الحج عن بلادهم، وكان من بين هؤلاء العربان الذين خسروا من هذا التحول قبيلة الحويطات، وزاد من سوئهم أن الحكومة المصرية حاولت تجنيدهم، فهالهم ما يحدث لهم، وخرجوا من سيناء متجهين إلى بلاد الحجاز، فأرسل الخديوى توفيق إليهم من تمكن من إقناعهم بالعودة إلى سيناء وأعفاهم من الخدمة العسكرية (٢٦٦).

هكذا يتضح أن النظام الإدارى الذى وضعته السلطات المصرية لسيناء كان يهدف فى الأساس إلى تحقيق أهداف بعضها أمنى والبعض الآخر استراتيجى ودينى. فقد كان الهدف من إنشاء محافظة العريش الحفاظ على شريان التجارة بين مصر والشام، كما كان هناك هدف أمنى أيضاً من وراء إنشائها، بينما كان الهدف من إنشاء القلاع الحجازية الحفاظ على طريق الحج المتجه إلى الأراضى المقدسة ومراقبة تحركات القبائل الموجودة على طول الطريق المؤدى إلى الحجاز، لهذا امتدت الحدود المصرية حتى قلعة الوجه على

الساحل الشرقى للبحر الأحمر (شمال الحجاز) بهدف توفير الحماية للحجاج الذين كانوا يعانون من غارات قبائل شمال الحجاز عليهم، بهذا رأت السياسة المصرية ضرورة مد الحدود الشرقية حتى شمال الحجاز. أما السياسة البريطانية فقد كانت ترى فى سيناء بعداً استراتيجيا هاماً لقناة السويس خاصة مع المحاولات العثمانية للاقتراب من القناة، لهذا اتسمت هذه السياسة البريطانية تجاه سيناء بالشدة فى بعض الأحيان، حتى أخرجت فى النهاية تنظيما إدارياً خاصاً بسيناء فى عام ١٩١١ رأى فى سيناء منطقة لها طابع خاص لابد من مراعاته، لكنه فى الوقت نفسه أخضعها للحكم العسكرى حتى فى التنظيم القضائى، وذلك بهدف إحكام السيطرة على المنطقة التى تعتبر الجانب الشرقى لقناة السويس، والنطاق الفاصل بين مصر والشام.

حواشى الفصل الأول

(١) دار المحفوظات، ملفات الخدمة، ملف رقم ٣٢٤٥، محفظة ١٦٢، عين ٤، دولاب ٧، ملف خدمة جمعة حسين طوبجى قلعة نخل، ٢٥ جمادى الآخر ١٢٨٣هـ/ ٦ نوفمبر ١٨٦٦م، نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨١، مطبعة أركان حرب الجهادية، ١٢٩٨هـ، ص ١١٥.

(٢) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٧، ص ٢٧ صادر لمحافظة مصر، وثيقة ٢٩ بتاريخ غاية ربيع الآخر ١٢٧٧هـ/ ١٤ نوفمبر ١٨٦٠م.

(٣) المصدر نفسه، سجل ٣٦ جـ١، ص ٥٤ صادر إلى الجهادية، وثيقة ٦ بتاريخ ٨ ربيع آخر ١٢٩٩هـ/٢٨ فبراير ١٨٨٢م، سجل ٤١، ص ٦ صادر لديوان المالية، وثيقة ١ بتاريخ ١ ربيع الآخر ١٢٧٩هـ/٤ أكتوبر ١٨٦٢م.

(٤) راجع على سبيل المثال، وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ١، ص ٧٦ تلغرافات واردة من الداخلية والخارجية، وثيقة ١٦، ٢١ بتاريخ ٨، ١٣ مايو ١٨٨٣.

(٥) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٠، ص ٤ مجلس أحكام مصر، وثيقة ١ بتاريخ ١٤محرم ١٢٧٠ هـ / ١٨ أكتوبر ١٨٥٣م، ص ٢٢ صادر للمالية، وثيقة ٢٤ بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١٢٦٩هـ/ ٧ يناير ١٨٥٢م، سجل ٤١، ص ١٠ صادر لمديرية القليوبية، وثيقة ١ بتاريخ ٥ ربيع آخر ١٢٧٩هـ/ ٤ أكتوبر ١٨٦٢م.

(٦) الدرك، المقصود بالدرك هنا هو المنطقة المنوط بكل قبيلة حراستها، حيث كانت الحكومة توكل إلى القبائل مهمة حراسة الطرق الواقعة فى نطاق حدودها، فمنذ العصر العثمانى كان هناك «أصحاب الأدراك» هم القوات المحلية التى تحرس النقاط على طول الطرق وخاصة طريق الحج، وعادة ما كانت الحكومة تسند أمر حفظ الأمن فى المناطق الواقعة تحت سيطرة البدو إلى البدو أنفسهم فى مقابل تخصيص إيرادات لهم نظير تلك المهام. راجع، أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان، الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، تحقيق دانيال كريسيليوس وعبد الوهاب بكر، دار الزهراء للنشر، القاهرة ١٩٩٢، ص ٥٥ حاشية ٩٥.

(٧) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل رقم ٣٣ جـ١، ص ٦٧ وارد من الإحصاء والتعداد، وثيقة ٥ بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٩٩هـ/ ٧ مايو ١٨٨٢م.

(٨) أنشئت قلعة العريش فى عام ٩٦٧هـ/ ١٥٥٩م فى عهد السلطان العثمانى سليمان القانونى. راجع، ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى (١٥١٧- ١٧٩٨)، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٠٥

(٩) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ٣٩ صادر للداخلية، وثيقة ١ بتاريخ ٤ ربيع أول ١٢٩٩هـ / ٢٣ يناير ١٨٨٢م.

(١٠) سجلات المعية السنية، صادر الإفادات والأوامر الكريمة، سجل ١٤، ص ٤٩ نمرة سايرة، وثيقة ١٧١ بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٢٦١هـ /٢٦ مارس ١٨٤٥م.

(١١) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل٢٦، ص٦٩ وارد من مجلس المنصورة، وثيقة ٦ بتاريخ غرة جمادى الآخر ١٢٩٨هـ / ١ أبريل ١٨٨١م.

(١٢) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠، د / ت، ص ١٠٥.

(١٣) المصدر المذكور، ميزانية الحكومة المصرية لسنة١٨٨١، ص١٠١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(١٥) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ٥٤ صادر إلى الجهادية، وثيقة ٦ بتاريخ ٨ ربيع آخر ١٢٩٩هـ / ٢٨ فبراير١٨٨٢م، سجل ٤١، ص٦ صادر لديوان المالية، وثيقة ١ بتاريخ ١ ربيع الآخر ١٢٧٩هـ / ٤ أكتوبر ١٨٦٢م.

(١٦) المصدر نفسه، سجل ٣٠ جـ١، ص ٣٨ صادر للداخلية، وثيقة ٥ بتاريخ ١٠ ربيع آخر ١٢٩٨هـ/١٣مارس ١٨٨١م.

(١٧) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٧، ص ١٣٠ صادر للمعية السنية، وثيقة ١١ بتاريخ غرة رجب ١٢٧٨هـ / ٢ يناير ١٨٦٢م.

(١٨) هناك اختلاف بالوثائق حول تاريخ إلغاء كلاً من محافظة العريش والقلاع الحجازية، فتاريخ إلغاء محافظة االعريش كما تعطيه وثائق سجلات محافظة العريش هو غرة شهر رجب ١٢٧٨هـ / ١ يناير ١٨٦٢م، بينما تاريخ إلغاء القلاع الحجازية هو ١٩ ذو الحجة ١٢٧٧هـ / ٢٧ يونية ١٨٦٢م، كما تعطيه وثائق دار المحفوظات (ملفات الموظفين) أى قبيل قرار إلغاء محافظة العريش بستة شهور تقريباً. بينما كان تاريخ عودة العمل بمحافظة هو ٦ سبتمبر ١٨٦٢م، وتاريخ عودة العمل بالقلاع الحجازية هو ٩ شعبان ١٢٧٩هـ / ٢٨ يناير ١٨٦٣م، أى بفارق حوالى أربعة شهور إلا قليلاً. وهذا يعنىأن تاريخ إلغاء القلاع الحجازية سابق على تاريخ إلغاء محافظة العريش، مما يؤكد أن قرار الإلغاء كان مرتبطاً بالقلاع الحجازية أكثر مما هو مرتبط بمحافظة العريش ويدعم فكرة أن الحكومة المصرية ربما حاولت تسيير المحمل عن طريق البحر الأحمر وإلغاء الطريق البرى عبر سيناء، كما أن تاريخ عودة العمل بمحافظة العريش سابق على تاريخ عودة العمل بالقلاع، بينما كان قرار عودة العمل بالإدارتين مرتبط بما حدث بالعريش من أحداث شغب عقب سماع الأهالى والعربان بإلغاء المحافظة وربما يكون موضوع إلغاء هذه الاشكال الادارية لم يكن مقصوراً على سيناء وحدها فربما شمل المديريات والمحافظات الأخرى. راجع، صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٩، ص ٩٨ صادر لمجلس الصحة بسكندرية، وثيقة ٣٨ بتاريخ ١٩ محرم ١٢٧٩هـ / ١٨ يونية ١٨٦٢م، دار المحفوظات، ملف خدمة رقم ٣٢٤٥، محفظة ١٦٢، عين ٤، دولاب ٧.

(١٩) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٧، ص ١٣٠ صادر للمعية السنية، وثيقة ١١ بتاريخ غرة رجب ١٢٧٨هـ / ٢ يناير ١٨٦٢م.

(٢٠) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٧ ،ص ١٣٠ صادر للمعية السنية، وثيقة ١٢ بتاريخ غرة رجب ١٢٧٨هـ / ٢ يناير ١٨٦٢م.

(٢١) المصدر نفسه، وثيقة١٦ بتاريخ ٢ رجب ١٢٧٨هـ / ٣ يناير ١٨٦٢م.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٣١ صادر للمعية السنية، وثيقة ١٤ بتاريخ غرة رجب ١٢٧٨هـ / ٢ يناير ١٨٦٢م.

(٢٣) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨، ص ٣ وارد من المالية، وثيقة ١ بتاريخ ١٠ رجب ١٢٧٨هـ /١٠ يناير ١٨٦٢م، وصادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٩، ص ٩٨ صادر لمجلس الصحة البحرية بسكندرية، وثيقة ٣٨ بتاريخ ١٩ محرم ١٢٧٩هـ / ١٨ يوليو ١٨٦٢.

(٢٤) حول طبيعة القبائل البدوية العربية وأنماط سلوكها الاجتماعى، راجع، عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار ابن خلدون، الإسكندرية، د/ت، ص ص٨٥ – ٧٨.

(٢٥) الوقائع المصرية، العدد ١٠٦٨، ٢٢ ربيع الثانى ١٢٩٨هـ / ٢٢ مارس ١٨٨١م.

(٢٦) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ١ صادر إلى باشمهندس استحكامات مصرية، وثيقة ١ بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٩٨هـ/٢٧ يونية١٨٨١م.

(٢٧) الوقائع المصرية، العدد ١٠٦٨، بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر ١٢٩٨هـ / ٢٢ مارس ١٨٨١م.

(٢٨) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ٢٦ صادر إلى الداخلية، وثيقة ١١ بتاريخ ٢٦ ربيع الآخر ١٢٩٩هـ / ٢٩ مارس ١٨٨١م.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٠٢ صادر لديوان الداخلية، وثيقة ٣١ بتاريخ ٢٥ جمادى الآخر١٢٩٨ هـ / ٢٦ مايو١٨٨١م.

(٣٠) محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١/أ مجموعة ١٠٢ حربية، موضوعات متنوعة، مذكرة من الداخلية بخصوص الاستحكامات اللازمة للعريش، ٨ مارس ١٨٨٣.

(٣١) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ١، ص ٦٩ وارد من جناب الكولونيل وارن، وثيقة بدون رقم بتاريخ ٩ مارس ١٨٨٣.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٦٤ وارد من الداخلية، وثيقة ٣٨ بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٣٠٠هـ/٢٩ فبراير ١٨٨٣م.

(٣٣) كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش، سجل ١، ص ٤٢٤، وثيقة بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٨٨٩.

(٣٤) الأهرام، ٩ فبراير ١٩٢٨.

(٣٥) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص٢٥٣ – ٥٥٢.

(٣٦) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٤، ص ١٢ صادر لجمرك باب النصر، وثيقة ٦ بتاريخ ٩ شوال ١٢٧٦هـ /١ مايو ١٨٦٠م.

(٣٧) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٩ جـ١، ص ٢٣ صادر لوكيل سرسوارى، وثيقة ٦ بتاريخ غاية ربيع أول ١٢٧٤هـ / ١٧ ديسمبر ١٨٥٧م، وسجل ٢٤، ص ٤ صادر إلى كمرك باب النصر، وثيقة ١ بتاريخ ٣ محرم ١٢٧٢هـ / ١٦ سبتمبر ١٨٥٥ م.

(٣٨) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٤، ص ١٢ وارد جمرك باب النصر، وثيقة ٦ بتاريخ ٩ شوال ١٢٧٦هـ / ٢١ أبريل ١٨٦١م.

(٣٩) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٩ جـ١، ص ١٣٥ صادر لوكيل سر سوارى العريش، وثيقة ٣٠ بتاريخ ٩ شعبان ١٢٧٤هـ / ٢٦ مارس ١٨٥٨م، ص ٣٥ صادر إلى محافظة السويس، وثيقة ٢ بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٧٤هـ / ٥ مايو ١٨٥٨م.

(٤٠) بلغ تعداد عساكر الخيالة بالعريش حوالى (١٤٣) خيالاً فى عام ١٨٤٥، ثم ازداد عددهم فى عام ١٨٤٩ إلى (١٥٠) خيالاً. وفى عام١٨٥٣ تم انتداب هذه القوه الموجودة بالعريش لمهام أخرى كحراسة المحمل وقافلة الحج المصرى، فتم استبدالها بقوة من «الخيالة» و «الهجانة» (العساكر الذين يستخدمون الجمال) بلغ تعدادها خمسون من الخيالة، وخمسون من الهجانة، الذين تم تعينهم من قبيلة الأخارسة بمعرفة رفاعى أغا، نظراً لمعرفتهم بالدروب والمسالك الجبلية التى تسلكها القوافل المتهربة من دفع الرسوم. راجع حول المزيد من التفاصيل، صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٩جـ، ص ١٣٥ صادر لوكيل سرسوارى العريش، وثيقة ٣٠ بتاريخ ٩ شعبان ١٢٧٤هـ/٢٦ مارس ١٨٥٨م، وص ٣٥ صادر إلى محافظة السويس، وثيقة ٢ بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٧٤هـ/٥ مايو ١٨٥٨م، صادر وارد محافظة العريش، سجل١، ص ٥ صادر للجهادية، وثيقة ٧ بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٢٦١ هـ / ٢٠ مايو ١٨٤٥م، صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ١٢، ص ٥ صادر لديوان داورى بسكندرية، وثيقة ٤ بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٦٥هـ / ٢٠ أبريل ١٨٤٨م.

(٤١) بلوكباشى، رتبة عسكرية تعنى مفتش أو ضابط بوليس. راجع،

Redhouse, Sir James W., Turkish and English Lexicon, Istanbul 1978, p.385.

(٤٢) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٤١، ص ١٠ صادر لمديرية القليوبية، وثيقة ١ بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٢٧٩هـ / ١ أكتوبر ١٨٦٢م.

(٤٣) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠، ص ١٠٥.

(٤٤) المصدر نفسه، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨١، ص ١٠٣.

(٤٥) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ١، ص ٧ صادر إلى قسم الإيرادات بالمالية، وثيقة ٤ بتاريخ ٥ صفر ١٢٩٨هـ / ٨ يناير١٨٨١م، ص٢٤ صادر إلى عموم الكمارك المصرية، وثيقة ٣ بتاريخ ٢٦صفر ١٢٩٨هـ/ ٢٩ يناير ١٨٨١م، ص٤٨ صادر لديوان الداخلية، وثيقة ٤٨ بتاريخ ٢٠ ربيع الآخر ١٢٩٨هـ / ٢٣ مارس ١٨٨١م.

(٤٦) قيد المنشورات بمحافظة العريش، سجل ٣٦١، ص١ نظارة الداخلية، وثيقة ٥ بتاريخ ١٠ ربيع آخر ١٣٠٠هـ / ٢٧ ديسمبر ١٨٨٣.

(٤٧) وارد جندرمة العريش، سجل ٥٥، ص١ من سعادة لواء عموم الجندرمة، وثيقة ١ بتاريخ ١ سبتمبر ١٨٨٣.

(٤٨) المصدر نفسه، ص١٠ وارد من سعادة لواء عموم الجندرمة، وثيقة ٣٤ بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٨٨٣.

(٤٩) دفتر وارد بوليس العريش، سجل ٥٧، ص ١١ وارد من ديبوتى انسبكتر جنرال بوليس مصر، وثيقة ٥٣ بتاريخ ١١ مارس ١٨٨٤.

(٥٠) المصدر نفسه، سجل ٥٥، ص ١ من سعادة لواء عموم الجندرمة، وثيقة ٢ بتاريخ ٣ سبتمبر١٨٨٣.

(٥١) كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش، سجل ١، ص ٤١٣ (١٨٨٩م)ز

(٥٢) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩١، المطبعة الأهلية ببولاق ١٨٩٠، ص ٢٣٤.

(٥٣) المصدر نفسه، لسنة ١٨٩٢، المطبعة الأهلية ببولاق ١٨٩١، ص ٢٢٣.

(٥٤) فى يناير ١٨٨٠ صدر ديكرتو خديو يمنع زراعة الحشيش فى مصر، وكانت الغرامة ١٠٠٠ قرش عن كل فدان، كما صدر أمر آخر فى عام ١٨٨٤ بمنع زراعة وتجارة وجلب الحشيش، وكانت غرامة جلب الحشيش ٢٠٠ قرشاً عن كل آقة، ثم ارتفعت الغرامة عام ١٨٩١ إلى خمسين جنيهاً لكل فدان أو جزء من الفدان يزرع بالحشيش. وفى عام ١٨٩٥صدر قرار بمنع تعاطىالحشيش فى الأماكن العامة كالمقاهى والمحاشش والغرز المخصصة لتعاطىالحشيش. حول هذه القوانيين المنعية راجع، الوقائع المصرية، ١٢ رجب ١٢٩٨هـ / ٩ يونيه ١٨٨١م، سجلات قيد المنشورات بمحافظة العريش، سجل ٣٦١، ص٢١ من نظارة الداخلية، وثيقة ٣٩ بناريخ ١٤ جماد أول ١٣٠١هـ/١٥ مارس ١٨٨٤م، إسماعيل عبد الفتاح، السموم البيضاء بين الدين والقانون، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة د/ت، ص ٧٣.

(٥٥) وارد عرضحالات محافظة العريش، سجل ١، ص٦، وثيقة ٣٨، بتاريخ ١٠ أغسطس ١٨٩٤.

(٥٦) قيد المنشورات بمحافظة العريش، سجل ٣٦١، ص ٢١، وارد من الداخلية، وثيقة ٣٩ بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٠١هـ / ١٥ مارس ١٨٨٤م.

(٥٧) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٢٨٧، ٢٨٨، Jarvis,Op. Cit, P.71.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٦١٤.

(٥٩) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٥، ص١٦ صادر لكمرك باب النصر، وثيقة ٥ بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٢٧٦هـ/ ١٤ ديسمبر ١٨٥٩.

(٦٠) المصدر نفسه، سجل ١٢، ص ٤١، وثيقة ٣٥ بتاريخ ٢٦ ربيع الأخر ١٢٦٦هـ/ ١٠ فبراير ١٨٥٠م، وراجع كذلك،

(٦١) المصدر نفسه، سجل ٣٦ جـ١، ص١٦ صادر لمجلس صحة بحرية، وثيقة ٢ بتاريخ ١٩ صفر ١٢٩٩هـ / ١٢ ديسمبر ١٨٨٢م.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ١، ص٥٤ وارد من مجلس صحة بحرية، وثيقة ٧ بتاريخ ٢٦ جمادى الأخر ١٣٠٠هـ / ٣ يونية ١٨٨٣م، ص ٨٦ وارد من السيناتاه، وثيقة ٣٦ بتاريخ ٦ أبريل ١٨٨٣.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٣ وارد من الداخلية، وثيقة ٢٢ بتاريخ ٢٥ يوليو ١٨٨٢.

(٦٥) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٩ جـ١، ص ٣ صادر لجمرك باب النصر، وثيقة ٢ بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٧٤هـ/ ٩ أكتوبر ١٨٥٧ م.

(٦٦) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ١٢، ص ٨٥ صادر ظهورات - ديوان كتخداوى، وثيقة١١١ بتاريخ ٣ ذو الحجة ١٢٦٦هـ/١١ أكتوبر ١٨٥٠م.

(٦٧) صبرى أحمد العدل، حركة القوافل والأشخاص عبر الحدود المصرية ـ الشامية فى القرن التاسع عشر، مجلة مصر الحديثة، دار الكتب والوثائق القومية، العدد الأول، القاهرة ٢٠٠٢، ص٢٧٨.

(٦٨) دار المحفوظات، ملفات الخدمة، ملف رقم ١٦٢، عين٤، دولاب ٧.

(٦٩) المصدر نفسه

(٧٠) دار المحفوظات، ملفات الخدمة، ملف رقم ٦٩٣٦، محفظة ٢٧٠، عين ٤، دولاب ١٢.

(٧١) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠، ص ١١٥، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨١، ص ١١١، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٣، المطبعة الميرية ببولاق ١٨٨٢، ص ١١٩، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٤، المطبعة الميرية ببولاق ١٨٨٣، ص٦٢.

(٧٢) أغاسى صاغقول، رتبة عسكرية تعنى قائد الجناح الأيمن لكتيبة أو جماعة منظمة، أو مساعد الرائد وهى رتبة أعلى من النقيب وأدنى من المقدم. راجع، Redhouse. Cit, P.1157.

(٧٣) نظارة المالية، ميزانية لسنة ١٨٨٠، ص ١١٥. ولسنة ١٨٨٤، ص ٦٢.

(٧٤) سعد بدير الحلوانى، العلاقات بين مصر والحجاز ونجد فى القرن التاسع عشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٩٩، ١٠٠.

(٧٥) ديوان الأشغال، صادر دواوين، سجل ٤٤جـ١، ص ١٠٨ صورة الصادر إلى الداخلية، وثيقة ٢٢ بتاريخ ١٥ شوال ١٢٩٠هـ / ١ ديسمبر ١٨٧٤م.

(٧٦) شوقى عطا الله الجمل، سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤، ص ٣٠٤.

(٧٧) سعد بدير الحلوانى، المرجع المذكور، ص ١٠٠.

(٧٨) العصر الجديد، ١٤ ديسمبر ١٨٨١.

(٧٩) نظارة المالية، ميزانية الحكومة لسنة ١٨٨٠، ص ١١٦.

(٨٠) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٤١(هذا السجل وضع خطأ ضمن تصنيف محافظة العريش، لكنه يخص محافظة الوجه)، ص ٨٦ وارد من الروزنامة، وثائق أرقام ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٣٠١هـ / ١٧ أكتوبر ١٨٨٤م.

(٨١) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٦٣.

(٨٢) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٣، ص ١١٩، ولسنة ١٨٨٤، ص ٦٢.

(٨٣) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٦٣.

(٨٤) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٤١، ص ٦٥ وارد من الروزنامة، وثيقة ١٠٢ بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٣٠١هـ/ ٢٣ مارس ١٨٨٤م.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ١٢ وارد من الروزنامة، وثيقة ٦٠٢، بتاريخ غاية جمادى الأخر ١٣٠٠هـ/٧ مايو ١٨٨٣م.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٧ وارد من الروزنامة، وثيقة ٦ بتاريخ ٢١ رجب ١٣٠٠هـ/ ٢٩ مايو ١٨٨٣م.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ١٤ وارد من الروزنامة، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٦ رجب ١٣٠٠هـ/ ٢٤ مايو ١٨٨٣م، ص ٩٠ وارد من الروزنامة، وثيقة ١١٥ بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١٣٠٠هـ/ ٦ مايو ١٨٨٣م.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٩١ وارد من الروزنامة، وثيقة ١٢٢ بتاريخ ٩ محرم ١٣٠١هـ/ ١١ نوفمبر ١٨٨٣م.

(٨٩) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠، ص١١٥، ولسنة ١٨٨٥، المطبعة الهلية ببولاق المحمية، القاهرة ١٨٨٤، ص ١٤١.

(٩٠) قبيلة العلويين، أو أولاد على، تقطن القبيلة الأكبر منها بالساحل الشمالى الغربىلمصر وشرق ليبيا، وتقطن فخوذ من هذه القبيلة فى قاطية بشمال سيناء، ويعرفوا هناك بالعلويين.

(٩١) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٦٣.

(٩٢) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩٠، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٨٨٩، ص ٢٣٠، وميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩١، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٨٩٠، ص ٢٢٨.

(٩٣) محافظ عابدين، محفظة ٥٥١ التماسات عربان، تلغراف لجلالة ولى النعم ملك الديار المصرية فؤاد الأول، بتاريخ ١٢ صفر ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م.

(٩٤) صادر تحريرات محافظة السويس، سجل ٢٤، ص ٨ صادر جهات سايرة، وثيقة ٢٣١ بتاريخ ٦ شعبان ١٢٦٨هـ/ ٢٧ مايو ١٨٥٢م، ص ٢٢ صادر لديوان كتخداوى، وثيقة عرض، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٦٨هـ/ ٢٦ يونية ١٨٥٢م.

(٩٥) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩٣، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٨٩٢، ص ٢٢٣.

(٩٦) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٦٣.

(٩٧) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩٣، ص ٢٢٣.

(٩٨) المصدر نفسه، لسنة ١٩٠٢، المطبعة الأميرية، ١٩٠١، ص ٢٢٤.

(٩٩) المصدر نفسه، لسنة ١٩٠٤، المطبعة الأميرية، ١٩٠٣، ص ١٢٦.

(١٠٠) المصدر نفسه، لسنة ١٩٠٦ المطبعة الأميرية ١٩٠٥، ص ص ٢٢٨، ٢٢٩ز

(١٠١) الغازيتة العسكرية، العدد ٣٢، بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٠٥، والعدد ٣٤، ١٣ أغسطس ١٩٠٥.

(102) Egypt No.1 (1906), Report by his Agent and Consul general on the finance administration and condition, Egypt and Sudan, 1905, P.15.

(١٠٣) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٨، المطبعة الأميرية، ١٩٠٧، ص١٥٦، نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٢٨٧، ٥٦٧ -٥٦٩.

(١٠٤) المصدر نفسه، لسنة ١٩٠٧، المطبعة الأميرية ١٩٠٦، ص ١٥٦، لسنة ١٩١٧، المطبعة الأميرية ١٩١٧، ص ٤١٨.

(١٠٥) المصدر نفسه، لسنة ١٩٠٧، ص ٤٢٦، لسنة ١٩١٧، ص ٤١٨.

(١٠٦) محافظ مجلس الوزراء، محفظة (١٢) نظارة الحربية، شبه جزيرة سيناء وحدود مصر الغربية، مجموعة (١٩٥) حربية، قانون نمرة ١٥ لسنة ١٩١١.

(١٠٧) المصدر نفسه، تلغرافات واردة من سكان العريش فبراير ١٩١١، وتلغراف إلى سعادة رئيس مجلس الشورى وحضرات رجالها العظام بمصر.

(١٠٨) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩١٧، ص ٤١٨ - ٤٢٦.

(١٠٩) عبد الرحمن عزوز، القضاء الشعبى، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٩٠.

(110) Jarvis,Op. Cit, P.7.

(١١١) درويش مصطفى الفار، من تاريخ سيناء، مجلة الدوحة، العدد ٨٩ مايو١٩٨٣، ص ٤٩.

(١١٢) المرجع نفسه، ص ٤٨.

(١١٣) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٤١، ص ١٧ صادر للمالية، وثيقة ٨ بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٢٧٩هـ/ ٣١ سبتمبر ١٨٦٢م.

(١١٤) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠، ص ٥٠، ٥١.

(١١٥) المصدر نفسه، لسنة١٨٨١، ص ص٤٨، ١٠١.

(١١٦) المصدر نفسه، لسنة ١٨٨٣، ص ٥٠.

(١١٧) المصدر نفسه، لسنة ١٨٩٠، ص ص٦٣، ١٦٤.

(١١٨) المصدر نفسه، لسنة ١٩٠٤، المطبعة الأميرية، ١٩٠٣، ص٤٥.

(١١٩) المصدر نفسه، لسنة١٩٠٠، المطبعة الأهلية ببولاق ١٨٩٩، ص ٤٧.

(١٢٠) المصدر نفسه، لسنة ١٩٠٤، ص ص ٤٤، ٤٥.

(١٢١) المصدر نفسه، لسنة ١٩٠٦، ص ٤٧.

(١٢٢) المصدر نفسه، لسنة ١٨٨٠، ص ١١٥.

(١٢٣) المصدر نفسه لسنة ١٨٨٤، المصدق عليها من مجلس النظار بجلسة يوم ١٩يونية ١٨٨٤، المطبعة الأهلية ببولاق المحمية ١٨٨٤، ص ٦٢.

(١٢٤) المصدر نفسه، لسنة ١٨٩١، ص ٢٢٨.

(١٢٥) المصدر نفسه، لسنة ١٨٨٤، ص ٦٢.

(١٢٦) المصدر نفسه، لسنة ١٨٩٣، ص٢٢٣، لسنة ١٩٠٠، ص٢١٥.

(١٢٧) المصدر نفسه، لسنة ١٩٠٨، ص ص ٤٢، ١٥٦، ١٥٨.

(١٢٨) المصدر نفسه، لسنة ١٩١٧، ص ص ٤١٨ - ٤٢٦.

(١٢٩) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٢، ص ١١ صادر لملتزم جمرك بولاق، وثيقة ٢ بتاريخ ٥ صفر ١٢٧١ هـ /٢٩ أكتوبر ١٨٥٤م.

(١٣٠) المصدر نفسه، سجل ١٤، ص ٢٨ ظهورات ـ عموم الكمارك، وثيقة ٢٨ بتاريخ ٧ ربيع أول ١٢٦٧هـ / ١١ يناير ١٨٥١م، وص ٣١ إلى المعية السنية، وثيقة ٥ بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٢٦٧هـ/ ١٣ مارس ١٨٥١م.

(١٣١) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ١١٨ وارد من حكيم باشى المحافظة، وثيقة ٣٥ بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٩٨هـ/ ١٣ يوليو ١٨٨١م.

(١٣٢) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ الجزء الأول، ص ١٠٠ صادر سايرة ـ كمرك القنطرة، وثيقة ٧٤ بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٩٩هـ/ ١٣ أبريل ١٨٨٢م.

(١٣٣) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦، ص ٥٩ وارد من المالية، وثيقة ٨٦ بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٢٧٧هـ / ٢٢ نوفمبر ١٨٦٠م.

(١٣٤) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٥، ص ١٦ صادر لكمرك باب النصر، وثيقة ٥ بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٢٧٦هـ/ ١٤ ديسمبر ١٨٥٩م، سجل ٢٩ الجزء الأول، ص ٧٥ صادر إلى الداخلية، وثيقة ٣٦ بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٢٧٤هـ / ١٢ ديسمبر ١٨٥٨م.

(١٣٥) محافظ عابدين، محفظة ٢٥٤، نظارة المالية – جمارك، ١٨٧٧/٢/١٦ – ٧٤٩١/١/١، صورة قانون الجمارك وترجمة تعليمات نامة الأرضية، مأخوذة من الصورة الواردة من نظارة التجارة بإفادة غير رسمى عنماه ٢صفر ١٢٩٤هـ/ ١٥ فبراير ١٨٧٧م.

(١٣٦) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٩ جـ ١، ص ٨٤ ديوان الداخلية، وثيقة ٤٦، ٢٥ جمادى الأولى ١٢٧٤هـ/ ٢٢يناير ١٨٥٨ م.

(١٣٧) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٤٢، ص ٧٠ وارد من المالية، وثيقة ٣٥ بتاريخ٢٤ محرم ١٢٨١هـ/ ٢٨ يونية ١٨٦٤م.

(١٣٨) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٩، ٩٥ صادر سايرة ـ متسلم غزة، وثيقة ٢٥٠، بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٧٩هـ / ٢٤ يوليو ١٨٦٢ م.

(١٣٩) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص٣٤ وارد من عموم جمارك مصرية وثيقة ١١ بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٩٩هـ / ١٤ ديسمبر ١٨٨١م.

(١٤٠) كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش، سجل ١، ص ٥٩ (١٨٨٩).

(١٤١) المصدر نفسه، ص ٥٧ (١٨٨٩).

(١٤٢) المصدر نفسه، سجل ٢، ص ٣٧٦ بتاريخ ١٨٩٠.

(١٤٣) المصدر نفسه، ص ٦٣ بتاريخ ١٨٩٠.

(١٤٤) المصدر نفسه، ص ص ٤٥١ – ٤٦٤ بتاريخ ١٨٩٠.

(١٤٥) المصدر نفسه، ص ص ٢٩٠، ٢٩١ بتاريخ ١٨٩٠.

(١٤٦) عباس مصطفى عمار، المدخل الشرقى لمصر، مرجع سابق، ص ص ١٤٨ – ٩٤١.

(١٤٧) كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش، سجل ٢، ص ٢٤ بتاريخ ١٨٩٠.

(١٤٨) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٣، ص ١٢٢ صادر لمجلس الأحكام، وثيقة ٩ بتاريخ ١٦ صفر / ١٦ سبتمبر ١٨٥٩م.

(١٤٩) المصدر نفسه، سجل ٤١، ص ١٧ صادر للمالية، وثيقة ٨ بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٢٧٩هـ / ٣١ سبتمبر ١٨٦٢ م.

(١٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٧ صادر لوكيل سيناتاه العريش، وثيقة ٥ بتاريخ ٧ ربيع الآخر ١٢٧٩هـ/ ٢ أكتوبر ١٨٦٢ م.

(١٥١) المصدر نفسه، سجل ٢٠، ص ٢٧ صادر سايرة - الشيخ عايش الوحيدى، وثيقة ٢ بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٧٤هـ / ١٢ يناير ١٨٥٨م.

(١٥٢) المصدر نفسه، سجل ٢٩ جـ١، ص ١٤١ صادر لمأمور القضايا بالعريش، وثيقة ١، ٢ بتاريخ ١٥، ١٦ رمضان ١٢٧٤هـ/ ٣٠ أبريل، ١ مايو ١٨٥٨م.

(١٥٣) سجلات محكمة العريش، سجل ١ (غرة ربيع أول ١٢٨٠هـ - ١٠ جماد أول ١٢٨٧هـ) ص ١، وثيقة ١ بتاريخ ١ ربيع أول ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م.

(١٥٤) المصدر نفسه، سجل ٣٦جـ١، ص ٥٧ صادر للحقانية، وثيقة ٥ بتاريخ ١٢ رمضان / ٢٩ يوليه ١٨٨٢م.

(١٥٥) المصدر نفسه، ص ٥٧ صادر للحقانية، وثيقة ٣ بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة ١٢٩٩هـ / ٦ مايو ١٨٨٢م.

(١٥٦) المصدر نفسه، ص ٥٧ صادر للحقانية، وثيقة ٢ بتاريخ ٢٤ ربيع ثانى ١٣٠٠هـ/١٦ أبريل ١٨٨٢.

(١٥٧) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨جـ١، ص ٩٤ وارد من محكمة العريش، وثيقة ١٩ بتاريخ ١٣ رمضان ١٣٠٠هـ / ١٩ يوليه ١٨٨٣م.

(١٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٨ وارد من الحقانية، وثيقة ٥ بتاريخ ٢٦ شوال ١٣٠٠هـ /١ سبتمبر ١٨٨٣م.

(١٥٩) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠، ص ٥٠.

(١٦٠) المصدر نفسه، لسنة ١٨٨٤، ص ٢٢.

(١٦١) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٤٠ جـ٣، ص ١ وارد من مجلس المنصورة، وثيقة ٢٠ بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٣٠٠هـ /١٧مارس١٨٨٣ م.

(١٦٢) دفتر قيد الكشوفات الجنائية والطبية بالعريش، سجل ١٤٢، ص ٦، وثيقة ٤١ بتاريخ ٦ صفر ١٣٠٠هـ / ١٨ ديسمبر ١٨٨٢م، سجل ٤٤، ص ٤، وثيقة ٤ بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٨٩١.

(١٦٣) كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش، سجل ١، ص ٢٤٩ (١٨٨٩).

(١٦٤) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(١٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

(١٦٦) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٢٨٩.

(١٦٧) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١٢ شبه جزيرة سيناء والحدود الغربية، تلغرافات واردة من سكان العريش بخصوص مشروع النظام القضائىوالإدارى لشبه جزيرة سيناء.

(١٦٨) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩٠، ص ١٣٦، لسنة ١٨٩١، ص ١٣٦.

(١٦٩) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ١٣٩، ٤٠٠.

(١٧٠) المصدر نفسه، ص ٣٨٨.

(١٧١) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١٢ شبه جزيرة سيناء والحدود الغربية، مذكرة مرفقة بمشروع قانون النظام القضائىوالإدارى لشبه جزيرة سيناء، ٢٥ يناير ١٩١١.

(١٧٢) لطيفة محمد سالم، تاريخ القضاء المصرى الحديث، الجزء الأول، ١٨٧٥ - ١٩١٤، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٤٩.

(١٧٣) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١٢ شبه جزيرة سيناء والحدود الغربية، مجموعة ١٩٥ حربية، مكاتبة مجلس شورى القوانين بالاعتراض على إصدار أمر عالى لمحاكمة شخصين فى سيناء بدون عرض عليه، ٤/ ١٠ / ١٩١٠.

(١٧٤) مذكرات سعد زغلول، جـ١، تحقيق / عبد العظيم رمضان، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة ١٩٨٧، ص ٢٧٤.

(١٧٥) المصدر نفسه، قانون نمرة ١٥ لسنة ١٩١١، قانون بشأن النظام الإدارى والقضائىلمحافظة سيناء.

(١٧٦) المصدر نفسه، أمر عال بتشكيل قومسيون سيناء لمحاكمة المتهمين بشبه جزيرة سيناء ١٧ / ٤ / ١٩٠٥.

(177) Egypt, No.1 (1906) , Reports by his Agent and consul general on finance administration and condition, Egypt and Sudan , 1905, p.15.

(١٧٨) المصدر نفسه، مشروع أمر عال بتشكيل قومسيون لمحاكمة بعض المتهمين بالقتل فى سيناء.

(١٧٩) المصدر نفسه، مذكرة الحربية ومشروع أمر عال بتشكيل قومسيون كالذى تشكل بمقتضىالأمر العالى الصادر فى ٣٠ / ٤ / ١٩٠٩ وذلك لمحاكمة كل من عايد عواد البسيسىوسلامة بن سليمان بن صبحىالمتهمين فى قتل شخص يدعىجمعة فريج بجهة جبل لبنى١٦/١١/١٩٠٩.

(١٨٠) المصدر نفسه، مكاتبة مجلس شورى القوانين بالاعتراض على إصدار أمر عال لمحاكمة شخصين فى شبه جزيرة سيناء بدون عرض عليه ٤/١ /١٩١٠.

(١٨١) كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش، سجل ١، ص ٥٥ بتاريخ ١٨٨٩.

(١٨٢) مجلس أحكام مصر، دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات، ص ٣٨٢، قصاصة نامة الكورنتينة والنضافة فى ٥ شوال ١٢٦٠هـ / ٢٧ يناير ١٨٤٤م.

(١٨٣) محافظ الوقائع المصرية، محفظة ١٢ مجموعة «صحة»، من ٢ رمضان ١٢٤٥ - ٥١ ربيع الآخر ١٢٩٤، العدد ٩٨، بتاريخ ١٧ محرم ١٢٦٤ هـ / ٢٦ ديسمبر ١٨٤٧م.

(١٨٤) أدراج الدار، درج ١٧٧، محفظة ٧٥ معية تركى، أمر من الجناب العالى إلى حبيب أفندى، ص ١٧٤، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١١ محرم ١٢٥١هـ / ١٠ مايو ١٨٣٥م.

(١٨٥) صـادر وارد محافـظـة الـعـريش، سـجـل ١، ص ٢٣، وثـيـقـة ٣٣٤ بـتـاريـخ ١٥ ربـيـع أول ١٢٦١هـ/٢٥مـارس ١٨٤٥م. كـلـمـة سـيـنـاتـاه مـن الـكـلـمـة الـلاتـيـنـيـة Sanatorium التى تعنى«مصحة» وخاصة مصحة للمصابين بالأمراض المزمنة. وربما دخل هذا المصطلح إلى الأوراق الرسمية المصرية كتحريف للكلمة الفرنسية Sante التى تؤدى نفس المعنى اللاتينى (وقد شاع استخدام الشكل المحرف لهذه الكلمة «سيناتاه» بالوثائق). راجع، منير البعلبكى، المورد، قاموس انكليزى ـ عربى، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٨، ص ٨١١.

(١٨٦) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦، ص ٨٣ وارد من المالية، وثيقة ٩٦ بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٧٨هـ/ ٤ سبتمبر ١٨٦١م.

(١٨٧) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٩، ص ٥٩ صادر لمحافظة العريش، وثيقة ١٨، ٢٠ بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٧٨هـ / ٢٨ أبريل ١٨٦٢م، وص ٥٠ صادر سايرة – محافظة رشيد، وثيقة بدون رقم أو تاريخ.

(١٨٨) قيد المنشورات بمحافظة العريش، سجل ٣٦، ص١١، وثيقة ٧ بتاريخ ١٨٨٤. البطنطات، ومفردها بطنطا أو بطنطه مأخوذة من الكلمة الفرنسية Patente التى تعنى الشهادة الصحية التى تعطى للمراكب المسافرة للدلالة على خلوها من الأمراض المعدية. راجع، قاموس إلياس، فرنسى- عربى، القاهرة، ١٩٨١، ص ٣٦٥.

(١٨٩) البراتيكة، من الكلمة الفرنسية Pratique تعنى براءة الحجر الصحى. راجع، قاموس إلياس، المرجع المذكور، ص ٣٩١. ومنير البعلبكى، المورد، ص٧١٥.

(١٩٠) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ١، ص ٤٣ صادر إلى عموم الحسابات، وثيقة ١٧ بتاريخ ١٣ شوال ١٢٩٨هـ / ٩ سبتمبر ١٨٨١، وسجل ٣٦جـ١ ص ٨٣ صادر إلى الداخلية، وثيقة ١٤ بتاريخ ٦ جمادى الأخر ١٢٩٩هـ / ٣٠ أبريل ١٨٨٢م.

(١٩١) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ١، ص ٥٤ وارد من مجلس صحة بحرية، وثيقة ٦ بتاريخ ١٠ جمادى الأخرة ١٣٠٠هـ/٢٩ أبريل ١٨٨٣م.

(١٩٢) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٩ جـ١، ص ٥٤ صادر لمحافظة العريش، وثيقة ٤ بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٨٧هـ / ١٥ ديسمبر ١٨٧١م.

(١٩٣) المصدر نفسه، سجل ٣٦ جـ١، ص ١٩ صادر إلى السيناتاه، وثيقة ٤ بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٩٩هـ/ ٩ فبراير ١٨٨٢م، وسجل ٣٠ جـ١، صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ١، ص ٨١ صادر لمجلس السيناتاه، وثيقة ١٣ بتاريخ ٢٧ ربيع الآخر ١٢٩٨هـ/٣٠ مارس ١٨٨١م، ووارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ١١٨ وارد من حكيمباشى المحافظة، وثيقة ٣٥ بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٩٨هـ/ ١٢ يوليو ١٨٨١م.

(١٩٤) المصدر نفسه، سجل ٢٩ جـ١، ص ٦٦ صادر لناظر الكورنتينة، وثيقة ٢٢بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٢٧٤هـ/ ٣ يناير ١٨٥٨م.

(١٩٥) المصدر نفسه، سجل ٣٠ جـ١، ص صادر لمجلس الصحة البحرية، وثيقة ٢ بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٢٩٨هـ/ ٣ فبراير ١٨٨١م.

(١٩٦) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨١، ص ١١٣.

(١٩٧) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٠، ص ١٩ صادر لمجلس الأحكام، وثيقة ٦ بتاريخ ١٩ ذو الحجة ١٢٧٠هـ/ ٤ سبتمبر ١٨٥٤م، وسجل ٢٢، ص ٣١ صادر للمالية، وثيقة ٢٦ بتاريخ ١٨ صفر ١٢٧١ هـ/ ١١ نوفمبر ١٨٥٥م.

(١٩٨) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ٤ وارد من السيناتاه، وثيقة ٧٩ بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١٢٩٨هـ / ٢٤ أبريل ١٨٨١م.

(١٩٩) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٠، ص ٧٩-٨٢ صادر لناظر الصحة، وثيقة ٢٠ بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٧٠هـ/ ٢٥ أغسطس ١٨٥٤م.

(٢٠٠) المصدر نفسه، سجل ٣٦ جـ١، ص ٣ صادر إلى السيناتاه، وثيقة ٦ بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٩٩هـ/ ١٠ فبراير ١٨٨٢م.

(٢٠١) المصدر نفسه، سجل ٤١، ص ١٧ صادر للمالية، وثيقة ٢٦ بتاريخ ٣١ سبتمبر ١٨٦٢م.

(٢٠٢) سجلات مجلس الأحكام، سجل ٧/١٠/٢٢، ص ص ١٢٣، ١٣٣، وثيقة ٩٠٦ بتاريخ ٣ ذو الحجة ١٢٨٠ هـ/ ١١ مايو ١٨٦٤م، وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٤٢، ص ٧٠ وارد من المالية، وثيقة ٣٥، بتاريخ ٢٤ محرم ١٢٨١هـ / ٣٠ يونية ١٨٦٤م.

(٢٠٣) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، محفظة ٢/١٠/ جـ، موضوعات مختلفة، مذكرة الداخلية بشأن تنفيذ البندين ١٤، ١٥ من لايحة العوايد الصحية ١٨٨٤/٦/٢٣، صورة مشروع أمر عال يتعلق بتقرير العوايد الصحية.

(٢٠٤) المصدر نفسه، سجل ٣٦ جـ١، ص ١٧٦ صادر إلى السينتاه، وثيقة ٢١ بتاريخ ١٤ ذو الحجة ١٢٩٩هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٨٨٢م.

(٢٠٥) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ١، ص ٣ وارد من الحكيمباشى، وثيقة ١٠ بتاريخ ٩ ربيع الآخر ١٣٠٠هـ / ١٨ فبراير ١٨٨٣م، وسجل ٣٣ جـ١ ص ١٥٠ وارد من الحكيمباشى، وثيقة ٤٨ بتاريخ ٤ شعبان ١٣٠٠هـ/ ١١ يونية ١٨٨٣م، وسجل ٣٦، ص ٣٨ وارد من السينتاه، وثيقة ٢٦ بتاريخ ١٩ أبريل ١٨٨١.

(٢٠٦) المصدر نفسه، سجل ٣٩ جـ٢، ص ٣ تلغرافات واردة، وثيقة ٣٥٦ بتاريخ ٢٤ يوليو ١٨٨٢.

(٢٠٧) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٠، ٢٤ صادر إلى وكيل سرسوارى رفاعى أغا، وثيقة ٢٣ بتاريخ ١٥ ربيع آخر ١٢٧٢هـ / ٢٦ يناير ١٨٥٦م.

(٢٠٨) راجع ما كتب فى هذا الفصل عن رجال جندرمة العريش، ص١٢.

(٢٠٩) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٣ جـ١، ص ١٢٢ وارد من الداخلية، وثيقة ٥٠ بتاريخ ١٢ رجب ١٢٩٩هـ/ ١ يونية ١٨٨٢م.

(٢١٠) كينيث كونو، فلاحو الباشا، الأرض والمجتمع والاقتصاد فى الوجه البحرى ١٧٤٠- ١٨٥٨، ترجمة سحر توفيق، مراجعة د.عاصم الدسوقى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٠، ص ١٦٤.

(٢١١) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٧ جـ١، ص ٤٤ وارد من الداخلية، وثيقة ٥ بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٢٩٩هـ/ ٧ فبراير ١٨٨٢م.

(٢١٢) الوقائع المصرية، العدد ٢٣ السبت ٨ محرم ١٣٢٤هـ/ ٣ مارس ١٩٠٦م.

(٢١٣) قيد المنشورات بمحافظة العريش، سجل ٣٦٠، ص ١٤٤، وثيقة ٧٨ بتاريخ ١٠ جمادى الآخر ١٣٠٠هـ/ ١٩ أبريل ١٨٨٣م.

(٢١٤) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ١، ص ٩٠ وارد من الحكيمباشى، وثيقة ٢٢ بتاريخ ٢ أبريل ١٨٨٣.

(٢١٥) المصدر نفسه، ص ١٥١ وارد من السيناتاه، وثيقة ٤٨ بتاريخ ٤ شعبان ١٣٠٠هـ/ ١١ يونية ١٨٨٣م.

(٢١٦) المصدر نفسه، ص ٩٠ وارد من الحكيمباشى، وثيق ٢٢ بتاريخ ٢ أبريل ١٨٨٣.

(٢١٧) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٦٥.

(٢١٨) يطلق بدو سيناء على أوليائهم اسم الأنبياء فهناك النبىصالح والنبىياسر وغيرهم.

(٢١٩) كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش، سجل ١، ص٥٥ تقرير مرفوع إلى نظارة الداخلية من محافظ العريش بتاريخ ١٨٨٩.

(٢٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٨ بتاريخ ١٨٨٩.

(٢٢١) المصدر نفسه، ص ٥٥ تقرير محافظ العريش عن أعمال ١٨٨٩.

(٢٢٢) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٢٢٣) دفتر قيد الكشوفات الطبية والجنائية بمحافظة العريش، سجل ١٤٢، ص ص ٤,٣,٢,١.

(٢٢٤) وارد جندرمة العريش، سجل ٥٥، ص ١١ وارد من محافظة العريش، وثيقة ٣ بتاريخ ١٣ محرم ١٣٠١هـ/١٥ نوفمبر ١٨٨٣م.

(٢٢٥) كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش، سجل ٢، ص ٣٦٣ بتاريخ ١٨٨٩.

(226) Jarvis, Op.cit., PP.82-83.

(٢٢٧) أحمد شفيق باشا، مذكرات عن زيارة إلى طور سيناء، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٢٧، ص٢٤.

(٢٢٨) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٣٦.

(٢٢٩) سجلات عابدين، ديوان جلالة الملك، سجل ٢٥ وارد عربىص ٨٦، وثيقة ٢٣٣، وص ٩٠، وثيقة ١٥٥.

(٢٣٠) المصدر نفسه، سجل ٢٢ وارد عربى، ص ٦٨، وثيقة ٣٥ بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩١٣.

(٢٣١) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ٨ ثورة العصاة – العربان، مجموعة ١١ حربية، طلب اللجنة المالية إعطاء إعانة قدرها ١٨٠ جنيه لمشايخ عربان سيناء ١٨٩٤/١/٣١.

(٢٣٢) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ١٢، ص ٣٤ صادر لديوان داورى بسكندرية، وثيقة ١٩ بتاريخ ٢٦ ربيع أول ١٢٦٦هـ/ ٩ فبراير ١٨٥٠م.

(٢٣٣) المصدر نفسه.

(٢٣٤) المصدر نفسه، سجل ٤١، ص ٧ صادر لمحافظة مصر، وثيقة ١ بتاريخ ١٣ ربيع الآخر ١٢٧٩هـ/ ٨ أكتوبر ١٨٦٢م.

(٢٣٥) المصدر نفسه، سجل ٣٦جـ١، ص ٢١ صادر لعموم بوستة مصر، وثيقة ١ بتاريخ ٢١ صفر ١٢٩٩هـ/ ١٢ يناير ١٨٨٢م.

(٢٣٦) المصدر نفسه.

(٢٣٧) المصدر نفسه، ص ١٠٥ صادر لعموم البوسته، وثيقة ٤، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٩٩هـ/ ٨ يونية ١٨٨٢م.

(٢٣٨) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ١، ص ١٢٠ وارد سايرة، وثيقة ٦٤ بتاريخ ١٢ يوليو ١٨٨٣.

(٢٣٩) خلف عبد العظيم الميرى، تاريخ البحرية التجارية المصرية ١٨٥٤- ١٨٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢، ص ١٢٦.

(٢٤٠) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ١، ص ١٠٠ صادر سايرة ـ إلى باشمهندس تلغرافات، وثيقة ٩١ بتاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٢٩٨هـ/ ٢٠ أبريل ١٨٨١م

(٢٤١) المصدر نفسه، سجل ٣٦ جـ١، ص ٦٢ صادر للداخلية، وثيقة ٩ بتاريخ ٨ ربيع الآخر ١٢٩٩هـ/ ٢٨ فبراير ١٨٨٢م.

(٢٤٢) المصدر نفسه، ص ٤٩ صادر تلغرافات مستجدة، مهردار خديوى، وثيقة ٢٤ بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر ١٢٩٩هـ/ ١٦ مارس ١٨٨٢م.

(٢٤٣) المصدر نفسه، ص ١٠٤ صادر للداخلية، وثيقة ٢١، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٩٩هـ/ ٨ يونية ١٨٨٢م.

(٢٤٤) المصدر نفسه، ص ١٤٩، صادر لهندسة التلغرافات، وثيقة ١١ بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٨٨٢.

(٢٤٥) المصدر نفسه، ص ١٩٨ صادر لهندسة التلغرافات، وثيقة ١٢ بتاريخ ٢٦ محرم ١٣٠٠هـ/ ٨ ديسمبر ١٨٨٢م.

(٢٤٦) المصدر نفسه، ص ٩٩ صادر لعموم الحسابات، وثيقة ٤٨ بتاريخ ١٦ جمادى الآخر ١٢٩٩هـ/ ٦ مايو ١٨٨٢م.

(٢٤٧) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ١، ص ١٠٠ صادر سايرة، باشمهندس تلغرافات، وثيقة ٩١ بتاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٢٩٨هـ/ ٢٠ أبريل ١٨٨١م.

(٢٤٨) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ١، ص ٩٦ صادر للداخلية، وثيقة ٦٠، بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١٣٠٠هـ/ ٣١ مايو ١٨٨٣ م.

(٢٤٩) المصدر نفسه، سجل ٥٧، ص ٤ وارد جهات سايرة - من حضرة وكيل بوستة وتلغراف العريش، وثيقة ٢ بتاريخ ٢١ مارس ١٨٨٤.

(250) Davaid Lloyd George,War Memoirs of Davaid Llyod George, vol. IV, London, 1965,p.1819.

(٢٥١) محافظ مجلس بلاط الملك، محفظة ٤ أوراق مجلس بلاط الملك، دايرى التلغراف، ص ١٤ منشور بدون نمرة، بتاريخ ١٦ مايو ١٨٩٧.

(٢٥٢) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٢٩٩.

(٢٥٣) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ١، ص ١٠٢ صادر لديوان الداخلية، وثيقة ٣٠ بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٩٨هـ/ ٢٣ أبريل ١٨٨١م.

(٢٥٤) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ١، ص ٢٤ وارد من الداخلية، وثيقة ٩، بتاريخ ٢ ربيع أول ١٣٠٠هـ/ ١٢ يناير ١٨٨٣ م.

(٢٥٥) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ٩٧ صادر لمجلس استئناف بحرى، وثيقة ٣ بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٩٩هـ/١٧ يونية ١٨٨٢م.

(٢٥٦) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٧ جـ٣، ص ٢٣، وارد من الداخلية، وثيقة ١٠٣ بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٩٨هـ/ ١٧ سبتمبر ١٨٨١م.

(٢٥٧) الوقائع المصرية، العدد ١٠٣٨، ١٥ فبراير ١٨٨١م.

(٢٥٨) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٥ جـ٣، ص ١ وارد من الداخلية، وثيقة ١٢٠، بتاريخ ٩ صفر ١٣٠٠هـ/ ٢١ ديسمبر ١٨٨٢م.

(٢٥٩) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ١، ص ٧ صادر للداخلية، وثيقة ٢٠ بتاريخ ١٥ ربيع آخر ١٢٩٨هـ/ ١٨ مارس ١٨٨١م٠

(٢٦٠) الوقائع المصرية، ١ يناير ١٩٠٦.

(٢٦١) عبد الرحمن بن خلدون، المصدر المذكور، ص١٠٦.

(٢٦٢) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ٧٠ صادر لقلم عسكرية بمديرية الشرقية، وثيقة ٣ بتاريخ ٨ جمادى الآخرة ١٢٩٨هـ/ ٩ مايو ١٨٨١م.

(٢٦٣) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠جـ١، ص ١٢ صادر لديوان الداخلية، وثيقة ٣٦ بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة ١٢٩٨هـ/ ١٥ مايو ١٨٨١م.

(٢٦٤) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ٩٢ قلم عسكرية بمديرية الشرقية، وثيقة ١٦ بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٩٨هـ/١٢ يوليو ١٨٨١م.

(٢٦٥) وارد قلم الضبط بمحافظة العريش، سجل ٩٨، ص ٤ قلم العربان، وثيقة ٢ بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٨٩٢م.

(٢٦٦) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٥٤.

الفصل الثانى

شبه جزيرة سيناء والحياة السياسية المصرية

(أ) دور شبه جزيرة سيناء فى الثورة العرابية.

(ب) سيناء والحياة النيابية.

لاشك أن الأحداث السياسية التى مرت بها مصر خلال الفترة مجال الدراسة كان لها صدى بين سكان سيناء. وفى هذا الفصل سأحاول أن أرصد تلك المشاركات السياسية التى أسهم فيها هؤلاء السكان. فخلال الفترة مجال الدراسة مرت بمصر أحداث سياسية كثيرة، لكن نظراً للوضع الجغرافى والاجتماعى الذى عاشته سيناء خلال تلك الفترة فقد كانت مشاركتهم إلى حد ما محدودة. وكان هناك حدثان سياسيان مهمان شارك فيهما سكان سيناء، **الأول** وهو الثورة العرابية، **والثانى** وهو الحياة النيابية التى كانت ممثلة فى ذلك الوقت فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية.

أ ـ دور شبه جزيرة سيناء فى الثورة العرابية

كان اندلاع الثورة المصرية بزعامة أحمد عرابى عام١٨٨١، تعبيراً عن تبلور جذوة الوطنية لدى المصريين، حيث أسهمت النهضة فى توجيه الأفكار نحو الحرية والدستور. حيث كان من نتيجة النكبات المالية وازدياد التغلغل الأجنبى، خاصة الإنجليزى والفرنسى؛ أن بدأت الحركة الوطنية فى الظهور، وأخذ البعض يعبر عن سخطه وتذمره من التدخل الأجنبى، ومن خضوع الحكومة لمطالب الدول واستكانتها للوصاية المفروضة على ميزانيتها، وتطلعوا إلى إقامة نظام نيابى ديمقراطى يوطد مبادئ العدل والحرية، ويكون لنواب الشعب فيه سلطة مراقبة الحكام ومحاسبتهم على أعمالهم[١] .

وقد تسببت الأزمة المالية فى الإضرار بمصالح ملاك الأراضى الزراعية وضباط الجيش والموظفين وغيرهم من فئات الشعب المصرى، حيث تأثرت طبقة ملاك الأرض الزراعية بثقل الضرائب المفروضة على أراضيهم [٢].

وعلى أية حال، فقد لعب الأعيان دوراً هاماً فى تأييد الأنشطة السرية التى أدت فى النهاية إلى الثورة العرابية، كما كان لنشوء الطبقة الوسطى أثره الواضح على تعزيز النضال الوطنى والمطالبة بإقامة نظام نيابى أكثر تمثيلاً للشعب ككل وإقامة الدستور. كما كانت «طبيعة تكوين الجيش تعتمد على عنصر الفلاحين، فالقوات المصرية لم تكن سوى فلاحين تحولوا إلى جنود، وفلاحين قاسوا قبل أن يجندوا، وأيضاً أثناء تجنيدهم بسبب ضغط الحكومة عليهم وضرائبها، ومن الأجانب ورباهم وسيادتهم التى تربعت على عرش مصر» [٣]. لهذا أدى الجيش دور المقاوم للتدخل الأجنبى، بينما كان الأعيان يخشون فى البداية المغامرة بمصالحهم الاقتصادية، لكن سياسة الخديوى إسماعيل فى زيادة الضرائب فى محاولة لحل مشكلاته المالية جعلتهم ينصرفون عنه.

ففى بداية حكم توفيق (١٨٧٩- ١٨٩٢) واجه اشتداد الحركة الوطنية فى الجيش، وبرز من بين صفوفه عرابى وزملاؤه ممن حاولوا الوقوف ضد الإجراءات التى تحول دون حصولهم على الترقيات والامتيازات التى كانت مقصورة على الضباط الشراكسة[٤].

وحين وجدت بريطانيا أن الخديو أخذ يستسلم خطوة فخطوة للمطالب الوطنية التى جسدها أحمد عرابى ورفاقه منذ المواجهة الكلامية فى ميدان عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١، وحتى إسناد رئاسة مجلس النظار إلى شريف باشا ونظارة الجهادية والبحرية إلى محمود سامى البارودى، بناء على نصيحة عرابى[٥]، نسقت جهودها مع فرنسا، وأبلغت الخديوى مذكرتها الثنائية فى٢٥ مايو ١٨٨٢ باستعدادهما لدعمه، مما زاد من الثورة الوطنية على الخديوى وعليها [٦]. وانفردت بريطانيا بإنزال جيوشها بالإسكندرية فى يوليو ١٨٨٢، وهزمت القوات المصرية فى معركة التل الكبير فى ١٣ سبتمبر ١٨٨٢، واحتلت القاهرة فى ١٥ سبتمبر[٧]. ودخل الخديوى توفيق ومعه ولزلى G. Wolsely Sir قائد القوات البريطانية إلى القاهرة فى ٢٥ سبتمبر١٨٨٢ [٨]. أما الدولة العثمانية، فقد أثبتت مدى ضعفها وعجزها على مواجهة الاحتلال البريطانى، فبتحريض من بريطانيا أصدر السلطان العثمانى إعلانه فى ٥ سبتمبر ١٨٨٢ بعصيان عرابى[٩]، وهذا الإعلان الذى اتخذته بريطانيا وسيلة لإضعاف قوة الجيش المصرى وإيداع الفرقة بين صفوفه. فالقيادة البريطانية فى القناة اتخذت من هذا الإعلان وسيلة لإسقاط شرعية دفاع عرابى عن الوطن، وإظهاره أمام الشعب المصرى بمظهر المتمرد والخارج عن الدين الإسلامى، لعصيانه أوامر خليفة المسلمين (السلطان العثمانى) وولى أمره (الخديو)، وأنه بذلك يحارب من أجل تحقيق مطامع شخصية. وسنلاحظ مدى تأثير مثل هذا الإعلان على سكان سيناء من البدو والحضر، الذين كانوا بمنأى عن ميادين المعارك وصناعة القرار، وبالتالى كان من السهل تصديقهم لمحتوى هذا الإعلان.

وقبل البدء فى دراسة الدور الذى لعبته سيناء فى الثورة العرابية، لابد فى البداية من معرفة الأسباب التى دعت معظم أهالى سيناء إلى المشاركة فى الثورة العرابية، والتى يمكن إجمالها فى الآتى :

أولاً : أن أهالى سيناء يعيشون على أقصى حدود مصر الشرقية، ومهنة الغالبية العظمى منهم مرتبطة بالنشاط التجارى بين مصر والشام سواء كعرفاء للقوافل أو كتجار، وعانوا كثيراً من الرسوم الجمركية والعوائد الصحية المفروضة على البضائع التى يجلبونها من الشام أو من وادى النيل[١٠].

ثانياً : لعبت الخلافات والصراعات بين قبائل البدو بعضها البعض دوراً مهماً فى دخول البعض جانب الثورة.

ثالثاً : تعرض أهالى سيناء للإغارة والتعدى من جانب عربان الحدود الشامية مرات عديدة فى الفترة السابقة على الثورة العرابية دون استجابة من الحكومة المصرية لاستغاثتهم ومطالبهم بحمايتهم من هذه الغارات ووضع حد لها (١١).

رابعاً : أن افتتاح قناة السويس بمثابة نقطة تحول فى تاريخ سيناء، حيث كانت القناة بمثابة حاجز مائى ساعد على عزل مجتمع سيناء عن بقية سكان وادى النيل، كما ساعد أيضا على قطع مورد رزقهم الأساسى الذى كان يأتى من نقل التجارة بين مصر والشام، حيث بات من الصعب على تلك الفئة المشتغلة بنقل التجارة الاستمرار فى نقل البضائع بحرية بعد افتتاح القناة، فاضطروا بذلك إلى الاتجاه نحو مجتمع الشام لممارسة نشاطهم هناك، وبذلك بات الكثير منهم أكثر ارتباطا بالشام منهم بالمجتمع المصرى.

خامساً : أن الحركة الوطنية المصرية فى الجيش وزعيمها أحمد عرابى كانت تمثل ذروة المحاولات التى قام بها **أولاد العرب** عبر القرون الثلاثة الأخيرة للوصول إلى المراكز العليا فى الجيش، فى مواجهة المعارضة المملوكية ـ التركية (١٢). فالزعامة العربية للثورة جعلت عربان سيناء يتعاطفون معها.

كانت هذه هى أهم الأسباب التى جعلت معظم أهالى سيناء يشاركون فى الثورة العرابية، حيث كانت لديهم أسباب عديدة للدخول فى جانب الثورة، لكن من طبيعة البدو التراجع فوراً عن موقفهم إذا ما أحسوا فى خصمهم قوة وبأساً، وهذا يفسر سبب ارتداد بعض مؤيدى الثورة إلى جانب أعدائها الإنجليز وأنصار الخديوى، كما يفسر لنا أيضاً أسباب رجوع الوضع إلى ما كان عليه فى شبه جزيرة سيناء عقب انتهاء أحداث الثورة.

١ ـ الدعاية للثورة فى سيناء

لاشك أن للعنصر الدعائى أهمية كبيرة فى تعبئة وتهيئة الرأى العام لمساندة فكرة معينة. لكن مسألة الدعاية تصبح أكثر صعوبة إذا ما كان المجتمع المراد تهيئته وتعبئته مجتمعاً بدوياً، والأمية هى السمة الغالبة بين سكانه. لهذا كانت مسألة الدعاية للثورة العرابية بين أهالى شبه جزيرة سيناء غاية فى الصعوبة، فالصحافة تفقد دورها وقيمتها كسلاح دعائى فى إثارة الرأى العام دورها وقيمتها كسلاح دعائى بين هؤلاء البدو. ولهذا وقع على كاهل العناصر المثقفة والمتمثلة فى موظفى الإدارات الحكومية فى سيناء عبء الدعاية للثورة وتهيئة الأهالى ومساندة الثورة.

وليست لدينا معلومات حول تلك النشاطات الدعائية بين بدو سيناء خلال المراحل الأولى من الثورة، لكن ما لدينا يشير إلى وجود تحرك دعائى واسع بين البدو خلال المراحل الأخيرة من الثورة.

ولعب السيد بك محمد محافظ العريش دوراً مهماً فى الدعاية للثورة بين أهالى منطقته، حيث عمل على إذكاء الروح الوطنية لدى البدو، على وجه الخصوص، فيعترف بعض مشايخ القبائل المناهضة للثورة، وهم مشايخ قبائل الخناصرة والدهيمات والعرادات والرميلات، بأن «المحافظ السلف ولكونه من حزب عرابى، ودواما يحضر له جريدة الطائف، ويصير تلاوتها بين الأهالى والمستخدمين بقصد الهيجان والحركات والإشاعة»(١٣). كما أن سلطان باشا عميل الإنجليز والساعد الأيمن للخديو لا يفوته أن يقرر ذلك بقوله: «إن محافظ العريش هو الذى يحث ويسلط هذه العربان على هذه الأفعال» (١٤)، حيث عهد الخديو إلى سلطان باشا توزيع نسخ من جريدة «الجوائب» التركية التى نشرت إعلان السلطان عصيان عرابى على ضباط الجيش المصرى لاطلاعهم عليها، وتنقل سلطان باشا فى البلاد لدعوة العمد والأعيان إلى مساعدة الإنجليز (١٥).

وقد استعان محافظ العريش بكل من أحمد شراب وطلسن عبد الشافى لمساندته فى عملية الدعاية للثورة بين أهالى المنطقة. فأحمد شراب يرجع إلى أصول شامية فهو من غزة وعمل فى وظيفة «كاتب ثانى بمحافظة العريش» وكان يشجع المحافظ «بأنه بإمكانه استحضار غالب العربان الأشقياء الموجودين بجهة غزة»(١٦)، وبخاصة «عربان الترابين بقصد الهيجان»(١٧)، وذلك كأسلوب تهديد للقبائل التى ترفض الوقوف فى جانب الثورة. أما طلسن عبد الشافى فقد كان يعمل بوظيفة «كاتب بمحكمة العريش»، وقد تم نقله إلى وظيفة «صراف» بمحافظة العريش بمعرفة المحافظ(١٨)، وكان يقوم بإعداد التقارير حول الحوادث التى تحدث فى سيناء أو قريبا منها ويرسلها إلى جريدة «الطائف» بقصد نشرها، حيث وجدت بحوزته أوراق معدة للنشر بالجريدة المذكورة، «بقصد الهيجان والإشاعة» (١٩). وشارك كل من أحمد شراب وطلسن عبد الشافى فى كتابة الخطابات السرية والمكاتبات التى يرسلها إلى أحمد عرابى(٢٠). أما قاضى العريش المدعو «عبد البر الرملى»، فقد لعب دوراً مهماً فى التعبئة الدينية، لما له من تأثير على جموع الأهالى والعربان، حيث كان «يحث الأهالى على وجوب تطوعهم واشتراكهم إلى جانب الثورة»(٢١)، كما كان يشجعهم على التطوع بقوله: «كل من مات بالمحاربة مات

شهيداً»[٢٢]. وكانت ثمرة الحملة الدعائية التى قام بها محافظ العريش ومؤيدو الثورة من المثقفين بالعريش هى انضمام المتطوعين من الأهالى إلى جانب جيش الثورة، وكلف محافظ العريش شخصاً يدعى محمود عبيد بتنظيم حركة التطوع إلى جانب جيش الثورة حيث كان يقوم «بتفهيم الأهالى المحضرين من القنطرة والإسماعيلية بأنهم عند دخولهم إلى العريش عليهم أن يخبروا المحافظ بأن العساكر والعربان جارى توجههم أول بأول لجهة الجيش وبعض أشخاص بصفة متطوعين»[٢٣].

كما تطالعنا الوثائق باسم الشيخ يوسف شرابه ـ من علماء الأزهر بالعريش ـ وتؤكد اشتراكه فى الثورة، وحكم عليه بالنفى خارج مصر لمدة ثلاث سنوات[٢٤]، لكنها لا توضح الدور الذى قام به هذا الشيخ، لكن من الواضح أنه ربما كان إماماً بمسجد العريش وله دور فى حث الأهالى على الانضمام للثورة بما له من مكانة دينية وسط الأهالى.

وهكذا يتضح لنا أن الدعاية للثورة العرابية بين أهالى سيناء والتى وقعت على كاهل الموظفين الحكوميين من مختلف الدرجات الوظيفية قد أخذت شكلاً منظماً إلى حد كبير بهدف جمع الأهالى على فكرة تأييد ودعم الثورة. لكن من الملاحظ أن حملةً الدعاية للثورة بين أهالى سيناء قد تمت خلال مراحل متأخرة من الثورة، وبالتحديد أثناء المعارك التى دارت بين الجيش المصرى والإنجليز، ولم نجد فى المصادر المعاصرة ما يفيد بوجود أى شكل من أشكال الدعاية فى الفترة السابقة على اندلاع المعارك بين الجيش المصرى والجيش البريطانى.

٢ ـ المشاركة فى الثورة

من خلال دراسة الوثائق الخاصة بالثورة العرابية، والوثائق المتعلقة بسيناء، يمكننا القول بأن دور سيناء، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مصر، خلال مراحل الثورة المختلفة كان دورا داعما ومؤيدا لها، وخاصة خلال مراحل اشتباك جيش الثورة مع القوات البريطانية، وقد اتخذ هذا الدعم والتأييد صورا وأشكالا مختلفة منها الدعم المادى والعسكرى، بالإضافة إلى التأييد المعنوى للجيش أثناء المعارك ضد القوات البريطانية.

ومن أشهر قضايا دعم أهالى سيناء للثورة ما تطلق عليه الوثائق «قضية البطيخ»، والتى تتلخص فى قيام السيد بك محمد محافظ العريش فى ١٨ أغسطس ١٨٨٢ بجمع عشرة آلاف «بطيخة» (حيث يوجد بكثرة فى سيناء) من أهالى سيناء وإرسالها إلى الجيش المصرى فى كفر الدوار [٢٥]. وتشير إحدى البرقيات التى أرسلها السيد بك إلى عرابى

إلى أنه طلب عدداً من المراكب لحمل شحنة البطيخ من العريش إلى دمياط، ومن هناك ترسل إلى كفر الدوار. وقد صاحب هذه الشحنة فى طريقها إلى دمياط اثنين من رتبة الملازم، وهما محمد سلطان (ملازم أول)، وعثمان عبد الغنى الباشجاويش(ملازم ثانى)، وقد حصل هذان الملازمان على رتبتيهما بموجب مكاتبات من عرابى وذلك كمكافأة لهما على موقفهما المؤيد للثورة(٢٦).

كما قام العسكريون الموالون للثورة منهم «محمد سلطان وعثمان عبد الغنى» وآخر يدعى «مصطفى شريف» بحراسة شواطئ العريش بهدف مراقبتها، وكانوا يوهمون العساكر القائمين على الحراسة بضرورة تشديد الحراسة حتى «يكونوا فى استقبال الإنجليز»(٢٧)، لكنهم فى الحقيقة أرادوا من ذلك أن يرقبوا وصول المراكب الإنجليزية لصالح الثورة.

وكان الجنرال ولزلى قد استغل اطمئنان عرابى من ناحية القناة وحصر مقاومته فى كفر الدوار، فقام بمهاجمة الجيش عن طريق سواحل مصر الشرقية القريبة من قناة السويس، وأمر الأسطول البريطانى بإجراء مناورة بحرية لخداع القوات المصرية (٢٨). وكانت بعض القطع البحرية تصل إلى شواطئ العريش «وعند رفع الإشارات لها تختفى فى الحال»، ولهذا أرسل عرابى إلى محافظ العريش يؤكد له بأن هذه المراكب التى تصل شواطئ العريش إنما هى «مراكب جواسيس» من طرف العدو لمعرفة المواقع البحرية، وطلب عرابى من المحافظ من ٢٠ يوليو ١٨٨٢ تعيين حراسة على سواحل البحر المتوسط «بمعرفة العساكر والأهالى وعمد ومشايخ العربان» (٢٩).

ومن الملاحظ هنا أن التحرك المؤيد للثورة قامت به الفئة العسكرية التى هى جزء من النسيج العسكرى القائم بالثورة. لكن هناك إشارات فى الوثائق تؤكد بأن أهالى سيناء شاركوا فى إمداد جيش الثورة بالجمال اللازمة لنقل المؤن والذخيرة إلى ساحة المعارك، حيث تم العثور على عدد من الجمال مع شخص يدعى «على حمدان من أهالى العريش» بعد انتهاء المعارك والهزيمة، وضبطت الجمال بمعرفة المحافظ الجديد للعريش لشكه فى كونهم من الجمال التى فرت من جيش الثورة بعد الهزيمة(٣٠).

وقام أهالى العريش بالضرب على أيدى الجواسيس الذين يعملون لصالح الإنجليز سواء كانوا من العربان أو الأجانب. فقام عثمان عبد الحافظ شيخ العريشية والموالى للثورة بالتشكى من «يعقوب جويد وأخوته وبعض الأشقياء الموجودين بقنطرة القناة»، حيث إنه من «أهالى غزة المقيمين بالقنطرة وقد صار لهم حزب واتحاد مع بعض الأشقياء وجارى

التشكى منهم من قبل العريشية والتجار المارين بالقنطرة»، ونظراً لكثرة الشكوى من هؤلاء الأشخاص وخطورتهم على الأمن العام، فقد رأى الأهالى ضرورة إبعادهم ونفيهم إلى غزة موطنهم الأصلى «لأجل راحة الأهالى والتجار، لأن الجميع متضرر منهم»، فتم القبض على يعقوب جويد وأخوته وتعيين خفراء على الطريق القنطرة ـ العريش (٣١).

ولم يقتصر الأمر على التخلص من الجواسيس من العربان، بل امتد إلى التخلص من الجواسيس الأجانب، فنرى محافظ العريش يمنع «مسيو بيانكى» ناظر كورنتينة العريش من إرسال أية تقارير أو خطابات سرية إلى الإنجليز أو حكومة الخديوى، لعلمه أنه يعمل لصالح الإنجليز، ولهذا هدده بالموت والطرد من الخدمة والإكراه على السفر وترحيله إذا ما أرسل أية تقارير أو خطابات سرية إلى الإنجليز، كما قام المحافظ بتعطيل نقطة الحجر الصحى وترك القوافل المتوجهة إلى الشام تمر دون إجراءات صحية خلال شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر من عام ١٨٨٢(٣٢).

ولم يقتصر الأمر على مشاركة الأهالى بل إننا نرى دوراً بارزاً ومهماً للعربان فى الوقوف إلى جانب الثورة. فنراهم يتصدون لمحاولات الإنجليز وأعوانهم من التجار والعربان ضرب الثورة، وهذا ما حدث لأحد تجار الإسماعيلية المدعو «عطية الجولانى» الذى كان «مقاولاً بالقومبانية الفرنساوى بالقنال بجهة القنطرة» وكان متوجها إلى العربان المقيمين بين القنطرة والعريش لشراء الجمال اللازمة لتسهيل عمله، وعند وصوله إلى منطقة «قاطية»، أشيع هناك أنه يشترى جمالاً للإنجليز فتصدى له العربان وأرادوا الفتك به لولا أنه احتمى «بأسطى التلغراف» بقاطية، حيث توجه به إلى مقر محافظة العريش بهدف الاحتماء بشوكة الحكومة هناك، إلا أن محافظ العريش بمجرد علمه أنه كان يريد شراء جمال للإنجليز قام بتهديده وتخويفه حتى أشيع «أنه كان المرغوب قتله» (٣٣).

كما راح العربان يهاجمون الإمدادات والمؤن الخاصة بالجيش الإنجليزى، وسلبوا ونهبوا ما كانت تحمله الإبل للقوات الإنجليزية، ويبدو ذلك جلياً من إفادة مأمور القنطرة التى قال فيها: «إن عربان السماعنة والعقايلة هجمت على جمال كانت محضرة للقنطرة على ذمة الجيش الإنجليزى» حيث أحس البدو بحاستهم الفطرية مدى خطورة الموقف فى جبهة القتال وما يمكن أن تؤول إليه البلاد إذا ما منى الجيش المصرى بالهزيمة، واحتلال عدو أجنبى لهذه الأرض المقدسة (٣٤).

وقام عدد آخر من القبائل بمنع القوافل الواردة من الشام إلى مصر، وذلك خوفاً من وصول أية إمدادات إلى الجيش الإنجليزى، كما قاموا بالهجوم على العربان الموالين

للإنجليز المتوجهين بالبوسته إلى القنطرة [٣٥]. ولما خشى الإنجليز والخديو على مصالحهما من تلك الهجمات التى يشنها العربان، قام كل منهما بعمل مبادرة تهدف إلى كسب ودهم واستعمال بعضهم بهدف تشكيل جبهة موالية له فى شبه الجزيرة، خصوصاً وأن الصراع على ضفة قناة السويس بين قوات الجيش المصرى من ناحية والقوات البريطانية من ناحية أخرى كان وشيكاً.

وقام الخديوى توفيق بتعيين سلطان باشا رئيس مجلس النواب مندوباً خديوياً ومعه بعض «الياوران الخديوى» لدى الجنرال ولزلى، وكلفه بنشر إعلان السلطان العثمانى عصيان عرابى بهدف إثارة البلبلة بين العربان الموالين لعرابى والثورة، كما طلب إليه دعوة الأهالى للطاعة والانصياع لأوامره وأوامر الإنجليز. وراح سلطان باشا يستخدم سلاح الإغراء بالمال لشراء جانب العربان وكسب ودهم بالمنح والهبات، لكن لم يستجب لسلطان باشا سوى بعض العشائر والعائلات الضعيفة التى نجح فى استمالتها، أو على الأقل تحييدها[٣٦].

وقد حاول البعض استغلال ظروف الثورة العرابية وهياج العربان لإثارة فتنة طائفية فى منطقة الطور، كما يؤكد نعوم شقير، «فأشاعوا أن عساكر المسلمين (الجيش المصرى) قد ذبحوا الإنجليز، وقام المسلمون على النصارى فى مصر (القاهرة) وذبحوهم وغنموا مالهم وحضوا قبائل الطورة على قتل نصارى الطور (رهبان دير سانت كاترين)» ، لكن الشيخ موسى بن نصير شيخ عربان الطورة فطن إلى ما يمكن أن يؤول إليه عمل كهذا، فتصدى لمنع هذه الفتنة، وساعده على النجاح أن الأخبار قد جاءت إلى سيناء معلنة هزيمة الجيش المصرى، فكان ذلك تكذيبا للإشاعة [٣٧].

كما شارك عربان سيناء فى المعارك التى خاضها العرابيون ضد القوات البريطانية فقد قام عربان الترابين بقيادة شيخ العرب جمعة علام بالهجوم على قوة مكونة من أربعين رجلاً من الإنجليز والهنود وعربان الطور الذين تمكن الإنجليز من استمالتهم، بجهة عجرود بالقرب من السويس فقتلوا منهم ١٥ جندياً [٣٨].

ولا شك أنه كان هناك صراع خفى بين تلك القبائل من أهالى سيناء من أنصار الثورة وبين تلك البطون القليلة التى كانت تمثل عمد الخيانة، واستخدم كلا الطرفين ما لديه من أسلحة معنوية، إلا أن سلاح التهديد من قبل الثوار «باستحضار عربان غزة الأشقياء» كان أهم الأسلحة التى لجأ إليها أحمد شراب لتهديد قبائل الرميلات والدهيمات والخناصرة (وكلها فروع من قبيلة السواركة)[٣٩].

ولعبت الثورة العرابية دوراً مهماً فى إذكاء نار الصراعات والخلافات القديمة بين القبائل فى سيناء. فالصراع التقليدى بين قبائل الترابين وقبائل السواركة وفروعها الأخرى ظهر بشكل واضح أثناء الثورة. فقام عربان المعازة والعيايدة بالهجوم على قبائل الترابين وسرقة عدد من الجمال، ربما لبيعها للجيش الإنجليزى، وبعد انتهاء الثورة أرسل الخديو سرداره الخاص ليعين القومسيون الخاص فى هذه القضية وتحقيقها بمقر مديرية الشرقية بحضور «سالم فياض» من عربان الترابين و «منصور البغدادى» عمدة عربان الطميلات، وحسن مقبل شيخ عربان السماعنة، ومحمد بدران شيخ عربان أولاد موسى، وسالم الرقيبى شيخ عربان السواركة (٤٠).

ولا شك أن انتصار القوات البريطانية على جيش الثورة العرابية كان بفضل العدة والعتاد الحديث الذى تمكنت من خلاله من الاستيلاء على بعض مدن القناة، بينما كان لأسلوب الغدر والمكيدة الذى سلكه سلطان باشا وقليل من العربان الفضل فيما انتهت إليه هذه المدن من سقوط فى يد الإنجليز، لكن على الرغم من ذلك فإن خطوط الدفاع الأمامية من البدو وكانت حتى هذه الأونة تشكل عائقا أمام تقدم القوات المباشرة، وتسبب لهم الكثير من خسائر الأرواح(٤١).

وتدل مشاركة أهالى سيناء فى الثورة على مدى ارتباط سكان سيناء بمصر وبما يحدث بها من أحداث سياسية، وأنهم لم يكونوا بمعزل عنها، كما تدل بشكل من الأشكال على تبلور الفكرة الوطنية لدى بعض الأهالى ممن وعوا خطورة الاحتلال البريطانى لمصر.

ولا شك أن هذه الهجمات التى كان يشنها العربان كانت مما تخشاه الحكومة البريطانية حتى قبيل احتلالها لمصر، لأن هؤلاء العربان يقومون بهجمات سريعة وخاطفة مما كان يخشى معه على أمن المرور بقناة السويس. لهذا كان فى نية بريطانيا تجنيد عدد من هؤلاء العربان أو على الأقل كسب ودهم، لتشكيل جبهة موالية لبريطانية فى سيناء لهذا أرسلت بعثة بالمر إلى شبه جزيرة سيناء لهذا الغرض.

٣ ـ بعثة بالـمـر

قررت وزارة الحرب البريطانية بالتعاون مع البحرية البريطانية تمهيد الطريق للحملة البريطانية على مصر وذلك بالاعتماد على رشوة واسعة النطاق وبخاصة بين البدو فى المناطق الشرقية لمصر، حيث كانت الخطة البريطانية لاحتلال مصر ترتكز على الدخول إلى مصر من ناحية قناة السويس.

وقد استدعت إدارة البحرية البريطانية إداورد هنرى بالمر Edward Henry Palmer

أستاذ اللغات الشرقية بجامعة كمبردج، حيث رأت فى هذا الرجل خير من يصلح لأداء العمل المطلوب لدرايته التامة باللغة العربية، ولخبرته بالمنطقة إذ تصادف أنه كان عضوا فى صندوق استكشاف فلسطين[٤٢]، وقد مكنته زياراته للمنطقة خلال أعوام ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠ من معرفة قبائل البدو فى شبه جزيرة سيناء، كما كان على معرفة تامة بشيوخ القبائل، وكان من نتيجة أعماله الاستكشافية عمل ضخم تحت عنوان « صحراء الخروج The Desert Of Exodus »[٤٣].

وقد قبل بالمر العرض الذى عرضه عليه اللورد نورثبروك Lord Northbrook ممثل الأدميرالية الأول The First Lord Of Admiralty فى مجلس العموم، بأن ينهض بهذا «العمل الوطنى المشرف» على حد تعبيره، وهو ضمان انضمام بدو شرق القناة إلى الجيش الإنجليزى عن طريق استخدام الرشوة، وقد قدم له نورثبروك مبلغ ٥٠٠ جنيه تحت الحساب، ووعده بمكافأة مجزية فى حالة نجاح مهمته. وقبيل سفر بالمر إلى مصر زار المستر بلنت وتظاهر بأنه عين مراسلاً لجريدة إستاندرد وأنه مسافر إلى الإسكندرية وطلب منه أن يزكيه لدى أصحابه من رجال الحزب الوطنى فى مصر ليخفى العمل الذى كلف به[٤٤].

وكان البرنامج الذى وضعته وزارة البحرية لبالمر هو أن يذهب أولاً للتفاوض مع الأميرال سيمور ثم يذهب من الإسكندرية إلى يافا، حيث يتنكر فى زى عربى ويتوجه إلى الصحراء الواقعة فى الجنوب الغربى من غزة ويتعرف على قبيلتى التياها والترابين.

ونزل بالمر فى يخت الأدميرال سيمور الذى أمره بأن يشرع فوراً فى الرحيل إلى الصحراء ليبدأ فى أداء مهمته، وقد أعطاه سيمور «مسدساً وبندقية وكمية كبيرة من الطلقات»، وتوجه بالمر إلى يافا على متن قارب بخارى يحمل العلم البريطانى، وعندما وصل يافا نزل عند القنصل البريطانى شابيرا اليهودى الذى أرسل معه ابنه لكى يساعده فى شراء الملابس العربية وسائر ما تحتاجه الرحلة، واشترى بالمر كل ما يحتاجه، كما وجد بدوياً يرافقه كدليل ليبدأ رحلته عبر الصحراء متظاهراً بأنه أحد تجار الإبل، وكان البدو يسمونه «عبد الله أفندى»[٤٥]. وربما يرجع السبب فى توجه بالمر إلى يافا ومنها إلى صحراء سيناء على الرغم من أنه كان من الممكن أن يتوجه من الإسكندرية إلى القاهرة ثم إلى السويس ومنها إلى صحراء سيناء، أنه أراد أن يوحى للبدو أنه قادم من إحدي ولايات تركيا أو الدولة العثمانية حتى يبعد الشبهات حول كونه إنجليزى.

وخلال رحلته الأولى استطاع بالمر التأثير على بعض مشايخ القبائل خصوصاً مشايخ قبائل التياها، والترابين والأحيوات (٤٦)، و قد أحبه البدو وافتتنوا به لدرجة أنه كان يقرضهم الشعر العربى فيطربون له، كما أكل معهم «الخبز والملح» على حماية كل منهما الآخر حتى الموت (٤٧). واستطاع بالمر الحصول على بعض المعلومات العسكرية من بعض العربان المنضمين إلى عرابى، ومن هذه المعلومات أنه علم بوصول أكثر من ألفى رجل من بدو النيل إلى القناة، كما علم من أحد البدو أن هذه القوة ستتجه إلى السويس، وسيتم تعزيزها بقوة أخرى من التياها والترابين فى حالة إخفاقها فى إتمام المهمة التى ستوكل إليها (٤٧).

ووصل بالمر إلى السويس فى أول أغسطس ١٨٨٢، ورافق القوة الإنجليزية التى احتلت السويس يوم ٤ أغسطس، وعينه اللورد نورثبروك رئيساً للمترجمين فى «جيوش جلالة الملك فى مصر» (٤٧). وكان بالمر بعد انتهاء هذه الرحلة متفائلاً إلى حد كبير، حيث ظن أن بإمكانه تجنيد عدد كبير من البدو واستمالتهم إلى جانب بريطانيا.

وبعد النجاح الذى توهم بالمر أنه قد حققه، وأنه صار قاب قوسين أو أدنى من تحقيق الهدف الذى أُرسل من أجله، طمع فى إنهاء مهمته، فكانت بذلك رحلته الثانية إلى صحراء سيناء. وكان ظاهر هذه المهمة ينحصر فى شراء جمال لاستخدامها فى نقل القوة الهندية التى كانت قد وصلت إلى السويس لتحل محل القوة الموجودة فى الإسماعيلية(٤٨). بينما كانت هناك أهداف غير معلنة أهمها، قطع أسلاك البرق وحرق الأعمدة حتى تنقطع المواصلات بين عرابى والدولة العثمانية (٤٩)، وتحقيق الهدف النهائى للمهمة التى كلف بها بالمر، وهى استمالة عربان سيناء إلى صف الإنجليز أو على الأقل تحييدهم فى الصراع الدائر بين القوات الإنجليزية وجيش الثورة العرابية.

واستعد بالمر لرحلته الثانية إلى سيناء، وكانت غايته هذه المرة أن يصل إلى «نخل» فى وسط سيناء. وقد وضعت البحرية تحت تصرف بالمر مبلغ (٢٠) ألف جنيه إسترلينى، أخذ منها فى هذه الرحلة حوإلى ٣٠٠٠ جنيه تقريباً ليوزعها على مشايخ القبائل فى سيناء(٥٠)، خاصة قبيلة التياها، كما كان الاتفاق بينه وبينهم، وكان بالمر يود أن يأخذ المبلغ بكامله لكن الكابتن جيل Gill الذى أحضر المبلغ من الإسكندرية ورافقه فى هذه الرحلة وهو من سلاح المهندسين، عارض بالمر فى أخذ المبلغ كاملاً. ووضع بالمر هذا المبلغ فى ثلاث حقائب بكل حقيبة مبلغ (١٠٠٠) جنيه، كما أخذ معه دستة سيوف كهدايا لشيوخ القبائل فى سيناء (٥١).

وكان يرافق بالمر خلال هذه الرحلة الكابتن جيل، واللفتننت هارولد تشارنتون Harold Charrinton الخبير فى شئون البدو. كما صحبهم مترجم سورى يدعى «خليل عتيق»، وطباخ يهودى من غزة يدعى «بخور حسون»، بالإضافة إلى دليل من البدو يدعى «مطير أبو صفيح» أحد كبار قبيلة اللحيوات الصفايحة، وكان هذا الدليل هو نفسه الذى صحب بالمر خلال رحلته الأولى من يافا إلى السويس، وصحب هذا البدوى معه ابن أخيه «سالم»، كما أخذ معه عددا من الجمال حوالى تسعة جمال منها ثمانية تابعة لقبيلة العليقات بينما كان التاسع تابعاً لمزينة (٥٢).

فى ٨ أغسطس ١٨٨٢ غادر بالمر ورفاقه السويس متوجهين صوب صحراء سيناء لمقابلة مشايخ البدو فى نخل، لكن قبيل التوغل فى الصحراء توجه كل من بالمر والكابتن جيل لقطع خطوط البرق (التلغراف) بين مصر والشام (٥٣)، لمنع عرابى من طلب النجدة من الدولة العثمانية، ويبدو أن بالمر استعان بأحد موظفى الإدارة المصرية فى قطع وتدمير الخط البرقى بين مصر وسوريا إذا صح ما ذكره جون نينيه John Ninne (٥٤).

وفى ٩ أغسطس غادر بالمر ورفاقه عيون موسى بعد أن اشترى منها عشرة جمال، ربما كان شراؤه لهذه الجمال لإخفاء المهمة التى خرج من أجلها، ويثبت بالفعل أنه إنما خرج فقط لشراء جمال. واستمرت البعثة فى التوغل فى صحراء سيناء حتى وادى سدر. وحين وصلت البعثة إلى جبل قرب «نخل»، انقض عليهم جماعة من البدو وأخذوهم أسرى، وفى صباح اليوم التالى اقتادوهم إلى قمة جبل يطل على عين أبو رجوم وخيروهم بين الموت رمياً بالرصاص أو بإلقاء أنفسهم من أعلى قمة الجبل، وقد اختار بالمر أن يغطى وجهه بيديه ويقفز قفزة الموت بينما اختار الكابتن جيل واللفتننت تشارنتون بغريزتهم العسكرية الموت رمياً بالرصاص(٥٥)، كما اختار المترجم السورى والطباخ اليهودى الموت رمياً بالرصاص، وقد عثر على جثثهم عند سفح الجبل، حيث وجدت جثث بالمر ورفاقه ملقاة بين جبلين عند وادى أبو رجوم بالقرب من عين أبو رجوم حيث قام الجناة بنقل الجثث إلى مكان يسهل عليهم فيه إخفاؤها، ولم ينج من الحادث سوى البدو المرافقين لهم، فقد فر كل من «مطير أبو صفيح وابن أخيه سالم» بعد أن عرفا بوجود نقود معهم فسرقا حوافظ النقود المحتوية على الثلاثة آلاف جنيه إسترلينى وفرا هاربين(٥٦).

وكانت السلطات البريطانية تتوقع أن ترد لها أخبار عن بالمر ورفاقه فى ١٨ أغسطس، لكن مرت فترة طويلة دون أخبار عنهم، فقامت بإرسال القبطان فوست، الخبير بشئون البدو ويجيد التحدث باللغة العربية، إلى الطور لعله يصل إلى أية معلومات حول مصير

بعثة بالمر، كما أرسلت السلطات البريطانية إلى قنصل بريطانيا فى القدس لكى يساعد فى البحث عن بالمر ورفاقه، لكن عاد فوست من مهمته دون معلومات تذكر [٥٧].

فى ٦ سبتمبر أرسلت السلطات البريطانية الكولونيل شارلز وارن ومعه المستر ويست قنصل بريطانيا فى السويس إلى الطور للبحث عن بعثه بالمر المفقودة، لكنه عاد بأنباء تقول «إنه يعتقد بأن بدو سيناء قد اكتشفوا حقيقة بالمر وعرفوا أنه ليس مسلماً ولا يدعو للخلافة الإسلامية فقتلوه هو وزملاؤه ونهبوا ما كان معهم من مال ومتاع». وأخيرا أرسل الإنجليز بعثة مؤلفة من خمسين بحاراً والتحق بهم ياوران الخديوى والقنصل الإنجليزى والقنصل اليونانى للبحث عن المفقودين[٥٨].

والواقع أن الاهتمام الكبير من جانب السلطات البريطانية والحكومة المصرية بحادث مقتل بالمر ورفاقه يعكس الخوف من أن يكون الحادث أكثر من مجرد طمع فى المال أو السرقة، فقد كان هناك خوف من أن يكون وراء الحادث دعم أو موالاة للثورة العرابية فى شبه جزيرة سيناء.

وفى إطار البحث عن بعثة بالمر أرسلت نظارة الداخلية فى استدعاء الشيخ سلامة بن إبراهيم شديد شيخ العربان بمصر وأرسلته إلى السويس بناء على طلب محافظة العريش، وهناك اجتمع مع الكولونيل وارن وتعهد بأنه «لن يمر ثلاثون يوماً على بحثه وتحقيقه حتى يأتى بالمجرمين والشهود اللازمين لتحقيق القضية» [٥٩].

وفى تلك الأثناء كان الكولونيل وارن والقنصل الإنجليزى فى السويس يتلمسان خيوط المعلومات التى ربما تؤدى إلى حل لغز فقدان بالمر ورفاقه. وتشير الوثائق إلى أنه وردت معلومات من حاكم غزة تفيد بأن شخصاً يدعى أحمد الأزعر من أهالى خان يونس قد ضبطت بحوزته «ساعة بكتينة ذهب» وقد شك حاكم غزة فى أن تكون هذه الساعة من متعلقات البرفيسور بالمر، وعند استجوابه بغزة عن مصدر هذه الساعة أجاب بأنه اشتراها من شخص يدعى سلامة سليمان من عربان التياها[٦٠]. ومن سياق التحقيقات التى تمت بعد ذلك اتضح أن الساعة بالفعل خاصة بالبرفيسور بالمر وأن الذى قام ببيعها لأحمد الأزعر شخص من عربان التياها يدعى سلامة أبو وادى وليس سلامة سليمان، وقد باعها بمبلغ ٢٨٠ قرشاً [٦١]. لكن الوثائق لم توضح علاقة أبو وادى بالقضية، ويبدو أنه كلف ببيع الساعة لحساب الجناة من عربان التياها. والمهم أنه أدلى بمعلومات عن البدو المصاحبين لبالمر وكانت هذه أولى الخيوط التى أوصلت الكولونيل وارن الذى كلف بتحقيق القضية والبحث عن الجناة وتقديمهم للمحاكمة.

وكان لظهور «مطير أبو صفيح» (دليل بعثة بالمر) أثره فى التعجيل بالقبض على قتلة بالمر ورفاقه. حيث جاء مطير إلى سواحل السويس ليتحسس الأخبار سراً، فنزل عند جماعة من العربان الصيادين، لكن تم كشفه والقبض عليه ٦ نوفمبر ١٨٨٢، وسيق إلى دار أندراوس ميدور وكيل قنصل بريطانيا بالسويس، فلبث هناك فترة يسيرة ثم جاءت أوامر القنصل بتسليمه إلى السلطات المحلية لإجراء التحقيقات معه، فتم تسليمه إلى المحافظة، ثم استدعاه الكولونيل وارن، وأقر «مطير» أمامه بتفاصيل الحادث وبأن النقود التى سرقها لا تزال معه وأنه قام بدفنها فى مكان يعرفه وهو مستعد لاستحضارها عند الطلب، لكن عند استحضارها وجدت ناقصة حوالى ١٠٠٠ جنيه[٦٢]. وقد عرف وارن من اعترافات «مطير» أسماء الأشخاص الذين شاركوا فى أسر بالمر ورفاقه وقتلهم وبدأ وارن رحلة البحث عنهم.

وبدأت مطاردة المتهمين فى قتل بعثة بالمر بمعاونة الشيخ سلامة أبو شديد، فتم تضييق الخناق على المتهمين الذين كانوا قد تجمعوا فى جبل الحلال على مسافة ٢٥ ميلاً من العريش، وبالتعاون مع محافظة العريش تمت مطاردتهم فى المسافة بين العريش والسويس، فكانت قوات محافظة العريش من العربان والعساكر تطاردهم من الشمال، بينما القوات المصاحبة للشيخ شديد تطاردهم من جهة السويس[٦٣]. وتم القبض على ٢٣ رجلاً من عربان سيناء بتهمة الاشتراك فى قتل البرفيسور بالمر ورفاقه والتحريض على قتله[٦٤].

وحكمت المحكمة العسكرية التى تشكلت بطنطا لمحاكمة المتهمين على أحد عشر شخصاً منهم بالإعدام شنقاً ممن ثبت عليهم أنهم مرتكبون لجناية القتل أو آمرون بارتكابها أو مشتركون فيها، وهم «جميعاً نهبوا بالمر ورفاقه فى جهة نخل»[٦٥]. وقد حكمت المحكمة بأن يكون تنفيذ حكم الإعدام على مشهد ومرأى من شيوخ القبائل وشيخ مشايخ العربان بمصر. وقد نفذ حكم الإعدام فى حق خمسة من العربان الذين تم القبض عليهم، ونفذ الحكم بالإعدام «حضورياً » على خمسة عربان آخرين تم القبض عليهم فى صباح يوم ١١ فبراير ١٨٨٣ بحضور مشايخ العربان والكولونيل وارن، وحكم على إثنى عشر منهم بالسجن مدداً مختلفة تتراوح بين سنة واحدة وخمسة عشر سنة، ونفذ الحكم فى حق سبعة منهم «حضورياً» بينما حكم على الخمسة الآخرين بالسجن «غيابيا»[٦٦].

وتشير أصابع الاتهام إلى اشتراك على حسين ناظر قلعة نخل، فيشير بلنت إلى تواطئه مع الجناة على قتل بالمر ورفاقه والاستيلاء على ما معهم من المال[٦٧]، وقد نتفق مع بلنت

فى مسألة التورط، لكننا نستبعد أن يكون ناظر قلعة نخل على علم بوجود نقود مع البعثة، فمن المرجح أن تكون عملية اكتشاف وجود النقود كان عند عيون موسى حينما اشترى بالمر عشرة جمال.

ويشير الميجور (لورد فيما بعد) كتشنر، الذى قام بعملية مسح لسيناء خلال شهر نوفمبر ١٨٨٣، إلى رواية تقارب رواية نعوم شقير إلى حد كبير فيما يتعلق بتورط حاكم نخل، فيؤكد على لسان أحد العربان بأن «هناك تعاوناً بينً عرابى وناظر نخل، وأن عرابى أمره بالتخلص من السفن المسيحية ومن كل مسيحى يراه فى سيناء» لهذا فقد تخلص من بالمر ورفاقه (٦٨). وهذه الرواية بها قدر كبير من الصحة لكن بها نوع من المبالغة، فالصحيح أن ناظر نخل كان من أنصار الثورة العرابية المؤيدين لها فى شبه الجزيرة لكن لا نعرف على وجه الدقة الدور الذى قام به، وإن كانت الوثائق تشير إلى تورطه بصورة غير مباشرة فى الحادث (٦٩)، لكن المبالغة هنا فى مسألة التخلص من المسيحيين فى شبه الجزيرة وقد ذكرنا أن هذه المسألة كادت أن تؤدى إلى فتنة لكن حكمة شيوخ القبائل فى سيناء قد حالت دون حدوث ذلك.

ومن خلال الحكم الذى صدر ضد ناظر قلعة نخل يتبين أنه كان بالفعل متواطئاً مع الجناة لكن لأسباب سياسية. فقد حكم عليه بالتجريد من رتبته العسكرية وسلاحه، وطرده من الخدمة وسجنه لمدة عام بسجن الإسكندرية، وذلك لعلمه بمصير بالمر ورفاقه ورغم ذلك خرج يتجول في الأودية ثلاثة أيام للبحث عن بالمر القتيل ورفاقه ولم يقبض على الجناة، ولم يرفع تقريراً بالحادث إلى السلطات المختصة (٧٠).

على أية حال، فقد فشلت الخطة البريطانية فى ضم عربان سيناء إلى جانبهم إبان اشتعال الثورة العرابية، كما فقدت بريطانيا ثلاثة من خيرة رجالها، منهم البرفيسور بالمر والكابتن جيل واللفتننت تشارنتون فى مهمة كان محكوما عليها بالفشل نظرا للظروف التى عاشتها شبه الجزيرة أثناء الثورة العرابية، ونظراً للطبيعة البدوية للمنطقة. وقد قام الكولونيل وارن بنقل جثة بالمر وجل وتشارنتون إلى كاتدرائية سان بول St. Pauls Chathedral لندن، بينما دفنت جثتى المترجم السورى خليل عتيق، والطباخ اليهودى بخور حسون فى منطقة الحادث عند بطن وادى أبو رجوم (٧١).

وقد أثار الحادث اهتمام بعض أعضاء مجلس العموم البريطانى، الذين رأوا فى الحادث نوعا من الغموض المتعمد من جانب الحكومة البريطانية التى لم تشر إلى المهمة الحقيقية لبعثة بالمر. فقد وجه المستر ريتشى تساؤلاً لممثل البحرية البريطانية فى المجلس

عن الغاية من وراء إرسال البرفيسور بالمر ورفاقه إلى الصحراء بدون حراسة، فهل كانت الغاية هى استطلاع أخبار العرابيين ؟ وأجاب ممثل البحرية البريطانية بأن بالمر هو الذى تطوع لهذه المهمة ذات الأغراض السياسية [٧٢].

وعلى هذا فقد أنكرت الحكومة البريطانية أشد الإنكار محاولتها رشوة البدو، حيث وقف كل من لورد جرانفيل ولورد نورثبروك فى مجلس العموم ينفيا بشكل قاطع مسئولية الحكومة عن الحادث، أو أنها حاولت أن ترشو بدو سيناء [٧٣].

كما أشار اللورد دوفرين Dufferin فى تقريره الشهير عن الوضع فى مصر عام ١٨٨٤ إلى حادث مقتل بالمر ورفاقه فيما يؤكد بأن السياسة البريطانية تجاه العربان بصفة عامة وعربان سيناء خاصة قد حددتها تلك الحادثة [٧٤]. وهو أمر تؤكده سياسة بريطانيا فى سيناء كما سبق أن رأينا، فقد وضعتها تحت الحكم العسكرى منذ عام ١٨٨٥ لإحكام القبضة والسيطرة على العربان فيها.

قد صورت العديد من المصادر حادث مقتل بالمر ورفاقه على أنه حادث سطو عادى مجرد من أى غرض سياسى، لكن المسألة إذا ما نوقشت فى إطار موضوعى فسوف نخرج بعدة حقائق أهمها، **أولاً**، إنه لا يمكن اعتبار الحادث حادث سطو عادى فى ظل تورط ناظر قلعة نخل المعروف بولائه للثورة العرابية. ولو كان الحادث حادث سطو مدبر مسبقاً لاقتسم الجناة - بما فيهم البدو المرافقين للبعثة - النقود التى عثروا عليها معهم، لكن ما حدث أن مطير أبو صفيح هو الذى حصل على الغنيمة وحده، بينما الجناة الذين حاصروا البعثة لم يحصلوا على أية نقود، اللهم إلا الأشياء الثمينة التى كان يحملها أفراد البعثة كالسيوف والجمال وغيرها. وتشير رواية شقير إلى أنه لا علاقة للصوص الذين هجموا على بالمر ورفاقه بمطير الذى هرب بالنقود بعد الهجوم عليهم، بل إنهم ذهبوا إليه بعد هروبه بالنقود وطالبوه بها بعد أن عرفوا من البعثة أنه هرب بالنقود[٧٥]. وقد انتقد بعض الكتاب شقير لأنه صور الحادث على أنه مجرد حادث سطو عادى ولم يضعه فى إطاره السياسى معتقدين أنه كان ضمن لجنة التحقيق[٧٦]. **ثانيا:** يشير فيلد ب Field إلى أن الكولونيل وارن وقواته قد تعرض للهجوم من العربان فى سيناء، لأنهم كانوا فى حالة هياج شديد بسبب الثورة العرابية[٧٧]، مما يؤكد تحول الحادث من حادث سطو عادى إلى مسألة سياسية، كما أن المهمة التى اضطلعت بها البعثة نفسها كانت مهمة سياسية. **ثالثا:** إن تصوير الحكومة البريطانية للحادث على أنه مجرد حادث سطو يوحى بأنها تحاول أن تنفى عن نفسها صفة التجسس أو حتى التورط فى إرسال هذه البعثة من الأساس. كما أنها حاولت بذلك إظهار مجتمع سيناء على أنه جماعة من اللصوص وبالتالى يكون ذلك مبررا لسياستها المتشددة تجاه سيناء.

٤ ـ المحاكمات

مع انهزام الثورة العرابية، انفرط عقد الضباط الموالين للثورة وتخلوا معظمهم عن مراكزهم، وبناء عليه طرح الجنود أسلحتهم وولوا بعضهم هاربين إلى بلادهم. وبعد القبض على زعماء الثورة اهتمت الحكومة المصرية بتصفية العناصر الثورية، ورجوع الوضع إلى سابق عهده، لكن مع إضافة الوجود البريطانى داخل البلاد.

وفى سيناء كان الوضع مشابها لما حدث فى أنحاء مصر. فقد تم القبض على محافظ العريش السيد بك محمد، الذى حاول الهروب إلى الشام بعد أن أبلغه خادمه الذى كان قد أرسله إلى القاهرة مع قاضى العريش الشيخ عبد البر الرملى وحكيمباشى العريش محمد حسيب ليتقصوا الأخبار ويعرفوا سبب استدعائه للقاهرة، فحينما أبلغه خادمه بأنه قد تم تعيين محافظ جديد بدلاً منه، حاول الهرب إلى الشام بعد أن حرر له حكيمباشى العريش شهادة مزيفة، وقع عليها القاضى بسقوطه من على ظهر الجمل مما تسبب عنه حدوث ارتجاج فى المخ، ليقدمها إلى نظارة الداخلية ليبرر عدم حضوره للقاهرة بعد أن قرر الهرب للشام(٧٨). إلا أن المحافظ الجديد مصطفى بك ممنون قبض عليه بمعرفة عمد المنطقة، وأرسله إلى القنطرة، ومنها توجه إلى قومسيون التحقيق، الذى حكم عليه بتجريده من منصبه ورفته من وظيفته الرسمية(٧٩).

أما طلسن عبد الشافى الذى ضبطت بحوزته أوراق معدة للنشر بجريدة «الطائف» فقد رفت من وظيفته كصراف بمحافظة العريش، وعين عامر عمران بدلاً منه، لكنه لم يكن بنفس كفاءة طلسن، فأرسلت محافظة العريش إلى نظارة المالية تستأذنها فى إعادة تعين طلسن لعدم كفاءة من تعين عوضاً عنه. إلا أن المالية رفضت ذلك بسبب أن الرفت من الخدمة كان نتيجة لاشتراكه فى الثورة العرابية(٨٠). وعينت بدلاً منه «منقريوس» أفندى مقارس(٨١). وحين صدر العفو العام عن مرتكبى الجرائم السياسية شمل هذا العفو طلسن عبد الشافى ورأت الحكومة عندئذ أنه لا مانع من منحه شهادة دالة على حسن سيره وسلوكه لاستخدامها للعمل أنى شاء (٨٢).

أما الملازمان محمد سلطان وعثمان عبد الغنى الباشجاويش فقد تم رفتهما من وظيفتيهما بسبب توجههم مع المراكب «المشحونة بالبطيخ الذى تم إرساله للجيش العاصى بكفر الدوار»(٨٣). كما قبض على كل من أحمد شراب وعثمان عبد الحافظ شيخ العرايشية، وأرسلا إلى قومسيون التحقيق بالقاهرة (٨٤)، ولأنهما من الأهالى فقد تقرر الإفراج عنهما بعد أخذ الضمانات عليهما(٨٥)، بينما ظل حسن أفندى مجدى

الحكيم البيطرى فقد تقرر بقاؤه فى منصبه لحين تعيين طبيب آخر بدلا منه، لكن المحافظ الجديد أرسل للداخلية يحذرها من خطورة بقائه بالعريش واقترح ترحيله منها فوراً حيث أن الحالة لا تسمح بوجوده، ولابد من تعيين خلافه (٨٦).

وكان نصيب قاضى العريش الشيخ عبد البر الرملى، التجريد من وظيفته، أما ابنه الذى كان يعمل بوظيفة كاتب ثان بمحكمة العريش فقد تم رفته من وظيفته جزاء تأييده للثورة(٨٧)

على أية حال، فقد تم رفت جميع الموظفين الذين ثبت تأييدهم للثورة، بينما كان مصير الأهالى من غير الموظفين الذين شاركوا أو أيدوا الثورة «تشغيلهم بالأشغال السفيلة من شهر إلى شهرين» ، ثم أخلى سبيلهم بعد ذلك(٨٨).

وعاد الوضع فى سيناء إلى ما كان عليه فى السابق و «صدر العفو العام عن جميع أهالى القطر المصرى الذين اقترفوا جريمة أو جنحة سياسية فى الحوادث الثورية»(٨٩)، كما صدر أمر الداخلية بجمع الأسلحة، لكن محافظ العريش أكد للداخلية بأن «هذه الجهة لا تقاس بمثلها من جهات مصر لكونها بأخر الحدود المصرية» ويلتمس عدم سريان هذا الأمر عليهم(٩٠).

وعقب استتباب الوضع فى العريش وسيناء، أرسل محافظ العريش الجديد مصطفى ممنون تهنئة لناظر الداخلية ولناظر المالية ولسلطان باشا بتولى مناصبهم الجديدة. كما أرسل لنظارة الداخلية يبلغها بأن «جميع الأهالى والعربان والمستخدمين قد أبدوا الخضوع والانقياد لسلطان الخديوى وأنهم جميعا يبدون الطاعة والامتثال»(٩١).

وهكذا ارتدت الأوضاع فى شبه جزيرة سيناء إلى ما كانت عليه فى السابق، لكن مع بعض الإجراءات التى رآها الإنجليز ضرورية لعزل هؤلاء العربان المشاغبين من وجهة نظرهم عن باقى أجزاء مصر، وبعض الإجراءات التى تهدف إلى إحكام السيطرة على شبه جزيرة سيناء.

(ب) سيناء والحياة النيابية

مرت عملية تقبل أهالى شبه جزيرة سيناء لفكرة التمثيل النيابى بمرحلتين: **الأولى: مرحلة** القبول مع التحفظ والتخوف، **والثانية:** مرحلة القبول المتفهم لأهمية التمثيل النيابى. ففى البداية كان مشايخ القبائل متخوفين من ارتباط مشاركتهم فى عملية التمثيل النيابى بالتجنيد الإلزامى، وذلك نظراً لضرورة وجود دفاتر لإحصاء

الأفراد الذين لهم حق التصويت. لكن ما أن اتضحت أهمية وجود ممثل عنهم فى المجالس النيابية حتى اقتنعوا بالفكرة.

ومن الملاحظ أن مشاركة سيناء فى الحياة النيابية المصرية لم تتم سوى فى فترة متأخرة، حيث لم يشاركوا فى هذه الحياة النيابية منذ نشأتها فى عصر إسماعيل. وكانت أول مشاركة لهم عند إنشاء الجمعية العمومية فى مايو ١٨٨٣، حيث أعطى للعريش حق التمثيل النيابى بها، فكان لها مع الإسماعيلية عضو واحد فى الجمعية العمومية. كما كانت تمثل فى الدائرة الانتخابية التى كانت تضم الإسكندرية ودمياط ورشيد وبورسعيد والإسماعيلية لانتخاب عضو واحد يمثل هذه الدائرة فى مجلس شورى القوانين (٩٢).

وحينما أصدرت نظارة الداخلية أوامرها إلى مشايخ وعمد العريش بعمل الكشوف الإحصائية لمن لهم حق التصويت، رفض هؤلاء المشايخ والعمد عمل هذه الكشوف لاعتقادهم بأن وراءها أوامر خاصة بإخضاعهم للتجنيد الإلزامى، لكن نظارة الداخلية أرسلت إليهم بما يفيد بأن هذا الأمر لا يتعلق بالتجنيد الإلزامى، وإنما يتعلق فقط بمسألة التمثيل النيابى(٩٣).

ويبدو أن مشايخ وعمد العريش لم يكونوا على دراية كاملة بمفهوم التمثيل النيابى، فقد كانوا دائما يتخوفون من تقربهم من الإدارة الحكومية، وهذا يفسر رد الفعل الطبيعى منهم للوهلة الأولى تجاه أى أمر حكومى أو قانون جديد.

وأجريت فى ٢١ يونية ١٨٨٣ عملية انتخاب العضو الممثل للعريش فى الجمعية العمومية، وذلك بمقر محافظة العريش، وفقاً للمادتين ١٣، ١٤ من القانون الانتخابى(٩٤). وقد بلغ عدد الناخبين بالعريش حوإلى ٢٩٩ ناخباً، وانتخب عضواً واحداً عن العريش والإسماعيلية(٩٥). وحينما أجريت انتخابات عام ١٨٨٩، تألفت لجنة للإشراف على عملية الانتخاب بديوان عام محافظة العريش فى ٣٠ نوفمبر ١٨٨٩ لانتخاب ممثل العريش بالجمعية العمومية بحضور محمود بك حمدى محافظ العريش، وحصل الحاج محمد صالح البيك على أكبر قدر من الأصوات، حيث حصل على ٩٨ صوتاً من إجمالى ١٦٧ صوتاً وهو إجمالى عدد من أدلوا بأصواتهم (٩٦). وهذا العدد الضئيل الذى أدلى أصحابه بأصواتهم يعكس قلة الاهتمام بممارسة العمل السياسى، وإن كان ذلك خطوة كبيرة فى سبيل تقبل أهالى سيناء لفكرة التمثيل النيابى.

وفى انتخابات يناير ١٩٠٨ كان يمثل العريش والإسماعيلية الشيخ عبد الوهاب سليمان من قبيلة أولاد سليمان العريشية بالجمعية العمومية. لكن قانون الجمعية التشريعية الذى صدر فى أوائل يوليو ١٩١٣ أسقط العريش من التمثيل بالمجلس، كما ألحق الإسماعيلية ببور سعيد التى كانت ملحقة هى الأخرى بالسويس، فانفردت السويس بناء على ذلك وحدها بالعضوية[٩٧].

هكذا يتضح لنا أن أول تمثيل نيابى لسكان سيناء ضمن المؤسسات البرلمانية المصرية كان عام ١٨٨٣، حين صار للعريش حق التمثيل النيابى، وحينما بدأ سكان سيناء فى تقبل فكرة التمثيل النيابى، جاء قانون الجمعية التشريعية ليسقط العريش من التمثيل النيابى عام ١٩١٣، وربما كان ذلك بسبب إخضاع المنطقة للحكم العسكرى بموجب قانون ١٩١١. كما نلاحظ أن هذا التمثيل لسيناء كان مقصوراً على العريش دون بقية أنحاء سيناء.

حواشى الفصل الثانى

(١) عبد الرحمن الرافعى، الثورة العرابية و الاحتلال الإنجليزى لمصر، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٤٩، ص ٢٠.

(٢) محمد أنيس، السيد رجب حراز، ثورة يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٤، ص ص ١٠٧، ١٠٨.

(٣) لطيفة محمد سالم، القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨١، ص١٥١.

(٤) السيد أحمد عرابى الحسينى المصرى، كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، القاهرة د/ ت، ص ١٥٥.

(٥) لورد كرومر، الثورة العرابية، ترجمة عبد العزيز عرابى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩، ص ٦٥- ٦٧، و محمود الخفيف، أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه، دار الوحدة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٢، ص ص ٩٨ - ١١٥، عبد العزيز رفاعى، فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة (١٨٦٦- ١٨٨٢)، القاهرة ١٩٦٤، ص ص ٤٩- ٧٩.

(٦) عمر عبد العزيز عمر، المرجع المذكور، ص ٢٩٨.

(٧) عبد الرؤوف أحمد عمرو، قناة السويس فى العلاقات الدولية (١٨٦٩- ١٨٨٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ٢٧٤، ٢٧٥.

(٨) أحمد شفيق باشاً، مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الأول، القسم الأول، القاهرة، ١٩٣٤، ص ١٩٨.

(٩) عبد الرحمن الرافعى، الزعيم الثائر أحمد عرابى، دار الشعب، القاهرة، ١٩٦٨، ص ص ١٨٤، ١٨٥.

(١٠) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٩ جـ١، ص ٢٣، صادر لجمرك باب النصر، وثيقة ٢ تاريخ ٩ ربيع أول ١٢٧٤ هـ/ ٢٩ أكتوبر ١٨٥٧م. و وارد تحريرات محافظة العر يش، سجل ٢٦، ص ٤٦ وارد من السيناتاه، وثيقة ٢٨ بتاريخ ١١ أبريل ١٨٨١.

(١١) المصدر نفسه، سجل ٣٠ جـ٢، ص ٢٤، صادر بنمرة سايرة، وثيقة ٨٧ بتاريخ غرة محرم ١٢٧٥ هـ/ ١١أغطس ١٨٥٨م.

(١٢) عبد الكريم رافق، العرب و العثمانيون (١٥١٦- ١٩١٦)، ط١، دمشق، ١٩٧٤، ص ٤٤٢.

(١٣) محافظ الثورة العر ابية، محفظة ٦، ملف ٨٥، ص ٢ محضر من الواضعين أسماؤهم و أختامهم فيه أدناه، نوفمبر ١٨٨٣.

(١٤) حسن أحمد يوسف، البدو فى مصر من ١٨٨٢- ١٩٥٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، قسم التاريخ، ١٩٨٧، ص ٣١٩.

(١٥) عبد الرحمن الرافعى، الزعيم الثائر أحمد عرابى، المرجع المذكور، ص ١٨٥.

(١٦) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٥ جـ٣، ص ٤ وارد من الداخلية، وثيقة ٩٢ بتاريخ ٢٣ جمادى الآخر ١٣٠٠هـ/ ٢ مايو ١٨٨٣م.

(١٧) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ١٧٧ صادر للداخلية، وثيقة ٣٩ بتاريخ ١٢ ذو الحجة ١٢٩٩هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٨٨٢م.

(١٨) كان طلسن عبد الشافى يعمل بوظيفة كاتب أول بمحكمة العريش، ثم تم رفته من هذه الوظيفة بتاريخ ٣١ أغسطس ١٨٨١ ليعين فى وظيفة صراف بخزينة محافظة العريش بمعرفة المحافظ براتب شهرى قدره ٥٠٠ قرشاً. وقد رفت من وظيفته كصراف عقب انتهاء الثورة، ثم ما لبث أن أعيد للعمل مرة أخرى و ظل يترقى فى الوظائف حتى وصل إلى منصب وكيل مديرية الغربية، ثم أحيل إلى التقاعد فى عام ٢٥ يوليو ١٩٢١، وأنعم عليه برتبة البكوية من الطبقة الثانية فى عام ١٩١٨، ونيشان النيل من الطبقة الرابعة فى عام ١٩٢٠ وفى عام ١٩٢١ حصل على رتبة البكوية من الطبقة الأولى. ويعد طلسن عبد الشافى من أهم رجال سيناء وأشهرهم راجع : وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ١١١ وارد من محكمة العريش، وثيقة ١٨ بتاريخ ٧ شوال ١٢٩٨هـ/ ٤ سبتمبر ١٨٨١م، صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ١، ص ١٧٧ صادر للمالية، وثيقة ٨ بتاريخ ٢١ صفر ١٢٩٨هـ/ ٢٤ يناير ١٨٨١م. و محافظ عابدين، محفظة ٢٩، مجلس الوزراء – مذكرات وزارة الداخلية من ٢٦ / ٢/ ١٨٨٠ – ١٦٩١، مذكرة إلى رئاسة مجلس الوزراء.

(١٩) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ١٣١صادر لمحافظة بورسعيد، وثيقة ٢ بتاريخ ٣ شعبان ١٢٩٨هـ/ ٢ يوليو١٨٨١ م.

(٢٠) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٥ جـ٣، ص ٤ وارد من الداخلية، وثيقة ٩٢ بتاريخ ٢٣ جمادى الآخر ١٣٠٠هـ/ ٢ مايو ١٨٨٣م.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٤ وارد من الداخلية، وثيقة ٩٢ بتاريخ ٢٣ جمادى الآخر ١٣٠٠هـ/ ٢ مايو ١٨٨٣م، صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ١٧٧ صادر للداخلية، وثيقة ٤٠ بتاريخ ١٢ ذو الحجة ١٢٩٩هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٨٨٢م

(٢٢) محافظ الثورة العرابية، محفظة ٦ ملف ٨٥، ص ٢.

(٢٣) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٥ جـ١، ص٤ صادر من الداخلية، وثيقة ٩٢ بتاريخ ٢٣ جمادى الآخر ١٣٠٠هـ/ ٢ مايو ١٨٨٣م.

(٢٤) ديوان جلالة الملك، المكاتبات الصادرة الغير رسمية بقلم عرضحالات، سجل ٢، ص٦١ صادر للداخلية، وثيقة ١٩ بتاريخ ١٩ شوال ١٣٠٤هـ/ ٩ أغسطس ١٨٨٧م.

(٢٥) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦جـ١، ص ١٥٣صادر لمحافظة دمياط، وثيقة ١٨ بتاريخ ١٨ أغسطس ١٨٨٢.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٦٥صادر للداخلية، وثيقة ٢٩ بتاريخ ٢ ربيع الآخر ١٢٩٩هـ/ ٢٢ فبراير ١٨٨٢م، و ص ١٧٢ صادر لنظارة الحربية، وثيقة ٥٦ بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٩هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٨٨٢.

(٢٧) محافظ الثورة العرابية، محفظة ٦، ملف ٨٥، ص ٢.

(٢٨) أحمد شفيق باشا، المصدر المذكور جـ١ القسم الأول، ص ١٨٩.

(٢٩) محافظ الثورة العرابية، محفظة ١١ ملف ١٦٧، ص ١٠ تلغراف بتاريخ ١٢ أغسطس ١٨٨٢، و صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ١٥٣ تلغرافات صادرة - إلى ناظر الجهادية و البحرية بكفر الدوار، وثيقة ١٦ بتاريخ ١١ أغسطس ١٨٨٢، و ص ٤٩ تلغرافات مستجدة - إلى ناظر الجهادية و البحرية، وثيقة ١٣ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٨٨٢.

(٣٠) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ١٨٨ صادر إلى محافظة القنال، وثيقة ١٩ بتاريخ ٢٠ محرم ١٣٠٠هـ/٢ ديسمبر ١٨٨٢م.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٣١ صادر إلى محافظة بورسعيد، وثيقة ٢ بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٩٩هـ/١١ يوليو ١٨٨٢م.

(٣٢) محافظ الثورة العرابية، محفظة ١١، ملف ١٦٧، ص١٨.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٣٤) حسن أحمد يوسف، المرجع المذكور، ص ٣١٨.

(٣٥) محافظ الثورة العرابية، محفظة ١١، ملف ١٦٧، ص١٨.

(٣٦) أحمد شفيق باشا، المصدر المذكور جـ١ القسم الأول، ص ١٨٦، و سليم خليل نقاش، مصر للمصريين، جـ٥، القاهرة، ١٨٨٤، ص ٢٢٣.

(٣٧) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٥٢.

(٣٨) سليم خليل نقاش، المصدر المذكور جـ٥، ص ٢٣١.

(٣٩) حسن أحمد يوسف، المرجع المذكور، ص ٣١٨.

(٤٠) وادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٣ جـ١، ص١٤٠ وارد من الداخلية، وثيقة ٥٩ بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٩٩هـ/ ٧ يوليو١٨٨٢م.

(٤١) حسن أحمد يوسف، المرجع المذكور، ص ٣١٩.

(٤٢) Field, Henry M., On the desert , New York ,1894,P.238. أنشئ صندوق استكشاف فلسطين في لندن عام ١٨٦٥ برعاية الملكة فيكتوريا ورئاسة رئيس أساقفة كانتربري، ولعب الصندوق دوراً مهماً في تزويد الساسة والعسكريين البريطانيين بالمعلومات الجغرافية والتاريخية والسياسية التي كانوا يحتاجونها لمد نفوذهم الاستعماري. راجع، أمين عبد الله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٧٤ فبراير ١٩٨٤، الكويت، ص ٣٧.

(43) Rothenberg , Beno and others, Sinai , Pharaos, Miners, Pilgrims and Soldiers, New ',1979P.8.

(44) Blunt, w.s., The Secret History Of English Occupation Of Egypt, London 1909,P.401.

(٤٥) Ibid., pp.401- 404. ونجاة سليمان سيد ، شبه جزيرة سيناء فى القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج، جامعة أسيوط ١٩٨٤، ص ٥٨.

(٤٦) نتيجة لخطأ فى نقل كلمة Teyyaha الواردة فى كتاب بلنت «التاريخ السرى للاحتلال البريطانى لمصر» فى الترجمة العربية لهذا الكتاب و التى قامت بترجمته جريدة البلاغ عام ١٩٠٧، فقد نقلها المترجم إلى العربية «الطياحة» (الترجمة العربية، ص ص ٢٨٨، ٢٩٠)، و نقلتها غالبية الدراسات العربية على هذا الخطأ، لكن الصحيح أنها «التياها» و هى أهم القبائل التى تسكن على الحدود المصرية – الشامية.كما أخطأ المترجم أيضاً فى نقل كلمة Haiwat (الأصل الإنجليزى، ص ٤٠٥) التى ترجمها على أنها الحويطات (الترجمة العربية، ص ٢٩١)، و الصحيح أنها «اللحيوات» أو «الأحيوات». كما أن الترجمة العربية لهذا الكتاب غير دقيقة و ناقصة. راجع على سبيل المثال P. 104 من الأصل الإنجليزى و صفحة ٢٨٨ من الترجمة العربية.

(47) Blunt, op.cit.,p.405.

(٤٧) نجاة سليمان السيد، المرجع المذكور، ص ٦٠.

(47) Blunt, op.cit.,p.405.

(48) Field, op.cit., p.239.

(٤٩) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص٥٤٧.

(٥٠) هناك خلاف بين المصادر حول تقدير قيمة المبلغ الذى أخذه بالمر معه خلال رحلته إلى نخل، فبينما يذكر نعوم شقير و معه جون نينيه تُوَ خىَمٌّ أن المبلغ كان ٣٠٠٠ جنيه استرلينى، بينما يذكر بلنت أن المبلغ كان يتراوح بين ٣٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ جنيه، لكن الأرجح أنه ثلاثة آلاف كما سيتضح من سياق الأحداث بعد ذلك راجع، نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٤٧،

Blunt, op.cit.,p.408. , Ninet ,John , Arabi Pacha, Parsis,P.

(51)Rowlatt, Mary, Founders of Modern Egypt , New York, 1987 ,139.

(٥٢) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص 547, 548., Rowlatt , op.cit., p. 139.

(53)Ninet, op.cit., pp.252-3.

(54) Ibid., p. 253.

(55) Field , op.cit., p.240.

(٥٦) سليم خليل النقاش، المصدر المذكور جـ٦، ص ١٤٦.

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) حسن أحمد يوسف، المرجع المذكور، ص ٣٢٣.

(٥٩) سليم خليل النقاش، المصدر المذكور، جـ٦، ص ١٤٥.

(٦٠) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨جـ١، ص ٢٤ وارد من الداخلية، وثيقة ٧ بتاريخ غرة ربيع أول ١٣٠٠هـ / ١٠ يناير ١٨٨٣م.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٦ وارد جهات سايرة ـ محافظة نخل، وثيقة ٧ بتاريخ ٩ ربيع أول ١٣٠٠هـ/ ١٩ يناير ١٨٨٣م.

(٦٢) يذكر نعوم شقير أن المبلغ وجد ناقصاً ٢٠٠٠ جنيه. راجع : نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٥٣. و سليم خليل النقاش، المصدر المذكور، ص ص ١٤٦، ١٤٧.

(٦٣) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ١، ص٤٩ وارد سايرة - محافظة السويس، وثيقة ١٦٦ بتاريخ ٥ فبراير١٨٨٣.

(٦٤) محافظ الثورة العرابية، محفظة ١١، ملف ١٦٧، ص ص ٣٢، ٣٣.

(٦٥) سليم خليل النقاش، المصدر المذكور، جـ٦، ص ١٤٧.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ص ١٤٧، ١٤٨، ذكر سليم نقاش أسماء المتهمين والأحكام التى صدرت ضدهم وهم : مرسى الراشدى، على الشويعر، سلامة أبو تلحيفة، سالم الشيخ، سالم أبو تلحيفة، تراش بن محمد، عزام بن حميد العرضى، زيدان بن حميد العرضى، سالم صبحى، حسن بن مرشد، زيدان العرضى وهؤلاء حكم عليهم بالإعدام. أما من حكم عليهم بالسجن فهم، سلامة بن عيد ١٥ سنة، محمد عرصوم ١٠ سنوات، سلامة أبو وادى، مرشد بن سعد، عابد بن سالم، عيد أبو الرجال بن فريجى، حريس بن محمد، مضعان العبد بن عبد الله، سالم بن سويلم، عيد بن سالم، حكم على كل منهم بخمس سنوات، أما سليم سليمان، مصلح عويضة، فحكم على كل منهما بثلاث سنوات.

(67) Blunt, op.cit.,p.408.

(86) Rowlatt , op.cit., p. 139.

(٩٦) محافظ الثورة العرابية، محفظة ٦، ملف ٨٥، لجنة تحقيق قضايا الأقاليم.

(٧٠) المصدر نفسه، محفظة ١١، ملف ١٦٧، ص ٣٤.

(71) The Times, 10 April1883, p. 10, 25 April 1883, p.7.

(٧٢) سليم خليل النقاش، المصدر المذكور، جـ ٦، ص ١٤٥.

(73) Blunt, op.cit., p. 409.

(٤٧) راجع ذلك فى نص التقرير فى، سليم نقاش، المصدر المذكور، جـ ٦، ص ٦٩.

(٧٥) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٥٠.

(٧٦) فتحى رزق، رباعيات سيناء، الطبعة الثانية، القاهرة،، د/ ت، ص ١٠٧. الواقع أن أسرة نعوم شقير قد أتت إلى مصر فى عام ١٨٨٤ حسبما يذكر ذلك فى كتابه، ولم يكن لنعوم شقير أى ارتباط بسيناء قبل عام ١٨٨٩ و هو العام الذى دخل فيه فى خدمة إدارة المخابرات بنظارة الحربية المصرية. راجع نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٣، ٧٥٧.

(77) Field , op.cit., p.240.

(٧٨) محافظ الثورة العرابية، محفظة ٦، ملف ٨٥، ص٢.

(٧٩) المصدر نفسه، محفظة ١١، ملف ١٦٧، ص ١٩ بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٨٨٢.

(٨٠) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ١، ص ٧٥ وارد عموم الحسابات، وثيقة ٤ بتاريخ ١٧ مارس ١٨٨٣.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٩٨ وارد من عموم الحسابات، وثيقة ٤٤ بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٣٠٠هـ/ ٢١ يناير ١٨٨٣م.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١١٥ وارد من الداخلية، وثيقة ٩ بتاريخ ١٤ ربيع الآخر ١٣٠٠هـ / ٢٣ أبريل ١٨٨٣م.

(٨٣) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ١٦٥ صادر للداخلية، وثيقة ٢٩ بتاريخ ٢ ربيع الآخر ١٢٩٩هـ/ ٢٢ فبراير ١٨٨٢م.

(٨٤) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٥ جـ٣، ص ٤ وارد من الداخلية، وثيقة ٩٢ بتاريخ ٢٣ جمادى الآخر ١٣٠٠هـ/ ١ مايو ١٨٨٣ م.

(٨٥) محافظ الثورة العرابية، محفظة ٦، ملف ٨٥، ص ٦ بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٨٨٢.

(٨٦) صارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦جـ١، ص١٨٤ صادر لمجلس الصحة البحرية، وثيقة ٩ بتاريخ ١٦ ذو الحجة ١٢٩٩هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٨٨٢م.

(٨٧) سعيد اسماعيل على، دور الأزهر فى السياسة المصرية، كتاب الهلال (٤٣١) نوفمبر ١٩٨٦، ص ١٧٧، وصادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦جـ١، ص ٥٧ صادر للحقانية، وثيقة ٥ بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٩٩هـ/ ٢٩ يوليو١٨٨٢م.

(٨٨) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٥ جـ٣، ص ٤ وارد من الداخلية، وثيقة ٩٢ بتاريخ ٢ ربيع الآخر ١٢٩٩هـ/ ٢٢ فبراير١٨٨٢م.

(٨٩) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ١، ص ٢ وارد ناظر الداخلية، وثيقة ٥٤ بتاريخ ٣ يناير ١٨٨٣.

(٩٠) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ١٧٧ صادر للداخلية، وثيقة ٣٨ بتاريخ ١٢ ذو الحجة ١٢٩٩هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٨٨٢م.

(٩١) المصدر نفسه، ص ١١٦ صادر لناظر الداخلية، وناظر المالية، ولسلطان باشا، وثائق أرقام ٢٦، ٢٧، ٢٨ بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٨٨٢م.

(٩٢) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٩ جـ٢، ص ٤٢ وارد من الداخلية، وثيقة ١٤٦ بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٨٨٣.

(٩٣) المصدر نفسه، سجل ٣٨ جـ١، ص ١٣٧ تلغرافات - واردة من الداخلية، وثيقة ١٨ بتاريخ ٢٨ مايو ١٨٨٣م.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ١٤١ تلغرافات - واردة من الداخلية، وثيقة ٢١ بتاريخ ٢١ يونية ١٨٨٢م.

(95) Egypt.No.1 (1884) , Furuther Correspondence

(sir.E. Baring to Earl Granaville , Received Oct.1). Inclosure No. 134,

p.114. Respecting the Affairs of Egypt , Inclosure 1 in No.18,p.31. No.19,p.34

(٦٩) كوبيا قسم الإدارة، سجل ١، ص ٤٦٩ (١٨٨٩).

(٩٧) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٧٠، أصبحت شبه جزيرة سيناء محرومة من التمثيل النيابى حتى عام ١٩٢٢، حينما تقدم مشايخ ١٨ قبيلة من العربان بشكوى للحكومة مطالبين فيها بأن يكون لهم حق التمثيل النيابى مثلهم مثل بقية أنحاء مصر، محافظ عابدين، محفظة ٥٥١ إلتماسات عربان، تلغرافات الديوان العالى السلطانى، ١٤ نوفمبر ١٩٢٢.

الفصل الثالث
أزمات الحدود الشرقية

(أ) مقدمات أزمة الحدود الشرقية.
(ب) أزمة الفرمان ١٨٩١ ـ ١٨٩٢.
(جـ) حادث المرشش (يناير ١٩٠٦).
(د) حادثة طابا (يناير ـ أبريل ١٩٠٦).
(هـ) حادثة رفح (أبريل ـ مايو ١٩٠٦).
(و) الإنذار البريطانى والمظاهرة البحرية.
(ز) اللجنة المصرية ـ العثمانية وتعيين الحدود.

أ ـ مقدمات أزمة الحدود الشرقية

أجبرت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ التى فرضتها الدول الأوربية «محمد على» على الانسحاب من الأراضى التى كان قد احتلها بما فيها الحجاز، وبالفعل قام والى مصر بسحب قواته وممثليه من المدن الحجازية، لكنه أبقى على بعض الحاميات فى بعض الموانئ والقلاع التى رأى فيها أهمية استراتيجية بالنسبة لمصر وهى: ضبا والمويلح والوجه والعقبة فى شمال الحجاز، وذلك نظرا لوقوعها على طريق الحج المصرى المـؤدى إلى الأراضى المقدسة.

واستمر وضع هذه القلاع على ما هو عليه حتى عام ١٨٨٣، حين حدث حادثان كان لهما الأثر الكبير على بدء الجولة الأولي من جولات النزاع بين مصر والدولة العثمانية على الحدود. **الحدث الأول:** هو التطور الذى طرأ على مسألة سفر المحمل المصرى والحجاج إلى الأراضى المقدسة عن طريق البر، فقد تحول هذا السفر من الطريق البرى الذى يمر بقلاع شمال الحجاز إلى الطريق البحرى بالبواخر عبر مينائى الطور والسويس(١). ورأت الدولة العثمانية فى هذا التحول فقدانا لأهمية هذه القلاع بالنسبة لمصر، هذا بالإضافة إلى وجود الاحتلال البريطانى فى مصر الذى زاد من إلحاح الدولة العثمانية بالمطالبة بهذه القلاع. وقد لعب عثمان نورى باشا(١٨٨٢ ـ ١٨٨٦) والى الحجاز دورا مهما فى تحذير الإدارة العثمانية من خطورة الوجود الإنجليزى فى مصر، واقتراب قوات عسكرية إنجليزية من الأراضى المقدسة(٢).

والحدث الثانى: هو قيام أمير عربان نجد فى العام نفسه بتجهيز جيش كبير من الخيالة والهجانة بهدف الإغارة على «الوجه» ، ووصل بجيشه إلى مكان يسمى «جيده» التى تبعد مسافة يومين عن الوجه، وعاث جيشه فسادا فى المنطقة، فقتل ونهب وسلب كل ما صادفه من ممتلكات العربان الذين سبق وأغاروا على منطقة نجد وسلبوا عددا من الجمال والأمتعة الخاصة بجماعة هذا الأمير، فأراد هذا الأمير تأديب هؤلاء العربان (٣). وأرسل ناظر قلعة الوجه يطمئن الحكومة المصرية، التى أعربت عن قلقها إزاء تحركات هذا الأمير وخشيتها من تعرض بندر الوجه للتعدى من قبله، بأن هذا الأمير جاء فقط لتأديب العربان الذين أغاروا على منطقته، غير أنه اقترح إجراء بعض الترميمات ببرج القلعة كإجراء احتياطى، ووقاية للعساكر المدفعين عن الوجه، لأنه كان آيلا للسقوط (٤).

وبالفعل تم تصميم الرسومات والقياسات اللازمة لإجراء الترميمات بقلعة الوجه، لكنها تأجلت بسبب إحالة إدارتها على نظارة الحربية بدلا من قلم الروزنامة، فأرجأت

الترميمات إلى ميزانية عام ١٨٨٥[٥]. وقامت الحكومة المصرية بعدد من الإصلاحات التى تهدف إلى زيادة إحكام السيطرة على هذه القلاع كما سبق أن ذكرنا.

وقد صور نورى باشا والى الحجاز هذه الإصلاحات التى أجرتها الحكومة المصرية بقلعة الوجه على أنها محاولة بريطانية لتثبيت الوجود البريطانى فى شمال الحجاز. وقد أرسل الصدر الأعظم إلى نورى باشا مذكرة يخبره فيها بأن المصريين لا حق لهم فى التواجد بهذه القلاع، حيث إن ولاية الحجاز ـ على حد تعبيره ـ كانت فى السابق تمتد حتى خليج العقبة، ولم يسمح للمصريين بإدارة هذه القلاع إلا لكونها تشكل نقطة وصل فى طريق حجاجهم إلى الأماكن المقدسة، وختم نورى باشا مذكرته مقترحا ضرورة تعيين حدود الحجاز بشكل لا يسمح لأية دولة أجنبية قد تحتل مصر مستقبلا أن تدعى الحق فى التدخل فى شئون الحجاز[٦].

ونتيجة لذلك اجتمع مجلس الوزراء العثمانى فى عام ١٨٨٤، وقرر بالتنسيق مع خديوى مصر إرسال قوة عثمانية صغيرة من القوات الموجودة بالحجاز للتمركز فى الوجه[٧]، إلا أن العثمانيين لم يقوموا بإرسال هذه القوة على الفور، حيث أرسلت فى عام ١٨٨٦ إلى الوجه قوة قوامها مائتى جندى[٨]، من الجنود المقيمين فى «ينبع »، كما عينت أحد السفن الصغيرة لتقوم بالمرور على سواحلها مرة كل ١٥ يوما بغرض القيام بعمليات الاستطلاع العسكرى، وذلك على أن تقوم هذه القوة العثمانية بالتعاون مع القوة المصرية الموجودة بالوجه من أجل الحفاظ عليها [٩]. وبعد ذلك أرسل عدد من الموظفين لإدارة شئونها، بعد أن دخلت القوة العثمانية لمعاونه القوة المصرية فى حماية الوجه[١٠].

وحالما احتل العثمانيون الوجه، أرسل القنصل العام البريطانى فى مصر السير إيفلين بارنج Evelyn Baring [١١] برقية إلى حكومته يخبرهم فيها بما حدث مؤكداً على أن العثمانيين ليس لهم الحق فى امتلاك الوجه، مقترحاً فى الوقت ذاته انسحاب معظم الحامية المصرية حيث لم يعد لها أهمية كبيرة هناك بعدما أصبح الحجاج المصريون يسافرون للأماكن المقدسة عن طريق البحر بعد أفتتاح قناة السويس [١٢].

ولا يمكن تفسير موقف السير بارنج بالمطالبة بسحب أفراد الحامية المصرية مع الإبقاء على بعضها وموقفه القاضى بعدم أحقية العثمانيين فى امتلاك الوجه إلا فى إطار واحد أراد به مساومة العثمانيين، فهدفه من وراء سحب القوات المصرية من الوجه هو إرضاء العثمانيين، ولا نغالى إذا قلنا إنه فعل ذلك إسكاتا لهم أو تعويضا عن الوجود البريطانى

فى أرض كانت ملكا للسلطان العثمانى. وسوف يتأكد هذا التفسير عندما نراه يتنازل للسلطان العثمانى عن قلاع شمال الحجاز الواحدة تلوالأخرى، لكن عندما يمس الأمر أمن قناة السويس خلال أزمة الحدود الأولي عام ١٨٩٢، نراه يأخذ موقفا أكثر تشددا.

وظلت القوات المصرية تشارك القوات العثمانية فى الحفاظ على الوجه حتى عام ١٨٨٨ عندما أمرت الحكومة المصرية قواتها وموظفيها بإخلاء الوجه التى كان وصلها القاضى المعين من قبل والى الحجاز ليحل محل القاضى المصرى، وتركت الحكومة المصرية لمن يريد البقاء من الموظفين حرية البقاء بالوجه [١٣].

وهكذا فإن إدعاء نورى باشا والى الحجاز بأن مصر تقوم بإصلاحات وترميمات فعلية لتقوية مركزها فى الوجه هو إدعاء تدحضه الوثائق التى لم تشر حتى عام ١٨٨٤ إلا إلى مجرد تصميمات ورسومات، وكان المحرك الحقيقى لمطالبة العثمانيين بالوجه وغيرها من القلاع الحجازية هو الوجود البريطانى فى مصر.

وبعد التنازل عن الوجه ستبدأ مصر سلسلة من التنازلات عن قلاع شمال الحجاز الأخرى (ضبا ـ المويلح ـ العقبة)، لكن حجة والى الحجاز هذه المرة لم تكن إجراء إصلاحات وترميمات بالقلاع، إنما كانت تلك المحاولة التى قام بها المغامر اليهودى الألمانى بول فريدمان عام ١٨٩١ لإقامة دولة يهودية [١٤]، تلك المحاولة التى أدت فى النهاية إلى أزمة الحدود سنة ١٨٩٢ المعروفة باسم «أزمة الفرمان»، وهى أول محاولة عثمانية لاقتطاع سيناء فى غمرة التنازلات المصرية عن تخومها الشرقية.

ب ـ أزمة الفرمان ١٨٩١/١٨٩٢

على أثر تلك المحاولة التى قام بها فريدمان أرسلت الدولة العثمانية فى يناير ١٨٩٢ حوالى ٢٥ جنديا إلى ضبا فى محاولة لاحتلالها، فأبت القوة المصرية تسليمها للعثمانيين وقامت الحكومة المصرية بإرسال أحد الضباط الإنجليز وهو البكباشى فريث Frith [٥١]، ومعه قوة قوامها خمسون جنديا على متن سفينة حربية خاصة للتوجه إلى القلاع المصرية بشمال الحجاز، وذلك خشية نشوب نزاع بين القوة المصرية الموجودة بالقلاع الحجازية وبين قوات والى الحجاز، كما أرسلت برقية إلى والى الحجاز تؤكد له فيها أن طلب تسليم قلعتى المويلح وضبا للدولة العثمانية هو طلب مبنى على سوء فهم، وتعلمه بأنها أرسلت سفينة على متنها خمسون جنديا لحفظ الحقوق المصرية فى هذه القلاع [١٦].

ويبدو أن الحكومة العثمانية لم تكن على علم بما فعله والى الحجاز من إرساله للقوة العسكرية لاحتلال قلاع شمال الحجاز، وكل التصرفات التى صدرت عنه فى هذا

الشأن قد تمت دون الرجوع إلى استانبول، بدليل أن الحكومة العثمانية أصدرت أوامرها بانسحاب القوات العثمانية من المناطق التى احتلتها [١٧]. لكن هذا لا ينفى تضايق السلطان العثمانى من وصول الكتيبة المصرية تحت قيادة رجل إنجليزى تقف دولته حجر عثرة فى سبيل استعادته لتلك الأماكن، لهذا أوصى الصدر الأعظم بأن يطلب من المصريين أن يضعوا حداً لهذا الوضع وبسحب قواتهم من هناك على الفور، وأوصاه كذلك بأن يكون مستعدا للدفاع عن موقف الدولة العثمانية الحازم بخصوص هذه الأماكن فى حالة إثارة السفير البريطانى لهذا الموضوع فى استانبول[١٨].

وجاءت الفرصة المناسبة للسلطان عبد الحميد لكى يضع العراقيل أمام الحكومة المصرية لإجبارها على التخلى عن قلاع وموانئ شمال الحجاز وذلك عقب وفاة الخديوى توفيق، حيث واجه بارنج مشكلة تولية عباس الثانى الحكم وذلك لأنه لم يكن قد بلغ سن الرشد. حيث كان موقف مصر الشاذ بين الاحتلال البريطانى والتبعية العثمانية مصدر قلق كبير لبارنج الذى يعلم أن أى موقف يتعلق بتبعية مصر للدولة العثمانية سيكون فى صالح السلطان العثمانى الذى بإمكانه أن يضع العراقيل أمام الوجود البريطانى فى مصر وهذا ما حدث بالطبع خلال أزمة الفرمان ١٨٩٢.

ووفقا لفرمان ١٨٧٣ تم تشكيل مجلس للوصاية لمباشرة أمور الخديوية تمهيدا لعرض هذا التشكيل على السلطان العثمانى للتصديق عليه. إلا أن وجود الخديوى القاصر وبجواره مجلس الوصاية كان بالنسبة لبارنج لا يعنى سوى خلق المشكلات أمام بريطانيا فى فترة الوصاية، فضلا عن أن ذلك يتيح الفرصة للمؤامرات العثمانية، لكن بارنج تنفس الصعداء حينما همس أحدهم فى أذنه بأن عباسا قد بلغ بالفعل سن الرشد لكن بالتقويم الهجرى فوفقا لهذا الحساب يكون عباس قد بلغ سن الرشد فى ٢٤ ديسمبر ١٨٩١ أى قبل وفاة أبيه بأسبوعين، وبذلك تم إنقاذ الموقف ولم تعد هناك حاجة لمجلس الوصاية[١٩].

لكن ذلك لم يثن السلطان عن محاولة إثارة العراقيل أمام الحكومة المصرية وبريطانيا، وكان عليه أن يصدر فرمان تولية عباس الثانى لكنه تأخر فى إصدار الفرمان لأنه كان يريد تعديل الحد الفاصل بين سيناء والعقبة وسلخ الأخيرة عن الحدود المصرية [٢٠]. وهذا ما اعتبره السلطان فرصة للحصول على أكبر قدر ممكن من النقاط الاستراتيجية فى شمال الحجاز وشبه جزيرة سيناء التى تأكدت أهميتها بالنسبة للدولة العثمانية بعد شق قناة السويس.

ولقد جاء فرمان تولية الخديوى عباس الثانى على غير ما كان عليه فرمان تولية الخديوى توفيق، فلم يقتطع فقط قلاع وموانئ شمال الحجاز، بل اقتطع أيضا جزءا كبيرا من شبه جزيرة سيناء، حيث نص الفرمان بأن حدود مصر «المحدودة بالحدود القديمة المبينة فى الفرمان الشاهانى الصادر بتاريخ ٢ ربيع الثانى سنة ١٢٥٧هـ والمبينة أيضا فى الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور مع الأراضى المنضمة إليها طبقا للفرمان الشاهانى الصادر بتاريخ ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٨١هـ/ ١٢ مايو ١٨٦٥م » (٢١).

ووصل إلى علم السفارة البريطانية فى استانبول مضمون الفرمان قبل إرساله، كما علم بارنج فى مصر بمضمونه، فقامت أزمة بين الحكومة المصرية تؤيدها بريطانيا وبين الدولة العثمانية ممثلة فى المعتمد العثمانى فى مصر أحمد مختار باشا، ودارت المفاوضات بين الطرفين فى محاولة لحل الأزمة، حيث كانت بريطانيا تدرك مدى خطورة التسليم بما جاء بالفرمان.

وأرسلت الحكومة العثمانية برقية إلى الخديوى عباس الثانى فى فبراير ١٨٩٢ تطالبه فيها بتمكينها من ضم الموانئ الثلاثة (المويلح وضبا والعقبة) إليها نظرا لفقدان السبب الذى من أجله تركت إدارة هذه الموانئ لمصر، وهو سفر المحمل والحجاج المصريين عن طريق البحر. وقد أكدت برقية الحكومة العثمانية أن هذه الموانئ لم تدخل أبدا فى حدود مصر التى أعطيت لجده محمد على، وختمت البرقية برجاء الخديوى أن يسحب قواته ويعطى الأوامر لممثليه بهذه القلاع بأن يسلموا هذه الموانئ للموظفين العثمانيين الذين سيعينون لهذا الغرض من ولاية الحجاز (٢٢).

وحالما وصلت البرقية إلى الخديوى واطلع عليها بارنج أوصاه الأخير بأن يجيب المطالب العثمانية ولايمانع فى تسليم هذه الأماكن للدولة العثمانية شريطة أن تتخلى الدولة العثمانية عن مطالبها فى سيناء» (٢٣).

وكان بارنج قد أرجأ مراسيم قراءة فرمان تنصيب الخديوى عباس الثانى رسميا حتى تتم تسوية الأزمة (٢٤). وفى ١٠ فبراير استجاب الخديو لمطالب العثمانيين فى ضبا والمويلح، فأمر حاميته هناك بالانسحاب الفورى من القلعتين، لكنه أبقى على الحامية الموجودة بالعقبة، وكان يرى أنه يجب أولا أن تدخل الأطراف المعنية فى مفاوضات مباشرة من أجل الوصول إلى حل لمشكلتها (٢٥).

ومن الواضح أن الخديو عباس قد أبقى على العقبة لتكون نقطة مساومة مع الباب العالى إذا عاود المطالبة بسيناء فى أية مفاوضات مقبلة، حيث كان يلمس أهمية ميناء العقبة بالنسبة للدولة العثمانية نظرا لأنه يشكل نقطة استراتيجية هامة على البحر الأحمر.

وخلال تلك الأزمة حدث تعاون بين الخديوى عباس وبارنج الذى نشط لمساعدته خلال تلك الأزمة والوقوف إلى جواره فى مواجهة ادعاءات الباب العالى. وكان بارنج يرى أن فرمان ١٨٩٢ هومحاولة عثمانية للاعتداء على تسوية ١٨٤٠/١٨٤١ التى ضمنتها الدول الكبرى (٢٦). وشهدت الفترة من ٧ يناير إلى ١٤أبريل ١٨٩١ ضغطا دبلوماسيا إنجليزيا عنيفا على الباب العالى، فى الوقت الذى حاولت فيه فرنسا تؤازرها الدبلوماسية الروسية التخفيف من حدة أثر هذا الضغط الإنجليزى على السلطان العثمانى وإقناعه وحثه على الصمود فى وجه هذه الضغوط البريطانية (٢٧).

وعلى الرغم من تمسك السلطان بفرمان ١٨٤١ الصادر لمحمد على وادعاته أنه كان مرفقا به خريطة معين بها الحد الشرقى لمصر بخط مستقيم يمتد من العريش إلى السويس، فإنه لم يعثر لهذه الخريطة على أثر سواء فى مصر أو فى إستانبول (٢٨)، وكان بارنج يرى أنه ليس من المصلحة أن يمد الباب العالى حدوده حتى السويس، وأن المفاوضات هى السبيل الأفضل لتسوية هذه المسألة.

وأثمرت الضغوط البريطانية على الباب العالى بـ (ببرقية) أرسلها جواد باشا الصدر الأعظم فى١١ رمضان ١٣٠٩هـ/ ٨ أبريل ١٨٩٢ كانت بمثابة تصحيح للفرمان، حيث جاء فيه أن السلطان العثمانى إن كان قد سمح من قبل بترك مناطق الوجه والمويلح وضبا والعقبة وبعض الأماكن فى طور سيناء الموجودة على ساحل الحجاز تحت الإدارة المصرية لتسهيل مرور الحجاج المصريين عبر الطريق البرى، وذكر الباب العالى أن هذه الأماكن لم تدخل فى نطاق الإدارة المصرية فى الخريطة التى أعطيت لمحمد على باشا طبقا للاتفاقية المعقودة فى عام ١٨٤١(٢٩)، إلا أنه أقر فى البرقية بوضع سيناء تحت الإدارة المصرية و«ترك القديم على قدمه»، وعندئذ قبل الخديوى وبارنج الفرمان وعدت البرقية بمثابة جزء متمم للفرمان، لهذا آثر بارنج نشر نصها بالجريدة الرسمية (٣٠).

ويبدو أن تصحيح الباب العالى لفرمان تولية عباس الثانى عن طريق هذه البرقية، كان نتيجة لقبول السلطان وقناعته بما حصل عليه فى هذه الجولة، حيث استحوذ على جميع القلاع الحجازية خلال هذه الأزمة بما فيها قلعة العقبة الاستراتيجية التى وافق الخديوى على تسليمها للدولة العثمانية فى مقابل التخلى عن ادعاءاتها بخصوص سيناء. وعقب هذه التسوية وفى ١٣ أبريل تم سحب الحامية المصرية من العقبة والتى كانت تتألف من ضابط وعشرة جنود (٣١).وكان لنشر بارنج لنص البرقية سبب واضح، حيث أراد أن يتجنب أى سوء فهم أو لبس بخصوص معناها، ولهذا أرسل رسالة إلى تيجران باشا ناظر الخارجية المصرية فى ١٣ أبريل أبلغه فيها أنه عليه أن يعلم أنه لا يمكن حدوث أى تغيير

فى الفرمانات المقررة للعلاقات بين الباب العالى ومصر دون موافقة بريطانيا (٣٢)، وأضاف: «أن برقية الصدر الأعظم التى تفضلتم بإطلاعى عليها تجعل من الواضح أن شبه جزيرة سيناء هى الأراضى المحددة من الشرق من نقطة قريبة من شرق العريش إلى رأس خليج العقبة سوف تظل تحت الإدارة المصرية، وأن قلعة العقبة الواقعة شرق هذا الخط سوف تبقى قسما من ولاية الحجاز» (٣٣)، وقام بارنج بإرسال نسخ من الفرمان والبرقية وخطابه إلى تيجران باشا إلى مختلف الدول ومنها ممثلى فرنسا وروسيا فى القاهرة بغرض تدويل الموقف.

والواقع أن فرنسا وروسيا لم يكونا بمعزل عن الأزمة أو أطرافها، حيث تعاونت الدبلوماسية الفرنسية والروسية باستانبول والقاهرة بهدف مساندة السلطان العثمانى خشية خضوعه للضغط البريطانى، فكلتاهما أرسلت ببعض قطع من أسطولها البحرى غداة اعتلاء عباس الثانى العرش إلى ميناء الإسكندرية لتهنئة عباس وكنوع من استعراض القوة، لكنهما فى الوقت نفسه كانتا تشجعان السلطان على مد حدود دولته لتقترب من الحافة الشرقية لقناة السويس، وهو ما كان يخشاه بارنج (٣٤).

وقد اهتم ريبو رئيس وزراء فرنسا بأزمة الفرمان، وبدا حريصا على أن يحرز نصرا سياسيا لفرنسا فى تلك الأزمة. ففرنسا كانت حينئذ لا تزال تقف لبريطانيا بالمرصاد فيما يتعلق بمصر، وكان ريبو قد أوضح للسلطان أنه «لا يرفض إدارة مصر لسيناء، وإنما كل ما فى الأمر أنه يجب فصل هذه المسألة عن مسألة تنصيب الخديوى، أو بمعنى آخر، وهو أن يميل السلطان إلى مسألة ترك إدارة سيناء إلى مصر كما كان الحال فى الماضى» (٣٥). ولاشك أن هذا الموقف الفرنسى لعب دورا مهما فى تقريب وجهات النظر بين الخديوى والسلطان.

وحينما أرسل بارنج إلى قنصل فرنسا بالقاهرة المسيو ريفرسيو نسخة من الفرمان والبرقية وخطاب بارنج إلى ناظر الخارجية المصرى، وكان رده فى ١٤ أبريل بأن «حكومة الجمهورية كلفت سفيرها لدى الباب العالى باعتماد هذين الأمرين الشاهانيين». أما القنصل الروسى المسيو كوياندر فقد رد على النسخة التى أرسلها إليه بارنج بأن «سفير جلالة الإمبراطور بالأستانة اعتمد فحوى هذين الأمرين باسم الحكومة الإمبراطورية»(٣٦).

وعلى أية حال، فقد انتهت الأزمة بنجاح السلطان العثمانى فى الحصول على كامل قلاع وموانئ شمال الحجاز، وهذا ما كان يصبو إليه خلال تلك المرحلة، وإن كان قد فشل فيما يتعلق بأطماعه فى شبه جزيرة سيناء. لكن أهم ما تمخضت عنه تلك الأزمة هو أنها

أبرزت مدى أهمية شبه جزيرة سيناء من الناحية الاستراتيجية، سواء بالنسبة للممتلكات العثمانية فى الحجاز أو الشام، خصوصا مع ظهور مشروعات عثمانية خاصة بمد خطوط سكة حديد الحجاز كما سنرى أو بالنسبة لمصر باعتبارها الحد الشرقى لقناة السويس.

جـ - حادثة المرشش (يناير ١٩٠٦)

فى عام ١٩٠٥ بدت الظروف مهيأة لإثارة أزمة حول حدود سينـــــاء الشرقية، إذ كان الرأى العام المصرى يؤيد كل مبادرة يرى فيها مناهضة للاحتلال البريطانى(٣٧). وكان الخديو نفسه يميل إلى الأتراك ويراسلهم سرا على عكس مراسلته الرسمية لهم (٣٨). وبالإضافة إلى أن الوفاق الودى الذى تم عام ١٩٠٤ بين بريطانيا وفرنسا قد شجع على الوقوف إلى جانب السلطان العثمانى. كما كان لموقف السلطات البريطانية فى عدن من ثوار اليمن أبلغ الأثر على السلطان العثمانى، حيث أكدت التقارير التى أرسلت من القاهرة إلى إستانبول خلال صيف وخريف ١٩٠٥ على أن الحكومة البريطانية تساعد ثوار اليمن بإمدادهم بالسلاح والذخائر والأغذية(٣٩). وقد ساعد ذلك كله السلطان العثمانى على التشدد فى موقفه.

وكان الجانب العثمانى بالفعل يبيت النية لإثارة مسألة الحدود مع الحكومة المصرية، فليس أدل على ذلك من أنه قام فى عام ١٩٠٠ بإنشاء وحدة إدارية تضم منطقة بئر سبع وقبائلها تحت اسم «قضاء بئر سبع» وذلك لفصل منطقة العربان المتاخمة للحدود المصرية عن قضاء غزة، ولأول مرة فى تاريخ بئر سبع يتم وضعها تحت نظام إدارى عسكرى، يرأسه ضابط برتبة قائمقام (٤٠). وعلى الرغم من أن الحكومة العثمانية اتخذت من الحرب بين قبيلتى العزازمة والترابين حجة لتبرير موقفها (٤١)، فإن المبرر الحقيقى وراء ذلك هو مراقبة التحركات المصرية - البريطانية بالقرب من التخوم المصرية.

وقد رأى الجانب المصرى أن يقوم بإجراء إصلاحات عند الحدود الشرقية مع الدولة العثمانية على غرار تلك الإجراءات التى قام بها العثمانيون فى بئر سبع عام ١٩٠٠، فأصبح كل جانب يفسر أى نشاط على أحد جانبى الحدود على أنه تحرش بالجانب الأخر. ومن الواضح أن هناك تشابها ملحوظا بين المبررات التى اتخذها الدولة العثمانية فى سيطرتها على بئر السبع، وبين تلك التى ساقتها مصر لزيادة سيطرتها على سيناء، فالعثمانيون اتخذوا من حرب العزازمة والترابين سببا للسيطرة على بئر السبع بينما استغلت الحكومة المصرية من حادثة مقتل الهنداويين سببا فى التدخل لزيادة سيطرتها على سيناء مما يؤكد سوء النية لدى الطرفين بخصوص النزاع على الحدود.

وبما شجع الحكومة المصرية على القيام بإصلاح على الحدود الشرقية أيضا، ما فعله العثمانيون على الحدود الغربية لمصر عام ١٩٠٤ حيث احتلوا ميناء السلوم الواقع داخل الحدود المصرية، وقاموا بجباية الضرائب «العشور» من العربان لإثبات السيادة العثمانية، وادعو أن الحدود المصرية تبدأ من «أم الرخم» القريبة من مرسى مطروح، لكن كرومر أوعز للحكومة المصرية بإرسال عدد من السفن الحربية التابعة لخفر السواحل لاحتلال ميناء السلوم وإقامة نقطة عسكرية على مسافة يومين من مرسى مطروح، كما أوصى بضرورة مرور دوريات من خفر السواحل على ميناء السلوم لمنع حدوث هذا الأمر مرة أخرى وحفظ حقوق مصر على حدودها الغربية (٤٢).

وخوفا من تكرار ما حدث على الحدود الغربية لمصر، أرسلت الحكومة المصرية المستر براملي فى عام ١٩٠٥ مفتشا لشبه جزيرة سيناء، «وقدمت له الحكومة مبلغ ٥٠٠٠ جنيه من ميزانية السنة لتنفيذ عدد من الإصلاحات الضرورية فى سيناء، منها تشكيل فرقة من الهجانة مجهزة تجهيزا جيدا، وبناء استراحة فى نخل، وإنفاق جزء من هذا المبلغ على شراء أشجار ومعدات زراعية، وبناء سواقى، وتحسين إمدادات المياه بالطور، وإنشاء سد صغير عند خور العريش حيث يزيد من إمكانية زراعة منطقة واسعة من الأراضى، وتشييد جامع وعدد من الثكنات، ومركز للشرطة فى نخل، وذلك على أمل أن تؤدى هذه الإعمال المزمع إقامتها إلى تحسن ملحوظ فى أوضاع شبه جزيرة سيناء، ومن المرجح أن ينظر فيما بعد فى مد خط للأسلاك التلغرافية وتشييد طريق للسيارات» (٤٣).

لكن الصحف المصرية التى كانت تعادى الاحتلال البريطانى فسرت هذه الإصلاحات على نحو استخدمه العثمانيون لصالحهم. إذ أن الرأى العام المصرى كان متأثرا بآراء جمال الدين الأفغانى التى تنادى بأنه «لا جنسية للمسلم خارج دينه» لذا يجب تجميع وحدة الدول الإسلامية فى جامعة إسلامية. ومن ثم اتخذ مصطفى كامل من فكرة الالتفاف حول الخلافة الإسلامية أساسا لجهاده الوطنى، وإقامة جبهة موحدة بزعامة السلطان ضد المطامع البريطانية التى تشكل الخطر الحقيقى على مصر(٤٤).

فقامت صحيفة اللواء بتفسير تلك الإصلاحات التى زعمت الحكومة المصرية إقامتها فى سيناء تفسيرا يؤيد وجة النظر المتعلقة بفكرة تأييد الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة، فتساءلت الصحيفة حول مغزى تعيين شخص إنجليزى -براملى- «قومندانا لطور سينا» وتخصيص مبلغ ٨٨ ألف جنيه من ميزانية عام ١٩٠٥ لإصلاح شبة جزيرة سيناء، كما أوعزت بأن «الإنجليز أرسلوا رجالهم إلى سيناء ليبنوا القلاع على حدودها وفى

النفس شىء» [٤٥]. ولاشك أن هذه المغالاة فى تقدير بعثة براملى كان لها أثرها على بعثة السلطان. والواقع أن الحكومة المصرية كانت بالفعل تريد رصد النشاط العثمانى على الحدود المصرية ـ العثمانية، لهذا اتخذت من قضية مقتل الشقيقين محمد وإبراهيم الهنداوى فى أوائل عام ١٩٠٥ ذريعة لتشكيل قومسيون للتحقيق فى الحادث، وتشكل القومسيون برئاسة «نعوم بك شقير» نائب قلم المخابرات بنظارة الحربية»، وتوجه قومسيون التحقيق إلى سيناء[٤٦]، وألقى القبض على الجناة وتمت محاكمتهم ونفذ فيهم حكم الإعدام فى ٢٨ مايو ١٩٠٥[٤٧]. كما كان الهدف الأساسى من إرسال هذا القومسيون لسيناء بالإضافة إلى تحقيق الحادث هو التحقق من نشاط الجنود العثمانيين على الحدود وتأكيد السيادة المصرية على سيناء بعد ما اتجهت أنظار الدولة العثمانية نحوها.

وفى إطار الإصلاحات التى رأت الحكومة المصرية إقامتها فى سيناء، أصدرت نظارة الحربية أمرها إلى براملى فى أوائل يناير ١٩٠٦ بالتوجه إلى «نقب العقبة» لوضع «خفر» من الشرطة فيها لمراقبة الحدود، لكن «فوكنر بك» مندوب نظارة الحربية فى السويس أخبره بأن سفينة ألمانية قد حطت حمولتها من الأسلحة وحملها العربان على ظهور الجمال[٤٨]. ويبدو أن الحكومة المصرية كانت تبحث عن مبرر لإرسال هذه القوة، فهى تارة تدعى أنها قد أرسلتها لمراقبة عمليات تهريب الأسلحة، وتارة أخرى تدعى بأنها أرسلت براملى لتوزيع خمسة آلاف جنيه على أصحاب الأراضى بالطور الذين أضيروا من جراء انتزاع أملاكهم لتوسيع محجر الطور [٤٩].

وعندما وصل براملى إلى نقب العقبة على رأس قوة من رجال الشرطة عدتها خمسة أفراد من أهالى قلعة نخل بهدف إقامة نقطة الحراسة بها، لم يجد بها الماء الكافى لإقامة مثل هذه النقطة الدائمة فى هذا الموقع، لهذا توجه إلى المرشش (أم رشش أو أم الرشراش وهى إيلات حاليًا) فى سفح النقب على الجانب الغربى من رأس خليج العقبه، ومن هناك أرسل إلى رشدى باشا قومندان العقبة يطلب مقابلته، لكن رشدى باشا قام بمحاصرة براملى وقوته، ودام الحصار حوالى ثمانية عشر يوما، ولم يتم فك الحصار إلا بعد أن تلقى رشدى باشا أوامر بذلك من الباب العالى [٥٠].

وكان البكباشى صدقى أفندى قائد العقبة قد توجه إلى براملى بعد أن وصل إليه رسولان من قبله يطلبان السماح لبراملى بمقابلته، وقد أكد الأخير بصورة قاطعة أنه جاء لإقامة معسكر للجنود فى المنطقة المذكورة طبقا للأوامر التى تلقاها من سردارية الجيش المصرى. ويؤكد رشدى باشا فى كتابه عن «مسألة العقبة» أن براملى ذكر أن المناطق

الممتدة من خليج العقبة حتى البحر المتوسط كلها تابعة لمصر، وهى المرشش وأم البيان وغديان ونقب العكفى وكنتلة الجرافى والقصيمة وعجرود وخان يونس (٥١).

ووفقا لرشدى باشا فإن براملى اقترح خطا للحدود يمتد من رفح حتى الغور، وهو خط يمتد تجاه جنوب شرق رفح، ولاشك أن براملى بنى اقتراحه على أساس الحد الذى تعترف به الحكومة المصرية وهو الخط الممتد من رفح وحتى جنوب الوجه، وهى المناطق التى كانت بالفعل تحت الإدارة المصرية قبل أن تنتزع الحكومة العثمانية منها الوجه وضبا والمويلح والعقبة، وأضاف إلى هذا الخط «وادى عربة».

ورجع براملى عن المرشش بناء على طلب من اللواء رشدى باشا قومندان العقبة التركى، وتوجه إلى قلعة نخل، وبعد وصوله إليها تلقى أوامر من كرومر بالتوجه إلى العقبة عبر قلعة العويقب على بعد ست ساعات شرق طابا، وكان سعيد باشا قد بنى هذه القلعة ووضع فيها مدفعين واثنى عشر جنديا من عساكر الباشبوزق، وقد أمره بعدم الاحتكاك بالمراكز العثمانية الموجودة بالعقبة (٥٢).

وقد احتج السلطان العثمانى لدى السفير البريطانى فى استانبول من قيام براملى ومعه قوة عسكرية بمحاولة إنشاء مركز للحراسة قرب الحدود، والتمس من السفير اتخاذ خطوات لسحب هذه القوة من الموقع الذى احتلته. وكانت رسالة السلطان للسفير البريطانى بلا شك ناشئة عن تلك التقارير المغالية التى وصلته من مصر والتى تصور بعثة براملى على أنها انتهاك للحدود التركية (٥٣).

لكن الواضح أن الدولة العثمانية قد سبقت الحكومة المصرية فيما أقامته من نقاط الحراسة بعد تسلمها لقلعة وميناء العقبة، بينما انسحبت القوة المصرية التى كانت موجودة بالعقبة إلى مكان يسمى «مونابى» على الشاطئ الغربى من خليج العقبة عقب تسوية عام ١٨٩٢(٥٤).

ونظرا لأن مسألة الحدود الفاصلة بين مصر والدولة العثمانية لم تحدد بشكل قاطع فى تسوية ١٨٩٢، وما إذا كانت العقبة، وهى الحد المشمول فى تلك التسوية وفقا لبرقية جواد باشا، تشمل فقط حصن القلعة والميناء والقرية أم أن الحد يشمل نقطة أبعد من ذلك. واستغلالا لهذه الثغرة وللظروف الدولية والإقليمية آنذاك، سارعت الحكومة العثمانية عقب التسوية بوضع المنطقة تحت الإدارة العسكرية، تحت رئاسة ضابط برتبة قائمقام مركزه العقبة (٥٥).

ومما شجع الدولة العثمانية على توسيع نطاق حدودها على خليج العقبة، هو مشروع مد خط السكة الحديد إلى «معان»، كما لعب إهمال الحكومة المصرية فى تواجدها بمنطقة خليج العقبة دورا مهما فى تشجيع الدولة العثمانية على مثل هذه الخطوة. حيث أن الحكومة المصرية قامت عقب تسوية عام ١٨٩٢ بسحب قواتها من العقبة بل ومن المناطق المتاخمة لها، لأن سعد أفندى رفعت (قومندان القلاع الحجازية وسيناء) عند إخلائه للعقبة فى أبريل ١٨٩٢، نزل إلى وادى طابا على بعد ثمانية أميال من العقبة، وحفر بئراُ فى فم الوادى، وأقام بجنوده هناك ثمانى أشهر لكنه شكى من بعد المسافة ووعورة الطريق وقلة وجود الماء فى طابا، فأرسلت إليه الحربية المصرية مندوبا ليختار مكانا يتوفر فيه الماء فاختار «النويبع» التى تقع على بعد ٥٠ ميلا من العقبة جنوبا، وعلى بعد ميلين من مصب «وادى العين» شمالا، وبنى سعد أفندى بالنويبع قلعة صغيرة سنة ١٨٩٣ لتكون مركزا للشرطة[٥٦].

وهذا التصرف من الحكومة المصرية كان مشجعا على نشوب الأزمة ومنح الفرصة للدولة العثمانية لمد نطاق العقبة والإدارى حتى المرشش التى تبعد بمسافة ثلاثة أميال شمال العقبة وذلك لانعدام الوجود المصرى القريب بالمنطقة.

د ـ حادثة طابا، يناير ـ أبريل ١٩٠٦

فور عودة براملى من المرشش إلى مركزه فى نخل، كتب تقريرا عن الحادث أوضح فيه كل التفصيلات، كما أكد فى تقريره بأن هناك شيخين من شيوخ وادى عربة هما «مسمخ الكبيش، وسليمان الخليفى اللذين كانت قبائلهما تعيش منذ زمن طويل تحت الإدارة المصرية، وكانا يتلقيان إعانة سنوية من الحكومة المصرية، قد تلقيا رشوة من رشدى باشا، وتحولا تجاه الجانب العثمانى، وهذان الشيخان لا يمثلان خسارة كبيرة لكن تصرفهما هذا قد يستغله العثمانيون أثناء بحث مسألة التخوم القبلية»[٥٧].

ويؤكد رشدى باشا أنه استخدم سلاح الرشوة بالفعل مع شيوخ القبائل القاطنة فى وادى عربة، ليؤكد على مسألة مهمة، وهى أن تبعية هذه القبائل صارت للدولة العثمانية ماداموا يتلقون المعونة منها، وهو يهدف بذلك إلى القضاء على دعوى براملى فى وادى عربة [٥٨] ، كما أن تصرفه هذا سوف يفيد كذلك إذا ما استخدم مبدأ «ترك القديم على قدمه» عند وضع أية اتفاقية بخصوص الحدود مستقبلا.

وهذا التصرف من رشدى باشا يؤكد على مبدأ مهم من المبادئ العثمانية بخصوص تعاملها فيما يتعلق بحدودها مع سيناء، وهو مبدأ فرض سياسة الأمر الواقع، حيث كان

العثمانيون يحدثون من جانبهم تغيرا على خريطة الحدود مع سيناء ثم يطالبون الحكومة المصرية بالاعتراف بهذا الوضع الجديد ملوحين بما لديهم من أسلحة التهديد سواء بحجب الفرمان تارة أو بمحاولة الاستحواذ على سيناء تارة ثانية، أو الادعاء بأنه ليس بينها وبين إحدى ولاياتها ثمة حدود تارة ثالثة حدود.

وكان من نتيجة عدم استجابة الحكومة العثمانية لاقتراح الحكومة المصرية إلى تعيين لجنة لتحديد التخوم بين سيناء والممتلكات العثمانية فى الحجاز والشام، أن قررت الحكومة المصرية التعامل بمنطق سياسة الوضع القائم الذى تتعامل به الدولة العثمانية. حيث كان رد الصدر الأعظم على الخديوى بأن الباب العالى لن يعين مندوبا لتحديد التخوم لأنه ليس هناك ثمة قضية حدود، لكن هناك فقط انتهاكا للحدود التركية والذى لا يمكن معه التسامح (٥٩).

لهذا قررت الحكومة المصرية الاستيلاء على وادى طابا الذى يقع على بعد ثمانية أميال من قلعة العقبة برا وستة أميال بحرا، فأرسلت الحربية المصرية «بلوكا من العساكر النظامية مع الأميرالاى سعد بك رفعت» (الذى كان قد أحيل للتقاعد واستدعته الحربية المصرية عند نشوب هذه الأزمة نظرا لمعرفته بأحوال شبه الجزيرة)(٦٠)، وكانت الأوامر قد صدرت إلى براملى بالتوجه إلى طابا للانضمام إلى القوة التى أرسلت بقيادة سعد بك رفعت وبمجرد وصول التعليمات إلى براملى ارتد عائدا إلى طابا ليكون فى استقبال القوة التى أرسلتها الحربية المصرية (٦١).

وكان رشدى باشا قد سبق واحتل المرشش وأقام بها مركزا للحراسة، وتم بناء هذا المركز فى خمسة أيام وذلك بهدف التأكيد على أن وادى عربة بات ضمن الحدود العثمانية، وقد أكد بأن إقامة هذا المركز قد أصابت براملى بصدمة شديدة، لأنه كان يعقد أمالا كبيرة على ضم وادى عربة للحدود المصرية (٦٢). ولم يكتف رشدى باشا باحتلال المرشش بل نراه يتوغل داخل الأراضى المصرية حتى وصل إلى منطقة طابا المصرية، التى سبق لسعد بك رفعت أن حفر بها بئرا وأقام فيها مع جنوده المنسحبة من العقبة سنة ١٨٩٢/١٨٩٣ واحتل طابا دون سابق إنذار (٦٣).

وحينما وصلت الباخرة المصرية «نور البحر» وعلى متنها **٢٥** جنديا من خفر السواحل بقيادة سعد بك رفعت إلى طابا، وجدت أن القوة العثمانية قد احتلتها (٦٤)، ويقول سعد بك رفعت فى تقريره الذى وضعه حول مهمته : «ولما وصلت بنا الباخرة ميناء طابا رأيت العساكر التركية قد انتشرت على التلال التى تطل على طابا من الشرق، وقائدهم ضابط

برتبة بكباشى واقف على الشاطئ، فأمرت العساكر بالاستعداد للنزول إلى البر وسبقتهم إليه فاستقبلنى القائد المذكور، وقال: ما الخبر؟ قلت، جئت ببعض العساكر المصرية لاحتلال طابا. قال: أن طابا فى حد العقبة وهى جزء منها، فلا أسمح لأحد بأن ينزل فيها. قلت: بل طابا فى حد الجزيرة (يقصد شبه جزيرة سيناء) وقد أقمت فيها بنفسى مع العساكر بعد إخلاء العقبة سنة ١٨٩٢، وحفرت فيها هذا البئر ودللته عليها، وفيما أناقشه فى ذلك، حضر المستر براملى برا من نخل واشترك معنا فى المناقشة، فأصر القائد التركى على قوله إنه يقاومنا إذا أنزلنا العساكر إلى البر، وكانت عساكره قد انتشرت على التلال وصوبت نيرانها نحونا» (٦٥). فاضطر سعد بك وبراملى إلى النزول بقواتهما بجزيرة فرعون التى تبعد حوالى ميلين من طابا، وأرسلا تقريرهما إلى الحكومة المصرية وظلا هناك انتظارا للرد.

وقد احتجت الحكومة البريطانية لدى الباب العالى على احتلال طابا التى لا نزاع فى وقوعها داخل حدود شبه جزيرة سيناء، وأشارت على الباب العالى أنه إذا وجد شكا بالنسبة لخط الحدود فإن تشكيل لجنة مشتركة لتعيين الحدود هى أفضل السبل لحل المسألة (٦٦). كما أرسل الخديو رسالة إلى الصدر الأعظم، يؤكد فيها تبعية طابا للإدارة المصرية ويقترح تعيين مندوبين لتحديد الحد الفاصل بين أملاك الدولة العثمانية وسيناء لمنع حدوث مثل هذه المشكلات (٦٧).

وجاء رد الصدر الأعظم على الخديو يحتوى على نوع من التهديد المباشر إذا لم ينصاع للأوامر السلطانية، وجاء هذا الرد من خلال عدد من البرقيات أرسلت خلال شهر يناير ١٩٠٦ تتلخص فى سحب القوة المصرية من جزيرة فرعون، والتوقف عن مخالفة الأوامر ومنع إقامة النقاط العسكرية بالقرب من العقبة، كما أكد على أنه ليس هناك خلاف حول طابا لأنها أساسا من الأملاك العثمانية، كما أن مصر ما هى إلا ولاية من الولايات العثمانية، فلا حاجة إذن لتعيين مندوبين لإقامة خط الحدود، وعدم الاعتراف بفرمان ١٨٩٢ (٦٨).

وكان هذا الرد من الدولة العثمانية يعنى تمييع الموقف بما يعنى الرفض التام لكل أشكال المساومة على تحديد حدود ممتلكاتها مع سيناء. وبناء على هذا الرد صدرت الأوامر فى ١٧ فبراير ١٩٠٦، إلى الكابتن هورنبى Horinby قائد الطراد ديانا Diana الموجود حينئذ فى بورسعيد بمناسبة افتتاح سكة حديد النيل ـ البحر الأحمر، بالتحرك إلى خليج العقبة للحفاظ على العساكر الموجودين بجزيرة فرعون ومنع العثمانيين من التوغل أكثر من ذلك فى سيناء(٦٩).

واصطحب الكابتن هورنبى معه على متن الطراد ديانا كلا من نعوم شقير مندوبا عن المخابرات المصرية، والكولونيل باركر مدير المخابرات المصرية آنذاك الذى كان قد وصل إلى جزيرة فرعون قبل وصولهم إليها، فتوجه معهم إلى العقبة وكانت القوات العثمانية قد سيطرت على طابا بقوة قوامها ألفى جندى واتخذت موقعها وباتت على استعداد تام لحدوث أى اشتباك فى أية لحظة (٧٠).

والتقى الكابتن هورنبى وباركر بك ونعوم شقير باللواء رشدى باشا قومندان العقبة، ودار بينهما حديث حول أصل النزاع، فأوضح رشدى باشا بأن نزول براملى إلى المرشش كان المقصود منه التحرش بالدولة العثمانية، وأضاف بأن طابا والنقب نقطتان استراتيجيتان تتحكمان فى خليج العقبة، لهذا لابد من ضمهما إليها لأجل سلامتها وأن خليج العقبة هو جزء لا يتجزأ فهو يشكل ميناء طبيعيا واحدا، ومن ثم فإن المنطقة المحيطة به تعد أراض عثمانية، وعلى هذا فإن طابا والقطار ونقب العقبة والقصيمة كلها ـ على حد تعبيره ـ أرض عثمانية. لكن البعثة المصرية أوضحت لرشدى باشا بأنه من المعلوم أن المنطقة شرق خليج العقبة تابعة للدولة العثمانية، والمنطقة غرب خليج العقبة تابعة لمصر، وقد سبق للقوات المصرية أن استولت على طابا عدة أشهر عقب إخلاء العقبة ١٨٩٢، ولم تتركها إلا لوعورة الطريق وبعد المسافة، ومن ثم فإن احتلال الجنود العثمانيين لطابا والنقب قبل تحديد التخوم رسميا بين مصر والدولة العثمانية، يعد خطة محكمة لإقرار سياسة الأمر الواقع.

وظلت البعثة المصرية بجزيرة فرعون ريثما تأتيهم الأوامر أو ترسل إليهم لجنة لتحديد التخوم، وذلك تحاشيا لحدوث احتكاك بينهم وبين القوة العثمانية الموجود بالعقبة (٧١).

وعن الموقف البريطانى، فقد كانت لندن مقتنعة تماما بأن المسألة ليست مسألة إدخال بعض التعديلات على الحدود بقدر ما هى السماح للعثمانيين بوضع يمكنهم من خلاله تهديد مصر وتهديد المرور فى قناة السويس (٧٢). وكان رأى السير إدوارد جراى Sir E. Grey مشابها لرأى كرومر المؤيد لاستخدام القوة فى التعامل مع المسألة. لكن رأى جراى واجه معارضة قوية فى مجلس الوزراء البريطانى فى ٢٥ أبريل من اللورد تشانسلور Chancellor واللورد لوربورن Loreduru خصوصا فيما يتعلق بطلب كرومر إنزال قوات بريطانية فى سيناء، لكن المجلس قرر الدفاع عن المصالح الدولية فى القناة(٧٣).

ومن الملاحظ أن الموقف البريطانى خلال هذه المرحلة من الأزمة لم يكن يؤيد استخدام القوة فى التعامل مع التشدد العثمانى. وكان ذلك واضحا من خلال التعليمات التى أعطيت لأعضاء البعثة المصرية المصاحبة للبارجة بعدم إثارة العداوات. لكن فى الوقت نفسه لم يكن هناك تنازل عن مبادئ أساسية أهمها، عدم السماح للأتراك بالتقدم فى سيناء أكثر من ذلك، وضرورة تعيين لجنة لتحديد الحدود.

وقد رفضت الحكومة البريطانية الطلب الذى تقدم به عدد من أعضاء مجلس العموم البريطانى بإحالة النزاع حول طابا إلى التحكيم، وأكد السير إدوارد جراى فى ١٠ مايو بأننا لا يمكن أن نحيل أمن القناة وأمن مصر إلى التحكيم [٧٤].

أما الموقف العثمانى فقد كان عنيدا ومتصلبا، حيث صمم العثمانيون على أن شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة خارج التخوم المحددة فى فرمان ١٨٩٢، وأن برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ تشير فقط إلى الجانب الغربى لشبه جزيرة سيناء[٧٥] .

والواضح أن الحكومة العثمانية كانت دائما تضع نصب عينيها هدفا أساسيا وهو الوصول بخط السكة الحديد الممتد من بيروت ـ معان ـ العقبة حتى قناة السويس عن طريق فرع يمتد إلى بورسعيد وآخر إلى السويس [٧٦]. وهذا الهدف ربما أعمى الجانب العثمانى عن حقيقة مهمة وهى أن بريطانيا ما جاءت إلى مصر منذ عام ١٨٨٢ إلا لهدف أساسى وهو حماية الشريان الإمبراطورى (قناة السويس) وبالتالى فهى لن تسمح بأى اقتراب يهدد هذا الشريان الحيوى بالنسبة لها.

وقد تجلى الهدف العثمانى واضحا فى التعامل العثمانى مع المشكلة، وفى الاقتراحات التى تقدمت بها الحكومة العثمانية كأساس للمسألة. فحين وافق السلطان العثمانى على إرسال مندوبين من طرفه للقاهرة لتقصى الحقائق بشأن النزاع على الحدود كان المصريون والبريطانيون يعتقدون أن هذين المندوبين مخول لهما صلاحيات واسعة بالتحرى والتفاوض والاتفاق لكن بوصولهما إلى القاهرة، نزلا ضيفين على مختار باشا المندوب السامى العثمانى فى مصر، ولم يحاولا التحدث مع أحد بخصوص مهمتهما، ولم يتصلا بأى مندوب من جانب الحكومة المصرية أو اللورد كرومر. وفى ٢ أبريل أرسلا تقريرهما الذى أكد فيه أن طابا لا تقع ضمن الحدود المصرية، وعلى هذا فلا حاجة لانسحاب القوات العثمانية منها طالما أنها تقع ضمن الأراضى العثمانية [٧٧].

وعقب ذلك تقدم مختار باشا بطلب فتح باب التفاوض مع الخديو على أساس برقية ٨ أبريل، لكن من وجهة النظر العثمانية التى كانت تفسرها كالتالي[٧٨] :

١ـ أن حدود شبه جزيرة سيناء تتكون من الأراضى الواقعة جنوب الخط المستقيم الممتد من العقبة إلى السويس، والخط المستقيم الممتد من السويس إلى رفح.

٢ـ أن المثلث المتخلف عن هذا التقسيم فهو أرض عثمانية.

٣ـ بناء على هذا التقسيم فإن طابا مصرية.

وأكد مختار باشا بأن السلطان عبد الحميد يعلق أهمية كبيرة على هذا التقسيم المقترح للحدود لرغبته فى مد خط سكة حديد إلى العقبة ثم إلى السويس وبور سعيد. كما اقترح خطا آخر يمتد من رفح حتى رأس محمد.

هكذا يتضح أن المسألة بالنسبة للعثمانيين لم تكن مسألة توزيع دائرة مصالحها الاقتصادية حيث كان السلطان العثمانى يعقد آمالا كبيرة على ما يمكن أن يحققه مثل هذا الخط الحديدى المزمع إقامته من أرباح تسد عجز الميزانية العثمانية، كما أن هذا الخط الذى ستصل بعض فروعه إلى الأراضى المقدسة سيقوى مركزه فى مناشدته لفكرة الجامعة الإسلامية.

ولاشك أن كلا الاقتراحين العثمانيين بشأن حدود سيناء، سواء ما اقترحته الحكومة العثمانية أو ما اقترحه مختار باشا كانا يشكلان تهديدا مباشرا لقناة السويس، كما أن الموافقة على أحدهما من جانب الحكومة المصرية أو الحكومة البريطانية كان يعنى مزيدا من المتاعب للوجود البريطانى، ومزيدا من الطمع العثمانى فى الأراضى المصرية. وعلى هذا الأساس تم رفض الاقتراحين.

وأرسل الخديو رده على هذه المقترحات العثمانية فى ١٤ أبريل إلى الصدر الأعظم، وقد أشار إلى أن برقية ٨ أبريل التى تعد بمثابة جزء مكمل لفرمان ١٨٩٢ هى أساس الموقف المصرى، واقترح فى رسالته إجراء عملية مسح لخط الحدود فيما بين رفح والعقبة كأساس لحل الأزمة، ومنع أية شكوك حول موقع بعض المراكز على ذلك الخط، والمحافظة على «الوضع القائم» الذى كان قبل احتلال القوات العثمانية لطابا[٧٩].

وفى رده على رسالة الخديوى فى ٢٢ أبريل أكد الصدر الأعظم على حق السلطان العثمانى فى تفسير برقية ٨ أبريل وبالأسلوب الذى يراه، كما أكد بأن خليج العقبة فيما عدا الجانب الغربى من سيناء خارجة عن الأراضى التى يحددها الفرمان[٨٠]. وهذا الرد العثمانى قد أغلق باب التفاوض، ولم يعد أمام الحكومة المصرية، التى تساندها بريطانيا، سوى الاتجاه إلى أسلوب الضغط والتهديد باستخدام القوة لإجبار الحكومة العثمانية على الرضوخ للمطالب المصرية البريطانية.

وفى خطوة تعبر عن موقف الخديوى من الأزمة، قرر إيفاد أحمد شفيق باشا، نائب رئيس الديوان الخديوى، إلى الأستانة فى ١١ أبريل ومعه ملف كامل بالملفات والوثائق والصورة الخاصة بالأزمة فى محاولة من الخديوى للوصول إلى حل للأزمة بالطرق الودية، ولإظهار موقفه للسلطان بأنه مضطر إلى مجاراة سلطات الاحتلال البريطانى وذلك من خلال المراسلات السرية التى أرسلها للباب العالى والسلطان مع أحمد شفيق، وأنه متعاطف مع مطالب الباب العالى(٨١).

لكن على أى الأحوال فقد عاد أحمد شفيق من الأستانة إلى القاهرة فى ٢٨ يونيه دون أن يحقق أية نتائج تذكر، حيث عاد بوعود شفهية بالسعى لحل الأزمة. لكن مهمته أكدت لكرومر استحالة الاستمرار فى طريق التفاوض مع الباب العالى وفقا لتلك الأسس التى يطرحها، ولابد أولا من استعمال أسلوب الضغط المباشر لإثناء الباب العالى عن موقفه المتشدد.

هـ ـ حادثة رفح (أبريل ـ مايو ١٩٠٦)

كانت رسالة الصدر الأعظم للخديوى فى ٢٢ أبريل قد سدت الطريق أمام التفاوض بين الجانبين المصرى والعثمانى، كما أحست الحكومة البريطانية أن الباب العالى يضيع الوقت دون الوصول إلى نتائج فعلية، ولم يعد هناك مفر من الضغط أو التلويح بالقوة لإجبار حكومة الأستانة على قبول المقترحات المصرية.

وقد زاد من توتر الموقف قيام القوات العثمانية بإزالة عمودى الحدود الموجودين عند رفح، حيث أرسل الأتراك فى ١٢ أبريل، عقب احتلالهم لطابا، عددا من الجنود لاحتلال رفح، فأزالوا عمودى الحدود من موقعهما على جانبى شجرة السدر التى تفصل الحدود المتعارف عليها بين مصر والشام، كما اقتلعوا عددا من أعمدة التلغراف(٨٢).

ووصل خبر إزالة عمودى الحدود عند رفح إلى الحكومة المصرية فى ٢٥ أبريل، عندما أبرق مراسل صحيفة «المقطم» بالعريش «سعد أفندى عرفات» بأن «العساكر الأتراك أزالوا الأعمدة الرخامية المقامة فى نقطة رفح بمنزلة حدود ثابتة بين الحكومة المصرية والحكومة الحميدية ». ومن الجدير بالذكر أن الخديو كان قد زار العريش فى عام ١٨٩٨ وسجل محافظ العريش آنذاك، عثمان بك فريد، تاريخ الزيارة على أعمدة الحدود المقامة بجانب شجرة السدر (٨٣) .

وكان بلاغ مراسل المقطم لصحيفته أسبق من بلاغ محافظ العريش محمد بك إسلام لحكومته، مما كان ذلك سببا فى عزله من وظيفته، كما ألحقت محافظته إداريا بنظارة الحربية، وأرسل الكولونيل باركر بك Col. Parker مساعد مدير المخابرات المصرية لإدارة الأعمال بها بصورة مؤقتة [٨٤]

ويؤكد رشدى باشا أن الحكومة العثمانية أرادت من وراء إزالة عامودى الحدود عند رفح شغل المصريين والإنجليز عن طابا والمناطق الحساسة المجاورة لها بموضوع آخر أقل أهميه وخطورة، لكى تخفف من الضغط البريطانى المصرى الذى يطالبها بالانسحاب من طابا[٨٥].

لكن من الواضح أن الحادث قد جاء بنتائج عكس ما كان متوقعا بالنسبة للعثمانيين، حيث إن هذا العمل قد عجل بوصول الأزمة إلى ذروتها، وكتب جراى يقول : «إنه من الواضح أن عبد الحميد يريد إنذارا، فأنا لا يمكن أن أتصور تحريكه للموضوع من أساسه، إلا إذا كان ذلك نابعا من طبيعة الأتراك الذين يخلقون المشكلات فقط من أجل المناورات التى عادة ما تلى ذلك، فإذا لم يكن فى نية عبد الحميد الاعتداء حقيقة على مصر، فلماذا إذا يثير أصلا المشكلات بشأن سيناء التى لا تساوى كل هذا الأمر»[٨٦].

وأوعز الصدر الأعظم إلى قومندان العقبة باتخاذ الاستعدادات اللازمة للدفاع عن المنطقة، وذلك بإرسال قوات إضافية للعقبة وإرسال سفن حربية للدفاع عن شواطئها، ووكلت هذه المهمة إلى الجيش الخامس التركى [٨٧]. ووصلت التقارير إلى القاهرة بأن الحامية التركية بالعقبة قد وصلتها إمدادات وتعزيزات عسكرية، وصرح رشدى باشا قائد هذه الحامية بأن فى نيته التقدم نحو نخل [٨٨].

وكان رد الفعل المصرى سريعا، حيث «صدرت الأوامر من الحكومة المصرية فى ٢٧ أبريل للبارجة الإنجليزية، مينرفا Minerva لراسية فى مياه بورسعيد بالسفر على الفور إلى رفح للتحقيق من الخبر. وصاحب البارجة نعوم بك شقير (معتمدا للحكومة المصرية)، والكابتن ويموث Weymouth قومندان الطراد مينرفا (معتمدا للحكومة البريطانية). وقد طلب منهما التثبت من صحة الخبر، إذا ما وجداه صحيحا احتجا على العمل رسميا باسم الحكومتين المصرية والبريطانية معا، ويسلمان الاحتجاج رسميا إلى ضابط الجنود العثمانيين فى رفح، وبعد ذلك تعود البارجة إلى مصر، وأعطيا تحذيرا بعدم تخطى حدود رفح شمالا[٨٩].

ووصلت البارجة إلى رفح فى ٣٠ أبريل، وظهر من أقوال الشهود من قبيلة الرميلات بأن العمودين قد أزيلا فعلا يوم ١٢ أبريل كما تم استبدال ١١ عامود من أعمدة

التلغراف المصرى فى بئر رفح بأعمدة عثمانية فى ٢٨ أبريل، كما تبين أن ما يقرب من خمسين جنديا عثمانيا على رأسهم اليوزباشى أركان حرب مفيد بك قد نصبوا خيامهم الخمسة فى حدود مصر. وبعث نعوم شقير برسالة إلى قائد القوة العثمانية مع أحد الجنود من حرس الحدود، يخبره فيها أنه أتى مندوبا عن الحكومة المصرية لمقابلة قومندان الجنود العثمانيين المعسكرين فى رفح مقابلة ودية، كما أرسل الكابتن ويموث رسالة أخرى لمفيد بك يخبره فيها بأنه جاء مندوبا عن الحكومة البريطانية لمقابلته بشأن مسألة الحدود، لكنه لم يحضر، فأرسل إليه كلا من نعوم شقير والكابتن ويموث احتجاجا من على ظهر البارجة منيرفا فى ميناء رفح فى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٣٠ أبريل يطالبانه فيه إعادة عامودى الحدود وأعمدة التلغراف إلى أماكنهم، والحفاظ على الحدود[٩٠].

وفى اليوم التالى حضر مفيد بك ومعه ١٥ جنديا، وتقابل مع نعوم شقير وقال له: «بما أنك معتمد الحكومة المصرية فإنى أفاوضك ولكن الكابتن ويموث معتمد الحكومة البريطانية فإنى استقبله كزائر»، ثم أفهمه نعوم شقير بأن هذه الرسالة هى احتجاج رسمى، ومنعا لتوتر الموقف أكثر من ذلك، فإن عليه أن يكتب لحكومته بتعيين لجنة مشتركة من أتراك ومصريين لتعيين الحدود بصورة جدية وودية [٩١].

ولما لم تأت تلك المساعى بأية نتيجة، أقلع الطراد إلى العريش فى طريق عودته إلى بور سعيد. وكان من الواضح أن وصول الأمر عند هذا الحد سيجعل بريطانيا تتخذ اجراءات أكثر تشددا تجاه الباب العالى لإجباره على قبول وجهه نظرها.

و - الإنذار البريطانى والمظاهرة البحرية

رأت الحكومة البريطانية فى قبول مطالب الدولة العثمانية، التى اتسعت لتشمل رفح، خطرا على حرية المرور فى قناة السويس. لهذا قررت توجيه إنذار نهائى إلى الباب العالى، وبدأت استعدادها لاتخاذ الخطوات اللازمة لذلك، والتى كانت مزيجا من الضغط الدبلوماسى والتهديد باستخدام القوة.

ومنذ البداية استبعدت فكرة إرسال قوات بريطانية إلى طابا لطرد القوات العثمانية، لأن ذلك كان يتطلب القيام بمظاهرة بحرية فى مياه البحر الأحمر، كما أن القوات العثمانية زادت من تحركاتها على طول المنطقة الحدودية القريبة من رفح[٩٢]، ومن ثم فإنه من الممكن أن تثير مثل هذه الخطوة العالم الإسلامى ضد بريطانيا، نظرا لوجود المقدسات الإسلامية على الساحل الشرقى للبحر الأحمر.

وأعلن جراى فى ٢٦ أبريل زيادة القوات البريطانية فى مصر. وفى ٣٠ أبريل قررت بريطانيا القيام بمظاهرة بحرية فى البحر المتوسط قرابة الشواطئ التركية فأمرت أسطول

البحر المتوسط بالتحرك إلى بيريه ذى Piraeus كما أرسلت سفنا حربية إلى السويس وبورسعيد والإسكندرية وإن لم يكن هذا الإجراء كافيا فعلى الأسطول البريطانى احتلال متيلين Mity Lene وليمنوس Lemnos وأمبروز Imbros وساموثراك Samothrac وثاسوس Thasos ورودوس وخيوس وإيقاف حركة المرور البحرى فى البحر المتوسط بعيدا عن قناة السويس(٩٣).

وفى الوقت نفسه تقرر الإبقاء على البارجة البريطانية «دايانا» فى مياه خليج العقبة حتى إذا ما تقدم الجيش العثمانى صوب نخل بوسط سيناء قامت البارجة بتدمير آبار المياه فى العقبة مما يجعل التقدم العثمانى مستحيلا (٩٤).

وفى تلك الأثناء اجتمع مجلس الوزراء البريطانى فى ٢٧ أبريل وقرر تقديم إنذار لتركيا. وبالفعل تقدم السفير البريطانى فى ٣ مايو ١٩٠٦ بإنذار إلى الحكومة التركية يدعوها فيه للاستجابة للمطالب البريطانية، والتى تتلخص فى سحب القوات التركية من طابا وتعيين الحدود التركية ـ المصرية فى شبه جزيرة سيناء من رفح وحتى راس خليج العقبة على أساس تلغراف جواد باشا فى ٨ أبريل ١٨٩٢ (٩٥).

وقد منحت الحكومة البريطانية للباب العالى مهلة عشرة أيام، وإذا ما رفض المطالب البريطانية ستكون العواقب وخيمة. وقد ساند هذا الإنذار وصول أسطول البحر المتوسط تحت قيادة بريسفورد Bersford إلى بيريه فى ٤ مايو، وقد قررت المخابرات العسكرية أنه من الصعب على خمسة آلاف رجل وألفى جمل عبور سيناء فى الظروف العادية نظرا لنقص المياه، وأن القناة بمثابة خط واضح للدفاع الفعلى عن الحدود الشرقية لمصر، لهذا فإن سيناء ستكون بمثابة حاجز نظرا لجبالها وكونها صحراء قاحلة شبه خالية من السكان والماء (٩٦).

وقد أرادت بريطانيا أن تؤمن الموقف الدولي للإجراءات التى عزمت على اتخاذها، وتضمن موقف فرنسا وروسيا وألمانيا لما لهما من تأثير كبير على الباب العالي. ففرنسا كانت قد وقعت مع بريطانيا الوفاق الودى عام ١٩٠٤، ومن ثم كان موقفها مؤيدا لبريطانيا، فقام سفيرها بالأستانة بنصيحة الباب العالى بالموافقة على المطالب البريطانية(٩٧).

أما روسيا فقد كانت مرتبطة مع فرنسا بمعاهدة تحالف منذ عام ١٨٩١، حيث اتفقت فرنسا على مساعدة روسيا إذا ما هاجمتها ألمانيا أو النمسا والمجر بمساعدة ألمانيا، كما وعدت فرنسا بتقديم مليون وثلاثمائة جندى، وروسيا سبعمائة أو ثمانمائة ألف جندى ضد ألمانيا(٩٨). لهذا صدرت التعليمات إلى المسيو زينوفيف السفير الروسى فى استانبول، بالتنسيق مع زميليه الفرنسى والبريطانى لزيادة الضغط على الباب العالى (٩٩).

أما ألمانيا فعلى الرغم من أن السلطان العثمانى كان يثير شائعات حول وقوفها بجانبه فى خلال الأزمة، إلا أن الحكومة الألمانية أعلنت صراحة أنها لا يمكن أن تساعد السلطان فى هذا الموضوع، وأن النصيحة التى قدمتها ألمانيا للسلطان فى هذا الشأن لا تتعدى حث حكومته على التفاهم مع الحكومة البريطانية (١٠٠).

كما نجح جراى فى ١٠ مايو فى الحصول على تأييد مجلس العموم البريطانى للإجراءات التى اتخذها تجاه المسألة وذلك على الرغم من الاعتراضات التى تقدم بها ثمانية من الأعضاء لهذه الخطوات القاضية باستخدام هذه القوة ضد الباب العالى لإرغامه على الإذعان للمطالب البريطانية. وأعلن جراى بأنه لا يمكن أن يحيل أمن القناة وأمن مصر إلى التحكيم كما يريد المعارضون(١٠١).

ونتيجة للضغط الدبلوماسى البريطانى على الباب العالي، حاولت الدبلوماسية العثمانية البحث عن مخرج للأزمة، وبخاصة أن الزمن المحدد للإنذار ينتهى فى ١٣ مايو. وفى ٥ مايو تقدم الباب العالى بعدد من الاقتراحات تمس مركز بريطانيا فى مصر وهى، اعتراف بريطانيا بسيادة السلطان على مصر، فى مقابل اعتراف السلطان بالمعاهدات الدولية الخاصة بمصر، واشتراك القوات العثمانية فى الدفاع عن مصر وقناة السويس جنبا إلى جنب مع بريطانيا وفى حالة قبول هذه الاقتراحات يكون الباب العالى مستعدا للجلاء عن طابا وتعيين أعضاء اللجنة المشتركة المختصة برسم الحدود (١٠٢).

ويبدو أن هذه المقترحات العثمانية لم تكن سوى شروط تريد بها أن تفرض وجودها فى مصر كشريك لبريطانيا فى إدارة شئونها. لهذا نظرت إليها بريطانيا على أنها مجرد تضييع للوقت.

وفى الوقت نفسه وصلت الأخبار من القدس تفيد بأن الأتراك يحاولون تعزيز مركزهم فى يافا، والعقبة مما دعا كرومر إلى الاستعداد لمواجهة تحرك الأتراك نحو قناة السويس فقام بتعزيز قواته فى نخل بمائة رجل من خفر السواحل، وثلاثة مدافع، وذلك كخطوة أولي لتعزيز قواته فى سيناء ككل. وتمت الاتصالات مع الحكومتين الروسية والفرنسية لتنسيق التعاون بينهما وبين بريطانيا ضد الهجوم العثمانى المرتقب، وأسفرت الاتصالات مع روسيا وفرنسا، وهما من الدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية ١٨٨٨، عن حملة إنجليزية من السفن الحربية وصلت إلى المياه المصرية لتكون تحت تصرف المعتمد البريطانى بالقاهرة، كما تمت اتصالات سرية مع كنزوفيتش وكيل القنصل البريطانى فى غزة لإثارة سكانها ضد الحكم العثمانى، حيث إنهم ـ على حد تعبيره ـ غير راضين عن الأتراك (١٠٣).

وعقب الرفض البريطانى للمقترحات العثمانية، حاولت الحكومة العثمانية الهروب من مواجهة «حائط الصد» البريطانى لهذا حاولت التفاهم مباشرة مع الخديوى لعدة أسباب؛ **أولها:** أن الخديوى كان يميل طوال الأزمة إلى مطالب السلطان العثمانى ويحاول دائما إرضاؤه لكن الضغط البريطانى عليه كان قويا، **ثانيا:** أن التفاهم مباشرة مع الخديو يعنى أنه عند التوصل إلى صيغة تفاهم بشأن تحديد الحدود، فإن تركيا ستعتبر أن تسوية الأزمة تمت بالاتفاق مباشرة مع الخديوى، **ثالثا:** تهميش دور بريطانيا فى المسألة.

وفى ٧ مايو أرسل الصدر الأعظم للخديو يطلب منه عدم تمكين أية قوة أجنبية من التدخل فى شئون مصر، كما طلب منه التفاهم مباشرة مع مختار باشا. وكان رد الخديوى، بناء على مشورة من كرومر أنه ليس لديه ما يضيفه إلى ما سبق أن تقدم به(١٠٤).

ولزيادة الضغط البريطانى على الدولة العثمانية، أصدرت بريطانيا أوامرها فى ٨ مايو بتوجه نصف البطارية الخامسة إلى السويس ومنها إلى شبه جزيرة سيناء(١٠٥)، كما قدمت الحكومة البريطانية عدة مقترحات لإذلال الباب العالى إذا ما رفض الإنذار، أهمها استدعاء المندوب السامى مختار باشا من مصر، وطرد الأتراك من السلوم، وطلب تعويض عن المظاهرة البحرية، كما أشارت الحكومة البريطانية إلى سفيرها فى استانبول بأن رفض الباب العالى لمطالبها سيؤدى إلى مطالب جديدة(١٠٦).

وفى ظل الضغوط البريطانية، وضغط كل من فرنسا وروسيا وتخلى ألمانيا عن مساندة الباب العالى، اضطرت الحكومة التركية إلى التسليم بالمطالب البريطانية، وأمرت عساكرها بإخلاء طابا وسحب قواتها من رفح إلى الحدود(١٠٧)، وإقامة عمودى الحدود فى مكانهما السابق.

وبعث توفيق باشا الصدر الأعظم برسالة إلى السير أوكونر SirConor سفير بريطانيا فى استانبول فى ١٤ مايو ردا على الإنذار البريطانى أكد فيها صدور الأوامر بإخلاء طابا، وانتداب مندوبين من طرف الدولة العلية والخديوية المصرية لإجراء المسح الطبوغرافى لخط الحدود التى تبدأ من رفح قرب العريش باتجاه جنوب شرقى بشرق على خط مستقيم تقريبا إلى نقطة على خليج العقبة تبعد على الأقل ثلاثة أميال غرب العقبة(١٠٨).

وكان السلطان عبد الحميد يرفض رفح كبداية لحدود الإقليم المصرى، وذلك ما لم تكن معلومة على خريطة حكومية رسمية معتمدة، لكنه وجد أن كل الخرائط التركية المعتمدة لا توجد رفح ضمن معالمها، ووفقا لذلك رفض السلطان قبولها كحد للإقليم المصرى، وتؤكد الوثائق البريطانية بأن السلطان عبد الحميد قد التبس عليه الأمر بين «يافا» و«رفح» ربما بسبب أن هجائهما اللاتينى متقارب «Rafa - Jaffa» (١٠٩)، كما حدث الشئ نفسه مع « طابا - Taba » و « ضبا – Deba » لكن هذا الرأى لم يكن له أساس من الصحة لاستخدام الأتراك لخرائط مكتوبة بحروف عربية، كما أنهم كانوا على علم جيد بالفارق بين المنطقتين (١١١)٠لهذا أصدر إرادة سلطانية إلى الصدر الأعظم يؤكد فيها بأن رفح ليست هى يافا، ومثل هذا الظن غير مذكور بالفرمانات الرسمية التى توضح أن الحدود تبدأ من نقطة شرق العريش، وهى ما تشكل الحد الشرقى لمصر طبقا لفرمان١٨٤١(١١٢).

ومنذ بداية الأزمة أيضا كان مستر فندلى القائم بأعمال كرومر يحاول إيجاد مبرر لتراجع الباب العالي عن موقفه أثناء مراحل الأزمة فى يناير ١٩٠٦، بأنه ربما حدث خلط بين « ضبا» الواقعة على الساحل الشرقى من خليج العقبة وبين طابا الواقعة على ساحله الغربى(١١٣)، لكن هذا المبرر أيضا لا أساس له من الصحة.

وأسرع الخديوى بإرسال موافقته على المذكرة العثمانية مما أثار غضب كرومر الذى كان يود تنفيذ المقترحات البريطانية التى اقترحت فى حالة رفض الباب العالى للإنذار. كما أن ذلك كان يعنى أن السلطان سيعتبر التسوية تمت بالاتفاق المباشر بينه وبين الخديوى فلا حاجة إذا للتدخل البريطانى (١١٤). وقد اتهم كرومر الخديو عباس «بإعاقة عمله» وصمم على أن يكون الرد مباشرة بين السلطات البريطانية والباب العالي، وكان له ما أراد، وخفت حدة الأزمة وصدرت أوامر الباب العالى إلى المندوبين العثمانيين أن يتعاونوا مع من تندبهم مصر لتعيين الحدود (١١٥).

وهكذا نجحت السياسة البريطانية فى إخضاع الباب العالى للإذعان لمطالبها، مستخدمة فى ذلك كافة أساليب الضغط الدبلوماسى بالإضافة إلى التهديد باستخدام القوة. وكان فشل الدولة العثمانية وانصياعها للمطالب البريطانية، قد تسبب فى إحداث صدمة لدى الرأى العام المصرى من جراء هذا الموقف العثمانى(١١٦)، نظرا لأن الرأى العام المصرى كان ينظر إلى دولة الخلافة على أنها القوة القادرة على إعادة فتح القضية المصرية على الصعيد الدولى، حيث ألهبت حادثة طابا المشاعر الشعبية فى مصر وخاصة رجال الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل، لا ضد الدولة العثمانية كما هو متوقع، وإنما ضد بريطانيا لتعاملها مع مصر وكأنها إحدى مستعمراتها (١١٧).

ز ـ اللجنة المصرية ـ العثمانية وتعيين الحدود

بناء على رد الحكومة العثمانية بقبول تعيين الحدود فى ١٤ مارس ١٩٠٦ صدرت أوامر الباب العالي بتعيين مندوبين ليعملوا مع المندوبين الذين ستعينهم الحكومة المصرية لرسم وتعيين خط الحدود بين مصر وأملاك الدولة العثمانية.

ومرت عملية تحديد الحدود الشرقية لمصر بثلاث مراحل **مراحلة الأولى**: مرحلة التخصيص، وهى مرحلة تحديد المساحة والنطاق الذى تمارس فيه الدولة سيادتها، وهى عمل سياسى بالدرجة الأولي. **والمرحلة الثانية**: هى مرحلة التحديد وهى مرحلة تحديد خط الحدود على الخرائط والوثائق الملحقة بها. أما **المرحلة الثالثة**: فهى مرحلة التخطيط وهى عملية فنية يقوم بها الخبراء والمختصين، وتتم بواسطة لجنة من الجانبين تنتقل إلى خط الحدود ومعها معداتها وأجهزتها وتقوم بتخطيط خط الحدود ومعها خريطة تفصيلية للمنطقة توضح عليها العلامات المختلفة التى تبين خط الحدود(١١٨).

وقد حددت رسالة الصدر الأعظم إلى السير أوكونر فى ١٤ مايو المرحلة الأولي لتعيين الحدود، حيث اتفق على أن خط الحدود يبدأ من رفح فى خط شبه مستقيم حتى نقطة تبعد على الأقل ثلاثة أميال غرب العقبة.

وتألفت لجنة تعيين الحدود المصرية من الأميرلاى روجر، كرمايكل روبرت، أوين بك مدير المخابرات المصرية، واللواء إبراهيم فتحى باشا، الذى كان إذ ذاك وزيرا للأوقاف(١١٩)، وانتدب نعوم بك، شقير للذهاب معهما كسكرتير للجنة المصرية. كما صحب هذه اللجنة المصرية مهندسان إنجليزيان من قلم المساحة المصرية وهما المستر ويدن، والمستر كيلنج، وطبيب إنجليزى هو القائمقام براكنروج بك، ومترجم تركى وهو يوسف أفندى سامح، والرقيب. «إيفانز» كاتب على الألة الكاتبة (١٢٠)، بالإضافة إلى مندوبين من نظارة الحربية وهما المستر وليم هيس، وأحمد أفندى شوقى(١٢١)، أما اللجنة التركية فقد تألفت من رشدى باشا، والأميرلاى أحمد، مظفر بك، والبكباشى محمد فهمى بك، والصاغقول أغاسى أسعد بك سكرتيرا للجنة (١٢٢).

غادرت اللجنة المصرية القاهرة فى ٢٤ مايو ١٩٠٦ ووصلوا إلى العقبة فى ٢٦ مايو حيث وجدوا اللجنة التركية قد سبقتهم إلى هناك بأيام (١٢٣). وفى ٢٧ مايو شرع المهندسان المرافقان للجنة المصرية فى مسح موقع العقبة والمناطق المحيطة بها، ورسم خريطة للمنطقة، بينما شرع أعضاء اللجنتين فى مناقشة مبدأ الحد الفاصل، وقد اقترح أعضاء اللجنة التركية بناء على تعليمات من استانبول خطا يضم نقب العقبة وامتداداتها غربا

حتى أسفل «وادى طابا»، وشمالا حتى «المفرق» بهدف ضمان مركز عسكرى لهم فى العقبة، ومن المفرق خطا يتبع الطريق بين غزة والقصيمة ويدخل القصيمة فى الجانب التركى وينحرف من هناك غربا حتى المقضبة على الحد الشرقى لوادى العريش غرب خط المرشش ـ رفح بمسافة ٤٠ كيلومتر تقريبا ثم ينحنى بعد ذلك فى خط شمال شرقى باتجاه رفح [١٢٤].

وبهذا الاقتراح العثمانى نلاحظ أن الحكومة العثمانية أرادت أن تفسر مبدأ الوضع الراهن Status Que على أساس المصالح العثمانية والاعتراف بالأوضاع التى استجدت كأمر واقع، فقد فسروا هذا المبدأ فيما يتعلق بالأراضى التى ضموها بعد تأسيس قائمقامية بئر السبع عام ١٩٠٠ خصوصا منطقة وادى عربة التى سبق لرشدى باشا أن استمال قبائله عن طريق الرشوة، إلا أن الحكومة المصرية فى مقابل هذا الموقف كانت مصرة على الالتزام بما جاء فى رسالة ١٤ مايو من أن خط الحدود يسير من رفح فى خط شبه مستقيم حتى نقطة تبعد ثلاثة أميال غربى العقبة.

وكانت أهم نقاط الخلاف بين الجانبين المصرى والعثمانى تكمن فى تحديد بداية خط الحدود، فبينما رأى الجانب التركى أن حد الثلاثة أميال غرب العقبة يبدأ من طابا أو عند النقطة التى يلتقى فيها وادى المصرى مع خليج العقبة، إلا أن الجانب المصرى كان متمسكا بالمرشش التى تقع على بعد ثلاثة أميال وثلاثة أرباع الميل غرب العقبة كبداية لخط الحدود. وألح المندوبون الأتراك حينما كانت اللجنة لا تزال بالعقبة بتعديل خط الحدود ليضموا للجانب التركى جبل فتحى والمفرق قبل أن تتقدم اللجنة شمالا، لكن الكابتن أوين كان بالفعل بإمكانه أن يتنازل عن نقب العقبة لكن ذلك من وجهة نظره كان يستوجب الحصول على تنازل فى وادى العجفى ووادى الجرافى (القرافى)، ولمسافة عشرة كيلومترات شرق مشاش الكنتيلا وعين قاديس والقصيمة [١٢٥].

لكن الجانب التركى لم يوافق على هذا الاقتراح وأكد على أنه إذا ما سويت مسألة الحدود على نحو يضمن الوضع العسكرى للعقبة فإنهم لن يثيروا أية صعوبات بعد ذلك وسوف يتساهلون مع أعضاء اللجنة المصرية على طول الخط الممتد شمالا.

وانتهى المهندسان البريطانيان من رسم خريطة العقبة فى ٤ يونيه ١٩٠٦ وقد استغرق رسمها عشرة أيام، وصدرت التعليمات إلى المساحين بأن يرسموا على الخريطة خطا مستقيما من المرشش إلى رفح، واتفقت اللجنة المشتركة على أن تكون المرشش هى نقطة البداية وجعلت أول محطة لها هى «المفرق» عند رأس النقب. وفى ٧ يونيو غادرت اللجنة

المشتركة العقبة فى خط مستقيم يعينان الأماكن البارزة ومواقع الجبال على جانبى الخط بالأرصاد الفلكية ويرسمان خريطة الطريق، وسارت اللجنة فى أثر المهندسين على الخط حتى وصلت رفح فى ٢٨ يونيه، وفى رفح انضم إلى المهندسين المستر «هيس» من موظفى قلم المساحة المصرية الذى كان فى انتظارهما، فرسموا خريطة للحدود عبارة عن خط مستقيم تقريبا من رفح حتى المرشش والمناطق الواقعة على جانبى هذا الخط بنحو خمسة أميال على كل جانب(١٢٦).

واجتمعت اللجنتان المصرية والتركية إذ ذاك للنظر فى تعيين خط الحدود، وهكذا تبدأ المرحلة الثانية من مراحل رسم الحدود وهى مرحلة التحديد. وقد عرضت اللجنة التركية خطا أسمته الخط الإدارى الفاصل، وهو يبدأ من رأس طابا على خليج العقبة ويمتد على رؤوس التلال المطلة على العقبة إلى المفرق، ثم يسير بطريق غزة المشهور إلى أن يصل إلى جبل الأحيقبة فينحرف فى اتجاه الشمال الغربى حتى بئر عجرود فيضمها إليه ثم يعود إلى طريق غزة حتى يصل إلى القصيمة فينحرف غربا لمسافة خمسة كيلومترات بعيدا عنها ويضمها إليه، ويمر فوق جبل المويلح إلى الروافعة فى وادى العريش ويسير فى الوادى إلى المقضبة، ثم يتجه ناحية الشمال الشرقى حتى الحد بين قبائل السواركة والترابين فيسير عليه إلى رفح مارا بعمودى الحدود حتى البحر المتوسط (١٢٧).

ومن الملاحظ على المشروع التركى أنه يسير وفقا لقاعدة «الوضع القائم» ووفقا للتفسير التركى للأزمة، حيث إن هذا الخط يضم المناطق التى تسكنها قبائل اللحيوات والترابين والتياها والعزازمة، وهم يتبعون لإدارة سيناء وليس للإدارة العثمانية. وكانت حجة العثمانيين فى ذلك أن قائمقامية بئر السبع وغزة قد فرضت على هذه القبائل (وليس على الأرض) ضرائب منذ تأسست قائمقامية بئر السبع عام ١٩٠٠.

أما الجانب المصرى فقد اقترح خطا يقرب من المستقيم من المرشش وحتى رفح ويضم كل المناطق التى ضمها الخط التركى إليه. أى أن كلا الطرفين قد احتوى خطه مناطق خط الطرف الأخر.

وقد جرت مفاوضات بين القاهرة واستانبول ولندن انتهت بصدور الإرادة السلطانية قى ١٢ سبتمبر ١٩٠٦، لكن اللجنة التركية لم تخبر اللجنة المصرية بفحوى هذه الأرادة ، وحاولوا حث اللجنة المصرية على التنازل عن كل من نقب العقبة بما فيها المفرق وجبل فتحى وثميلة الردادى وعين قديس والقديرات وبئر مايين ومنطقة كبيرة من العجيرة، كما ألحوا بقوة للحصول على حق استخدام طريق (غزة ـ القصيمة ـ العقبة) لتحركات قواتهم(١٢٨).

وفى الإرادة السلطانية فى ١٢ سبتمبر ١٩٠٦ وافق السلطان العثمانى رغم اعتراض اثنين من وزرائه على النقاط التالية (١٢٩):

١ـ المرشش هى نقطة طرفية على خليج العقبة.

٢ـ المفرق تترك لمصر، وبما أنها جزء من نقب العقبة وضرورية من الناحية الاستراتيجية بالنسبة للعقبة، لهذا فإنه ستبقى فى الجانب التركى.

٣ـ المقضبة والقصيمة وعين قديس وعين القديرات ومايين تترك لمصر، لكن الجنود الأتراك والجندرمة لهم حق كالقبائل المحلية فى الحصول على المياه من الآبار، ولهذا ستظل هذه المناطق غرب خط الحدود.

٤ـ استنادا للشروط السابقة فإن خط تعيين الحدود المفتوح من المندوبين المصريين ينبغى أن يكون «منطبقا بصورة عملية على الأرض».

وكانت اللجنة المشتركة فى رفح تنتظر الرد من جانب حكوماتهم، حتى وصلت ردود الحكومات فى ١٣ سبتمبر برقية لكل جانب من حكومته تخبره بما تم عليه الاتفاق بين سفير بريطانيا فى الأستانة والحكومة العثمانية. فاللجنة التركية وصلها مضمون الإرادة السلطانية، بينما اللجنة المصرية وصلها برقية من المستر فندلى متضمنة برقية من السير أوكونر بها مضمون الإرادة السلطانية (١٣٠).

ووفقا لهذه الأسس الأربعة دارت المحادثات بين أعضاء اللجنتين، وكانت نقاط الخلاف الأساسية حينئذ هى أن الأتراك كانوا يطالبون بكل نقب العقبة بما فيها جبل فتحى والمفرق وثميلة الردادى، كما طالبوا باستخدام طريق غزة القصيمة العقبة لمرور القوت وتعللوا بصعوبة طريق (غزة ـ عربة ـ العقبة)، وأنهم اعتادوا الطريق الأول فى الصيف والثانى فى الشتاء. وفى النهاية تم الاتفاق على منحهم نقب العقبة من نقطة على خليج العقبة عند رأس طابا متتبعة الحواف الشمالية لوادى طابا إلى قلعة الجبل من خلال نقطة شرق جبل فتحى إلى التل الواقع شرق ثميلة الردادى، وأن يترك جبل فتحى والمفرق وثميلة،حيث تتوافر المياه، داخل حدود سيناء. أما فيما يتعلق بمسألة عبور القوات التركية المسلحة أو الشرطة للحدود، فقد طالب الأتراك فى حالة عدم استخدام قواتهم المسلحة للمرور عبر طريق (غزة ـ القصيمة ـ العقبة) فإنه طبقا للإرادة السلطانية ينبغى السماح للجنود ورجال الشرطة الأتراك بعبور الحدود لاستخدام آبار المياه الواقعة غرب خط الحدود المقترح. ونجح الجانب المصرى فى حمل الأتراك على قبول المادة السابعة من الاتفاق بعدم السماح بمرور الجنود أو رجال الجندرمة غرب خط الحدود وهم مسلحون(١٣١).

وفى الساعة الثامنة من مساء أول أكتوبر ١٩٠٦ تم فى رفح توقيع الاتفاق بعد خمسة شهور من المفاوضات الطويلة والضغوط السياسية التى صاحبها التلويح باستخدام القوة. وكتب نص الاتفاقية باللغة التركية مع ترجمة باللغتين العربية والإنجليزية، ووافق الأتراك على التوقيع فقط على النسخة التركية على اعتبار أنها النسخة الرسمية، أما النسخة العربية فقد اتفق على أن يوقع عليها كل من أسعد بك من الجانب التركى ويوسف أفندى سامح من الجانب المصرى، وهما سكرتيرا اللجنتين. كما تم التوقيع على نسختين من الخريطة المعين عليها خط الحدود المتفق عليه وأخذ كل فريق نسخة من الاتفاقية والخريطة الموقع عليهما(١٣٢).

وبموجب هذا الاتفاق صار خط الحدود (الذى أسمته الاتفاقية الخط الفاصل الإدارى) من رأس طابا على خليج العقبة مارا برؤوس الجبال المطلة على وادى طابا الواقعة شرق هذا الوادى، ثم يمر الخط من قمة جبل فورت فى خطوط مستقيمة تقريبا حتى يسير فى منتصف المسافة بين عامودى رفح القائمين تحت شجرة على مسافة ٣٩٠ مترا جنوب غربى بئر رفح ثم يسير فى خط مستقيم حتى شاطئ البحر المتوسط(١٣٣).

ووفقا للمادة الثالثة من الاتفاقية التى تنص على إقامة أعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة التى تقع على ساحل البحر المتوسط إلى النقطة التى تقع على ساحل خليج العقبة، بحيث أنه يمكن رؤية كل عمود من العمود الذى يليه، وذلك بحضور مندوبى الطرفين. وبذلك تبدأ المرحلة الأخيرة من مراحل تحديد الحدود الشرقية لسيناء وهى مرحلة التخطيط.

وقد رأى الجانبان التركى والمصرى أن تقام أعمدة الحدود على طول الخط وتثبت فى الأرض بفلنكات من حديد كعمد التلغراف، وبعد ذلك تبنى هذه الأعمدة بالحجر والأسمنت. وقد أحضرت الحكومة المصرية عمدا وفلنكات حديدية ونصبت الأعمدة بحيث كان كل عمود يمكن رؤيته من العمود الذى يليه كنص المادة الثالثة من الاتفاقية. وقد بلغ عدد هذه الأعمدة التى تم نصبها حوالى ٩١ عمودا، وقد أخذ العمود المقام عند ميناء رفح عند تل الخرائب رقم (١) وتم نصبه فى ١٤ أكتوبر بينما أخذ العمود المقام عند رأس طابا رقم (٩١) وتم نصبه فى ١٧ أكتوبر ١٩٠٦.

وفى ١٧ ديسمبر ١٩٠٦ صدرت أوامر إلى إسماعيل أفندى المفتى اليوزباشى بمصلحة الأشغال بالجيش المصرى والمستر «ويد» أحد مهندسى اللجنة المصرية بالتوجه إلى طابا للضباط والعساكر الذين بلغوا حوالى ٤٠ رجلا من الأورطة الرابعة مشاة ومعهم خمسة

من البنائين من قسم الأشغال العسكرية، وكان القائمقام باركر بك الذى كان قد تعين مديرا لسيناء لتوه قد التقى بهم فى اليوم نفسه وظلوا هناك فى انتظار المندوبين العثمانيين إلى أن وصل مظفر باشا وفهمى بك مندوبين عن الجانب العثمانى فى ٣٠ ديسمبر وانضم إليهما اليوزباشى «غالب» لمرافقة مندوبى الحكومة المصرية لإتمام مسألة بناء أعمدة الحدود بالحجر والأسمنت، واتفق على أن يكون شكل العمود كهرم مقطوع قاعدته حوالى متر مربع، وارتفاعه عن سطح الأرض متران ونصف المتر، ومسطح رأسه حوالى ٣٠×٣٠ سنتيمتر وتم وضع الفلنكة الحديد فى رأس العمود (١٣٤).

وتم بناء أول عمود على رأس طابا يوم السبت ٣١ ديسمبر ١٩٠٦ وأعطى هذا العمود الرقم (٩١) وآخر عمود بنى على تل الخرائب فى ميناء رفح فى ٩ فبراير ١٩٠٧ وأعطى الرقم (١)، وبعد إقامة الأعمدة شرعت إدارة سيناء فى إقامة نقطة للشرطة على الحدود بهدف مراقبة الحدود وتم تقسيم خط الحدود إلى ثلاثة أقسام بهدف حراسته، وتكلفت عملية بناء أعمدة الحدود أكثر من عشرين ألف جنيه تكلفتها الحكومة المصرية وحدها دون الحكومة التركية(١٣٥).

وفى ٨ أبريل ١٩٠٩ أرسل الباب العالى إلى الحكومة المصرية مطالبا بتعمير وإصلاح العمودين (١)، (٢) فى خط الحدود بين مصر والدولة العثمانية، وطالبت الحكومة المصرية بإعادة تعمير وإصلاح ستة أعمدة بناء على طلب مدير سيناء وكلها فى جهة رفح، وطبقا للمادة الخامسة من الاتفاقية أرسلت الحكومة العثمانية مندوبا من طرفها لحضور عملية الإصلاح والتعمير لهذه الأعمدة (١٣٦).

وبهذا انتهت أزمة الحدود الشرقية لسيناء فى عام ١٩٠٦ بانتصار الدبلوماسية (المصرية ـ البريطانية) فى مواجهة ادعاءات الباب العالى وتصلب موقفه تجاه الأزمة. والواقع أنه لولا اتفاق المصالح (البريطانية ـ المصرية) لرضخت الحكومة المصرية لضغوط الحزب الوطنى الذى كان يمثله مصطفى كامل، والذى كان يؤيد الباب العالى فى مطالبه، وكان من الممكن أن تحدث تنازلات من الجانب المصرى كما حدث فى عام ١٨٩٢، خاصة وأن الباب العالى كان يعول على وجود الحزب الوطنى وموقفه المؤيد لمطالبه مما جعله أكثر تشددا خلال أزمة ١٩٠٦ عما كان عليه الحال فى أزمة ١٨٩٢. لكن كان وقوف بريطانيا إلى جانب مصر خلال مراحل الأزمة من أجل الحفاظ على مصالحها فى قناة السويس والخوف من الاقتراب العثمانى منها دائما لمصر وقد رأينا أن الاحتلال

البريطانى لمصر هو الذى حرك مسألة حدود مصر الشرقية منذ أول وهلة وطئت فيها أقدام البريطانيين أرض مصر، كما ساعد على ذلك الخوف العثمانى من اقتراب البريطانيين من الأملاك العثمانية فى الشام والحجاز.

فحدود سيناء ظلت ثابتة ـ منذ عصر محمد على ـ ومحددة فى الخط الواصل بين نهاية عمودى الحدود عند رفح تجاه الحدود الشامية (رغم أن اتفاقية ١٩٠٦ جعلت الحد بين العمودين ـ كحد شمالى) ، وبين قلعة الوجه على ساحل البحر الأحمر فى شمال الحجاز. وظل هذا الحد مجرد حد معترف به من كلا الطرفين المصرى والعثمانى إلى أن جاء الاحتلال البريطانى الذى رأت فيه الدولة العثمانية مبررا للمطالبة بقلاع شمال الحجاز فحصلت على الوجه عام ١٨٨٨، ثم ضبا والمويلح والعقبة عام ١٨٩٢ كما سبق أن رأينا فى سلسلة متلاحقة من التنازلات المصرية بمباركة بريطانيا، وأخيرا كانت الأزمة الكبرى عام ١٩٠٦ التى طمع الأتراك خلالها فى شبه جزيرة سيناء، لكن الموقف المحلى والدولي كان قد تغير عما كان عليه الحال عام ١٨٩٢ مما جعل بريطانيا ترى فى هذه المطالب العثمانية تهديدا مباشرا لوجودها فى مصر، لهذا وضعت حدا للمطامع العثمانية، ورسمت الحدود بين مصر والأملاك العثمانية فى الحجاز والشام.

وهكذا يمكن القول بأن أزمات حدود سيناء مرت بثلاث مراحل فاصلة، اتسمت المرحلة الأولي منها (١٨٨٤ ـ ١٨٨٨) بالتساهل مع المطالب العثمانية بشأن الحدود، بينما اتسمت المرحلة الثانية المتمثلة فى أزمة الفرمان عام ١٨٩٢ بامتلاك السلطان لزمام الموقف خلال بدايات الأزمة نظرا لخوف بريطانيا من إثارة السلطان للعراقيل خصوصا وأن كرومر كان يواجه مشكلة عدم بلوغ عباس حلمى الثانى لسن الرشد مما كان يتطلب موافقة الباب العالى على مجلس الوصاية وإصدار فرمان التولية. أما المرحلة الثالثة من الأزمة فقد كان الوضع الدولي يسمح لبريطانيا باتخاذ مواقف متشددة مع الباب العالى، خاصة وأن مطامعه فى سيناء وصلت إلى حدود قناة السويس.

حواشى الفصل الثالث

(١) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٤١، ص ٨٦ مال الوارد من الروزنامة، وثيقة ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، بتاريخ ٢٥ ذوالحجة ١٣٠١ هـ / ١٧ أكتوبر ١٨٨٤م.

(٢) صالح العمرو، النزاع التركى ـ المصرى على شمال الحجاز وسيناء وتدخل الحكومة البريطانية ١٨٨٤ـ١٩٠٦، مجلة الدارة، العدد الأول، السنة الخامسة، ربيع الثانى ١٣٩٩هـ / مارس ١٩٧٩، الرياض، ص ٨.

(٣) العصر الجديد، الأربعاء ٨ يونية ١٨٨١.

(٤) صالح العمرو، المرجع المذكور، ص ٨.

(٥) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٤١، ص ٩٠ مال الوارد من الروزنامة، وثيقة ١١٥ بتاريخ ٢٨ جمادى الأولي ١٣٠١هـ / ٢٧مارس ١٨٨٤م، وسجل ٤١، ص ١٤ مال الوارد من الروزنامة، وثيقة بدون رقم بتاريخ ١٦ رجب ١٣٠٠هـ / ٢٤ مايو١٨٨٣م.

(٦) المصدر نفسه، سجل ٤١، ص١٢ مال الوارد من جهات سايرة ـ من وكيل قلعة المويلح، وثيقة ١١ بتاريخ غاية جمادى الأولي ١٣٠٠هـ / ٦ يونية ١٨٨٣م.

(7)Saleh Al-amer, The Higaz Under Eht Ottoman Rile 1869-1914, Riyad,1978,p 512.

(8)Ibid, p712.

(٩) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١ ـ جـ / م١١ حربية، ترجمة إفادة صادرة من المعية السنية إلى مجلس النظار، ٢٤ فبراير ١٨٨٦ ص ٨٩.

(10) Saleh al-Amer,Op.Cit, P.712.

(١١) صار اسمه فيما بعد اللورد كرومر Lord Cromer

(١٢) صالح محمد العمرو، المرجع المذكور، ص ١١.

(١٣) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١ ـ جـ/ م١١ حربية، مستخرج من نوتة محضر جلسة ١٢ مارس ١٨٨٨، ص ٩٠ .

(١٤) حول تفاصيل محاولة فريدمان، راجع الفصل الرابع من هذه الدراسة.

(١٥) المقطم العدد ٨٩٢، بتاريخ ١٢ فبراير ١٨٩٢.

(١٦) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١ ـ جـ، محضر جلسة يوم الأربعاء ١٣ يناير ١٨٩٢، ص ٨٤.

(١٧) صالح محمد العمرو، المرجع المذكور، ص ١٢.

(١٨) المرجع نفسه.

(١٩) حسن صبحى، مشكلة شبه جزيرة سيناء (تركيا وإنجلترا وفرنسا والمسألة المصرية) ٧ يناير ـ ١٤ أبريل ١٨٩٢، من مطبوعات كلية التربية بالدوحة، ص ٧.

(٢٠) أحمد فؤاد متولي، مشكلة طابا بين الماضى والحاضر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٨٩، ص٤٠.

(٢١) راجع نص الـفـرمـان فـى: فـليب يـوسـف جـلاد، قـامـوس الإدارة والـقضـاء، الجزء السـادس، الإسكندرية ١٨٩٥، ص ص٧٥٧، ٧٥٨.

(٢٢) صالح محمد العمرو، المرجع المذكور، ص ص ١٣، ١٤.

(٢٣) المرجع نفسه، ص ١٤.

(٢٤) أحمد أمين عامر، أزمة طابا وانعكاساتها على الدبلوماسية المصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٧٠، أكتوبر ١٩٨٢، ص ٩.

(٢٥) صالح محمد العمرو، المرجع المذكور، ص ١٦.

(٢٦) حسن صبحى، المرجع المذكور، ص ٢٠.

(٢٧) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية لمسألة طابا، دراسة وثائقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣، ص ٢١، السيد حسين جلال، قناة السويس والتنافس الاستعمارى الأوربى، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٨٠، القاهرة ١٩٩٥، ص ٩٣.

(٢٨) صالح محمد العمرو، المرجع المذكور، ص ص ١٥، ١٦.

(٢٩) مكرم عبد الفتاح عبد الخالق، العلاقات المصرية ـ العثمانية منذ مؤتمر برلين ١٨٧٨، وحتى الوفاق الودى ١٩٠٤، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٨٢، ص ص ١٦٥، ١٦٦.

(٣٠) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٨٨، يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية، المرجع المذكور، ص ص٢١، ٢٢.

(٣١) صالح محمد العمرو، المرجع المذكور، ص ١٧، نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٥٨٨، ٥٨٩.

(٣٢) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٨٨.

(٣٣) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية ...المرجع المذكور، ص ص٢١، ٢٢.

(٣٤) حسن صبحى، المرجع المذكور، ص ٢٠.

(٣٥) المرجع نفسه، ص ص ٢٢، ٢٥.

(٣٦) يونان ليبب رزق، الأصول التاريخية ... المرجع المذكور، ص ٢٢.

(٣٧) إبراهيم أمين غالي، شبه جزيرة سيناء عبر التاريخ، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٨، أكتوبر ١٩٧٤، ص ١٧.

(٣٨) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية..المرجع المذكور، ص ٢٥.

(٣٩) أحمد شفيق باشا، مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الثانى، القسم الثانى، ص٧٧، ٧٨.

(٤٠) عارف العارف، تاريخ بئر السبع وقبائلها، مطبعة بيت المقدس، القدس، ١٩٣٤، ص ٢٤٤.

(٤١) ثارت الحرب بين قبيلتى العزازمة والترابين فى منطقة بئر السبع عام ١٨٨٧ واستمرت حتى عام ١٨٩٠ حين أرسلت إليهم الدولة العثمانية حملة بقيادة رستم باشا فهدأ الحال بين الجانبين، ورأى رستم باشا من الحكمة إقامة « مخفر» فى منطقة «الجهير» ببئر السبع خشية انتفاض العربان مرة أخرى، لمزيد من التفاصيل راجع، عارف العارف، المرجع المذكور، ص ص ١٩٠ ـ ١٩٣.

(٤٢) أحمد شفيق باشا، المصدر المذكور، الجزء الثانى، القسم الثانى، ص ٨٥. وانظر أيضا :
Jarvis, op.cit., p.64.

(43)Egypt No.1(1906) , Reports by his Majesty's Agent and Consul-General on the Finance, Administration and Condition, Egypt and Sudan, 1905, p.15

(٤٤) أحمد أمين عامر، المرجع المذكور، ص ص ١٠، ١١.

(٤٥) اللواء، ٩ ديسمبر ١٩٠٥.

(٤٦) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١٢، مشروع أمر عال بتشكيل قومسيون سيناء لمحاكمة المتهمين فى شبه جزيرة سيناء ١٧ / ٤ / ١٩٠٥.

(47) Egypt. No.1(1906) ,op.cit.,p.15.

(٤٨) الأهرام، ٦ أغسطس ١٩٠٦.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) المصدر نفسه، أحمد فؤاد متولي، المرجع المذكور، ص ٧٣.

(٥١) رشدى باشا، عقبة مسئلة سى، استانبول، ١٣٢٦هـ ص ١٥، نقلا عن، أحمد فؤاد متولي، المرجع المذكور، ص ٧٤.

(٥٢) الأهرام، ٦ أغسطس ١٩٠٦.

(53) Harold - Temperly, Litt. D. , F.B.A., British Documents on the Origins of the war (1898- 1914), vol.V, H.M.S.O., The Near East, London, p.189.

(٥٤) صالح محمد العمرو، المرجع المذكور، ص ١٧.

(55)Temperly, Litt. D. , F.B.A, op. cit., p.189.

(٥٦) أحمد أمين عامر، المرجع المذكور، ص ٨، نعوم شقير، المصدر المذكور، ص٢٨٧.

(57) Egypt.No.2(1906), May,1906). Correspondence Respecting Turco - EgyptianFrontier in the Sinai Peninsula, 1907, p.24 The Earl Cromer to Sir Edward Grey.

هناك ترجمة للكتاب الأزرق البريطانى حول مسألة العقبة، والمحررات الرسمية بين الدولتين العلية والإنجليزية فى صحيفة المؤيد، العددان ٩٠٥، ٩٠٦ بتاريخ ١٨، ١٩ أغسطس ١٩٠٦.

(٥٨) رشدى باشا، المصدر المذكور، ص ص ٢٠، ٢١، نقلا عن : أحمد فؤاد متولي، المرجع المذكور، ص ص ٧٧، ٧٨.

(59) Temperly, Litt. D.,F.B.A, op.cit., p.189.

(٦٠) أحمد شفيق باشا، المصدر المذكور، جـ٢، القسم الثانى، ص ٧٧.

(٦١) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية..، المرجع المذكور، ص ص ٣٠، ٣١.

(٦٢) رشدى باشا، المصدر المذكور، ص ٢١، نقلا عن، أحمد فؤاد متولي، المرجع المذكور، ص ٧٧.

(٦٣) جريدة المقطم، ١٣ فبراير ١٩٠٦.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) نعوم شقير، المصدر السابق، ص ص ٥٩٠، ٥٩١.

(66) Temperlely, Litt.D. ,F. B. A., op., cit., p.189.

(٦٧) أحمد شفيق، المصدر المذكور، جـ٢، القسم الثانى، ص ص ٧٨، ٧٩.

(٦٨) راجع نص البرقيات فى :.Egypt, No.2(1906), op.cit.,p.22, أحمد شقيق، المصدر المذكور، جـ٢، القسم الثانى، ص ٧٩.

(٦٩) راجع نص برقية كرومر إلى السير إدوارد جراى فى ٢١مايو١٩٠٦ فى : يونان لبيب رزق، وثائق السيادة المصرية على طابا، مجلة السياسة الدولية، العدد٩٥، ١٩٨٩، ص ٣٠٧.

(٧٠) وصل الطراد البريطانى ديانا جزيرة فرعون فى مساء يوم ١٨ فبراير ١٩٠٦. راجع : نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٩١.

(٧١) حول نص الحوار الذى دار بين رشدى باشا والبعثة المصرية راجع : نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٥٩٢ ـ ٥٩٤.

(72) Grey of Falladon, Twenty-Five Years 1892-1916, Fredrik A.Stock, New Haven ,Vol.1, London,1925, p.125.

(73) Farnie, D.a., Op.Cit., PP 500, 501

(74) Ibid.

(75) F.O.371/ 345 , Enclosure in dispatch from Mr. G. Barclay No.43 of January 18 , 1907 , In : Temperley ,Litt.D.,F.B.A.,op.,cit.,p.190.

(76) 105,005pp,.tic ,.po, .A.D , Farnie,

(77) No.43 of January 18 , 1907, In: Temperley ,Litt.D.,F.B.A.,op.,cit.,p.190. F.O.371/ 345 , Enclosure in dispatch from Mr. G. Barclay

(٧٨) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية...ص ص ٤٩، ٥٠.

(79)" Sir N. O'conor to Sir Edward Gery, May 3,1906 "Egypt, No.2(1906), Correspondence...op., cit.,p.10,

(80) Ibid

(٨١) أحمد شفيق باشا، المصدر المذكور، جـ٢، القسم الثانى، ص ٨٥.

(٨٢) البصير، ٧ مايو ١٩٠٦.

(٨٣) المقطم، ٢٦ أبريل ١٩٠٦.

(٨٤) الأهرام ٨ مايو ١٩٠٦، عين محمد بك إسلام محافظا للعريش فى أول أغسطس ١٩٠٢، واستمر فى العمل حتى نهاية أبريل ١٩٠٦.

(٨٥) رشدى باشا، المصدر المذكور نقلا عن : أحمد فؤاد متولي، المرجع المذكور، ص ١٨٠.

(86) Grey Of Falladon, Of Op. Cit., P.126.

(٨٧) صالح العمرو، المرجع المذكور، ص ٢١.

(٨٨) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية ...المرجع المذكور، ص ٥٤.
(٨٩) الأهرام ٨ مايو ١٩٠٦، نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٦٩.
(٩٠) أحمد شفيق باشا، المصدر المذكور، جـ٢، القسم الثانى، ص ص ٨٧، ٨٨.
(٩١) المصدر نفسه، ص ٨٨، نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٩٨.
(92) Hansard, Lords Debates, 1 May 1906, p.375, Lord Fitzmaurice in reply to Lord Monkswell.
(93) F.O.371/342, Enclosure in dispatch from Mr. G. Barclay
, No.43 of January 18 , 1907, In: Temperley ,Litt.D.,F.B.A.,op.,cit.,p.191.
(٩٤) الأهرام ٩ مايو ١٩٠٦، إبراهيم أمين غالي، المرجع المذكور، ص ١٧، ويونان لبيب رزق، الأصول التاريخية.. ص ٦٣.
(95) F.O.371/ 342 , Enclosure in dispatch from Mr. G.
Barclay ,No.43 of January 18 , 1907, In: Temperley ,Litt.D.,F.B.A.,op.,cit.,p.191.
(٩٦) الأهرام، ٩ مايو ١٩٠٦، فاروق جميل جاويش، العلاقات المصرية ـ العثمانية فى عهد الخديوى عباس الثانى (١٨٩٢ـ١٩١٤)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، ١٩٩٠، ص ٢٤٢، Farnie , D.A. ,op., cit.,p.501. ,242 ¢U ,1990
(٩٧) حول الموقف الفرنسى من الأزمة، راجع :
Documents Diplmatiques Francais 1871-1914, 2eserie
(1901-1911), Tom X, (10 Avril 1906 - 1916 Mai 1907),
Paris 1m primerier National, MCMXL, VII, pp. 51, 52,795
(٩٨) هارولد تمبرلي، أ.ج. جرانت، أوربا فى القرنيين التاسع عشر والعشرين، ١٧٨٩ ـ ١٩٥٠، ترجمة محمد أبودرة، ولويس إسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٦٥، ص ٦٧، ٦٨.
(٩٩) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية.. ص ص ٦٥، ٦٦.
(١٠٠) إبراهيم أمين غالي، سيناء المصرية عبر التاريخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص ٢٥١.
(101) Hansard,Common Debates, 10 May 1906, p. 1472. Gery in replay to Laupton.
(١٠٢) إبراهيم أمين غالي، سيناء المصرية عبر التاريخ، ص ٢٥١.
(١٠٣) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية.. المرجع المذكور، ص ص ٧٠، ٧١.
(١٠٤) إبراهيم أمين غالي، سيناء المصرية عبر التاريخ، ص ٢٥١، أحمد أمين عامر، المرجع المذكور، ص ٢٧.
(١٠٥) اللواء، ٨ مايو ١٩٠٦، المقطم، ٩ مايو ١٩٠٦.
(١٠٦) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية ...، المرجع المذكور، ص ص ٧٥، ٧٦.
(107) Farnie , D.A. ,op., cit.,p.501.

(١٠٨) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٦٠٢، ٦٠٣، أحمد شفيق باشا، المصدر المذكور جـ٢، القسم الثانى، ص ٨٩.

(109) F.O.371/ 345 , Enclosure in dispatch from Mr. G. Barclay , No.43 of January 18 , 1907, In: Temperley ,Litt.D.,F.B.A.,op.,cit.,p.192.

(١١٠) اللواء، ٨ مايو ١٩٠٦.

(١١١) المصدر نفسه.

(112) F.O.371/ 345 , Enclosure in dispatch from Mr. G. Barclay , No.43 of January 18 , 1907, In: Temperley,Litt.D.,F.B.A.,op.,cit.,p.192.

(١١٣) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية.. المرجع المذكور، ص٣٦.

(١١٤) إبراهيم أمين غالي، سيناء المصرية عبر التاريخ، ص ص٢٨، ٢٩.

(١١٥) المرجع نفسه، ص ٢٦.

(١١٦) أحمد لطفى السيد، مبادئ فى السياسة والأدب والاجتماع، تقديم / طاهر الطناحى، كتاب الهلال، العدد ١٤٩، القاهرة ١٩٦٣، ص ٤٠ حاشية ٢، وأحمد حسين، موسوعة تاريخ مصر، الجزء الثالث، مطبوعات الشعب، القاهرة ١٩٨٥، ص ص ١٢٤٨ـ١٢٥٢.

(١١٧) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية ...، المرجع المذكور، ص ٢٤، أرثر إدوارد جولد شميت، الحزب الوطنى المصرى(مصطفى كامل ـ محمد فريد)، ترجمة فؤاد دوارة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣، ص ص ١١٦، ١١٧.

(١١٨) عطية حسين أفندى، سيناء والحدود الشرقية لمصر، دراسة قانونية سياسية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص ١٢٨، ١٢٩.

(١١٩) أحيل اللواء إبراهيم فتحى باشا إلى التقاعد فى ٨ يناير ١٩٠٥ حيث كان يعمل بالسودان راجع : المقطم، ٥ يناير ١٩٠٥، ثم عين بعد أزمة طابا مديرا للغربية حتى ١٩١٥. راجع : المقطم، ١١ يناير ١٩١٥.

(١٢٠) المؤيد، ٤ أغسطس ١٩٠٦، راجع التقرير الشامل للكابتن أوين حول عملية رسم خط الحدود، والمؤرخ فى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ الذى نشره الدكتور يونان لبيب رزق فى مقاله : وثائق السيادة المصرية على طابا، ص ٣٠٨.

(١٢١) المؤيد، ٤ أغسطس ١٩٠٦.

(١٢٢) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٦٠٥.

(١٢٣) المصدر نفسه.

(١٢٤) راجع تقرير أوين السابق ذكره، ص ٣٠٩.

(١٢٥) المصدر نفسه,

F.O.371/ 345 , Enclosure in dispatch from Mr. G. Barclay , No.43 of January 18 , 1907, In:Temperley ,Litt.D.,F.B.A.,op.,cit.,p.193

(١٢٦) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٦٠٧، ٦٠٨.

(١٢٧) المصدر نفسه، ص ص ٦٠٨، ٦٠٩.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص٦٠٨.

(١٢٩) راجع تقرير أوين السابق ذكره، ص ٣١٠.

(130) F.O.371/ 345 , Enclosure in dispatch from Mr. G. Barclay , No.43 of January 18 , 1907 , In: Temperley ,Litt.D.,F.B.A.,op.,cit.,p.194.

(١٣١) راجع تقرير أوين السابق ذكره، ص ص ٣١٠، ٣١١.

(١٣٢) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٢٥.

(١٣٣) أحمد أمين عامر، المرجع المذكور، ص ٨٠٨.

(١٣٤) أحمد شفيق باشا، المصدر المذكور، جـ٢، القسم الثانى، ص ٩٠، ونعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٦١٥.

(١٣٥) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٦١٦.

(١٣٦) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١ / د، م١١ حربية، تلغراف من نظارة الحربية إلى مجلس النظار، ص ٤٣، بتاريخ ٨ أبريل ١٩٠٩.

الفصل الرابع
المشروعات اليهودية لاستيطان
شبه جزيرة سيناء

(أ) مشروع بول فريدمان.

(ب) مشروع هرتزل لاستيطان اليهود بالعريش (١٩٠٣).

(جـ) مشروع كنزوفيتش لاستطان اليهود.

منذ زمن بعيد، لازمت اليهود عقدة «الشتات» فكلما كانت تحل بهم مصيبة «الطرد» من بلد كانت تأويهم يهيمون بحثاً عن «وطن» يحتويهم. وحينما تبلور مفهوم «الوطن القومى» الذى يجمع شتات اليهود نراه يسير بشكل متواز مع ما يمكن أن نطلق عليه تجاوزاً «الجغرافية المقدسة»، أى أنه لابد أن يكون هذا الوطن المزمع إقامته مرتبطاً بأماكن ذات أهمية دينية مقدسة أو تلك الواردة فى التوراة.

وفى مطلع العصر الحديث واجهت اليهود مشكلة «الطرد» من أسبانيا وبريطانيا، فوجدوا فى الدولة العثمانية «الوطن» البديل الآمن لما اتسمت به سياسة العثمانيين من التسامح تجاه أهل الذمة عموماً. وتوالت الهجرات اليهودية إلى الولايات العثمانية، والتى كان من بينها مصر التى استولى عليها السلطان سليم الأول فى عام ١٥١٧ (١).

وقد شجعت سياسة التسامح التى انتهجتها الدولة العثمانية اليهود على الهجرة إليها، هذا فى الوقت الذى كان فيه العالم المسيحى الأوربى يقف موقف العدو من اليهود، حيث أغلق أبوابه فى وجه المهاجرين الأسبان، ووسط هذه الأجواء من الحرية التى نعم بها اليهود فى الدولة العثمانية تمتعوا بحرية التنقل والحركة بين مختلف ولاياتها(٢).

ونظراً للأهمية الدينية لشبه جزيرة سيناء بالنسبة لليهود، فهى الأرض المقدسة التى كلم الله فيها موسى عليه السلام، كما أنها طريق خروج بنى إسرائيل من مصر، لهذا كانت سيناء محط أطماع اليهود كوطن يجمع شتاتهم.

وظهرت بداية هذه الأطماع اليهودية فى سيناء عقب فتح السلطان سليم الأول لمصر، فنراه يصدر فرماناً سنة ١٥١٧ يقضى بعدم السماح لليهود بالهجرة إلى سيناء. كما أصدر السلطان سليمان القانونى سنة ١٥٢٠ فرماناً لاحقاً يؤكد فيه ما جاء فى الفرمان الذى أصدره والده(٣).

وعقب وفاة السلطان سليمان القانونى تولى الحكم سلاطين ضعاف، فاستغل اليهود ضعفهم، وبدأوا يهاجرون فى موجات متتالية ومتقاربة إلى الطور، التى كانت آنذاك مدينة عامرة بها مزايا عديدة، فلها ميناء يصلح لرسو السفن التجارية التى تقصده من موانئ الحجاز وسواكن والعقبة والسويس، كما أنها ارتبطت بخطوط برية للقوافل مع القاهرة والفرما، وبذلك يكون اليهود فى الطور قد جمعوا بين الحسنيين، العزلة عن العالم المائج بالحركة الذى يمكن أن يحصى عليهم خطاهم، وبين الاتصال الهادئ المستقر بالحركة التجارية براً وبحراً(٤).

وتزعم حركة الهجرة إلى الطور رجل من يهود الدولة العثمانية هو «إبراهام اليهودى، وقد بدأ بنفسه فاستوطن الطور هو وأولاده، ثم لحق به سائر أفراد عائلته. وأدار حركة الهجرة إلى الطور فى صمت ودأب على أمل ألا يفطن إلى وجوده أحد، وبخاصة الباب العالى، وكان من الممكن أن يتحقق أمل إبراهام لولا أن جماعته تعرضوا بالأذى لرهبان دير سانت كاترين، فشكوا إلى السلطان العثمانى الذى كان شديد الحرص على منع اليهود من التسلل إلى سيناء (٥).

وقد أصدر الباب العالى ثلاثة فرمانات تدور حول منع اليهود من الهجرة إلى سيناء خلال الفترة من ١٥٨١م حتى ١٥٨٥م، وكلها فرمانات تتضمن شكاوى من رهبان دير سانت كاترين، وأوامر بإخراج إبراهام اليهودى وزوجته وأولاده وسائر اليهود من سيناء ومنعهم من العودة إليها بما فيها مدينة الطور أوالإقامة فيها (٦).

ولم تنقطع المحاولات اليهودية لإنشاء مستعمرة فى سيناء، بهدف أن تشكل هذه المستعمرة ذات يوم عازلاً يحجز بين مصر والشام. ففى عصر محمد على، كانت من بين أهداف بريطانيا الاستراتيجية فى المشرق العربى، إخراج محمد على من الشام لفك ضلعى الزاوية المصرية ـ الشامية، وحصر محمد على داخل الحدود المصرية وراء صحراء سيناء وتحويل هذه الصحراء إلى نوع من «سدادة الفلين» تقفل عنق الزجاجة المصرية التى يمثلها وادى النيل كما جاء على لسان روتشيلد(٧). وتطبيقاً لهذه السياسة البريطانية حضر عدد من المهندسين الإنجليز إلى «خور سيناء» تحت ستار استغلال «الفحم الحجرى»، لكن الحكومة المصرية اكتشفت أن الهدف الأساسى ليس استغلال الفحم الحجرى وإنما كان هدفهم هو اتخاذ « ميناء الجبل» (ميناء الطور) مركزاً للتجارة وفتح طريق بين البحرين المتوسط والأحمر ماراً بالعريش، فأوصى محمد على جهات الاختصاص بمنع بيع شبر واحد من هذه الأراضى إلى هذه البعثة وضرورة استطلاع أخبارها أولاً بأول ومنع تسرب أية أخبار عنها حتى يتم اكتشاف الأهداف الحقيقية لتواجدها بالمنطقة (٨). لكن من الواضح أن هذه البعثة كانت تحاول إنشاء مستعمرة تجارية بسيناء تشبه هذه المحاولة تلك التى قام بها إبراهام اليهودى فى مطلع القرن السادس عشر وتلك التى قام بها بول فريدمان عام ١٨٩٢ لإقامة مستعمرة يهودية فى مدين كما سنرى.

وأخذت الأطماع الإستعمارية تندفع صوب سيناء وتتحرك جنباً إلى جنب مع الأطماع اليهودية والصهيونية، ووضع اليهود أنفسهم فى خدمة الاستعمار البريطانى أملاً

فى تحقيق أطماعهم بالمساعدة على توطيد أركان هذا الإستعمار. وكان اليهود من قبل يوجهون أنظارهم إلى الباب العالى ملوحين للسلطان ببريق الذهب الذى يتدفق عليه إذا ما منحهم امتياز إنشاء مستعمرة فى فلسطين(٩).

لكن من الواضح أن الدولة العثمانية كانت لها سياسة محددة تجاه مسألة الاستيطان اليهودي، بخاصة فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى، ترتكز على منع اليهود من الاستيطان فى أى جزء من الممتلكات العثمانية، لهذا نجده يصدر فى ٢٨ يونيو وفى ٧ يوليو من عام ١٨٩٠ إرادتين سلطانيتين «بعدم قبول الصهاينة [اليهود] فى الممالك الشاهانية وإعادتهم إلى الأماكن التى جاءوا منها»(١٠).

وعلى الرغم من فشل اليهود فى الحصول على امتياز من الدولة العثمانية بتأسيس مستعمرة لهم فى سيناء خلال الفترات الأولى من الحكم العثمانى لمصر أو خلال فترة حكم محمد على فقد ظلت أطماعهم فيها تتزايد يوماً بعد يوم، ولم ييأس أقطاب اليهود من محاولة الحصول على امتيازات فى سيناء باعتبارها أقرب المناطق المقدسة إلى فلسطين. وكانوا يرون أنهم من خلال حصولهم على جزء من سيناء يستطيعون تنفيذ مخططهم فى إقامة دولتهم المزمعة على أرض فلسطين.

أ ـ مشروع بول فريدمان (١٨٩١-١٨٩٢)

فى عام ١٨٩١ أقدم مغامر بروتستانتى ألمانى من أصل يهودى يدعى بول فريدمان Paul Firedman(١١) على مغامرة عسكرية تهدف إلى إقامة مستوطنة يهودية فى «أرض مدين»(١٢)، فى المنطقة الساحلية الواقعة فى الشمالى الغربى من شبه جزيرة العرب، التى تتاخم حدودها مدينة العقبة وتمتد جنوباً حتى ميناء الوجه وكانت هذه المنطقة لاتزال تحت السيادة المصرية، حيث كان سعد بك رفعت يمارس سلطاته الإدارية عليها باعتباره قومنداناً للقلاع الحجازية التى كانت تشمل قلاع نخل والعقبة وضبا والمويلح، كما سبق أن ذكرنا فى الفصل السابق.

وينحدر بول فريدمان من أسرة يهودية ألمانية ورث عنها ثروة كبيرة مكنته من القيام برحلات ومغامرات كثيرة فى أوربا وخارجها (١٣). وكان فريدمان متأثراً بمشروع لورانس أوليفانت Laurence Oliphant (١٤) بإقامة دولة يهودية فى أرض مدين وإنشاء قناة يهودية تربط حيفا بالبحر الأحمر بقناة عند العقبة، ونجاح هذه القناة ـ من وجهة نظره ـ سيحطم قناة السويس (١٥). كما تأثر فريدمان بكتاب ريتشارد برتون عن أرض مدين

The Land Of Madian الذى وضعه عام ١٨٧٩، ويبدو أن إسهاب برتون فى الحديث عن الثروات الكامنة فى هذه الأرض من مناجم ذهب ومعادن ثمينة شجع فريدمان على ترتيب زيارات لهذه المنطقة[١٦].

وقد قام فريدمان بزيارة خاطفة لمدين فى نهاية ١٨٩٠، حيث عاد محملاً بعدد من الصناديق المليئة بعينات من الصخور والمعادن ليقوم بتحليلها فى مختبرات أوربا، ونشر فى برلين عام ١٨٩١ كتابه عن أرض مدين، والذى تحدث فيه عن ثرواتها وطبيعة سكانها المسالمين ومناخها الملائم، مشيراً إلى أن قيام دولة لليهود فى هذه المنطقة سيوفر لليهود إمكانيات اقتصادية هائلة تعينهم فيما بعد على مد نفوذهم إلى فلسطين والبلاد المجاورة بسهولة فائقة [١٧].

وفى طريق زيارته لمدين سنة ١٨٩٠، تقابل فى القاهرة مع كبار رجال الحكومة المصرية وتحدث معهم حول مشروع استعمار جزء من سيناء وشمال جزيرة العرب، لكنهم لم يكترثوا بموضوعه كثيراً، وظنوا أن أقصى طموحه هو إنشاء مستعمرة زراعية [١٨]. ويؤكد ميخائيل شاروبيم أن فريدمان التقى فى القاهرة بقنصل ألمانيا، وأطلعه على أهدافه وطموحاته من هذه الزيارة، وأنه يريد احتلال ميناء «شرمه» أو «شرما» على ساحل البحر الأحمر، لكن القنصل نصحه بعدم الاقدام على هذه المغامرة لخوفه من عواقبها، لكنه مع هذا أشار عليه بأخذ رأى بارنج. وتقابل فريدمان مع بارنج فى القاهرة قبيل توجهه إلى «شرمه» (أو شرما أو شرم)، فوافق على مشروع بعثته وسهل له سبل الذهاب إلى هناك [١٩]، وكان بارنج يرمى من وراء هذه الموافقة الضمنية لفريدمان على مشروعه «معاكسة السلطان» الذى كان قد طالب بتحديد مدة زمنية لجلاء بريطانيا عن مصر [٢٠].

وفى طريق عودة فريدمان من مدين أوعز بارنج إليه بالتوجه إلى لندن فوراً، لتقديم مذكرة بتفاصيل مشروعه إلى رئيس الوزراء البريطانى، الذى سبق لبارنج أن أطلعه على الخطوط العريضة للمشروع، وقد تضمنت بنود المشروع ما يلى[٢١]:

١ ـ التمهيد لحل مشكلة يهود أوربا الشرقية عن طريق البدء فى تهجيرهم إلى مدين لإنقاذهم من المعاناة التى يتعرضون لها فى أماكن سكناهم، وحمايتهم من الإنخراط فى سلك الأحزاب الثورية، ووضع حد لهجراتهم إلى أوربا الشرقية والعالم الجديد.

٢ ـ تشكيل قوة مسلحة تتلقى تدريبات «عسكرية» على يد ضباط محترفين سواء كانوا بريطانيين أوغيرهم من دول أوربا لتتمكن هذه القوة من فرض هيبتها على البدو، والمحافظة بالتالى على أمن واستقرار المنطقة.

٣ ـ إقامة مستعمرة يهودية تتمتع بالاستقلال الذاتى تحت إشراف بريطانيا.
٤ ـ إنشاء خط سكة حديد يربط مصر بالهند ويختصر الرحلة بينهما أربعة أيام أو خمسة أيام على الأقل، ويقوم المستوطنون اليهود بتوفير الحماية اللازمة له.

وكان وصول فريدمان إلى مدين يدل على موافقة بريطانيا ضمنياً على مشروعه، كما تشير صحيفة المقطم أنه حصل على خطاب رسمى من «سردار الجيش المصرى» يفيد بأنه «رجل مسالم» حتى لايتعرض له أحد بأذى (٢٢). ولاشك أن فريدمان لا يمكنه الوصول إلى تلك المنطقة دون موافقة بريطانيا، لأنها تقع فى منطقة قريبة من قناة السويس ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لبريطانيا، التى لم تكن لتسمح بوجود أى خطر يهدد مصالحها الاستراتيجية هناك. وكان من الأهداف الاستراتيجية لمشروع فريدمان إنشاء مستعمرة تحت التاج البريطانى تعمل على حماية المصالح البريطانية.

وقد قام فريدمان بجمع المتطوعين الراغبين فى مشاركته فى هذا المشروع، وكان من بينهم علماء ومهندسون وكيميائيون وجغرافيون، من بينهم «تيل» و«إيبن» و«موسلر» و«ينج» والكيمائى «فيرست» وقد بلغ عدد المصاحبين لفريدمان حوالى خمسين شخصاً بالإضافة إلى ثلاثين عائلة من يهود روسيا تعاقد معهم فريدمان(٢٣)، وقد تلقى هؤلاء المتطوعون تدريبات عسكرية فى معسكرات خاصة بالمجر (هنغاريا) والنمسا، وقام على تدريبهم ضابط روسى يدعى لوثر فون سيباخ Luther Von Seebach وشخصان آخران من يهود النمسا برتبة ضابط صف(٢٤).

وقام فريدمان بشراء «وابور» (يخت) أسماه «إسرائيل» (٢٥)، حمل على ظهره مجموعة المتطوعين، بالإضافة إلى عدد من المدافع وكميات من الذخائر والعتاد اللازم لإتمام الحملة، وقد دفع جمارك هذه الأسلحة والمعدات التى أحضرها معه فى جمرك الإسكندرية (٢٦). وقد زعمت صحيفتا المؤيد والمقطم أنه أشترى عدداً من المدافع من الإسكندرية عند وصوله إليها(٢٧)، لكننا نشك فى إمكانية حصوله على مثل هذه المدافع.

وأبحر فريدمان من ميناء ساوث هامبتون South Hampton البريطانى تحت العلم النمساوى فى نوفمبر ١٨٩١(٢٨). وانضم إلى الحملة عند توقفها بالإسكندرية عدد من اليهود المصريين ممن تعاقد معهم فريدمان من أجل العمل معه فى هذا المشروع لمعرفتهم باللغة العربية، وهؤلاء كان عددهم ثلاثين يهودياً (٢٩).

وقد حاولت صحيفة الحقيقة الناطقة باسم اليهود أن تبرز محاولة فريدمان على أنها محاولة سياسية قصد بها فريدمان توطيد الإستعمار الألمانى حيث تقول: «تبين لدى اليهود أن الغاية سياسية وأن فريدون [فريدمان] مندوب من طرف دولته ليسهل لها طريق الفتوحات على ساحل البحر الأحمر» (٣٠)، وذلك لإبعاد الشبهه حول كونه يهودياً يسعى لتأسيس مستعمرة يهودية، كما وصفته بـ «الجاسوس الألمانى» (٣١). ولما هجره جماعة المتطوعين كتب «إلى قنصل ألمانيا بالسويس ليجمع له الرجال فتيسر له جمع بعض السودانيين الذين كانوا فى خدمة الجيش المصرى»، ونفت الصحيفة نفياً قاطعاً ما أكدته صحيفة المقطم حول هوية فريدمان اليهودية وأنه يسعى لإقامة «مملكة إسرائيلية»(٣٢). لكن الثابت أن العلاقات العثمانية الألمانية فى تلك الفترة كانت تسير فى خطى طيبة نحو توطيدها، حيث كانت لألمانيا مصالح مشتركة مع الدولة العثمانية خاصة فى ظل تكوين التحالفات التى سبقت الحرب العالمية الأولى، كما أنها كانت مرتبطة بإقامة خط سكة حديد معان العقبة، وإذا صح ما ذكرته تلك الصحيفة فإن عملاً كهذا سيضر بالمصالح الألمانية فى الدولة العثمانية.

ووصل فريدمان وجماعته إلى منطقة «شرمه» على مقربة من «الطور»، وضرب خيامه فى «الوادى المقدس» فى سيناء الجنوبية بالقرب من مدين التى أراد أن يتخذها مدينة للمملكة الجديدة كما كانت فى زمن إسرائيل، لهذا أحضر معه «ثياب المُلك ورسوم وألقاب رجال الدولة » المزمع إقامتها (٣٣).

وبدأ فريدمان يدرب المهاجرين اليهود على الفنون الحربية، ويجول فى المنطقة ويتجسس على القلاع الحربية فى «الشرم»، لكن مسألة استمالته لسعد بك وعبد الرحمن أفندى المحافظين على قلعة الشرم (٣٤)، تبدو قضية غير مفهومة، وربما كان المقصود منها التلميح إلى أن تواجد فريدمان فى المنطقة لم يواجه برد فعل من قبل الجهات الإدارية المسئولة عن المنطقة، مما يعنى ضمنياً موافقة الحكومة المصرية على هذا التواجد.

كما حاول فريدمان استمالة العربان المقيمين بالمنطقة، لكنه واجهه بعض الصعوبات نتيجة لأنهم توجسوا خيفة منه، ولم يصدقوا ما كان يخدعهم به من أنه يريد الإقامة بجوارهم بدون أن يصيبهم أدنى أذى، خاصة وأنهم شاهدوه مهتم بتعليم من معه «الفنون الحربية بالبنادق والمدافع والأسلحة البيضاء، لكنه ادعى أنه احتل المنطقة برخصة من الحكومة المصرية» (٣٥). كما أخذ يضيق على هؤلاء العربان أسباب الرزق ويمنعهم من استخدام الماء والكلأ اللازم لرعى حيوانتهم (٣٦).

وعلى الفور اتجه وفد من عربان المنطقة إلى القاهرة عسى أن تنقذهم الحكومة المصرية

وتساعدهم على التخلص من فريدمان وجماعته، لكنهم رجعوا من حيث أتوا، حيث لم يسمع لشكواهم أحد من كبار رجال الحكومة المصرية. فاضطر هؤلاء العربان إلى اللجوء للدولة العثمانية لعلها تساعدهم على القضاء على هذه المحاولة الاستيطانية، فتوجهوا بالشكوى إلى والى الحجاز الذى أصدر أمره لأحد الضباط أن يصطحب معه عدداً من الجنود لاحتلال قلعة المويلح لأنها من أملاك الدولة العلية وليست على حد زعمه من الحدود المصرية، إنما غاية الأمر أن الدولة العثمانية أنابت الحكومة المصرية عنها فى «خفارتها» حتى لا تشكو من إهمال الجنود العثمانيين، لكن انقضى هذا المبرر بسبب ذهاب المحمل عن طريق البحر الأحمر إلى جدة (٣٧).

وحين توجه لاحتلال قلعة المويلح التقى بفريد مان فى (ضبا). وسأله الضابط عن سبب نزوله فى تلك المنطقة، فأجاب بأنه مستعمر لها برخصة من الحكومة المصرية، وله الحق أن يمنعه من الإقامة فيها، وإن شاء الحرب فله ذلك، لكن الضابط آثر الرجوع إلى مكة ليخبر والى الحجاز بما حدث (٣٨).

لكن الغريب فى الأمر أن ممثلى الإدارة المصرية فى سيناء، لم يثرهم تواجد فريدمان، وإنما اختراق قوات والى الحجاز للأراضى المصرية فى المويلح وضبا، حيث أرسل سعد أفندى رفعت قومندان القلاع الحجازية برسالة إلى سردارية الجيش المصرى يوضح بها «الكيفية التى حضر بها محافظ الوجه بقصد الاستيلاء على قلعتى المويلح وضبا التابعتين للحكومة المصرية»، ومحاولته منع هذا الاستيلاء، ومنع انتهاك السيادة المصرية(٣٩).

لكن عوامل الفشل بدأت تدب فى مشروع فريدمان، حيث اندلع تمرد بين صفوف أتباعه من جراء النظام الصارم الذى فرضه عليهم، وازدادت حدة الغضب بعد العثور على جثة أحد المستوطنين فى الصحراء، حيث كان قد جرى طرد المتمردين من المستوطنة، فتاهوا فى الصحراء ولقى بعضهم حتفه (٤٠). أما من ظل منهم على قيد الحياة فقد رحل إلى القاهرة وبدأوا ينشرون قصص عن فريدمان ومشروعه الفاشل، فنشرتها الصحف المصرية آنذاك. وفى النهاية لم يبق مع فريدمان سوى تسعة أشخاص، ومن ثم اضطر فريدمان إلى الجلاء عن المنطقة بعد أن فشل فى تأسيس مستعمرته، نتيجة تصاعد الخلافات بين الدولة العثمانية ومصر (٤١).

ومن هنا بدأ مشروع فريدمان يلقى معارضة شديدة من كبار الرأسماليين اليهود الذين مولوا المشروع، حيث بدأوا يشككون فى جدوى المشروع بعد أن تبين لهم معارضة

السلطان العثمانى له، ولا سيما أن قسماً من هؤلاء الرأسماليين كالبارون دى هيرش De Tlerich كانت لهم مصالح اقتصادية حيوية فى الدولة العثمانية ولم يكونوا على استعداد للمقامرة بهذه المصالح مقابل «مغامرة» غير مأمونة الجوانب (٤٢).

ومع هذا لم ييأس فريدمان من مواصلة مشروعه، فأراد أن يحصل على أى تعويض من الحكومة المصرية عن طريق القضاء. فرفع دعوى قضائية أمام المحاكم المختلطة ضد الحكومة المصرية يطالبها بتعويض قدرة ٢٥ ألف جنيه كتعويض عن الأضرار التى زعم أنه تحملها، وأن الحكومة المصرية تتحمل مسئولية هذه الخسارة، لكنها لم تعره اهتماماً(٤٣). فقام فريدمان برفع دعوى أمام محكمة الاستئناف المختلطة إلا أن المحكمة المختلطة أيدت حكم المحكمة الابتدائية برفض الدعوى وإلزام المدعى بالنفقات (٤٤).

وهذا يعنى أن فريدمان لم ييأس من محاولة إجلائه ورجاله بالقوة من المنطقة، وأراد أن يحصل على حق قانونى فى البقاء فيها، ثم أنه فى سعيه لاكتساب هذا الحق قد لجأ إلى المحاكم المختلطة، ساعياً من وراء ذلك أن يستفيد من تلك الامتيازات التى طالما حصل عليها الأجانب من وراء التقاضى أمام تلك المحاكم(٤٥).

وبهذا تحطم مشروع بول فريدمان، وربما كانت أهم أسباب فشل مشروعه هى شخصية فريدمان نفسه الذى كان مجرد مغامر لم يحسب خطواته بشكل جيد، كما أنه كان يتوقع أن تقف بريطانيا إلى جواره وتدعم مشروعه بلا حدود، لكن كما رأينا أن بريطانيا تخلت عن المشروع لتجنب الاصطدام مع الدولة العثمانية، بالإضافة إلى تخلى العناصر اليهودية التى تدعمه عن المشروع مما كان له أكبر الأثر فى فشل المشروع. وكان من نتيجة هذه المغامرة إثارة مشكلة الحدود بين مصر والدولة العثمانية فيما عرف بأزمة الفرمان عام ١٨٩٢، حيث طالبت الدولة العثمانية بضم هذه المناطق فى شمال الحجاز إليها كما سبق أن رأينا.

ب ـ مشروع هرتزل لاستيطان اليهود بالعريش (١٩٠٣)

كان عقد المؤتمر الأول للصهيونية فى مدينة بال السويسرية بين ١٣ ـ ٢٩ أغسطس عام ١٨٩٧، بمثابة نقطة البداية التى وضعت الإطار النظرى للدولة اليهودية المزمع إقامتها مع وضع السبل الكفيلة لتحقيق هذا الغرض. وكان أهم إنجاز لهذا المؤتمر، هو تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية لتنفيذ البرنامج الذى اتفق عليه فى المؤتمر وهو إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين يحظى باعتراف دول العالم ويضمنه القانون الدولى(٤٦).

ومن هنا بدأت الخطوات العملية من أجل تنفيذ المخطط الصهيونى بخصوص إنشاء الوطن القومى الذى رسم حدوده مؤتمر بال، فبدأت اتصالات هرتزل مع الساسة البريطانيين، بدأها بأعضاء الوزارة البريطانية عام ١٨٩٨ وخاصة جوزيف تشمبرلين Chamberlain وزير المستعمرات واللورد لانسدون Lansdowne وزير الخارجية من أجل توطين اليهود فى سيناء على أساس إقامة دولة يهودية فيها تتمتع بالحكم الذاتى فى نطاق الإمبراطورية البريطانية، حيث رأى هرتزل أن يبدأ باستيطان اليهود لمنطقة العريش لتكون نقطة وثوب لفلسطين، حيث كان هرتزل يطلق على سيناء اسم « فلسطين المصرية»[٤٧]. وقد رحب الوزيران البريطانيان بالاقتراح الذى قدم إليهما، لتأذن الحكومة الإنجليزية باستيطان اليهود فى سيناء، وأغرى الصهاينة الوزيرين على قبول هذا الطلب بثلاث فوائد، وهى أن تتولى الدولة اليهودية حماية الضفة الشرقية لقناة السويس، وعزل مصر عن الولايات العربية فى غربى أسيا، وإضعاف الدولة العثمانية[٤٨].

لكن يبدو أن طلب هرتزل فى تلك الفترة لم يكن فى أوانه، خاصة وأن أزمة الحدود المصرية مع الدولة العثمانية عام ١٨٩٢ لم يكن قد مر عليها وقت طويل. ومن ثم لم تستجب الحكومة البريطانية آنذاك لمطالب هرتزل، لكنها بدأت تفكر ملياً فى مشروع تجميع اليهود الذين بدأوا فى التدفق على الأراضى البريطانية وما تمخض عنه من ردود فعل معارضة من الرأى العام البريطاني، حيث كان هؤلاء المهاجرون يتقاضون أجوراً أقل بكثير من تلك التى يتقاضاها البريطانيون، الأمر الذى أوجد أزمة بطالة شديدة بين العمال البريطانيين. وعمدت الحكومة البريطانية برئاسة جيمس بلفور إلى تشكيل لجنة ملكية عام ١٩٠٢ لدراسة المسألة، وكان هرتزل من بين أولئك الأشخاص الذين تم استدعاؤهم للإدلاء بشهادتهم أمام هذه اللجنة[٤٩].

وخلال عام ١٩٠٢ دخلت الصهيونية العالمية فى مباحثات مع الحكومة الإنجليزية، بقصد إقناعها بالموافقة على منحها جزءاً من شبه جزيرة سيناء لتقيم عليه الوطن «القومى لليهود»، ولعلها إختارت ذلك لأن سيناء كانت جزءاً من مصر التى تحتلها بريطانيا، ولأنها أقرب مكان إلى فلسطين يقع تحت النفوذ البريطانى [٥٠]. لهذا أجرى هرتزل عدة مقابلات مع جوزيف تشمبرلين وعرض عليه حلاً لمشكلة تدفق اللاجئين اليهود إلى الأراضى البريطانية هو تحويل تلك الهجرة إلى مكان آخر تمهيدا لإقامة الوطن القومى، واقترح هرتزل عليه عدداً من البدائل منها قبرص والعريش والعراق. وفيما يتعلق بقبرص

فقد رفض تشمبرلين المشروع بحجة أنه لا يمكن طرد سكان قبرص من اليونانيين والمسلمين من أجل تسكين اللاجئين اليهود، فاقترح هرتزل تأسيس «الشركة اليهودية الشرقية برأس مال قدره خمسة ملايين جنيه للاستيطان فى سيناء والعريش» والتى ستجعل القبارصة يتمنون لو وجهت هذه الأموال إلى جزيرتهم، وساعتها «سيرحل المسلمون، وسينتقل اليونانيون عن طيب خاطر بعد أن يبيعوا أراضيهم بأسعار جيدة، إلى أثينا وكريت» (٥١).

وأكد هرتزل لتشمبرلين أن توطين اليهود فى شرق البحر المتوسط [فى العريش] سيقوى امكانية الحصول على فلسطين، حيث سيكون يهود الشركة الشرقية المزمع إقامتها فى المستعمرة الإنجليزية صهاينة مخلصين تماماً كيهود هيرش المستعمرين فى الأرجنتين(٥٢). وكان هرتزل مستعداً لقبول أية منطقة يقترحها عليه تشمبرلين. لكن الفكرة التى اقترحها هرتزل بخصوص إنشاء الشركة اليهودية الشرقية للاستيطان فى سيناء والعريش قد راقت لتشمبرلين، إلا أنه أكد له عدم إمكانية اتخاذ قرار بهذا الخصوص إلا بعد مراجعة كرومر(٥٣).

ومن الملاحظ أن هرتزل كان دائما خلال تفاوضه مع أعضاء الحكومة البريطانية فيما يخص العريش أو سيناء، كان يؤكد على مسألة مهمة وهى أنها مناطق خالية من السكان تصلح لأن تكون مرحلة مؤقتة لهجرة اليهود، وسوف نرى أن هذا الانطباع الذى أعطاه هرتزل عن خلو المنطقة من السكان سوف يؤكده تقرير اللجنة التى أرسلت للمنطقة لعمل الخرائط والتقارير المتعلقة بهذا المشروع، على الرغم من عدم دقة التقارير الخاصة بعدد السكان، حيث جاء التقرير ليوجه حسبما أراد هرتزل، وكذلك حتى لا تثار مسألة طرد سكان سيناء كما حدث فى مشروع قبرص، فيقول هرتزل فى مذكراته : «تمتلك إنجلترا الآن فى جنوبى شرق البحر المتوسط مقاطعات خالية من السكان لا قيمة لها، وهى المنطقة الساحلية المؤلفة من العريش وشبه جزيرة سيناء. هذه المنطقة يمكن أن تصبح ملجأ ووطناً لليهود المضطهدين فى جميع أنحاء العالم، إذا سمحت إنجلترا لليهود بإقامة مستعمرة هناك» (٥٤).

وكان هرتزل قد قام بمحاولات مع الحكومة العثمانية باسم الحركة الصهيونية للتنازل عن جزء من فلسطين مقابل مبالغ مالية، لكن على الرغم من الأزمة الاقتصادية التى كانت تعانى منها الدولة العثمانية إلا أن السلطان عبد الحميد رفض هذا العرض(٥٥)، وفى الوقت نفسه كان يعمل على أخذ الموافقة على مشروع استيطان العريش حتى إذا ما فشلت محاولاته مع الحكومة العثمانية بخصوص فلسطين يكون هناك بديلاً لها.

وكان هرتزل يتخيل أن الدولة العثمانية «دكاناً كبيراً لا يعرف صاحبه عدد السلع الموجودة فيه على وجه الدقة، وتخيل نفسه زبوناً يطلب سلعة اسمها مكان تجمع للشعب اليهودى» (٥٦)، ويحاول مع صاحب الدكان أن يبحث له عن مثل هذه السلعة وسط بضاعته، كما كان ينوى المتاجرة فى عدة بلاد حتى يكسب إحداها مجاناً فى نهاية الأمر، حيث كان يؤمن بأن الدولة اليهودية نفسها مجرد سلعة مربحة ناجحة، فهو يوضح للسلطات البريطانية أن الجمعية اليهودية التى ستنشأ فى الوطن الجديد ستعمل مع السلطات الموجودة فى الأرض وتحت إشراف الدول الأوربية (٥٧).

وفى المذكرة التى قدمها للحكومة البريطانية حاول هرتزل إغراءها بأنها فى حالة الموافقة على مقترحاته فإنها ستضمن ولاء وإخلاص عشرة ملايين يهودى، حيث ستصبح بريطانيا حامية للشعب اليهودى. ثم سارع هرتزل بالاتصال بروتشيلد لإحياء مشروع قبرص، وأخبره أنه رتب إرسال ستة رجال إلى قبرص ليمهدوا الجو لدعوة اليهود، وقد أظهر روتشيلد رضاءه عن المشروع، وأنه يفضل مشروع قبرص على مشروع العريش، لكن هرتزل أخبره بأنه يفضل البدء بمشروع العريش(٥٨).

وكانت كل آمال هرتزل قد تبلورت فى مشروع شبه جزيرة سيناء حيث كانت من وجهة نظره المكان المناسب لدولة المستقبل اليهودية، فهى ستصبح مركز شبكة الخطوط الجديدة للعالم، وستحل محل قناة السويس كهمزة وصل طبيعية بين آسيا وأوربا وأفريقيا(٥٩). وعمل هرتزل على اتخاذ خطوات عملية للبدء فى تنفيذ مشروع العريش، فبدأ يتصل بالسلطات فى مصر، وقرر إيفاد الصحفى ليوبولد جرينبرج Leopold Greenberg مبعوثاً من قبل المنظمة الصهيونية إلى القاهرة للتباحث مع الحكومة المصرية بشأن الحصول على براءة استيطان واستعمار من الحكومة المصرية (٦٠).

وفى بداية عام ١٩٠٢ توجه جرينبرج إلى القاهرة للحصول على إمتياز موقع من الحكومة المصرية بخصوص مشروع العريش، وذلك من خلال الاتصال بكرومر وأعضاء الحكومة المصرية، وبعد بضعة أيام أرسل جرينبرج برسالة مشجعة لهرتزل يؤكد فيها بأنه نجح بالفعل فى استمالة كرومر وناظر الخارجية المصرى بطرس غالى وبعضاً من ذوى النفوذ الإنجليز أمثال المستر بويل المستشار الشرقى للسفارة البريطانية وغيرهما(٦١)، لكنه أشار إلى معارضة ممثل السلطان العثمانى فى مصر لأى محاولة استيطانية على غرار تلك التى قام بها «بول فريدمان» عام ١٨٩٢، فأرسل هرتزل سريعاً إلى جرينبرج يخبره بأنه

يمكنه أن يعد ممثل السلطان بألفى جنيه حالما يتم توقيع الاتفاق(٦٢). وذلك كنوع من الرشوة التى سبق أن حاول اليهود استخدمها مع السلطان العثمانى من أجل التنازل لهم عن جزء من فلسطين.

وفى ١٩ نوفمبر قرر هرتزل السفر إلى القاهرة ليكون قريبا من وطنه المزمع من ناحية وللتأثير على تشمبرلين من ناحية ثانية، لكنه عدل عن تلك الفكرة لوصول أنباء من جرينبرج تقول بأنه تحدث مع تشمبرلين وأخبره بأنه تباحث مع اللورد لانسدون، كما أنه ينوى محادثة كرومر لكى يبت فى الأمر، ونصح هرتزل بعدم السفر للقاهرة، وعليه أن ينتظر حتى يستدعيه لانسدون إلى لندن للتوقيع على الاتفاقية المبدئية للمشروع (٦٣). واجتمع هرتزل برجال لجنة العمل فى الحركة الصهيونية وأبلغهم بمشروع العريش، وأكد لهم أنه بعد الحصول على الامتياز من الحكومة المصرية سوف يقيم أول ميناء بالعريش، حيث يوجد بالقرب منها خليج على بعد ميل ونصف، وسيبنى طريقاً بين هذا الميناء وجبال سيناء(٦٤). وهذا يؤكد بأن هرتزل لم يكن ينوى استيطان العريش وحدها وإنما كان ينوى إستيطان شبه جزيرة سيناء كلها.

وفى ٢١ ديسمبر ١٩٠٢، تلقى هرتزل جواباً مشجعاً من لانسدون وزير الخارجية البريطانى، يؤكد له بأن كرومر يعتقد بأن مشروع شبه جزيرة سيناء سيكون محتمل التحقيق إذا وجدت اللجنة أن الظروف الراهنة تسمح بذلك، وستطلب الحكومة المصرية فقط الحصول على الجنسية العثمانية ودفع تبرعات سنوية لحفظ النظام فى الداخل والخارج (٦٥).

وإرضاءاً للسلطان العثمانى قرر هرتزل أن يدفع له ثمناً للمواطنة العثمانية فى مستوطنته المزمعة تحت ضمانات بريطانية. وقد أكد على أن المستوطنين اليهود فى هذه المستوطنة سينتخبون حاكمهم بعد موافقة الخديوى، أما القوة العسكرية للمستعمرة فستكون تحت قيادة مصرية ـ بريطانية، بينما الموظفون الإداريون يكونون من اليهود، وفى حالة نجاح الفكرة بهذا الشكل فسوف يتعين على روتشيلد أن يمنح جمعية الاستعمار اليهودية مليونين أو ثلاثة ملايين من الجنيهات، وسوف يتم تحصيل باقى المبلغ الذى سيحتاجه المشروع عن طريق الاشتراك(٦٦). هذا يعنى أن تصبح المستعمرة المزمعة بالتدريج دولة بريطانية أى إحدى دول الكومنولث البريطانى، ولا تكون تابعة لمصر بأى حال من الأحوال.

١ ـ تشكيل لجنة الخبراء الصهيونية لاستكشاف شبه جزيرة سيناء

أرسل هرتزل بعثة فنية استكشافية لشبه جزيرة سيناء بهدف معرفة مدى صلاحية المنطقة للاستيطان اليهودى وتكوين المستعمرة اليهودية المزمعة. وكانت هذه البعثة تتكون من عدد من العلماء اليهود المتخصصين فى الهندسة والزراعة وهم : المهندس المعمارى مرمورك Marmorek من جامعة فيينا، ومهندس المناجم ليوبولد كسلر Leoboid Kessier والكابتن جولد سميد Goldsmid أركان حرب بالجيش البريطانى ومدير عام مستعمرات هيرش فى الأرجنتين سابقاً، والمهندس جورج ستيفنسن Gorge Stivenson وهو مهندس سبق له القيام بأعمال هندسية فى مصر، والدكتور س. سوسكين S.soskin المهندس الزراعى ومدير مزارع فى فلسطين، والدكتور هيلل Dr. Hillel Joffe رئيس أطباء المستشفى اليهودى بحيفا وطبيب المستعمرات البريطانى بفلسطين[٦٧]. هذا بالإضافة إلى المستر جنينجس براملى عالم الهندسة الذى كان يعمل بالسودان[٦٨]، وسبق أن تعرفنا على دوره فى أحداث أزمة الحدود عام ١٩٠٦، وصار عضواً فى البعثة بناء على توصية كرومر.

وعهد هرتزل إلى كسلر مهمة رئاسة البعثة، بالإضافة إلى مهمته الأساسية فيما يتعلق بالاتصال باليهود المصريين لكسب تأييدهم ودعمهم للمشروع، كما كان خبيراً فى التربة، بينما كانت مهمة الكولونيل جولد سميد إحضار خرائط من وزارة الحربية البريطانية، والاهتمام بالأمور العسكرية، وعهد إلى براملى مهمة استكشاف المنطقة، أما الدكتور جوف فقد عهد إليه مهمة دراسة المناخ والأمور الصحية وكتابة تقرير عنها، واختص أوسكار مرمورك بمسألة الاستيطان والبيوت وبناء الطرق وتخطيط المدن، وتولى ستيفنسن دراسة ميناء العريش وخط أنابيب المياه من النيل إلى سيناء، وإمكانية تجفيف بحيرة البردويل وإقامة السدود وحفر الآبار[٦٩]. وقد حدد هرتزل مهمة اللجنة فى دراسة إمكانية الاستيطان فى القسم الشمالى من شبه جزيرة سيناء والبحث عن السبل والامكانات التى تسمح بإعمار القرى والمدن فى المنطقة الواقعة على البحر المتوسط فيما بين قناة السويس والحدود المصرية ـ العثمانية [٧٠].

وقد كتب هرتزل إلى لانسدون يشكره على موقفه من مشروع العريش، وعرض عليه إمكانية مد خط أنابيب من المياه من نهر النيل إلى صحراء سيناء، وذلك بإحدى الطريقتين، إما بخط أنابيب تحت قناة السويس، أو بخط آخر فوق القناة، لكن الطريقة الأخيرة كان من الصعب تنفيذها، لهذا استحسن هرتزل الطريقة الأولى التى يمكن أن

تتكلف ـ حسب تقديره ـ مبلغ مليونين من الجنيهات، على أن يتم استجلاب الطمى اللازم لتخصيب الأرض بالعريش على ظهر السفن من الدلتا، وأن يتولى المهندسان مرمورك وواربورج أمر وسائل التخصيب اللازمة لاستصلاح الأرض، على أن يكون هذا الأمر محاط بالسرية التامة لئلا تعرف الحكومة العثمانية عن هذا المشروع شيئاً، وقد أخذ هرتزل على بعض أعضاء اللجنة تعهدات مكتوبة بألا ينشروا شيئاً عن مهتهم(٧١).

وكان هرتزل يرغب فى أن يذهب جرينبرج إلى مصر فى الوقت الذى تصل فيه اللجنة إليها، حيث سيعمل على تقديم أعضاء اللجنة إلى كرومر، وفى حالة فشله فى هذه المهمة سيتولى الكولونيل جولد سميد هذه المهمة (٧٢). وكان من المقرر أن تبدأ البعثة رحلتها عند وصولها لمصر، من الاسماعيلية أو القنطرة ومنها إلى بحيرة البردويل ثم يتقدمون حتى مستودعات البترول قرب السويس. كما رتب هرتزل كيفية اتصال أعضاء البعثة به أولا بأول. ولم ينس هرتزل أن يزود أعضاء البعثة بكل شىء حتى «الصور التى عليهم أن يستعملوها فى خيامهم لتسلية البدوفى الصحراء»، كما اشترى هدايا للبدو من فيينا (٧٣).

وعاد جرينبرج من القاهرة بعد أن أحرز نجاحاً من تلك الرحلة، حيث تمكن من كسب كرومر إلى الصف الصهيونى، كما استطاع أن يكسب بطرس غالى ناظر الخارجية المصرية آنذاك، وكبار الموظفين البريطانيين هناك كالمستر «بويل» والكابتن «هنتر». وكان ذلك مشجعاً لإرسال لجنة الخبراء إلى سيناء.

٢ ـ أعمال لجنة استكشاف سيناء فى مصر

غادرت اللجنة مدينة «تريستا» متوجهة إلى العريش فى أول فبراير ١٩٠٣، ووصلت للقاهرة فى ٣ فبراير، وبقيت فيها حتى منتصف أبريل من نفس العام. وقد قدم كرومر كل التسهيلات الممكنة لأعضاء اللجنة لدراسة مدى إمكانية نجاح المشروع من الوجهة الفنية، غير أن المشروع بدأت تعترضه مصاعب رئيسية نتيجة لأن الدولة العثمانية ستعارضه، بإعتباره تهديداً لمصالحها فى الحجاز وفلسطين. كما أن الحركة الوطنية المصرية التى كانت تعارض الوجود البريطانى فى مصر نفسه لم تكن لترضى بأى حال من الأحوال عن وجود استعمار آخر يتخذ من العريش وسيناء قاعدة ومنطلقاً له(٧٤).

وأرسلت الخارجية البريطانية إلى كرومر تطلب إعارة المستر براملى لمرافقة البعثة الصهيونية(٧٥). لكن براملى، لم يرافق اللجنة نظراً لانشغاله بالعمل الجديد الذى أوكل إليه فى مصلحة المساحة. وتوجهت البعثة إلى سيناء، وفى الوقت نفسه غادر جرينبرج

لندن إلى مصر لمصاحبة اللجنة كمندوب لهرتزل لتولى تفاصيل المفاوضات مع الحكومة المصرية والسلطات الانجليزية. وفى ١١ فبراير عبرت اللجنة القنطرة إلى سيناء فقطعت مسافة ٥٩٨ ميلاً على ظهور الجمال فهى الوسيلة المتاحة لعبور صحراء سيناء (٧٦).

وفى ٢٦ مارس انتهت اللجنة من إعداد تقريرها فى مدينة الإسماعيلية بعد أن قامت بجولاتها الاستكشافية فى ربوع سيناء. وقد قسم التقرير سيناء إلى خمس مناطق، الأولى منطقة سهل الفرما، والمنطقة الثانية، المنطقة الرملية جنوب بحيرة البردويل الواقعة بين وادى الفرما ووادى العريش، والمنطقة الثالثة وهى منطقة وادى العريش وملحقاتها بالاضافة إلى صحراء التيه، والرابعة، سلسلة جبل التيه ومناطق مساقط المياه، بينما شملت المنطقة الخامسة الجبال والأودية والساحل الواقع بين المنطقة السابقة والسويس(٧٧) .

ثم تطرق التقرير إلى تعداد سكان سيناء، حيث ذكر أن المنطقة الأولى خالية تماماً من السكان، بينما المنطقة الثانية بها عدد قليل من البدو أغلبهم من الشيوخ والنساء والأطفال الذين يعيشون فى الخيام، كما يوجد فى البردويل بعض صيادى السمك. أما المنطقة الثالثة التى تضم مدينة العريش فقد ذكر التقرير أنها مقر الأجهزة الإدارية، وهى المدينة الوحيدة فى سيناء وقد قدر التقرير عدد سكانها بحوالى أربعة آلاف نسمة. وقد قدر التقرير سكان شبه جزيرة سيناء بحوالى ١٦ ألف نسمة، حيث ذكر التقرير أنه لا توجد أية مناطق مأهولة بالسكان إذا استثنينا قرية نخل التى يوجد بها حوالى ١٠٠ شخص (٧٨). ومن الملاحظ أن التقرير كان يعمد إلى تقدير تعداد سكان سيناء بصورة جزافية لم تراعِ أية مقاييس علمية. فمن المعروف أنه من الصعب إحصاء سكان سيناء من البدو نظراً لأنهم كانوا يكرهون مسألة التعداد كما سنذكر فى الفصل السابع.

وانتقل التقرير إلى ذكر الثروة الحيوانية، فذكر أنها قليلة لا تتعدى قليلاً من الإبل والأغنام والماعز، لكننا إذا رجعنا إلى تقرير مصلحة أقسام الحدود الذى تم عمله فى عام ١٩٢٣ تقريباً سوف نلاحظ مدى أهمية الثروة الحيوانية بالنسبة لسكان سيناء على الرغم من أن التقرير قد وضع عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى التى كانت بلا شك لها تأثيرها على تضاؤل أعداد ما يمتلكه البدو من حيوانات نتيجة مشاركة هذه الحيوانات فى نقل المعدات والذخائر للأطراف المتحاربة وما نفق من هذه الحيوانات نتيجة المعارك، فقد قدرها التقرير بحوالى مايقرب من ٢٢٥٠٠ رأس من الإبل والماشية والأغنام والماعز والدواب (٧٩)، وهو رقم يخالف تماما المعلومات التى جاءت فى تقرير اللجنة الصهيونية التى لم تضع رقماً ولو تقريبياً لحجم هذه الثروة.

ثم تطرق التقرير إلى الحياة النباتية وطبيعة الأرض والمعادن والطاقة والمياة فى سيناء، وهذا أهم ما فى التقرير من نقاط، حيث وصل إلى نتيجة مؤداها أن الظروف التى عليها المنطقة إلى حد ما غير صالحة لاستيطان مستوطنين من الدول الأوربية، لكن ترى اللجنة أنه إذا ما توافرت المياه الكافية للمنطقة الصحراوية تصبح المنطقة صالحة للاستيطان،حيث إن طبيعة التربة والمناخ يمكنها أن تستوعب أعداداً لا بأس بها من السكان (٨٠). ويبدو أن هذه النقطة هى التى جعلت هرتزل يقوم بالضغط على المسئولين البريطانيين للموافقة على سحب جزء من مياه النيل لرى المنطقة.

وأخيراً وصل التقرير إلى ذكر الحدود التى تطالب بها اللجنة، وهى البحر المتوسط شمالاً، والحدود مع ممتلكات الدولة العثمانية شرقاً، ومساقط وادى العريش ومرتفعات التيه جنوباً، وقناة السويس وخليجه غرباً. كما أشار التقرير إلى المناطق الملائمة التى تصلح للاستيطان فى المنطقة المذكورة، فيؤكد التقرير أنه بعد تنفيذ مشروع تحويل مجرى من النيل إلى وادى الفرما وإنشاء الترع والمصارف الملائمة تصبح المنطقة الأولى صالحة للاستيطان، ولتحقيق ذلك لابد من الحصول على موافقة الحكومة المصرية على السلطات التى تمكن الشركة من تنفيذ كل مشروعات الرى اللازمة ومد خطوط السكك الحديدية والطرق والمرافق العامة الأخرى.

والواقع أن هرتزل كان يريد إخفاء مقاصده ومطامعه، فهو يريد تارة أن يخفى صلاحية المنطقة للسكنى(٨١)، وتارة أخرى يقلل من تعداد السكان ويخفى العدد الحقيقى للسكان لخدمة الأهداف الصهيونية (٨٢)، كما أنه كان يخفى المساحة المطلوبة حتى لا تثار المشكلات أمام المشروع، والتهوين من خطورة المشروع. فقد كان يريد الحصول على المساحة الممتدة حتى خط عرض ٢٩ الممتد من خليج السويس ماراً بعين حضيرة ليصل إلى خليج العقبة ويتقاطع مع سكة حديد الحجاز (٨٣).

والواقع أن اللجنة لم تكن صادقة فى إظهار حقيقة عدد السكان فقد كان هناك تعدادات للسكان قامت بها الحكومة المصرية خلال الفترة السابقة منذ عام ١٨٨٢على مجئ لجنته الصهيونية، كما أن هناك تقارير مصلحة المساحة المصرية عن الأرض وطبيعتها، ولاشك أن كرومر كان يعلم مدى الأخطاء التى وردت فى تقرير اللجنة وربما كان ذلك أحد أسباب رفض المشروع لكن ليس لدينا دليل مؤكد على هذا الاستنتاج.

وقبل أن نتطرق إلى رد الحكومة المصرية على المشروع، لابد أولاً أن نناقش أهم نقاط مشروع الامتياز الذى وضعته اللجنة كمندوبين عن هرتزل لعرضه على الحكومة

المصرية. حيث يحدد مساحة وموقع المنطقة المقترحة للاستيطان وحدودها التى ذكرناها، وحدد مدة الامتياز بـ ٩٩ سنة، وللشركة التى سيؤسسها هرتزل الحق فى استغلال المنطقة كمالكة لها باستثناء امتيازات معينة كالتعدين وغيرها والتى ستكون من حق الحكومة المصرية. كما سيصبح المهاجرون إلى تلك المنطقة بمعرفة الشركة رعايا عثمانيين، وستعفى الأراضى موضوع الامتياز من الضرائب لمدة خمس سنوات باعتبارها أراض بور، ثم بعد ذلك تدفع إيجاراً يعادل النصف من إجمالى دخل المستعمرة. ويصرح للشركة بإنشاء موانئ فى الأرض الممنوحة لها كما يحق لها إقامة كافة خطوط الموصلات كالطرق والسكك الحديدية والبرق والهاتف وغيرها وكافة المشروعات، وللشركة حق تحصيل رسوم الموانئ ويستثنى من ذلك السفن التابعة للحكومة المصرية، ويذكر البند العاشر من الامتياز أن تعين الحكومة الموظفين والقضاة وفقا لرغبات ومصالح المستعمرين، كما تأخذ فى الاعتبار إنشاء المجالس البلدية بعد تطور المستعمرة. وأخيراً تتعهد الحكومة المصرية بعدم منح أى امتياز لمدة خمس سنوات عن الجزء المتبقى من شبه الجزيرة غير الواقع فى حدود الامتياز، حيث يجوز للشركة الحصول على امتياز عن بقية شبه جزيرة سيناء طبقاً للاتفاقية الحالية. وفى النهاية تحدث الامتياز عن مسألة توفير مياه النيل حيث ذكر بأنه يتم الاتفاق على هذا الموضوع لاحقاً (٨٤).

ولاشك أن هذا الامتياز فى مجمله وبهذه الصيغة التى وضع بها يؤكد على نية واضحة للحركة الصهيونية على استيطان كامل لشبه جزيرة سيناء وليس العريش فقط. كما أنه لم يحدد الجهة التى يمكنها تفسير بنود هذا الامتياز فى حالة نشوب خلاف بين الحكومة المصرية والشركة، وبالتالى يضع الحكومة المصرية فى مأزق إذا ما وافقت على هذا الامتياز، إذ سيضعها فى نفس المأزق الذى سبق وأن وقعت فيه عندما نشبت بينها وبين شركة قناة السويس الخلافات ولجوئها إلى تحكيم نابليون الثالث. كما أن الامتياز بهذا الشكل لا يمنح الشركة فقط حقوق ملكية حال توقيع عقد الامتياز، وإنما يعطيها حقوقاً مستقبلية بعد تطور المستعمرة المزمعة، وهو أمر يدل على النية المبيتة لدى الحركة الصهيونية فى التوسع بموجب تلك الحقوق الممنوحة مستقبلاً، بل أن أحد البنود كما رأينا يتحدث صراحة حول إمكانية الحصول على امتياز المنطقة الخارجة عن عقد الامتياز الممنوح.

جـ - موقف الحكومة المصرية والسلطات البريطانية من المشروع

كان هرتزل يظن أن مجرد موافقة كرومر على التصور الذى وضعه لمشروعه كفيل بتذليل كل العقبات التى يمكن أن تعترض المشروع، فقد كان كرومر يريد أن يرضى

المطامع الصهيونية، لكنه مع ذلك ترك الباب مفتوحا بإحالة مسألة تزويد المنطقة بمياه النيل أمام اللجان الفنية، وهذ يعنى أن كرومر وضع مصلحة الوجود البريطانى فى مصر فوق كل شئ.

وقد تلخص موقف الحكومة المصرية فى ذلك الخطاب الذى أرسله بطرس باشا غالى ناظر الخارجية المصرى إلى جرينبرج فى ٢٢ فبراير ١٩٠٣ يقول الخطاب: «إن حكومة صاحب السمو الخديو أخذت علما باقتراحاتكم بشأن الحصول على امتياز لإنشاء شركة تقوم باستيطان اليهود فى شبه جزيرة سيناء، إلا أن الحكومة المصرية لا تستطيع وفقاً للفرمانات الشاهانية لأى سبب أو مبرر التنازل عن جزء أو كل من الحقوق المتعلقة بالسيادة، ولذا فإنه يجب أن تستبعد بصفة قاطعة كل فكرة ترمى إلى الحصول على اتفاقات من هذا النوع»، كما اشترطت الحكومة المصرية عدداً من الشروط لاستغلال سيناء من قبل الشركة المزمع إقامتها وكلها شروط تعجيزية تعطى معنى واحداً وهو رفض المشروع، حيث اشترطت الحكومة المصرية فى الوافدين أن يكونوا من رعايا الدولة العثمانية وأن يقرر كل منهم ذلك كتابة، وأن يقبل اختصاص المحاكم الأهلية والسلطات الإدارية المصرية المطلق فى جميع القضايا. كما يجب أن ترفق بهذا الإقرار شهادة من السلطات المختصة فى البلد القادم منها المهاجر تقرر فيها قانونية اكتسابه للجنسيه العثمانية قانوني، وأنها لن تطالب بأى حق من حقوق الحماية، وتكون الأراضى المزمع استغلالها خاضعة للقوانيين واللوائح المعمول بها فى مصر، علما بأنه سيراعى فى تطبيق الأحوال الشخصية الشروط الخاضعة لها الملل غير الإسلامية، ويجب أن تعترف الحكومة المصرية بالسلطات الدينية (٨٥).

والحقيقة أن هذا الموقف من الحكومة المصرية قد قطع الطريق على النوايا الصهيونية، حيث إن الخطاب بكل ما احتواه يشتمل على شروط لا تتطابق والآمال الصهيونية، كأن يكون الرعايا المهاجرون أساساً من مواطنى الدولة العثمانية، إضافة إلى قبول المهاجر ودولته اكتسابه للجنسية العثمانية، وأخيراً خضوع المستعمرة للقوانين المعمول بها فى مصر وكلها شروط من الصعب قبولها من الطرف الصهيونى.

وبعد هذا الرد من الحكومة المصرية لم يكن أمام هرتزل سوى اللجوء للحكومة البريطانية لعلها تمارس ضغوطا على الحكومة المصرية. ولم يصدق هرتزل أن مشروعه بخصوص سيناء قد لاحقه الفشل وكان يعتقد بأن جرينبرج فى رسالته له فى ٢ مارس ١٩٠٣ لم يتمكن من إقناع المسئولين هناك، ومن ثم قرر عدم الاعتماد على جرينبرج

فى هذه المسألة ووكل إلى كسلر مهمة التفاوض باسمه أمام الحكومة المصرية، خاصة بعد أن جاءه قرار اللجنة الذى يؤيد فكرة تأسيس مستعمرات فى سيناء(٨٦).

وضع هرتزل ثلاثة أهداف ينبغى تحقيقها فى تلك المرحلة، فقد لخص مسألة استيطان سيناء فى ثلاثة مطالب هى : الملكية، والقوة، والحق، فالملكية بيد الحكومة المصرية، والقوة بيد بريطانيا، والحق بيد الدولة العثمانية، فلابد إذن من الحصول على حق الملكية من الحكومة المصرية، ومطالبة بريطانيا لكى تعطى أقصى ما يمكن أن تعطيه، كما يمكن الحصول على الحق من الدولة العثمانية عن طريق الرشوة، هكذا اعتقد هرتزل (٨٧).

وأرسل كرومر لحكومته فى ٢٢ فبراير أى فى اليوم نفسه الذى أرسل فيه بطرس غالى بخطابه إلى جرينبرج يقول فيه: «بالإشارة إلى المراسلات السابقة بشأن توطين مستعمرة يهودية فى شبه جزيرة سيناء أتشرف بان أرسل صورة من الخطاب الذى وجهه وزير الخارجية المصرى إلى مستر جرينبرج، وهنالك قومسيون من الخبراء موجودون الآن فى سيناء يقوم بدراسة إمكانية توطين مستعمرين بها» (٨٨).

وفى ١٨ مارس غادر هرتزل فيينا إلى ميناء تريستا، حيث قرر السفر بنفسه إلى القاهرة لتحقيق آماله فى الحصول على الامتياز، حيث كان لا يزال يحدوه الأمل فى الحصول على الامتياز. وفى القاهرة التقى بكرومر وببطرس غالى لكنه لم يستطع الحصول على أكثر مما تلقاه من ردود سابقة، كما أن كرومر كان على حد تعبير هرتزل نفسه «متحفظاً جداً » فى الحديث معه. ولم ينس هرتزل وهو فى القاهرة أن يحضر محاضرة عن الرى فى مصر لاهتمامه بهذه المسألة فى المشروع الذى يحمله بين طياته (٨٩).

وباختصار فإن هرتزل عاد من القاهرة بخفى حنين، فلم يستطع أن يقنع الحكومة المصرية أو كرومر بمشروعه، فاضطر إلى مغادرة القاهرة فى ٤ أبريل ١٩٠٣ دون أن يودعه كرومر متجهاً إلى فيينا ثم إلى باريس فلندن بعد ذلك لعله يجد حلاً للمسألة التى خذله فيها كرومر، وترك جولد سميد ليتابع المهمة التى فشل هو فيها، وأوصى سميد بعرض المشروع ثانية على كرومر لكنه نصحه بالتنازل عن مسألة المياه، وفى حالة الحصول على الموافقة عليه بالتوجه فوراً إلى شركة قناة السويس للتباحث فى شأن تأمين المرفأ المزمع إقامته ومضخة للمياه العذبة ومحطة السكة الحديد(٩٠).

وحينما انتهت اللجنة من إعداد تقريرها أرسل كرومر خطاباً آخر إلى ساندرسن Sanderson وكيل الخارجية البريطانية الدائم يقول فيه: «بخصوص موضوع مستعمرة يهودية فى شبه جزيرة سيناء، فقد أرسلت البعثة الفنية تقريرها. وكانت أهم مشكلة أمام

المشروع هى توفير المياه، وهنالك اقتراح بأخذ الزائد من المياه فى وقت الفيضان وتوصيله من تحت قناة السويس بسحارات، إلا أنه ليس فى استطاعتى إبداء الرأى فى هذا الخصوص قبل استشارة جارستن William Garstin [وكيل نظارة الأشغال العمومية بالحكومة المصرية] وهو لن يعود قبل شهر» (٩١). حيث كان جارستن فى مهمة إلى ممباسا بكينيا.

والواقع أن الموقف الذى بنى عليه كرومر رأيه وتعليقه موافقته على رأى جارستن مبنى على توجس كرومر خيفة من أى مشروع يمكن أن يضر بمصالح بريطانيا فى قناة السويس، كما أن كرومر قد رفض بالأمس القريب محاولات السلطان العثمانى انتزاع سيناء أو جزء منها من تحت السيادة المصرية، خوفاً من اقتراب العثمانيين من القناة، فلا يعقل أن يسلم الضفة الشرقية للقناة لمغامرين أمثال هرتزل وجماعته من الصهاينة. وعلى الرغم من تخلى بريطانيا عن مشروع هرتزل فيما يتعلق بسيناء إلا أنها لم تتخل عن الحركة الصهيونية، وظلت تعتبرها أداة لتحقيق مصالحها فى الشرق العربى.

وصل جارستن إلى مصر قبل أسبوعين من الموعد الذى حدده كرومر لوصوله إلى مصر، وانتهى فى ٥ مايو ١٩٠٣ من صياغة تقرير بالاشتراك مع فيرشويل Verschoyle المفتش العام لرى الدلتا، هذا التقرير يناقش المسائل الفنية المتعلقة بالمشروع الصهيونى ومدى تأثيره العام على الزراعة فى مصر. ويسرد التقرير مسائل فنية هامة حول المساحة المراد ريها بالماء وكمية المياه اللازمة لذلك مع حساب نسب البخر والتسرب عبر القناة المزمع إنشاؤها لهذا الغرض، والتى ستمر المياه بداية من خلالها من النيل حتى الإسماعيلية، كما شكك التقرير فى إمكانية تنفيذ السحارات التى ستمر تحت قناة السويس، حيث أن ذلك من الناحية العملية سيواجه مشكلات ضخمة تتعلق بالتنفيذ، وأشار المستر فيروشويل إلى أن مرور ٥١ متراً مكعباً من المياه فى الثانية سيحتاج على الأقل ثمانية أنابيب قطر الواحدة منها متران وبالطبع ستمر تحت القناة عبر نفق خاص فكيف سيتم تنفيذ هذا الأمر وما هو مصير سير العمل بالقناة أثناء إقامة هذه الأنفاق فمن الصعب على شركة قناة السويس توقيف سير العمل بالقناة لمثل هذا المشروع، وقد قدم التقرير المبررات لرفضه المشروع بالطريقة المقدم بها ونصح التقرير الحكومة بعدم الموافقة عليه(٩٢).

أرسل بطرس غالى فى ١١ مايو إلى الكولونيل سميد باسم الحكومة المصرية خطاباً رسمياً رداً على المشروع الصهيونى يقول فى نهايته: «إنه من قراءة تقرير سير وليام

جارستن ومن النتيجة التى وصل إليها، فإن العروض التى تقدمتم بها غير مقبولة إطلاقاً للأسباب التى سبق تفصيلها، وأن الحكومة المصرية تكون مخطئة إذا ما أظهرت أى تشجيع على المشروع من هذا القبيل، ولتلك الأسباب آسف لعدم استطاعة الحكومة المصرية الرد بالإيجاب على اقتراحاتكم التى تعتبر مرفوضة بصفة نهائية وقاطعة» (٩٣).

ويرسل كرومر إلى اللورد لانسدون وزير الخارجية البريطانية فى ١٤ مايو١٩٠٣ تقريراً مفصلاً حول المشروع، ومما قاله فى تقريره : «إن الموافقة على ما جاء فى اقتراحات البعثة الصهيونية يتطلب إغلاق القناة مؤقتاً إلا إذا أنفقت أرقاما خيالية ومستحيلة»، ويستطرد كرومر فى تقريره قائلاً : « إنه منذ بداية الموضوع حاولت ـ بالرغم من المعارضة الشديدة ـ بكل ما فى وسعى حمل المختصين على الاستماع لوجهة نظر الدكتور هرتزل ومن معه، إلا أننى بصفة قاطعة ونهائية أرى أنه يجب صرف النظر عن الموضوع... وأريد أن أضيف إلى ذلك أن معارضة الحكومة المصرية لا ترجع إلى شعور معاد لليهود بل تستند إلى أنها لا تعتقد أن فى الإمكان نجاح مشروع كهذا ويشاركها الرأى كل الجهات المختصة سواء كانت أهلية أم بريطانية... يضاف إلى ذلك أنه قد يؤدى العناد فى سبيل تنفيذه إلى خلق بذور من المطالبات ضد الحكومة المصرية إذا ما اتضح أن الأموال التى أنفقت ذهبت سدى... ومن الأكثر تعقلاً الامتناع عن تشجيع الدكتور هرتزل على الاستمرار فى السير وراء أحلام لا يمكن تحقيقها»(٩٤). والحقيقة أن كرومر بذلك قد استوفى كل المبررات المقنعة للتخلى عن المشروع، ومن خلال هذا التقرير الأخير الذى أرسله إلى لانسدون يبدو لنا كرومر وقد وضع محاولة فريدمان عام ١٨٩٢ نصب عينيه، إذ بعد فشل مشروعه أخذ يقاضى الحكومة المصرية باعتبارها من وجهة نظره المسئولة عن فشله، فأراد كرومر ألا يكرر الخطأ نفسه مع هرتزل.

ومع هذا، فقد كان هرتزل لا يزال يحدوه الأمل فى تحقيق المشروع، حيث أرسل إلى وزارة الخارجية البريطانية يشكك فى تقرير جارستن ويطلب وساطتها لدى الحكومة المصرية لعلها تعيد النظر فى الموضوع، ويبعث الوكيل الدائم للخارجية البريطانية فى ١٩ يونيو١٩٠٣ إلى هرتزل رداً يؤكد فيه ما جاء فى تقرير كرومر ومدى وجاهة رأى الحكومة المصرية، لكنه مع ذلك يرسل خطاب هرتزل إلى كرومر مرة أخرى الذى يرد بنهائية القرار الذى اتخذه. وفى ٢٦ يوليو يبلغ ساندرسن وكيل الخارجية البريطانية الدائم هرتزل أسف اللورد لانسدون لعدم استطاعته التوصية بالضغط أكثر من ذلك على الحكومة المصرية لحملها على تغيير موقفها فى هذا الخصوص (٩٥).

والواقع أن هرتزل كان يرغب فى شراء سيناء كـ «غرفة نوم» للدولة اليهودية التى يود إنشاءها فى فلسطين (٩٦)، أو على الأقل «محطة تجمع مؤقت» لليهود(٩٧). وكان متأكداً من نجاح المشروع بدرجة كبيرة لدرجة أنه وكما يقول فى مذكراته «ظننت أن خطة سيناء مؤكدة النجاح إلى درجة أننى ما عدت أفكر بشراء مدفن للعائلة فى مقبرة دوبلينغ حيث والدى مدفون مؤقتاً، والآن أعتبر المشروع فاشلاً إلى درجة أنى اتصلت بالمسئولين وسأشترى المدفن رقم ٢٨ » (٩٨).

جـ- مشروع كنزفيتش لاستيطان اليهود برفح ١٩٠٨ - ١٩١٢

ولم تنقطع المحاولات الصهيونية بعد فشل مشروع هرتزل لاستيطان شبه جزيرة سيناء، فقد تجددت المحاولة مرة أخرى فى عام ١٩٠٨ لإنشاء مستوطنة يهودية فى شمال شرق شبه جزيرة سيناء، وكان يتزعم هذه المحاولة رجل إنجليزى يهودى هو إسكندر كنزوفيتش Alexander Kensevich وكيل القنصل البريطانى فى غزة (٩٩)، الذى كان يرى أنه بالإمكان تحقيق الوطن القومى لليهود عن طريق شراء الأراضى القريبة من فلسطين على الحدود المصرية.

ومن الجدير بالذكر أن كينزوفيتش قد لعب دور الجاسوس البريطانى فى قضية إزالة عامودى الحدود عند رفح عام ١٩٠٦كما سبق أن رأيناحيث كانت مهمته متابعة التحركات العثمانية على الحدود عند رفح وإبلاغها إلى الحكومة البريطانية أولاً بأول(١٠٠).

وكان مشروع كنزوفيتش يشمل فى البداية شراء رفح المصرية، تمشياً مع السياسة الصهيونية فى تلك الفترة التى كانت تتبنى سياسة شراء «دولة» بدعم من صناديق الاستيطان التى أنشئت لهذا الغرض. ومن رفح تمتد بعد ذلك شرقاً وغرباً للوصول إلى الرقعة المطلوبة لإنشاء دولة صغيرة، ثم فرض سياسة الأمر الواقع على الحكومتين المصرية والبريطانية اللتين رفضتا مشروع هرتزل.

وقد بدأ كنزوفتش بشراء الأراضى على الحدود المصرية - العثمانية، وتقدم إلى الدون جورست المعتمد البريطانى فى مصر بطلب فى ٨ أبريل ١٩٠٨ يلخص فيه مشروعه الاستيطانى طالباً مساعدته، لكنه تلقى رداً مختصراً يقول «بأن المشروع لا يمكن تنفيذه»، وعلى الرغم من هذا الرد فقد قام قبيل نهاية عام ١٩١٠ بعملية شراء للأراضى قرب الحدود المصرية، على الرغم من تأكيدات كتشنر له بعدم قبول مثل هذا العمل (١٠١).

وقد تمكن كنزوفيتش فى نهاية عام ١٩١١ من شراء حوالى عشرة آلاف فدان بهدف استخدامها فى توطين أعداد من اليهود، على أمل أن يعمل هؤلاء المستوطنون على دعم المصالح البريطانية فى المنطقة، غير أن السلطات البريطانية تدخلت لوقف عمليات شراء الأراضى (١٠٢).

وقد أشار كتشنر فى رسالته المؤرخة فى ١٣ أكتوبر ١٩١٢ إلى السير إدوارد جراى وزير الخارجية البريطانية، إلى أن الحكومة المصرية «أصرت باستمرار حتى قبل عام ١٩٠٨، على رفض أية فكرة للاستيطان فى سيناء، وأنه أجاب كنزفيتش وكيل القنصل البريطانى فى غزة ـ حينما زاره فى صيف ١٩١٢ ـ وأخبره بشراء بعض الأراضى قرب الحدود (المصرية ـ الفلسطينية) بأن «إجراءات الشراء لا يمكن تسجيلها» (١٠٣).

ورداً على رسالة السير إدوارد جراى بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩١١ إلى المستر مارلنج ـ القائم بأعمال السفارة البريطانية فى استانبول ـ بشأن شراء كنزوفتش لأراضى قرب الحدود (المصرية ـ العثمانية) أشار مارلنج إلى أن اللورد كتشنر قد أظهر أن كنزوفيتش قد قام بعملية شراء «غير قانونية» للأراضى، وأنه قد أخبر مك جريجور Mc Gregor القنصل البريطانى فى القدس ـ بأنه «لا يمكنه أن يوافق على منح كنزوفيتش رخصة بخصوص مشروعه، كما أشارت الرسالة إلى الصعوبات التى يسببها تدفق سيل اليهود غير المرغوب فيهم، والذين نجحوا فى الحصول على الرعوية البريطانية (١٠٤).

وفى رسالة مؤرخة بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩١١ من المستر سولت Salt السفير البريطانى فى استانبول طالب فيها بإصدار التعليمات إلى المستر كنزوفيتش ليبذل ما فى وسعه من أجل الحيلولة دون شراء اليهود للأراضى على الحدود المصرية (١٠٥)، ووردت التعليمات نفسها من السفارة البريطانية باستانبول إلى القنصل البريطانى فى القدس والتى حثته على استخدام كافة الوسائل الممكنة لمنع وكلاء شركة الاستيطان اليهودى من إنشاء مستوطنات قرب الحدود (المصرية ـ العثمانية) (١٠٦).

وقد أرسل السفير البريطانى فى استانبول إلى السير جراى فى ٤ ديسمبر ١٩١٢، بأنه تلقى من القنصل البريطانى فى القدس رسالة فى ٢٠ نوفمبر ١٩١٢ تشير إلى أن أحد السيدات البريطانيات تقدمت بطلب إلى القنصلية البريطانية تلتمس فيه حماية «الشركة الفلسطينية لشراء الأراضى» التى أسست لشراء الأراضى فى العريش ورفح، لكن القنصل البريطانى أكد للسيدة بالمر بأنه لا يمكنه منح الشركة الحماية المطلوبة، وأشار إلى أن من واجبه «عدم تشجيع أى استيطان يهودى بالقرب من الحدود المصرية» (١٠٧).

وهذه المحاولة هى المحاولة الصهيونية الوحيدة التى أشار إليها نعوم شقير، حيث يقول: «حضر حديثاً بعض رجال الجمعية الصهيونية إلى رفح واشتروا من أهلها الأراضى بقصد تأسيس مستعمرة لهم هناك، فكان بعض تلك الأراضى للحكومة وبعضها متنازع على ملكيته فلم يثبت لرجال الجمعية من الأرض ما يكفى لإنشاء مستعمرة فوقف عملهم»(١٠٨).

وبهذا انتهى مشروع كنزوفيتش بالفشل ولاقى نفس المصير الذى لاقاه من قبل مشروع هرتزل. وكان الموقف البريطانى السابق من مشروع هرتزل قد ضمن الحيلولة دون قيام مستوطنات يهودية قرب أو داخل (الحدود المصرية) أو بالتحديد قرب قناة السويس، كما أن توقيت هذا المشروع فى الفترة التى تلت ترسيم الحدود المصرية ـ العثمانية بين سيناء وفلسطين منذ أول أكتوبر ١٩٠٦، كان يعنى أن القائمين على المشروع كان يحدوهم الأمل فى تغير الموقف البريطانى السابق مع مشروع هرتزل، بعد أن انتهت مشكلات الحدود مع الدولة العثمانية، بل كانوا يتوقعون أن توافق الحكومة البريطانية على إنشاء هذه المستعمرة لتكون عازلاً فاصلاً بين ممتلكات الدولة العثمانية فى الشام والممتلكات المصرية فى سيناء.

وبهذا انتهت المشروعات اليهودية والصهيونية الثلاثة لاستيطان سيناء أو أجزاء منها بالفشل التام، كان لهذا الفشل أسباباً عديدة ومتفاوتة، لكن يبقى هناك سبب رئيسى، وهو تعارضها مع المصالح البريطانية فى مصر وقناة السويس.

وهكذا كانت سيناء ولازالت محل تفكير اليهود على مر العصور، فقد ارتبطت فى أذهانهم بأنها الأرض التى تجلى الله فيها لموسى عليه السلام، كانت له بمثابة الملاذ الأمن من فرعون حينما ضاقت به السبل فى مصر. وهذا الارتباط بين سيناء وبين العقيدة اليهودية هو ما جعلها محطاً لأطماعهم، مثلما كانت فلسطين أيضاً مطمعهم فى الماضى، واستطاعوا تحقيق مطمعهم فى العصر الحديث فأقاموا دولتهم على حساب سكانها العرب، وستبقى سيناء مطمعاً لليهود على مر العصور، لذا فلا عجب أن نرى بين الفينة والأخرى من يتحدث من غلاة الصهاينة عن ضرورة احتلال سيناء.

حواشى الفصل الرابع

(١) محسن على شومان، اليهود فى مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر، الجزء الأول، سلسلة تاريخ المصريين العدد ١٩١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٥٥

(٢) المرجع نفسه، ص٥٤.

(٣) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الثانى، مكتبة الإنجلوالمصرية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٩٦٦.

(٤) فتحى رضوان، من فلسطين المصرية إلى فلسطين العربية، مجلة الدوحة، قطر، العدد ٧٩، ١٩٨٢، ص ٢٥.

(٥) عبد العزيز الشناوي، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٩٦٧.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) خطاب من روتشيلد إلى بالمرستون بتاريخ ٢١ مايو١٨٣٩، فى كتاب : محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول، الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية، دار الشروق، الطبعة الخامسة، ١٩٩٦، ص ٤٠. دوتشيلد، مؤسس أكبر بيت تجارى يهودى فى أوربا فى مطلع القرن التاسع عشر، بدأ فى فرانكفورت خلال العشرين سنة الأولى من القرن التاسع عشر فى أسواق المال الأوربية، وقد كون ثروته من خلال استغلاله لحالة الحرب التى كانت تعيشها أوربا أبان الحروب النابليونية، وجلسوا على عرش المال فى الفترة من ١٨٣٠ - ١٨٤٨، فصار بيت روتشيلد أكبر قوة مالية دولية. راجع، لاندز، دافيد س.، بنوك وباشوات، ترجمة عبد العظيم أنيس، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٦، ص٢٣، ٢٧.

(٨) محافظ عابدين، محفظة ٨، دفتر ١٤ عابدين، وثيقة ٢ بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٦٥ هـ/ ٥ يوليو١٨٤٩م.

(٩) إبراهيم أمين غالي، سيناء المصرية، ص ٢٦٤.

(١٠) مذكرات السلطان عبد الحميد الثانى، إعداد د / محمد حرب عبد الحميد، كتاب الهلال، أكتوبر ١٩٨٥، ص٢٣.

(١١) ولد بول فريدمان فى كيونجزبرج Koenigsberg ببروسيا، لكن مكان وتاريخ وفاته غير معلومين، كما تؤكد ذلك الموسوعة اليهودية، والتى تذكر أنه نشر عام ١٨٩١ كتاباً بعنوان «أرض مدين - Das Land Madian وصف فيه إمكانية استعمار هذه تلك الأرض، حيث تأثر فريدمان بمذابح روسيا فى ثمانينيات القرن التاسع عشر، واعتبر مدين مأوى ملائم لضحايا الاضطهاد، كما تصلح فى النهاية أن تكون دولة لليهود. راجع:

Encyclopedia Judaica, Article: Paul Friedman vol. 7,p391.

(١٢) المقصود بأرض مدين تلك المنطقة الساحلية الواقعة شمال غرب شبه الجزيرة العربية حدودها الشمالية مدينة العقبة، وتمتد جنوباً لمسافة ٤٠٠ كيلومتر حتى الوجه ولم يتجاوز سكانها فى نهاية القرن التاسع عشر ٢٠٠٠٠ نسمة وتسكنها عناصر بدوية تعتمد فى حيانها على الرعى وتربية الماشية، وكانت قبل عام ١٨٩١ تتبع السويس من الناحية الإدارية. راجع :

Joseph Frankel Paul, Fridman`s

Midian Project , (Herzl Year Book) , New York, 1962 , vol. IV, pp.67-70.

(١٣) المؤيد، العدد ٦١٥، بتاريخ ٩ فبراير ١٨٩٢

(١٤) لورانس أوليفيه (١٨٢٩ ـ ١٨٨٨)، يهودى ولد فى جنوب أفريقيا، وخدم فترة فى السلك الدبلوماسى البريطاني، ثم عمل مراسلاً لصحيفة التايمز اللندنية خلال حرب القرم عام ١٨٥٤ـ١٨٥٦، وصار فى عام ١٨٥٦ عضواً فى البرلمان البريطانى، وكان من أنصار المحافظة على سيادة وبقاء الدولة العثمانية وحمايتها من التهديد الروسى، وكان اوليفيه من دعاة الاستيطان اليهودى ليس فى فلسطين وحدها بل فى شرق الأردن أيضاً، حيث كان يرى أن إقامة دولة فى هذه المنطقة سوف يجعل الدولة العثمانية تحصل على حليف يتمتع بأهمية بالغة فى المجالات الاقتصادية والسياسية وسيكون سنداً لها فى صراعها مع أوربا، ولهذا استقر به المقام فى فلسطين، حيث عاش فى حيفا ووضع أوليفيه كتاباً تحت عنوان «حيفا أو الحياة فى فلسطين الحديثة Haifa, Or Life In Madern Palestine وبقى فى حيفا حتى توفى هناك عام ١٨٨٨ . راجع، أمين عبد الله محمود، المرجع المذكور، ص ص ٣٣ ـ ٥٣.

(١٥) السيد حسين جلال، قناة السويس والتنافس الاستعمارى الأوربى، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٨٠، ١٩٩٥.

(١٦) أمين عبد الله محمود، المرجع المذكور، ص ١٩٢.

(١٧) المرجع نفسه، ص ص ١٩٠، ١٩١

(١٨) المؤيد، العدد ٦١٥، بتاريخ ٩ فبراير ١٨٩٢

(١٩) ميخائيل شاروبيم، الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث، الجزء الخامس، المجلد الأول، القسم الأول، تحقيق د/عبد الوهاب بكر، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ١٩٩٨، ص ٥٧.

(٢٠) يونان لبيب رزق، الأهرام ديوان الحياة المعاصرة، الجزء الثالث ـ القسم الأول، مركز تاريخ الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٢٦.

(٢١) أمين عبد الله محمود، المرجع المذكور، ص ص ١٩١، ١٩٢

(٢٢) المقطم، العدد ٨٩٢، ١٢ فبراير ١٨٩٢.

(٢٣)الحقيـقـة، الـعـدد ٢٠٢، ٥ فبرايـر ١٨٩٢، المقـطـم، الـعـدد ٨٩٢ بـتـاريخ ١٢فبراير براير ١٨٩٢. المعلومات التى أوردتها دائرة المعارف اليهودية تذكر أن فريدمان وصل إلى السويس فى ديسمبر ١٨٩٣ وليس ١٨٩١، كما تذكر العدد الذى صاحب فريدمان ٤٦ شخصاً. راجع :

Encyclopedia Judaica, Article: Paul Friedman, vol. 7 , Israel, p.193. 1892.

(٢٤) خيرية قاسمية، قضية الحدود بين مصر وفلسطين، مجلة شئون فلسطينية، بيروت، نوفمبر١٩٧١، ص ١٦٥.

(٢٥) المؤيد، العدد ٦١٥، ٩ فبراير ١٨٩٢.

(٢٦) المقطم، العدد ٨٩٢، ١٢ فبراير ١٨٩٢.

(٢٧) المؤيد، العدد ٦١٥، ٩ فبراير ١٨٩٢.

(٢٨) أمين عبد الله محمود، المرجع المذكور، ص ١٩٣

(٢٩) الحقيقة، العدد ٢٠٢، ٥ فبراير ١٨٩٢، والمؤيد، العدد٦١٢، ٦ فبراير ١٨٩٢.

(٣٠) الحقيقة، ٥ فبراير ١٨٩٢.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) المؤيد، ٩ فبراير ١٨٩٢

(٣٤) الحقيقة، ٥ فبراير ١٨٩٢.

(٣٥)المؤيد، ٩ فبراير ١٨٩٢

(٣٦) ميخائيل شاروبيم، المصدر المذكور، ص ٥٩.

(٣٧) المؤيد ٩ فبراير ١٨٩٢، المقطم ١٢ فبراير ١٨٩٢.

(٣٨)المؤيد، العدد نفسه

(٣٩) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١ ـ جـ / م ١١ حربية، محضر جلسة يوم الأربعاء ١٣ يناير ١٨٩٢ من نظارة الحربية لرئيس مجلس النظار، ص ٨٥.

(٤٠) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود..، المجلد السادس، الجزء الثانى، ص ٣٠٩.

(41) Encyclopedia Judaica , Art.: Paul Fridman, vol. 7 , p.194

(٤٢) أمين عبد الله، المرجع المذكور، ص ١٩٤.

(٤٣) الحقيقة، ٢٦ يوليو١٨٩٢.

(٤٤) الأهرام، ١٣ مارس ١٨٩٦.

(٤٥) الأهرام، ١٠ أكتوبر ١٩٩٦، (الحلقة ١٥٠ من الأهرام ديوان الحياة المعاصرة).

(46) Herzl, Theodor , The Complete Diaries, New York , 1960, vol. IV, p. 1363.

(٤٧) عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق جـ٢، ص ٩٧١.
(٤٨) أمين عبد الله محمود، المرجع المذكور، ص ١٥٤
(٤٩) يوميات هرتزل، إعداد / أنيس صايغ، ترجمة / هلدا شعبان صايغ، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨، ص ٢٤٣.
(٥٠) أحمد محمد غنيم، أحمد أبوكف، أحمد بهاء الدين، اليهود والحركة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧ـ١٩٤٧، كتاب الهلال يونيو١٩٦٩، ص ١٥.
(٥١) يوميات هرتزل، المصدر المذكور، ص ٢٤٤.
(٥٢) حسن صبرى الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين فى النصف الأول من القرن العشرين، المجلد الثانى، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٠، ص ص ٩٨ـ ٩٩.
(٥٣) يوميات هرتزل، المصدر المذكور، ص ٢٤٤.
(٥٤) نفسه، ص ص ٢٤٧، .٢٤٨.
(٥٥) مذكرات السلطان عبد الحميد الثانى، المصدر المذكور، ص ٩٤.
(٥٦)عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، دراسة حالة فى علم اجتماع المعرفة، القسم سلسلة عالم المعرفة، العدد٦٠، الكويت ديسمبر ١٩٨٢، ص ٢٥٧.
(٥٧) المرجع نفسه.
(٥٨) يوميات هرتزل، المصدر المذكور، ص ٢٥٠.

(59) Farnie , op. cit., p. 469.

(٦٠) أمين عبد الله محمود، المرجع المذكور، ص ٢١٠.
(٦١) يوميات هرتزل، المصدر المذكور، ٢٥١.

(62) Herzl, op. cit., vol.IV, p.1417.

(٦٣) يوميات هرتزل، المصدر المذكور، ص ٢٥١.
(٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.
(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.
(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٦٠.
(٦٧) إبراهيم أمين غالي، الدبلوماسية الخديوية والمطامع الصهيونية فى شبه جزيرة سيناء، مجلة السياسة الدولية، العدد ٤٣ يناير ١٩٧٦، ص ١٠٩.
(٦٨) يوميات هرتزل، المصدر المذكور، ص ٢٥٤.
(٦٩) المصدر نفسه، ص ص ٢٥٨، ٢٥٩.

(70) Herzl, op. cit., vol. IV, pp.1368, 1402.

(٧١) يوميات هوتزل، المصدر المذكور، ص ٢٥٥.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٧.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٢٦١.

(٧٤) أمين عبد الله محمود، المرجع المذكور، ص ٢١١.

(٧٥) كامل الزهيرى، النيل فى خطر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩(سلسلة مكتبة الأسرة)، ص ٦٨.

(٧٦) إبراهيم أمين غالي، الدبلوماسيه الخديوية..، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩.

(٧٧) إبراهيم أمين غالي، سيناء المصرية..، ص ص ٣٧٧-٣٧٨.

(٧٨) المرجع نفسه.

(٧٩) محافظ عابدين، محفظة ٢٩٣ تقارير مختلفة، ١٨٩٠م - ١٩٣٢/٥/٦، تقرير لمصلحة أقسام الحدود بعنوان:الحدود بعنوان: récis sur les tribus de la presqu`ile du Sinai.

(08) Herzel, op.cit., vol. IV, p.1450.

(٨١) كامل الزهيري، المرجع المذكور، ص ٩١.

(٨٢) إبراهيم أمين غالي، الدبلوماسيه الخديوية..، مرجع سبق ذكره، ص ١١٠.

(٨٣) أسعد زروق، إسرائيل الكبري، بيروت، ١٩٧٣، ص ١١٨.

(٨٤) إبراهيم أمين غالي، سيناء المصرية..، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٨١، ٣٨٣

(٨٥) إبراهيم أمين غالي، الدبلوماسية الخديوية..، مرجع سبق ذكره، ص ١١٣.

(٨٦) يوميات هرتزل، المصدر المذكور، ص ٢٦٩.

(٨٧) المصدر نفسه، ص .٢٧٠.

(٨٨) إبراهيم أمين غالي، الدبلوماسية الخديوية..، ص ١١٣.

(٨٩) يوميات هرتزل، المصدر المذكور، ص ٢٧٢.

(٩٠) نفسه، ص ٢٧٩.

(٩١) إبراهيم أمين غالي، الدبلوماسية الخديوية..، ص ١١٤.

(٩٢) كامل الزهيري، المرجع المذكور، ص ص ٢٥٦ - ٢٦٤.

(٩٣) صبرى أبوالمجد، الصراع العربى الإسرائيلى، المرجع المذكور، ص ١٠٠.

(٩٤) المرجع نفسه، ص ص ١٠٠، ١٠١.

(٩٥) نفسه، ص ١٠٢.

(96) Farnie, op. cit., p.469.

(٧٩) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية جـ١، ص ١٥٢.

(٩٨) يوميات هرتزل، المصدر المذكور، ص ٢٨٣.

(٩٩) الأهرام، ١٩ يناير ١٩١٧.

(١٠٠) المصدر نفسه.

(101) F.O. 407/ 179, (Enclosure
in dispatch from Ketchener to Sir E.Grey, No, 50 of Oct. 13, 1912).

(102) F.O. 371 / 1110 / 179, (Ketchener to Sir E. Grey of January 15 , 1912).
in dispatch from Ketchener to Sir E.Grey, No. 50 of Oct. 13, 1912)

(103) F.O. 407/179, (Enclosure
in dispatch from Ketchener to Sir E.Grey, No. 50 of Oct. 13, 1912).

(104) F.O. 407/179, (Enclosure in dispatch
from Marling to Sir E. Gery, No. 50 of Sep. 19, 1911). (,971/704 .O.F

(105)F.O. 407/179, No. 50, (Enclosure
in dispatch from Salt to E. Kensevich, No. 64 of Agust. 23, 1911).

(106) Ibid, (Enclosure
in dispatch from Salt to Sir E. Kensevich, No. 64 of Jul. 17, 1911)

(107) F.O. 407/ 179,
No.217 (Enclosure in dispatch from Salt to Sir E. Grey, No. 1 of Dec. 3, 1912).

(١٠٨) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٧٥.

الفصل الخامس
شبه جزيرة سيناء
خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٧)

(أ) الاستعدادات للحملة العثمانية الأولى على سيناء وقناة السويس.

(ب) الحملة العثمانية الأولى.

(جـ) الحملة العثمانية الثانية.

(د) اخلاء سيناء من الاتراك.

(هـ) تأثير الحرب على مجتمع سيناء.

كان مقتل الأرشيدوق النمساوى فرانز فردينانـدArchduke Franz Ferdinand ولى عهد أسرة الهابسبرج فى سراييفو فى ٢٨ يونيو١٩١٤، بمثابة الشرارة التى أشعلت الحرب العالمية الأولى. ففى ٢٨ يوليوأعلنت النمسا الحرب على الصرب، وفى ١ أغسطس أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا [١].

ونتيجة للتحالفات التى سبقت الحرب فقد اتسع نطاق الحرب لتصبح حرباً عالمية، حيث تأكد التحالف (الروسى ـ الفرنسى) بالتوقيع على معاهدة سياسية وعسكرية فى عام ١٨٩٣، ثم عقدت بريطانيا وفرنسا الوفاق الودى عام ١٩٠٤، وتأكد التقارب الروسى البريطانى بتوقيع الوفاق البريطانى الروسى عام ١٩٠٧، كما تزداد المصالح الألمانية فى الدولة العثمانية يوماً بعد يوم قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى، بينما ازدادت الفجوة بين روسيا والدولة العثمانية، حيث كانت الأولى تريد تقويض الدولة العثمانية[٢].

أ ـ الاستعدادات للحملة العثمانية الأولى على سيناء وقناة السويس

سعى الألمان منذ اندلاع الحرب إلى كسب الدولة العثمانية إلى صفهم وتشجيعها على القيام بحملة على مصر، واستخدم الألمان سلاح المال لإقناع القادة العثمانيين بأهمية تلك الحملة ورفع حماسهم لها، لهذا اقترح فون ساندرس Von Sandres (رئيس البعثة الألمانية فى الجيش العثمانى) على حكومته إرسال مبلغ ١٠٠ ألف جنيه عثماني إلى وزارة الحربية العثمانية، وبالفعل بعثت الحكومة الألمانية بالمبلغ المقترح فى ١٣ سبتمبر ١٩١٤ مصحوباً برسالة شفوية ذات مغزى نقلها برون فون فنجنهايم von Wengenheim السفير الألمانى فى استانبول إلى أنور باشا وزير الحربية العثمانى، تضمنت وعداً بمزيد من المبالغ الأخرى فى حالة إعلانهم الحرب على دولتى الوسط [٣]، وتطورت الأحداث بشكل سريع، حيث عقدت الحكومتان الألمانية والعثمانية سلسلة من المفاوضات العسكرية والاقتصادية، وفى ٢٢ يوليو١٩١٤ قدم أنور باشا إلى السفير الألمانى فى استانبول ملخصاً للتحالف الدفاعى ضد روسيا [٤].

وأثمرت الجهود التى بذلها الألمان لإقناع الأتراك بدخول الحرب إلى جانب دولتى الوسط، حيث عقدت بين الدولتين معاهدة تحالف سرية فى ٢ أغسطس ١٩١٤ عقب إعلان روسيا الحرب على ألمانيا تعهد فيها كل جانب بمساعدة الآخر فى حالة تعرضه للهجوم من قبل روسيا [٥]. وتحالفت ألمانيا مع الدولة العثمانية فى نوفمبر ١٩١٤ وكان الهدف من التحالف هو أن تقوم الدولة العثمانية بتدبير جيشين أحدهما من أسيا الصغرى وتركيا تكون قاعدته أرضروم لمهاجمة الروس فى القوقاز، والثاني من سوريا والعراق تكون قاعدته دمشق لمهاجمة الإنجليز فى مصر[٦].

ووجدت الدولة العثمانية فى دخولها الحرب إلى جانب ألمانيا فرصتها الأخيرة لانتزاع مصر من أيدى بريطانيا التى كثيرا ما أثارت العراقيل أمام محاولاتها استرداد سيادتها عليها. ومنذ أن وطئت أقدام بريطانيا أرض مصر حاولت الدولة العثمانية مرارا اقتطاع أجزاء من حدود مصر الشرقية حيث كانت ترى أن اقتطاعها لأى جزء من مصر لضمه إلى ولاية الحجاز أو إلي الشام خير لها من بقائه فى أيدى البريطانيين خاصة مع تزايد مصالح الدولة العثمانية فى الشام وخليج العقبة. وكانت أزمة الحدود عام ١٩٠٦ تمثل ذروة الصراع (العثمانى ـ البريطانى) لانتزاع بعض الأجزاء من حدود مصر الشرقية. لهذا استغلت الدولة العثمانية فرصة اندلاع الحرب للسعى لاسترداد مصر إلى حوزتها أو على الأقل امتلاك قناة السويس ذات الأهمية الاستراتيجية فى مثل هذا الصراع.

كانت الخطة العثمانية للهجوم على مصر لا تقتصر على الهجوم عليها من ناحية الشرق فقط، حيث كانت الخطة تتمثل فى محاصرة القوات البريطانية فى مصر. ففى الوقت الذى تقوم فيه القوات العثمانية بالهجوم على مصر عبر شبه جزيرة سيناء وقناة السويس، يقوم الأتراك بإثارة ثورات فى أماكن مختلفة، على حدود مصر الغربية (ثورة أحمد الشريف)، وفى السودان (ثورة على دينار سلطان دارفور)، وفى إرتيريا (ثورة السلطان أحمد)، وفى الصومال (ثورة الملا محمد بن عبد الله)[٧]. وكان الهدف من هذه الثورات هو شغل بريطانيا وتشتيت جهودها وتوزيع قواتها وتفريقها، فلا تستطيع تركيز جهودها الحربية فى جبهة بعينها ويصبح عندئذ من السهل على الدولة العثمانية وألمانيا هزيمتها.

وقد جاءت فكرة غزو مصر عن طريق الحدود الشرقية من القائد الألمانى فون كرستنشتاين Kress van Kressenstien الذى اشتهر باسم «فون كريس» [٨]، حيث لم يكن هناك اتصال لدولتى الوسط ببريطانيا إلا من جهة مصر، علاوة على هذا فإن قناة السويس كانت طريق الجيوش التى تنقلها بريطانيا من مستعمراتها فى أسيا واستراليا وجزر المحيط الهادى، فغزو مصر إذا سيعوق وصول هذه القوات إلى ساحة القتال الأوربية[٩]، أوعلى الأقل فإنه سيجعل بريطانيا تضع جانبا من قواتها على هذه الجبهة، لكن هذه الحملة لم تكن تتعد فى البداية من وجهة نظر الساسة الألمان سوى مجرد عمل عسكرى محدود يمكن من خلاله تعطيل الملاحة البحرية فى مجرى القناة، إلا أن فكرة هذه الحملة سرعان ما تطورت لتصبح مشروعاً كاملاً لحملة تركية على مصر

لاستخلاصها من أيدى الانجليز وليس قناة السويس وحدها. وارتبط هذا التطور الذى نقل فكرة الحملة من كونها تخدم مصالح ألمانيا والنمسا العسكرية إلى كونها عملاً يخدم مصالح أطراف أخرى ارتبطت بمحاولات إدخال الدولة العثمانية الحرب إلى جانب دولتى الوسط(١٠).

لكن التحركات الحربية للجيش العثمانى على الحدود الشرقية لمصر بدأت قبل هذا التاريخ بشهرين تقريباً، حيث بدأت الدولة العثمانية الاستعداد لدخول مصر، على الرغم من التأكيدات العثمانية الرسمية بعدم وجود نية لدى الأتراك بمهاجمة مصر. لكن التقارير التى حصلت عليها السلطات البريطانية فى مصر تؤكد وجود نية مؤكدة للهجوم على مصر من قبل الأتراك عبر الحدود الشرقية، حيث كانت الدوريات العثمانية تقوم باختراق الحدود وتدخل لمسافات داخل سيناء، كما تسلل العملاء الأتراك إلى داخل الحدود المصرية لجمع أكبر عدد ممكن من القبائل والجمال اللازمة للحملة العثمانية المرتقبة. وفى ذلك الوقت كانت سيناء شبه خالية من القوات البريطانية اللهم إلا من بعض الدوريات البوليسية التى كان يرأسها محافظ سيناء الذى كان يتخذ من نخل مقراً له (١١).

وفى الوقت نفسه سارت الجهود المشتركة بين القوات العثمانية والألمانية على قدم وساق للتنسيق بين الجانبين بشأن الحملة المرتقبة على مصر. وكانت كل الأنباء الواردة للسلطات البريطانية فى مصر تؤكد أن هناك تعاونا ألمانياً عثمانياً لغزو مصر. و قد أكد ملن شيتهام Cheetham (١٢) نائب المعتمد البريطانى إلى السير إدوارد جراى أن عدداً من الضباط الألمان قد أرسلوا إلى الشام لتعليم وتدريب القوات العثمانية هناك ولجمع المهمات واللوازم وتجهيز خطوط المواصلات اللازمة لها. وقامت حكومة يافا بتوزيع عشرة آلاف بندقية على العربان فى ١٦ أكتوبر ١٩١٤، كما استخدمت بعض هؤلاء العربان فى حفر الآبار(١٣).

وكان الجيش العثمانى الذى يستعد لغزو مصر يتشكل من خمس عشرة فرقة، تحت قيادة «جمال باشا» وزير البحرية العثمانى الذى عين قائداً لهذا الجيش، بينما كانت رئاسة الأركان للقائد الألمانى فون كريس، وقد أنيط بالفيلق العثمانى الثامن من هذا الجيش مهمة غزو مصر (١٤)، وكان بهذا الفيلق ثلاثة فرق قوامها عشر كتائب وسرايا مدافع رشاشة وسبع بطاريات مدفعية تحتوى على مدافع صحراء ومدافع جبلية ولواء هجانة وغيرها، وقد اختيرت هذه الكتائب من الفرق (٢٣، ٢٥، ٢٧) بالإضافة إلى بعض

القوات من الفيلق الثاني عشر، ثم ألحقت بها فيما بعد الفرقة العاشرة وبعض المدفعية الثقيلة والبراطيم وقولات الذخيرة، وقد سمى هذا الجيش فيما بعد باسم «الجيش السورى» ، لأنه كان يتخذ من سوريا قاعدة له[١٥].

وكانت طلائع الجيش العثمانى من البدو الذين تمكنت السلطات العثمانية والألمانية من استمالتهم إلى جانبهم، حيث قاموا باستمالة زعماء العشائر والقبائل فى الشام حتى تتم الحملة دون أن يتسبب هؤلاء فى إثارة المشاكل أمامها، وامتدت محاولات الاستمالة لتشمل زعماء الحجاز ونجد، فقد استقبل جمال باشا الأمير فيصل بن الشريف حسين للاتفاق معه على إعلان الحرب على الإنجليز لقاء مبلغ من الليرات العثمانية، حيث كانت الرشوة والأوسمة على رأس الوسائل التى استخدموها لاستمالة هؤلاء الزعماء[١٦]، فكان السفير الألمانى فى استانبول (فنجهايم) يستقبل من وقت لآخر فى مقر السفارة أشراف الحجاز وزعماء قبائل الشام ويقدم لهم الرشاوى فى صورة هدايا مقابل تعهدهم بالعمل مع الألمان ضد الإنجليز، كما بدأت أجهزة الدعاية الألمانية فى طبع أول منشور باللغة العربية فى هذه الحرب لتوزيعه على سكان الشام، وجاء هذا المنشور فى صورة رسالة من مواطن ألمانى إلى الشوام يدعوهم فيها لمناهضة دول الوفاق[١٧].

ومن الواضح أنه خلال تلك المحاولات لاستمالة البدو إلى جانب دولتى الوسط، تمكن الألمان والأتراك من تشكيل فرقة من البدو تم جمعهم من بدو بئر السبع وشبه جزيرة سيناء، وقد استطاعوا جمع عدد كبير منهم وصل إلى ما بين ثمانية إلى عشرة آلاف بدوى حيث تشكلت منهم فرقة غير نظامية فى الحملة العثمانية على مصر. وتجمعت بعض القوات البدوية ـ التى تم جمعها من سيناء ومن مناطق متفرقة من بئر سبع ـ على ضفاف الشلالة، وعند مقام أبى هريرة والخلصة، والبعض الآخر فى وادى الحسى، ثم ما لبث الجمع أن التقى فى خان يونس تحت قيادة القائد العثمانى ممتاز بك، عهد بقيادة العربان كلهم إلى حماد الصوفى من شيوخ الترابين، ووعدهم القادة الأتراك أن كل ما يغنمونه فى الحرب يكون لهم فيما عدا المدافع والرشاشات فإنها تؤول للدولة[١٨].

واتخذت القوات التركية من بئر سبع قاعدة رئيسية للعمليات، وكانت القيادة لجمال باشا وفون كريس. وعندما بدأت القوات العثمانية فى الدخول عبر الحدود المصرية إلى داخل سيناء، لم يكن هناك فى شبه جزيرة سيناء من القواعد أو الخطوط الدفاعية ما يمكن الاستناد إليه، فقد كان أسهل الطرق وأقربها لمصر عبر الشام هو طريق الساحل

وأقرب مدن سيناء التى تصلح لأن تحتشد فيها الجيوش العثمانية هى مدينة العريش التى تتوافر فيها مياه الشرب إلا أن جمال باشا رفض أن يتخذ هذا الطريق لجيوش الحملة الأساسية، ذلك لأن طريق الساحل نفسه ومدينة العريش معرضتان لبوارج قوات التحالف، ومن هنا كان لابد من وجهة نظر القائد العثمانى أن يتخذ طريق القدس ـ بئر سبع ليكون هو الطريق الرئيسى للحملة على مصر(١٩).

وعلى أية حال، فقد استكملت الاستعدادات العثمانية للحملة على سيناء وقناة السويس. ومن الملاحظ أن هذه الحملة اعتمدت بشكل أساسى على مساعدة البدو سواء بدو الشام أو بدو سيناء، وذلك ربما لسبب مهم وهو أن القيادة الألمانية ـ العثمانية المشتركة رأت أنه من الضرورى الاستعانه بهؤلاء البدو ذوى الخبرة بمسالك ودروب صحراء سيناء، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية لأن هذه القيادة رأت أنه فى حالة تعرض طليعة الجيش البدويه للهزيمة فإن الخسارة على الجانب (العثمانى ـ الألمانى) لن تكون كبيرة لأنها لم تخسر قوات مدربة أو نظامية، وإنما مجرد مجموعة من البدو غير النظاميين بعضهم دخل متطوعاً فى هذه الحملة والبعض الآخر طمع فى الحصول على مكاسب مادية.

وعلى الجانب الآخر فقد رأت بريطانيا فى اندلاع الحرب فرصة لإعلان الحماية البريطانية على مصر، وقطع علاقتها الرسمية بالدولة العثمانية، وأعلنت خلع الخديوى عباس حلمى الثاني، حيث اعتبرته مواليا للدولة العثمانية، وعينت مكانه عمه حسين كامل، وأعلنته سلطاناً على مصر(٢٠). كما أصدرت السلطات البريطانية بلاغاً أعلنت فيه «أن الحقوق التى كانت لسلطان تركيا وللخديوى السابق قد سقطت عنهما وآلت لملك إنجلترا» (٢١).

ب ـ الحملة العثمانية الأولى

فى أول نوفمبر ١٩١٤ قام الإنجليز بإخلاء مدينة العريش تماماً من الموظفين والجهاز الإدارى ورجال البوليس، بعد أن قطعوا كل خطوط التلغراف البرى والبحرى بها، كما هدموا بالديناميت أكبر آبار المياه بها لمنع الأتراك من الاستفادة منها، فقامت القوات العثمانية فى ٣ نوفمبر باحتلالها، إلا أن القوات البريطانية أسرعت واحتلت العقبة نظراً لموقعها الاستراتيجى الممتاز فأنزلت بها قوة قوامها مئتى جندى من جنود البحرية (٢٢)، ولأنها تقع على البحر الأحمر ويمكن للبحرية البريطانية الدفاع عنها، كما أنها تهدد وصول القوات البريطانية من مستعمراتها فى آسيا.

وقبيل تسيير الحملة العثمانية الأولى على مصر، حدثت بعض المناوشات البسيطة بين القوات البريطانية والعثمانية. ففى ٨ نوفمبر حضرت إلى العقبة خمس سفن حربية بريطانية بهدف إنزال قواتها هناك لتأمين العقبة، إلا أن القوات العثمانية والبدو هناك تمكنوا من التصدى لهذه المحاولة. وكذلك أرسلت قوة عثمانية فاحتلت العقبة فى ١٧ نوفمبر وثبتت الألغام فى خليجها [٢٣]. وفى الوقت نفسه وصلت أنباء عن تحرك القوات العثمانية لاجتياز الحدود المصرية عبر الطرق الثلاثة وهى الطريق الساحلى وطريق الحج وطريق العقبة السويس [٢٤]. لكن تأخر تحركها بسبب نقص المعدات واللوازم.

وكان من المقرر أن يصحب الحملة التركية الخديو المخلوع عباس حلمى الثانى، وذلك على أمل أن يسترد عرشه المفقود، وكانت الأوامر العثمانية تقضى بأن يقيم الخديوالمخلوع فى العريش سواء فى القلعة أو فى منزل أحد كبار رجال المدينة كالشيخ عبد الكريم عبد الشافى أو الفالوجى ليكون مقراً مؤقتاً لحكومته ريثما يتمكن الأتراك من الاستيلاء على مصر، حيث كان من المقرر إنشاء حكومة مؤقتة وإرجاع الموظفين السابقين الذين كانوا فى خدمة الحكومة المصرية بالعريش للمساعدة فى إقامة هذه الحكومة المزمع إقامتها، وبالأحرى ستكون العريش هى العاصمة المؤقتة للخديوالمخلوع بناء على الخطة التركية[٢٥]. إلا أن تلك الخطة التركية لم تتم بالطبع لتشكك الألمان فى قدرات عباس حلمى الثانى، ورفض الأتراك لهذا الاقتراح فى اللحظة الأخيرة [٢٦].

وفى ١٥ نوفمبر كانت هناك قوة من الأتراك تبلغ حوالى خمسة آلاف من المشاة، وثلاثة آلاف من البدو قد وصلت إلى العريش [٢٧]، واحتلتها، وأرسلت قوات أخرى لاحتلال نقاط الحسنة ونخل، وكان قد تم نسف حصن نخل لمنع القوات العثمانية من استخدامه أو الاستفادة منه، وانسحب محافظ سيناء من مقر قيادته فى نخل إلى السويس بما معه من قوات البوليس. وفى ٢٠ نوفمبر بدأت المناوشات بين القوات العثمانية والبريطانية، حيث تقابلت قوة هندية وأخرى من السودانيين من قوات حرس الشواطئ مع قوة عثمانية قوامها مئتى بدوى، كانت كل واحدة منها مؤلفة من خمسة وأربعين هجاناً عند «بير النص» على بعد عشرين ميلاً من القنطرة، وانسحبت القوة المصرية بعد حرب شرسة تكبدوا خلالها العديد من القتلى والأسرى، وعلى الفور أمر كتشنر بسرعة إنزال القوات الأسترالية والنيوزلندية التى كانت قد غادرت ألبانيا فى ١ نوفمبر متوجهة إلى مصر لمواجهة التهديد العثمانى[٢٨].

ولما أشيع أن الإنجليز عقب هذه المعركة أنزلوا عدداً كبيراً من جنود بوارجهم إلى البر، خشى العربان أن يقوم هؤلاء بقطع خط الرجعة عليهم، فتراجعوا إلى بير العبد ثم المزار فالعريش، وبينما كانوا فى العريش يتدبرون أمرهم أخذت البوارج البريطانية تقصف مواقعهم ، وتصب نيران قنابلها على المدينة نفسها، فلم يصب أى من قوات العربان، وإنما أصيبت العريش بإصابات فادحة فى مبانيها ومنشأتها[٢٩].

وبعد يوم واحد وصلت القوات النظامية العثمانية إلى بير السبع، وفى أوائل ١٩١٥ كانت هناك أربع فرق من قوات الخط الأول وفرقتان تشكلان قوات الخط الثاني وقوات القاعدة ومعهم قوة من العربان قدرت بخمسة عشر ألفاً من عربان العزازمة والترابين والحويطات والجبارات والتياها غير النظاميين[٣٠]. لكنهم حتى ١٨ يناير كانوا قد تمكنوا من جمع ٢٥ ألف بدوى بعد تطبيق قانون التطوع منذ بداية ديسمبر ١٩١٤ [٣١]. لكن هناك تضارباً حول الرقم الصحيح لأعداد البدو الذين شاركوا مع القوات العثمانية سواء من قبائل بئر السبع أو من قبائل سيناء، حيث إن قوام القوة الأولى كلها حوالى ٢٥ ألفاً رجل وهذا يعنى أن قوات الطليعة الأولى كانت جميعها من البدو[٣٢]، كما استطاعت القوات العثمانية تجميع ستمائة من جمال عربان بنى صخر ببئر سبع، لكن تحايلهم على جمع هذه الجمال جعل باقى العربان يحجمون عن تأجير الجمال لهم [٣٣]. ومع هذا تعهد العربان بتقديم عشرين ألف جمل للجيش العثمانى، حيث رأت الدولة العثمانية صعوبة اختراق صحراء سيناء بدون الاعتماد على العربان، لهذا بدأت مراحل التفاوض معهم للاشتراك فى هذه الحملة[٣٤]. وعند تحرك الحملة كان لدى الأتراك ١٠٠٠٠ جمل و١٠٠٠ جواد [٣٥].

وانتظم المتطوعون من البدو فى أربع فرق، فرقة الترابين والحناجرة، وفرقة التياها، وفرقة العزازمة، ثم فرقة الجبارات، وكان على رأس كل فرقة ضابط من ضباط الجيش المدربين[٣٦]. وحتى هذه اللحظة لم يكن للعثمانيين أية قوات غرب الحدود المصرية، ولم تحدث أية معارك تذكر على أرض سيناء اللهم إلا تلك المناوشات التى حدثت فى٢٠ نوفمبر[٣٧].

وعلى الجانب الأخر قامت السلطات البريطانية بجمع الجمال من مديريات مصر المختلفة لاستخدامها فى نقل المهمات والمعدات إلى منطقة القناة. وكانت أجرة الجمل الواحد فى اليوم ١٥ قرشاً تدفع مقدماً، كما كانت يصرف لصاحب الجمل الأطعمة والمشروبات بالإضافة إلى المؤن والعليق اللازمة له [٣٨]، وقد شكل من هذه الجمال فرقة الهجانة.

القوات البريطانية فى مصر قد تسلم قيادتها الجنرال جون ماكسويل Jon Maxwell أوائل أغسطس ١٩١٤، فقام بتعزيز القوات البريطانية فى مصر حيث تم حشد الفرقتين الهنديتين ١٠، ١١ ولواء الخيالة الإمبراطورى (اليومنرى) المنوط بهم حفظ النظام، والفرقة الاسترالية والنيوزلندية، فأوصل مجموع القوات البريطانية فى مصر إلى ٧٠٠٠٠ مقاتل، هذا بخلاف ما يقرب من ٢٢٠٠٠ من القوات المصرية والسودانية، وعلى ذلك كان لدى البريطانيين قوة أكبر من أى قوة يستطيع الأتراك إرسالها إلى القناة(٣٩).

وقد وزع الجنرال ماكسويل القوات البريطانية فى مصر على الوجه التالي(٤٠):

١ ـ **قوة الدفاع الشرقية** : وهى المكلفة بواجب الدفاع إزاء العدو المتقدم من الشرق، ويقودها الجنرال ويلسن قائد الفرقة ١٠ الهندية، وتتألف من الفرقتين الهنديتين ١٠، ١١ ولواء الخيالة الإمبراطورى (اليومنرى)، ولواء الهجانة، تساندها السفن الحربية البريطانية والفرنسية كمدفعية إضافية، ويبلغ مجموع هذه القوة حوالي ٣٠٠٠٠ محارب.

٢ ـ **قوة الدفاع بالصحراء الغربية** : وهو مكلف بواجب حماية الحدود الغربية من تحركات السنوسيين فى ليبيا.

٣ **الاحتياطى المركزى** : وقد كلف بواجبات السيطرة على القطر المصرى والمحافظة على الأمن الداخلى.

ومن الملاحظ أن جمال باشا قرر الهجوم على القناة مستخدما الطرق الثلاثة التى تقطع سيناء، لكنه استخدم مميزات كل طريق لأداء مهام متعددة فى آن واحد، فالطريق الساحلى يصلح لنقل المدافع والعربات الحربية ذات العجلات لكنه لا يخلو من خطورة تعرضه لنيران مدفعية البوارج والفرقاطات الحربية البريطانية حيث كانت السيادة البحرية لبريطانيا دون منازع. بينما الطريق الأوسط وهو طريق العقبة نخل الإسماعيلية، وهو يتميز بقلة احتمالات تعرضه للهجوم لصعوبة الوصول إليه عن طريق ساحل البحر المتوسط، كما أنه أكثر صلابة من الطريقين الآخرين، وبمساعدة المهندسين الألمان قام الأتراك ببناء خزانات للمياه على طول الطريق، وكانت المسافة بين كل خزان والآخر حوالي ٥٠ ميلاً تقريباً، ونقلت المياه إلى تلك الخزانات من عين القديرات (٤١). والطريق الثالث وهو طريق العقبة نخل السويس، فكان أيضاً له ميزة الأمان، لكنه قليل الماء.

وقرر جمال باشا الهجوم على القناة عبر الطرق الثلاثة فى وقت واحد لتركيز الجهود العسكرية والضغوط على القناة من المنافذ الثلاثة وهى السويس والإسماعيلية وبور سعيد، كما أن ذلك يشتت الجهود البريطانية فى الدفاع عن مساحة متسعة على

طول القناة، كما ـ أن المشكلة الرئيسية التى كانت تواجه الجيش العثمانى أثناء عبوره لصحراء سيناء هى مشكلة المياه، لهذا استعان ببدو سيناء ذوى لخبرة فى معرفة تواجد أماكن آبار المياه (٤٢).

وكان كبار القادة الإنجليز منقسمين إزاء خطة الدفاع عن مصر، فكان قسم منهم يرى أن قناة السويس هى خط الدفاع الأول عن مصر، بينما رأى الفريق الآخر أن الدفاع عن مصر لابد أن يكون خارج منطقة القناة أى فى صحراء سيناء، لكن الغلبة كانت لرأى الفريق الأول، من ثم حشدت القوات الدفاعية الأساسية على الضفة الغربية لقناة السويس(٤٣). وبنى الفريق الأول رأيه على أساس أن صحراء سيناء تمثل عائقاً مانعاً أمام تقدم أية قوات، ولهذا بنوا استرتيجيتهم على هذا الأساس، لهذا كان وصول القوات العثمانية بالقرب من قناة السويس بل ومحاولة عبورها بمثابة إنجاز للقوات العثمانية، لهذا شهد كبار قادة الانجليز للقوات العثمانية لقيامها بهذا العمل المستحيل، حيث عبروا الصحراء لمسافات طويلة ومعهم المدافع والزوارق المحمولة على ظهور الجمال وسط ظروف طبيعية بالغة السوء لندرة وجود المياه وسط هذه الصحراء، وعدم وجود طرق ممهدة تسمح بتسيير المركبات والمدافع ذات العجلات.

وبناء على هذه الخطة البريطانية درس البريطانيون الأماكن التى تصلح للعبور بعد إخراج البحيرات والأراضى التى يمكن غمرها بالمياه، وكان المتبقى أكثر من نصف طول القناة، فتم تقسيم القناة لأغراض الدفاع إلى أربعة قواطع: **القاطع الأول** من بورسعيد إلى القنطرة، **والقاطع الثانى** ويشمل القنطرة والفردان والمعبر، **والقاطع الثالث** ما بين بحيرة التمساح والبحيرة المرة ويشمل طوسون وسرابيوم ودفرسوار، **والقاطع الرابع** ويشمل شالوفة والكوبرى والسويس.

كما قامت القوات البريطانية بغمر الأراضى الواقعة بين بور سعيد والقنطرة بالمياه لمسافة ٣٠ ميلاً لتقصير الجبهة المدافع عنها، وعهد واجب الدفاع عن الخط الأمامى إلى الفرقة ١٠ وقسماً من الفرقة ١١، ونظمت المواقع الدفاعية بصورة جيدة، وأحيطت بالأسلاك الشائكة وجهزت بالأنوار الكاشفة فى كل من القنطرة والإسماعيلية والكوبرى واحتفظ بباقى الفرقة ١١ ولواء الخيالة الإمبراطورى وبقطار مدرع متنقل كاحتياطى عام. وربطت المواقع بمواصلات سلكية متقنة، وغمرت الأراضى المنخفضة أمام خط الدفاع بالمياه وربطت ضفتى القناة بجسور خفيفة لعبور مفازر الاستطلاع والحماية التى تزود المدافعين بالمعلومات بالإضافة إلى التقارير الجوية التى كانت تقدمها القوة الجوية البريطانية(٤٤).

وقد تجمعت القوات العثمانية النظامية وغير النظامية، (التى بلغ قوامها ٢٥ ألف جندى بقيادة جمال باشا)، فى بئر سبع فى ليلة ١٤-١٥ يناير ١٩١٥ وكانت الخطة العثمانية تقضى بتسيير ثلاثة جيوش عبر الطرق الثلاثة، الساحلى والأوسط وطريق الحج. وعبر القسم الأكبر من هذه القوات سيناء ليلاً عبر الطريق الوعر الذى يمر بوسط سيناء عبر القصيمة والحسنة مفضلين هذا الطريق على طريق القوافل الشمالى (الساحلى) أو الطريق الجنوبى وهو طريق الحج الذى يمر من السويس ونخل حتى العقبة، واعتبره جمال باشا الطريق الرئيسى لمرور القدر الأكبر من قواتهم، وقد حققوا نجاحا عظيماً بمساعدة ودعم شيوخ بدو سيناء على طول هذا الطريق، وفى صباح ٢٣ يناير صار بإمكان القوات العثمانية رؤية القوات البريطانية على مسافة ٢٥ ميلاً من قناة السويس[٤٥].

وخصص جمال باشا للطريق الشمالي الساحلى كتيبتين وبعض الفرسان ووحدة من المدفعية قوامها ثلاثة آلاف جندى، تحت قيادة ممتاز بك، وكان هذا الجيش يضم عناصر من البدو، مهمته مهاجمة قناة السويس عند كوبرى القنطرة. أما الطريق الأوسط الذى يضم القوة الرئيسية، فقد تألف من سبعة أفواج من المشاة، وباقى المدفعية والقوات المعاونة، بينما كان الطريق الأخير وهو الطريق الجنوبى (نخل - السويس) فقد خصص له فوجاً من المشاة مكوناً من ثلاث كتائب وبطارية مدفعية جبلية، وكان يضم عناصر من بدو الحجاز قدرت بألفى رجل [٤٦]، وكان هدفه احتلال نخل (المركز الإدارى لسيناء حينذاك ومقر المحافظ) والسير لمهاجمة القناة عند كوبرى السويس[٤٧].

وكان العثمانيون حتى ٣٠ يناير ١٩١٥ يحتلون «قطيه» ولهم نقط استطلاع فى «بير دويدار» كما كانوا يحتلون مياه حراب على بعد ١٠٠ كم جنوب الإسماعيلية، وبئر مابيوم ما بين السويس ونخل وموقعاً صغيراً خارج الطور [٤٨].

وفى أول فبراير اشتبكت الدوريات البريطانية بالقوات العثمانية طوال النهار من سرابيوم إلى الفردان على جبهة تبلغ عشرين ميلاً طولاً، وأصبح الموقف يوم ٢ فبراير كالتالي : ٥٠٠٠ جندى من المشاه الأتراك شرق سرابيوم، ونفس العدد خارج نقطة المعدية، و٢٠٠٠ من المشاه أيضاً بالقرب من القنطرة [٤٩].

وفى ليلة ٢-٣ فبراير بدأ الهجوم المتوقع للجيش العثمانى، حيث قسم جمال باشا قواته قسمين، قسماً صغيراً بقيادة كمال بك إلى بئر المحدث لمهاجمة الإسماعيلية عند الكوبرى، والقسم الأكبر بقى بقيادته فسار به إلى كثيب النصارى على بعد ثلاث

ساعات من القناة تجاه محطتى سرابيوم وطوسون. وفى أثناء زحفه على الإسماعيلية زحف الجيش الذى أرسله بطريق العريش لمهاجمة القناة عند القنطرة، والجيش الذى أرسله بطريق نخل لمهاجمة القناة عند السويس(٥٠).

ففى ٣ فبراير حاول الأتراك عبور القناة عند محطة طوسون باستخدام الكبارى المتنقلة والطوافات، فتركتهم القوات البريطانية حتى نقلوا أدوات الكبارى ثم سارعت بمهاجمتهم (٥١). وقد اكتشف جمال باشا صعوبة استخدام قواته للطوافات التى ستحمل الجسور المؤقتة للعبور، كما أن المهندسين الألمان قد أحضروا معهم طوافات ألمانية، لكن القوات العثمانية لم تكن قد تدربت عليها أيضاً، و مع هذا ففى صباح يوم ٣ فبراير، وبناء على أوامر جمال باشا، زحفت القوات العثمانية على محطة طوسون وأطلقت نيران مدفعيتها تجاه محطتى طوسون وسرابيوم(٥٢)، وحاولوا مد جسر خفيف على زوارق من الألمونيوم لعبور القناة، وعندما أتموا بناء الجسر وبدأوا فى استخدامه للعبور فاجأتهم البطارية المصرية الخامسة بقيادة الملازم أحمد حلمى، والتى وضعت ضمن التشكيل البريطانى للدفاع عن القناة لعبت دوراً مهماً فى صد الهجوم(٥٣)، واضطرت القوات التركية إلى الانسحاب، أحدثت مدفعيته دماراً كبيراً بالسفينة الحربية هاردينج، وقتل أحمد حلمى فى هذه المعركة. أما فى جهة القنطرة فقد هاجمتها القوات العثمانية، إلا أن القوات البريطانية تمكنت من صد الهجوم، كما حدث هجوم مشابه فى الجنوب عند السويس، لكنه أيضاً قد تم صده(٥٤).

ويبدو أن الجيش العثمانى قد عاني كثيراً من عبوره لصحراء سيناء نتيجة لطول المسافة التى قطعوها مع قلة الماء والطعام، لكن من الواضح أن الحماسة الدينية لدى الجنود كانت شديدة، وهذا يفسر لنا استبسال الكثير منهم فى المعارك التى خاضوها ضد القوات البريطانية، وكان ذلك نتيجة للدعاية التى استخدمها العثمانيون وتصويرهم لهذه الحرب على أنها حرب دينية، حيث أصدر شيخ الإسلام فى استانبول فتوى فى ٧ نوفمبر ١٩١٤، صرح فيها بأنه على كل مسلم التطوع فى الحرب ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا باعتبارهم أعداءً للإسلام (٥٥)، كما أعلن السلطان العثمانى الجهاد ضد بريطانيا وخطط لمظاهرة فى استانبول لجذب الرأى العام التركى نحو هذه الفكرة (٥٦).

وكان الأتراك قد أعدوا قوة للاستيلاء على الطور قوامها سبعون جنديا تحت قيادة القائد الألمانى جورج قندس، ومعه البكباشى حسين نورى وهو من بنى غازى، فوصلوا إلى الطور فى ١٨ يناير ١٩١٥ للاستيلاء عليها، واتخذوا موقعاً حصيناً أسفل جبل

الحمام، لكن نفذت مؤونة هذه القوة فأرسلوا إلى دير سانت كاترين يطلبون الزاد ويتوعدون رهبانه فى حالة الرفض، فما كان من رئيس الدير إلا أن أرسل إليهم بعض المؤن خوفاً منهم. وحينما وصلت أنباء حصار الطور إلى القائد العام للقوات البريطانية، أرسل أوامره إلى أهل الطور والمنشية والحمام بالهجرة إلى السويس ومصر خوفاً عليهم، وقام بعمل تحصينات حربية فى محجر الطور وزوده بمائتى رجل من الأورطة الثانية المصرية، وعززت القوة بثلاثمائة رجل من القوة الهندية، واستطاع الكولونيل باركر، مدير سيناء الأسبق الذى كان يقود القوات المنوط بها طرد الأتراك من الطور، الهجوم على القوات المحاصرة للمدينة التى انضم إليها بعض سكان المنشية وبعضا من بدو سيناء من قبيلة العليقات العوارمة ومزينة، كما كان دليل القوات التركية أحد عساكر الباشبوزق بنخل، الذى ربما يكون هو الضابط الذى يشير إليه محمد فريد فى أوراقه بأنه استسلم للقوات التركية هو وفرقته المؤلفة من ٢٠ من الجنود السوادنيين وآثر عدم ضرب قوات الخليفة العثمانى(٥٧)، وتمكنت القوة البريطانية المصرية من دحر القوات التركية المحاصرة للطور، لكن تمكن جورج قندس من الإفلات من الموت نظراً لأنه فى اليوم السابق على الهجوم أرتحل مع بعض العربان من العوارمة إلى أبى زنيمة وتمكن من إحراق مخازن شركة المغنسيوم(٥٨).

وقد قامت الطائرات البريطانية بتتبع أثر الجيش التركى فى شبه جزيرة سيناء، ولم يبق للقوات التركية فيها سوى قوات صغيرة فى العريش ونخل، أما باقى الجيش فقد تقهقر إلى بئر سبع والعوجة (٥٩). واستمرت عمليات ضرب المواقع التركية فى شبه جزيرة سيناء من قبل الطائرات والبوارج الحربية البريطانية والفرنسية. ففى ١٧ أبريل ١٩١٥ تمكنت سفينة حربية فرنسية من ضرب الاستحكامات التركية فى العريش بينما كانت القوات التركية محتشدة، كما قصفت القوات البريطانية فى ١٦ أبريل المواقع التركية جنوب العريش مما أثر تأثيراً كبيراً فى المعكسر التركى (٦٠). وفى ٢٤ مارس ١٩١٦ نفذت الطائرات البريطانية عدة طلعات جوية على المعسكرات التركية فى بير الحسنة وألقت ما يزيد عن أربعين «قنبلة»، فأحدثت دماراً كبيراً فى المعسكر التركى(٦١).

على أية حال، فقد فشلت الحملة التركية الأولى على سيناء وقناة السويس، لكنها بلا شك أعطت تحذيراً للسلطات البريطانية مؤداه أن الدفاع عن مصر بجعل القناة نقطة دفاع أولى بات أمراً فى غاية الخطورة، ومن الضرورى وضع مراكز قوية على أرض سيناء كخط دفاع أول، كما أكدت الحملة التركية احتمالات القيام بهجوم مشابه أكثر تنظيماً

واستعداداً، وهو ما توقعه البريطانيون فى أية لحظة خاصة وأن جمال باشا عقب الفشل الذى منيت به حملته الأولى قد أعلن أن تلك الحملة لم تكن سوى حملة استكشافية لمعرفة إمكانية الوصول إلى القناة، وبغض النظر عن الأسباب التى كانت وراء هذا التصريح سواء أكان ذلك لتغطية فشل الحملة أم لغير ذلك، إلا أن ذلك يوضح نية الأتراك للقيام بحملة أخرى أكثر تنظيماً.

كما أكدت الحملة العثمانية للبريطانيين ضرورة الاعتماد على بدو سيناء فى مسألة الدفاع عن القناة، خاصة وأن بعضاً منهم قد انضم إلى هذه الحملة، ورأينا كيف استماتوا فى الدفاع عن الطور وفقد البعض منهم حياته نتيجة وقوفه إلى جانب العثمانيين.

جـ ـ الحملة العثمانية الثانية

صارت مصر منذ اندلاع الحرب على حدودها الشرقية والغربية «معسكراً مسلحاً» حيث كانت تفد إليها كل فترة تعزيزات حربية، إضافة إلى أنها صارت مستشفى كبير لمداواة جرحى الحرب، حيث بنيت مستشفى إنجليزية جديدة فى بور سعيد فى ٨ نوفمبر ١٩١٥، وبات من الواضح أن هناك هجوماً عثمانياً وشيكاً على القناة عبر شبه جزيرة سيناء بقوة قوامها على الأقل ٢٥٠ ألف جندى، لكن مع هذه ظلت القناة خط الدفاع الأول عن مصر طوال الحرب[٦٢]، وذلك على الرغم من المحاولات البريطانية لجعل الضفة الشرقية للقناة هى خط الدفاع المرتقب عقب الحملة الأولى.

وخلال الفترة من ٧ ـ ٢٥ أبريل ١٩١٥ بدأت القوات البريطانية تتوافد على مصر بشكل متزايد [٦٣]، وقرر مرى Murray ـ الذى أصبح القائد العام للقوات البريطانية فى مصر واتخذ من الإسماعيلية مقراً له ـ أن الدفاع عن مصر عن طريق جعل القناة قاعدة الدفاع الأساسية كان إسرافاً فى الرجال والمعدات على خط المواجهة الطويل الذى يمتد من ٨٠ إلى ٩٠ ميلاً، واقترح فى ١٥ فبراير أن تكون الـ٤٥ ميلاً الواقعة فيما بين العريش والقسيمة فى الحافة الشرقية لسيناء هى القاعدة الاستراتيجية الحقيقية التى لابد أن ترتكز عليها خطة الدفاع عن مصر[٦٤]، ولذلك كان قرار مرى فى بادئ الأمر أن يحرم الأتراك من ساحة (قطية ـ رومانة) ويقوم هو باحتلالها فى الحال، وكان يرى أن فرقة من المشاة وبعض الوحدات من الجنود الراكبة تقيم فى هذه المنطقة تمكنه من ترك منطقة شرق القناة لتوفير القوات التى يمكن إرسالها إلى فرنسا أو العراق أو سالونيك.

وكانت الحكومة البريطانية تحسب حساباً كبيراً للدعوة إلى الجهاد الإسلامى فى حالة نشوب حرب عالمية، وذلك لما ستثيره هذه الدعوة ضدها من شعور عدائى بين رعاياها

المسلمين فى البلاد التى تحتلها، كالهند والخليج العربى وجنوب شبه الجزيرة العربية ومصر وغيرها، لذا عقد البريطانيون العزم على محاربة دعوة الجهاد التى سعيلنها خليفة المسلمين عن طريق كسب العرب إلى جانبهم بشتى الحيل، واستهدفت محاولتهم بصورة خاصة الحجاز.

ولهذا أرسلت الحكومة البريطانية خبراءها إلى سيناء وشبه جزيرة العرب فى مهام سرية، فقام كتشنر بإرسال ت. س. لورانس T. C. Lorance المعروف باسم (لورانس العرب) إلى سيناء وفلسطين والحجاز، حيث كانت سيناء من وجهة النظر البريطانية تحمى الشريان التاجى للإمبراطورية البريطانية، أى قناة السويس، كما أن فلسطين تقع على حدود سيناء، لهذا اعتقد كتشنر أن القيام بعملية مسح دقيق للمنطقة أمر حيوى بالنسبة لقناة السويس(٦٥)، بينما كانت الحجاز مسرحاً مهماً للقيام بأنشطة تجسسية لتأليب سكانها على السلطات العثمانية.

وفى إطار الخطة البريطانية لجعل خط الدفاع الأول عن مصر داخل شبه جزيرة سيناء، قامت السلطات البريطانية بعدة إجراءات تهدف إلى تحقيق هذه الخطة، بدأتها بعملية ازدواج الخط الحديدى بين الزقازيق والإسماعيلية والذى يبلغ طوله ٧٩ كم، وذلك بهدف تسهيل نقل الجنود والمعدات من الإسكندرية إلى منطقة القناة، ومد سكة حديد ضيقة داخل صحراء سيناء فى تسع نقاط، حتى صار إجمالى خطوط السكة الحديد التى تم مدها حوالي ١٠٠ ميل كما أنشأوا عدة طرق مرصوفة، كما قاموا بمد مواسير مياه بنفس المسافة ليتمكنوا من إنشاء الخط الدفاعى الذى لم يكن يبعد شرق القناة داخل سيناء بأكثر من ستة أميال (٦٦)، ووصلت خطوط السكة الحديد إلى المحمدية وورمانة على ساحل البحر المتوسط.

لهذا رأت القيادة البريطانية ضرورة العمل على تخفيض الضغط التركى على قناة السويس من خلال فتح جبهة أخرى أمام القوات العثمانية، واستقر الرأى على فتح جبهة الدردنيل، والهجوم بالسفن البحرية على الموانئ العثمانية فى الدردنيل(٦٧). وفى أغسطس ١٩١٥، قام أسطول دول الوفاق بالهجوم على غاليبولى وحاول الأتراك التخفيف من الهجوم عليها فزادوا من ضغطهم على السنوسى لكى يقوم بغزو مصر، وحاولوا كذلك الاستيلاء على جزيرة بريم فى مدخل البحر الأحمر فى ١٤-١٥ يونيو، حيث كانت بريطانيا تخشى من سيطرة الأتراك على بريم لأنها تتمتع بموقع استراتيجى هام عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر، كما كانت محطة تلغرافية مهمة وحيوية بالنسبة لشبكة المواصلات البريطانية (٦٨).

ونتيجة للضغط العسكرى لدولتى الوسط، اضطرت دول الوفاق إلى إخلاء غاليبولى فى أوائل عام ١٩١٦، وكان إخلاؤها فرصة ثمينة للألمان، فأرسلوا بغواصاتهم إلى مياه البحر المتوسط ونجحت غواصة ألمانية فى ١٦ مايو١٩١٥ فى مهاجمة فرقاطة فرنسية، وعقب ذلك غرقت سفينتان حربيتان بريطانيتان هما تريومف Trimph وماجيستك Majistic فى مدخل الدردنيل (٦٩).

وإذا كان الألمان قد استغلوا الفرصة فى اصطياد السفن البريطانية المتوجهة إلى قناة السويس، فإن الأتراك كانوا يعدون العدة لحملة عسكرية أخرى على قناة السويس عبر سيناء، وعهد بقيادة هذه الحملة إلى القائد الألمانى فون كريس. وفى ٩ يوليو١٩١٦ خرجت القوات التركية التى بلغ قوامها ١٨٠٠٠ جندى بالقرب من بئر السبع، فوصلت بير العبد فى سيناء وجعلتها نقطة تمركز لها(٧٠).

وفى صباح ٢٣ أبريل ١٩١٦ تقدمت القوات العثمانية إلى قطية، وتمكن الأتراك من إلحاق الهزيمة بالقوات البريطانية المرابطة بها، مما اضطر القوة البريطانية إلى الإنسحاب إلى الغرب، لكن مع وصول الإمدادات البريطانية لتلك القوة تمكنت من إعادة احتلال قطية مرة أخرى فى ٢٥ أبريل، فاضطرت القوات العثمانية إلى الإنسحاب إلى بير العبد (٧١).

وقد قرر قائد الحملة العثمانية ضرورة القيام بعملية قوية وسريعة على امتداد طريق القوافل من العريش إلى قطية تعززها الطائرات والمدفعية، وتحول بقواته تجاه القناة بهدف التمكن من احتلال أى نقطة يمكن منها تخريبها والسيطرة عليها وحرمان الإنجليز من استخدامها (٧٢).

وفى ٣ أغسطس ١٩١٦ زحفت القوات العثمانية تعاونها المدفعية فى اتجاه نقطة التمركز البريطانية على خط (رومانة ـ المحمدية) وكانت ميمنة القوات البريطانية تمتد إلى الجنوب أكثر مما كان يتوقع الأتراك، ففقدت قوتهم التى كانت تنوى أن تلاحق القوة التى انسحبت من رومانة، تماسكها وتورطت فى الرمال الثقيلة فى تلك المنطقة، بينما نجح الهجوم المضاد الذى قامت به القوات البريطانية تجاه دويدار وبولوزيوم، فاضطرت القوات التركية إلى الإنسحاب بدون نظام فتعقبتهم القوات الراكبة، لكن الظروف الجوية حالت دون متابعة الملاحقة. وكان ذلك فرصة أمام القوات التركية لإعادة تنظيم صفوفها فعاودوا للضغط من جديد على القوات البريطانية بعد أن تجمعوا فى بير العبد، لكن القوات البريطانية تمكنت من صدهم، وخسر الجانب التركى حوالى خمسة آلاف بين قتيل وجريح، وأسر البريطانيون نحو أربعة آلاف أسير، وبهذا انتهت معركة رومانة بهزيمة

الأتراك، وحلت بهم كارثة حقيقية حيث فقدوا تقريباً ٥٠٪ من قواتهم، بالإضافة إلى الكثير من العتاد والأسلحة[٧٣] . ولم يعاود الأتراك بعد هذه المعركة تهديد حدود مصر الشرقية مرة أخرى.

د ـ إخلاء سيناء من الأتراك

عقب معركة رومانة قررت القيادة البريطانية الدفاع عن مصر بعيداً عن قناة السويس، وتخلت عن فكرة جعل القناة خط الدفاع الرئيسى عن مصر، وبات من الواضح أن قناة السويس نفسها تحتاج إلى خط دفاع متقدم، ومن الأنسب نقل خط الدفاع إلى فلسطين، ومن ثم كان من اللازم ملاحقة القوات التركية خارج شبه جزيرة سيناء.

وفى ٧ أكتوبر ١٩١٦ حدث تغير وزارى فى بريطانيا، حيث استقالت وزارة اسكويث، وحلت مكانها وزارة لويد جورج L.George لرئاسة الوزارة، وكانت القيادة البريطانية الجديدة ترى ضرورة تحطيم قوة ألمانيا بطريقة غير مباشرة، وذلك عن طريق تحطيم قوة حلفائها، لهذا أصرت القيادة البريطانية على تعقب الفلول التركية إلى مركز تجمعها فى بير العبد فى ٨ أغسطس، وحاولت القوات البريطانية تطويق هذه القوة لكنها لم تفلح فى دفعها إلى الوراء أو إجبارها على الإنسحاب منها. كما حاولت القوات البريطانية الوصول إلى الجناح الجنوبى للقوات التركية المتمركزة فى حوض البيوض، فى محاولة لإجبارها على التقهقر، ونجحت تلك المحاولة فى إجبار القوات التركية على الإنسحاب فى جنح الليل[٧٤].

وتقدمت القوات البريطانية بقيادة مرى حتى وصلت إلى العريش فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٦، واحتلت المدينة بدون قتال لأن الأتراك كانوا قد انسحبوا إلى الشرق وعسكروا فى رفح وإلى الجنوب عند المقضبة، التى كانت مركز اتصال بمركزهم فى العوجة، وفيما بين المقضبة والعوجة بنى الأتراك العديد من محطات المياه، وتم تزويدها بالمياه من وادى العريش. وأرسلت القوات البريطانية قوة من فرقة الجمالة المصرية من العريش للهجوم على المقضبة، ففى ٢٣ ديسمبر هجمت هذه القوة على المعسكرات التركية فيها، وكان من الطبيعى أن تكون نقطة حصينة، لهذا لم تتمكن تلك القوة من تحقيق نصر حاسم على القوات التركية، وبناء عليه أرسلت القيادة البريطانية تعزيزات من القوة الاسترالية والنيوزيلندية الراكبة للالتفاف من الشرق على المقضبة التى تم حصارها، ولعبت المدفعية البريطانية دوراً مهماً فى تلك المعركة حيث دمرت طوابى القاعدة التركية، بينما ضيقت قوات الجمالة الخناق على القوة التركية المحاصرة فى المقضبة، وتحت كثافة النيران

اضطرت القوات التركية المحاصرة إلى الاستسلام، وكان عدد القوات التركية فى المقضبة حوالي ٢٠٠٠ جندى، أسر ١٣٥٠ منهم ٤٥ ضابطاً، كما تم الاستيلاء على أربعة مدافع جبلية من طراز كروب، وقتل من الأتراك فى هذه المعركة حوالي ٩٧ رجلاً خسرت القوات البريطانية ٢٥ قتيلاً و١٢٤ جريحاً بينهم خمسة ضباط. واضطرت القوات التركية بعد هذه المعركة إلى احتلال مراكز فى وادى العريش، وأبوعجيلة وأولاد على، وصار مركزهم فى العوجة(٧٥).

وفى الوقت نفسه، كانت الجهود تسير على قدم وساق لمد خطوط السكة الحديدية والمياه مع سير الحملة البريطانية لطرد الأتراك من سيناء، حيث تم مد خطوط أنابيب المياه العذبة من القنطرة لمسافة ١٣٥ ميلاً داخل الصحراء بهدف إيصالها إلى فلسطين، وقرر أللنبى Allenby التوغل لمطـــاردة القـــوات التركـية فى فلسـطين وضرب وجودهم هناك، لمنع أية حملات أخرى قد يشنها الأتراك على سيناء وقناة السويس، حيث كان يرى أن الاستيلاء على فلسطين مجرد هجوم دفاعى Defensive-Offensive للحفاظ على المصالح الإمبراطورية (٧٦).

وحتى ذلك الوقت لم يكن للعثمانيين فى شبه جزيرة سيناء سوى نقطة صغيرة فى رفح بها قوة قوامها ٢٠٠٠ جندى. وفى ٨ يناير ١٩١٧ تمكنت قوة من القوات الاسترالية والنيوزيلندية وقوات اليومنرى والجمالة من محاصرة النقطة التركية، فأرسلت القيادة العثمانية فى العوجة تعزيزات عسكرية لإنقاذ نقطة رفح المحاصرة، واستمر القتال بين الطرفين طوال اليوم فقد فيه الأتراك بطارية مدفعية و١٦٣٥ أسيراً و٢٠٠ قتيل على الرغم من التعزيزات التركية التى جاءت من خان يونس، وخسر الجانب البريطانى ٧١ قتيلاً و٤١٥ جريحاً (٧٧).

وفى أواخر يناير عاد الأتراك مرة أخرى فى محاولة لإنشاء نقطة عسكرية فى سيناء، حيث حاولوا إنشاء نقطة على طريق نخل الحسنة، لكن لم يقدر لهذه القوة البقاء فى شبه جزيرة سيناء، إذ قامت القوات البريطانية بتطويقها وهزيمتها وأسرها(٧٨). وبهذه المحاولة تنتهى المحاولات العثمانية لإقامة نقاط تواجد عسكرى لها فى سيناء، كما تم التخلص بشكل نهائى من الوجود العسكرى العثمانى فيها.

هـ ـ تأثير الحرب على مجتمع سيناء

كانت شبه جزيرة سيناء ـ كما رأينا ـ مسرحاً مهماً للعمليات العسكرية أثناء الحرب العالمية الأولى، ووقعت معارك عنيفة بين القوى المتصارعة على أرضها، وشارك سكانها

خلال مراحل الحرب التى لا ناقة لهم فيها ولا جمل. فكما رأينا أن كل طرف من الأطراف المتحاربة استخدم أهالي سيناء من بدو وحضر بهدف خدمة مصالحه.

وقد تركت الحرب العالمية آثارها على سكان سيناء ولعل أهم تلك الآثار ذلك الأثر الناجم عن توزيع الأسلحة على هؤلاء البدو. فقد قامت قيادة الجيش العثمانى بتوزيع الأسلحة على العربان الذين شاركوا فى الحملتين الأولى والثانية، وعقب هزيمة القوات العثمانية ظلت تلك الأسلحة فى متناول أيديهم، واحتفظت كل قبيلة بأعداد منها، على الرغم من قيام السلطات البريطانية بعملية جمع لهذه الأسلحة بعد أن عثرت على الكشوف المدون بها أسماء من تم توزيعها عليهم، وربما ذلك يفسر لنا تلك الحالة غير المستقرة التى كانت عليها تلك القبائل عقب الحرب، حيث تعددت المصادمات بين القبائل بعضها ببعض وبينها وبين قبائل الحجاز استخدمت فيها الأسلحة الحربية التى خلفتها تلك الحرب [٧٩]. فلاشك أن هذه الأسلحة كانت عاملاً مهماً من عوامل عدم الاستقرار على حدود مصر الشرقية عقب الحرب مباشرة.

ومما لاشك فيه أن عربان سيناء شاركوا القوات البريطانية فى حملتها لإخلاء سيناء من القوات العثمانية لمعرفتهم التامة بالمسالك والطرق فى صحراء سيناء، كما شاركت إبلهم فى نقل القوات والمؤن والذخيرة إلى ميادين المعارك ضمن فرقة الجمالة التى تم إنشاؤها نظراً لطبيعة ميادين القتال الصحراوية وبعد المسافة بين خطوط السكك الحديدية والمعسكرات الحربية. ونتيجة لهذه الخدمات التى أداها مشايخ القبائل فى سيناء للقوات البريطانية فى مطاردة القوات العثمانية فى ربوع صحراء سيناء، قامت الحكومة المصرية عام١٩٢١، بإيعاز من السلطات البريطانية، بتكريم عدد من هؤلاء المشايخ [٨٠].

ولعل أهم الآثار السلبية لتلك الحرب أيضا تدمير ثروة سيناء الأثرية، سواء ماتم تدميره عن طريق القنابل أو ما تم هدمه للاستفادة من الأحجار المتخلفة لبناء الثكنات العسكرية والأبنية الحكومية، وخاصة مدينة العريش التى حظيت بأكبر قدر من الدمار بثروتها التاريخية [٨١].

وكان من النتائج السلبية لمعارك الحرب العالمية الأولى التى وقعت على أرض سيناء أيضاً تعرض مدنها وقراها للقصف من قبل القوات المتحاربة. فقد تعرضت مدينة العريش للقصف بالقنابل على يد البوارج البريطانية، كما نسفت آبار المياه الرئيسية بها عند إخلاء البريطانيين لها لمنع القوات التركية من الاستفادة بها، ودمرت قلعة العريش خلال القصف. كما اضطر المدافعين عن القناة من هدم مدينة القنطرة وترحيل أهلها إلى مصر [٨٢].

وخلال المعارك والزحف سواء التركى أو البريطانى عبر شبه الجزيرة استخدمت جمال العربان كوسيلة نقل أساسية لنقل المعدات واللوازم الحربية بالإضافة إلى المؤن والذخيرة، وتم استخدام فرق منهم كهجانة من القوات راكبى الجمال، ضمن الفرقة التى شكلتها بريطانيا من عربان مصر (٨٣)، وقد سبق أن استخدمهم الأتراك ضمن القوات التى زحفت على القناة.

كما كانت إبل ودواب أهل سيناء تتعرض للسـلب من قبل القوات المتحاربة. فخلال معارك فبراير ١٩١٥ كان قطيع من إبل قبيلة العيايدة يجول بالقرب من ساحة المعارك شرق قناة السويس بحثاً عن المراعى، وتمكن عدد من أفراد جنود كتيبة السوارى الهنود «بكانير Bkanir» من الإمساك بعدد منها، وأحضروا القطيع إلى محطة سرابيوم، لكن حاكم سيناء لم يشأ أن يضغط على القبيلة للحصول على هذه الإبل، حيث كان الهنود يعتقدون أنهم قبضوا على «جمال برية أومتوحشة» ليس لها مالك. كما حدث الأمر نفسه مع جمال نفس القبيلة لكن مع القوات الاسترالية فى عام ١٩١٦ حيث قبضوا على قطيع مكون من مائة جمل معتقدين أنها بلا مالك (٨٤).

كما تعرضت بعض القبائل للقتل والتدمير نتيجة اشتراكهم فى هذه الحرب. فقد كان الشيخ زيدان مدخل شيخ قبيلة العليقات هو الشيخ الوحيد فى سيناء الذى كان موالياً للحكومة المصرية، بينما انضمت قبيلة الزميليين إلى جانب العثمانيين أملاً فى الحصول على امتيازات أو زعامة منهم، وكانوا من بين المحاصرين فى الطور عام ١٩١٥، وفقدوا حياتهم خلال الحصار(٨٥). وكان من بين قتلى معركة الطور: عيد محمد من العليقات، وحسين مبارك من الزهيرات العوارمة، وعامر خضر أخو شيخ قبيلة مزينة (٨٦). وقد أدت هذه الحرب إلى تقلص عدد سكان سيناء نتيجة لفقدان عدد منهم أثناء المعارك، بالإضافة إلى عمليات التهجير والإخلاء التى قامت بها القوات البريطانية لمدن سيناء أثناء المعارك.

وبهذا يتضح لنا أن سيناء كانت مسرحاً مهماً من مسارح الحرب العالمية الأولى، فعلى أرضها تم الصدام المباشر بين القوات العثمانية والبريطانية. وثبت للقادة البريطانيين، من خلال الحملتين العثمانيتين الأولى والثانية، فشل الاستراتيجية المبنية على أساس جعل قناة السويس هى خط الدفاع الأول عن مصر، إذ أنهما قد أثبتتا أن الدفاع عن مصر لابد أن يكون فى عمق سيناء، حيث أن تمكن القوات العثمانية من اجتياز صحراء سيناء بطرقها الوعرة كان عملاً مذهلاً حقاً، خيب التوقعات العسكرية البريطانية.

ويتضح أيضاً أنه قد تم الزج بأهالي سيناء فى تلك الحرب، فتعرضت حياتهم للهلاك، ودمرت مظاهر المدنية فى شبه جزيرة سيناء نتيجة تعرض المدن للقصف بالمدفعية من كلا الطرفين المتحاربين، كما تركت الحرب أكثر الآثار تدميراً على المجتمع فى سيناء، وهو تلك الأسلحة التى تم توزيعها سواء من قبل الأتراك أو من قبل الجيش البريطانى، حيث تسببت فى حالة من عدم الاستقرار فى شبه جزيرة سيناء الجزيرة عقب الحرب مباشرة، فاندلعت الحروب القبلية بين قبائل سيناء بعضها البعض من ناحية، وبينها وبين قبائل الحجاز من ناحية ثانية، ولم تهدأ تلك الحالة إلا بعد مرور وقت طويل.

حواشى الفصل الخامس

(1) Thatcher. O.J., and Schwill, F., A
General History of Europe, Part II (1500-1922), London 1923, pp. 564-66.

(٢) حول التحالفات التى تمت قبيل الحرب العالمية الأولى راجع، عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد النعيمى، التاريخ المعاصر، أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٣، ص ص ٣٢٣ ـ ٣٦٣، هارولد تمبرلي، أ. ج. جرانت، أوربا فب القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الثاني، ترجمة محمد على درة، لويس إسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٦٥، ص ص ٥٦ ـ ٨٨.

(٣) وجيه عبد الصادق عتيق، العرب والحرب العالمية الأولى، بحث ضمن ندوة العرب وأوربا عبر عصور التاريخ عقدها إتحاد المؤرخين العرب فى ١٩٩٩، حصاد ٧، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٥٩٩.

(4) J.C.Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle
East, A Documentary Record: 1914 - 1956, Vol. II, New York1959, p. 1.

(5) Ibid.

(6) Thatcher , and Schwill, op. cit., pp. 564

(٧) مصطفى على هويدى، الحركة الوطنية فى شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولى، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزوالإيطالي، طرابلس ١٩٨٨، ص ٤٩.

(٨) فون كريس، من أبرز ضباط المدفعية فى الجيش الألمانى، هو من أبناء أسرة عريقة من نبلاء بافاريا، قدم إلى تركيا ضمن البعثة العسكرية الألمانية لإعادة تنظيم الجيش العثمانى. راجع، على فؤاد بك، كيف غزونا مصر ـ مذكرات الجنرال التركى على فؤاد بك، نقله إلى العربية الدكتور/ نجيب الأرمنازى، منشورات دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٢، ص ١٦،

(٩) على فؤاد بك، الحملة المصرية أو من باريس إلى صحراء التيه، حماة، ١٩٢٢، ص ٥١.

(١٠) وجيه عبد الصادق عتيق، المرجع المذكور، ص ص ٥٨٩ ـ ٥٩٠.

(11) Jarvis, C.S., op. Cit., p. 129.

(١٢) ملن شيتهام، كان شيتهام يشغل منصب مستشار المعتمد البريطانى (ثم المندوب السامى فيما بعد) أو نائبه للفرع السياسى، وقد لعب شيتهام دوراً مهماً فى اقناع السلطان حسين كامل بقبول العرش، وظل يشغل منصبه كمستشار للمندوب السامى فى عهد مكماهون وونجت، وعند سفر الأخير إلى بلاده قام شيتهام بعمل المندوب السامى، وطلب من حكومته نفى سعد زغلول، وظل يقوم بعمله حتى تم تعيين اللورد أللنبى مندوباً سامياً على مصر، وظل شيتهام يعمل مستشاراً للمندوب السامى حتى عام ١٩٢٠ حين تم نقله من مصر وتعيين المستر سكوت بدلاً منه. ماجدة محمد حمود، دار المندوب السامى(١٩١٤ ـ ٤٢٩١(، الجزء الأول، سلسلة تاريخ المصريين العدد١٣٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص١٨٩ ـ ١٩٠.

(١٣) إدوارد كوك، تلخيص أسباب انقطاع العلاقات الوشدية بين بريطانيا العظمى والدولة العثمانية المدونة بالمكاتبات الرسمية المنشورة من وزارة الخارجية البريطانية، لندن، ١٩١٥، (ترجمة) ص ١٥

(١٤)(الليفتنانت) أ. كيرزى، العمليات الحربية فى مصر وفلسطين من أغسطس ١٩١٤ إلى يونيو١٩١٧، ترجمة يوزباشى / محمد على فهمى، وأحمد الأورفلى، القاهرة ١٩٤٩، ص ٢٥.

(١٥) على فؤاد بك، الحملة المصرية المصدر المذكور، ص ٥١.

(١٦) ق. ب. خويرى، الرحلة السورية فى الحرب العمومية ١٩١٦، أخطار وأهوال وعجائب عنى بنشرها يوسف توما البستاني صاحب مكتبة العرب، طبعت بالمطبعة اليوسيفية بباب الخلق، القاهرة، ١٩٢١، ص ٩.

(١٧) وجيه عبد الصادق عتيق، المرجع المذكور، ص ٥٩٣.

(١٨)عارف العارف، تاريخ بئر السبع، ص ٢٥١.

(١٩) العميد الركن / شكرى محمود نديم، حرب فلسطين ١٩١٤ ـ ٨١٩١، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٥، ص ٢٥. فتحى رزق، رباعيات سيناء، ص ١٤١

(٢٠) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الخارجية، محفظة ٩/ب مصر فى الحرب العالمية الأولى، خطة الكونتيننتال ١٨ مارس ١٩٢٢، أوراق محمد فريد، المجلد الأول، مذكراتى بعد الهجرة ١٩٠٤ـ ١٩١١، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨، ص١٩٤.

(٢١) الوقائع المصرية، عدد غير إعتيادى بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩١٤.

(٢٢) أحمد شفيق، مذكراتى..، جـ٣، ص ص ٣٨٣، ٣٨٥، أوراق محمد فريد، المصدر المذكور، المجلد الأول، ص ١٧٥، العميد الركن شكرى محمود نديم، المرجع المذكور، ص ٢٧.

(٢٣) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٧٤٣

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٨٥

(٢٥) أحمد شفيق، مذكراتى..، جـ ٣، ص ص٤٠٤ ـ ٤٠٦أأ.

(٢٦) وجيه عبد الصادق عتيق، المرجع المذكور، ص ٥٩٢.

(٢٧) لطيفة محمد سالم، الصراع العسكرى بين الدولة العثمانية وبريطانيا فى مصر (١٩١٤ـ١٩١٨)، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد الثامن والعشرون ١٩٨١ـ١٩٨٢، ص ٣٧٩.

(٢٨) عارف العارف، المرجع المذكور، ص

lgood, G., Egypt and the Army, London, 1924, p.222.

(٢٩) عارف العارف، المرجع المذكور، ص ٢٥١.

(٣٠) كيرزى، المرجع المذكور، ص ٢٦.

(٣١) المقطم، ١٣ يناير ١٩١٥.

(٣٢) عارف العارف، تاريخ بئر السبع، ص ٢٥٠.

(٣٣) المقطم، ١٣ يناير ١٩١٥.

(٣٤) أحمد شفيق باشا، مذكراتى.. جـ٣، ص ٣٧٦

(٣٥) العميد الركن شكرى محمود نديم، المرجع المذكور، ص ٢٧.

(٣٦) عارف العارف، تاريخ بئر السبع، ص ٢٥٠

(٣٧) المقطم، ٧ يناير ١٩١٥.

(٣٨) المؤيد، ٢ فبراير ١٩١٥.

(٣٩) أ. كريزى، المرجع المذكور، ص ٢٦.

(٤٠) شكرى محمود النديم، المرجع المذكور، ص ٢٩.

(41) Jarvis, op. cit., p.130.

(42) Ibid.

(43) Elgood, p. G., op. cit., p.121.

(٤٤) الأهرام، ١١ فبراير ١٩١٦، شكرى محمود نديم، المرجع المذكور، ص ص ٢٨- ٣٠.

(45) Farnie, Op. Cit., p 234.

(٦٤) الأهالي، ١٠ فبراير ١٩١٦، أحمد شفيق باشا، مذكراتى...، جـ٣، ص ٤٠٧

(٤٧) لطيفة محمد سالم، الصراع العسكرى بين الدولة العثمانية وبريطانيا فى مصر، ص ٣٨٠

(٤٨)المقطم ٣٠ يناير ١٩١٥. لطيفة محمد سالم، الصراع العسكرى..، ص ٣٨١.

(٤٩) عبد الرحمن زكى، سيناء أرض المعارك، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٢٠٨.

(٥٠) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٧٤٥، ٧٤٦.

(٥١) المؤيد، ٤ فبراير ١٩١٥.

(52) David Fromkin, A peace to end all peace, The fall of the Ottman empire and the Modern Middle East, London, Phoenix press, 2000, p.121.

(٥٣) عبد العظيم رمضان، الجيش المصرى فى السياسة : ١٨٨٢- ١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١١٥.

(٥٤) المقطم، ٥ فبراير ١٩١٥.

(٥٥) M. Holt, Egypt and the Frtile Crescent, 1517 -1922, London , 1980, p.263. وحول نص ترجمة الفتوى يمكن الرجوع إلى، أحمد شفيق، المصدر المذكور، الجزء الثالث، ص ص ٤١٦، ٤١٧.

(56) David Fromkin,op. cit., p.109.

(٥٧) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٧٤٩- ٧٥٠. أوراق محمد فريد، المصدر المذكور، المجلد الأول، Jarvis, op. cit., p.135.,296

(٥٨) الأهرام ٢٥ فبراير ١٩١٥، Jarvis, op. cit., p.135.

(٥٩) المؤيد، ٢٧ فبراير ١٩١٥

(٦٠) الأخبار، ١٩ أبريل ١٩١٥.

(61)The Egyptian Mail, 28 March, 1916.

(62)Maurice, F., British Strategy

A Study of the Application of principles of war , London , 1929, p. 108.

(63) Farnie, op. cit., p. 536.

(64) G. Macmun and C. Falls, Military Oprations

, Egypt and Palestine, Official History of the war, London , 1928,pp.170-4.

(٥٦) مايكل آشر، لورانس ملك العرب غير المتوج، ترجمة د / فاطمة نصر، كتاب سطور، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٦٨.

(٦٦) الأخبار ٧ ديسمبر ١٩١٥. فاطمة علم الدين، تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤، سلسلة مصر النهضة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٦٠.

(67) Farnie, op. cit., p. 539.

(٨٦) فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر (١٨٣٩ ـ ٨١٩١ (، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٥٨٩، الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢ـ ١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٧٥.

(٦٩) محمد عبد الرحمن برج، قناة السويس، أهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٥٦، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨، ص ٤٦.

(٧٠) عبد الرحمن زكى، سيناء أرض المعارك، القاهرة، ١٩٥٧، ص ص ٢١١، ٢١٢.

(71)Wavell (Field Marshal), The Palestine Campaigns, London, 1931, p. 44.

(٢٧) لطيفة محمد سالم، الصراع العسكرى..، المرجع المذكور، ص ٤٠٢.

(٧٣) عبد الرحمن زكى، المرجع المذكور، ص ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

(٧٤) العميد الركن شكرى محمود نديم، المرجع المذكور، ص ص ٥٩، ٦١.

(٧٥) المقطم، ١ يناير ١٩١٧. Jarvis, op. cit., pp.139-140

(76) Davaid Lloyd

George, War Memoirs of Davaid Llyod George, vol. IV, London, 1965,.1819.

(٧٧) هناك تضارب حول أرقام القتلى والأسرى فيذكر البلاغ الرسمى أن عدد القتلى والجرحى من الجانب العثمانى ٦٠٠ رجل، وعدد الأسرى ١٦٠٠ رجل. راجع، المقطم ١٢ يناير ١٩١٧، Jarvis, op.cit., p.139.

(٨٧) لطيفة محمد سالم، الصراع العسكرى..، المرجع المذكور، ص ص ٤٠٣، ٤٠٤.

Jarvis, op. cit., p.70. (79)

(٨٠) محافظ عابدين، محفظة (٢٩٣)، من عام ١٨٩٠ وحتى ١٩٣٢، تقارير مختلفة، تقرير مصلحة

أقسام الحدود عن قبائل سيناء : precis sur les tribus de la presqu`lle du Sinai وفيما يلى أسماء شيوخ القبائل الذين حصلوا على تكريم من الحكومة المصرية نتيجة الخدمات التى قدموها للجيش البريطانى :

زيدان مدخل سليمان، من العليقات وحصل على سيف وكسوة رسمية عام ١٩٢١.

حمدان فرج الزيات، من القرارشة، وحصل على وسام النيل عام ١٩٢١.

سعد أبونار، من الحويطات، وحصل على سيف وكسوة رسمية عام ١٩٢١.

شحودة أبودلدول، من الترابين، وحصل على وسام النيل عام ١٩٢١.

(81) Jarvis, op. cit., p.96.

(٨٢) نعوم شقير، المرجع المذكور، ص ٧٥٠، وأحمد شفيق باشا، المصدر المذكور، جـ٣، ص ص ٣٨٣، ٣٨٥.

(٨٣) تم تشكيل فيلق الجمالة عندما رأت القيادة البريطانية ضرورة نقل المعدات والمؤن والذخائر إلى ميادين المعارك، واكن هذا العمل كان يتطلب التوغل فى مناطق شديدة الوعورة، لا يمكن للقوات البريطانية القيام بها دون الاستعانة بالجمالة، وهذه الفرقة التى بلغ تعدادها مائة ألف رجل أثبتت كفاءة عالية فى ساحات المعارك، حول الدور البطولي الذى قامت به هذه الفرقة راجع، المقطم، ١ أغسطس ١٩١٧ (مقال تحت عنوان: فعال فرقة جمالة النقل فى الجيش البريطانى)، لطيفة محمد سالم، مصر فى الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص ٢٤٥، ٢٤٦.

(84)Murry, G. W., Sons of Ishmael, study Of Egyptian Bedwin, London, 1935, p 244.

(85) Marry, G. W., op. cit., p 263.

(٨٦) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٧٥٠.

الفصل السادس
الأنشطة الاقتصادية لسكان شبه جزيرة سيناء

(أ) نقل البضائع والمسافرين.
(ب) صيد الأسماك والسمان.
(جـ) النشاط الزراعى.
(د) النشاط التجارى.
(هـ) استخراج الفيروز والمعادن.
(و) التهريب.
(ز) أنشطة أخرى.

فرضت طبيعة الأرض والموقع على مجتمع شبه جزيرة سيناء ممارسة أنشطة اقتصادية تتلاءم مع طبيعة الأرض. فالنشاط الزراعى مثلا كان رهناً بسقوط المطر، ولهذا تميزت حياة الغالبية العظمى من السكان بعدم الاستقرار، حيث إن الزراعة من العوامل المهمة والمشجعة على الاستقرار. كما أن طبيعة شبة جزيرة سيناء، التى تحيطها المياه من ثلاث جهات، أتاحت الفرصة لسكان السواحل لامتهان حرفة الصيد، سواء المستقرين منهم على سواحل البحر المتوسط خصوصاً فى بحيرة البردويل أو على سواحل خليجى العقبة والسويس.

وكان للطبيعة الصحراوية لشبه جزيرة سيناء أثرها على السكان حيث عاشو حياة قاسية ملؤها الصبر والجلد، فكانت الإبل وسيلتهم للانتقال من مكان لأخر، ومن ثم صاروا خبراء بشؤونها، ولخبرتهم فى هذا المجال عملوا كمرشدين وأدلاء لغيرهم ممن يجتازون هذه الصحراء من التجار والمسافرين والحجاج. كما استخدموا خبرتهم فى معرفة الطرق والدروب فى تهريب ما يريدون تهريبه عبر الحدود.

ولأن سيناء زاخرة بالكنوز والمعادن، فقد عمل عدد من سكانها فى حرفة التعدين فاستخرجوا الفيروز من وادى المغارة، واشتغلوا فى شركات التعدين عندما بدأ العمل على أرضها. وسوف تتناول الصفحات التالية أهم الأنشطة الاقتصادية التى مارسها سكان سيناء وتطورها خلال الفترة مجال الدراسة.

أ ـ نقل البضائع والمسـافرين

كان موقع سيناء كطريق رئيسى لنقل البضائع والمسافرين بين مصر والشام، وموقعها كهمزة الوصل البرية بين مصر والحجاز، ومرور طريق الحج الذى يسلكه حجاج مصر وبلاد المغرب فى طريقهم إلى الأراضى المقدسة عبرها، وما كان لبعض طرقها من أهمية خاصة نظراً لكونها الطرق المؤدية إلى أراضى سيناء الجنوبية التى تقدسها بعض الطوائف المسيحية، وتحج إليها كل عام، كل هذا قد أغرى بعض القبائل فى مصر والشام والحجاز على الهجرة إليها لتتولى فيها عملية النقل وتقديم الإبل اللازمة للتجار والمسافرين والحجاج وحراستهم.

وكان بدو سيناء يتحكمون فى أجور النقل ويغالون فيها مطمئنين إلى أن التجار أو المسافرين مضطرون لاستخدامهم مادامت مناطق شبة الجزيرة مقسمة إلى «دركات»(١)، ولا يسمح لقبيلة بأن تتجاوز حدود منطقتها (٢).

ونتيجة لعدم تجاوز القبائل لحدودها فقد كانت المنافسة وما قد تؤدى إليه من تخفيض فى أجور النقل أمراً يكاد يكون معدوماً . فكل قبيلة ملزمة بتقديم الجمال أو العمال

والأدلاء والمرشدين للمسافرين فى منطقة دركاتهم، وهذا يعنى أن شيخ القبيلة يقبل مسئوليته التامة عن أمن المسافرين وبضائعهم (٣).

وليس لدينا إحصائية دقيقة عن أجرة الجمال بالنسبة للمسافرين والتجار، وإن كانت هناك إشارات بالوثائق حول أجرة الجمال المؤجرة للحكومة. حيث بلغت أجرة الجمل من العريش وحتى القاهرة حوالي ٣٩ قرشا فى عام ١٨٤٨، بينما كانت من القاهرة الى العريش حوالي ٥٩ قرشا(٤). وفى عام ١٨٦٢ بلغت أجرة الجمل فى المسافة من القاهرة للعريش حوالى ٨٠ قرشا. وكان أصحاب الجمال كثيرا ما يشكون من تدني هذا الأجر، لأنهم كانوا يحصلون على أجر أكبر من ذلك بكثير من التجار والمسافرين(٥).

ومع افتتاح قناة السويس، ووجود نقاط للحجر الصحى بالقنطرة والإسماعيلية والسويس، والتى كانت تقوم بتحصيل «عوائد كورنتينه» على الحيوانات، كل ذلك جعل معظم العربان القائمين بنقل المسافرين والتجار تنتهى رحلتهم عند هذه النقاط الصحية لتوفير المبالغ التى سيدفعونها إذا ما عبروا القناة لاستمرار رحلتهم إلى القاهرة.

وقد بلغت أجرة الجمل من العريش إلى القنطرة فى عام ١٨٩٠ حوالي ٥٠ قرشاً للجمال المؤجر للحكومة. وكثيراً ما كان أصحاب الجمال يشكون من قلة الأجر وعدم كفايته لدفع «عوائد الكورنتنية» بالقنطرة (غرب القناة)، واستجابت نظارة المالية لشكواهم، ورفعت قيمة أجر الجمل فى المسافة المذكورة إلى ٧٥ قرشاً، مع إعفائهم من «البطنطات»(عوائد الكورنتنية) سواء بالقنطرة أو العريش (٦).

وفى الجزء الجنوبى من سيناء، نجد أن الحكومة كانت تدفع للقبائل الواقعة على طريق الحج مبالغ سنوية كبيرة، مقابل حراستهم لدركات طريق الحج المختلفة، وحماية قوافل الحجاج. وقد بلغت قيمة «الإنعامات» التي منحتها الحكومة للعربان على طريق الحج المصرى فى عام١٨٨٠ حوالى ١١٠ جنيهاً، وكانت الأجرة الإجمالية لنقل الجمال اللازمة لنقل المحمل وأمير الحج والقافلة حوالى ٢٥٠٠ جنيه(٧).

وقد عهدت الحكومة المصرية لقبيلة «العايد» حراسة المحمل من القاهرة حتى العقبة، فكان عليهم تقديم الإبل اللازمة للمحمل، ولكن بعد افتتاح قناة السويس اضطرت هذه القبيلة إلى ترك البادية فاستقر أفرادها ببلبيس بمديرية الشرقية، فانتقل التزام حراسة المحمل إلى عرب الشرقية والقليوبية على التناوب وكان عربان الشرقية المكلفين بهذا العمل هم : النفيعات والسماعنة، والطميلات، والسعديين، والعقايلة، والمساعيد، والبياضين، وأولاد على، والأخارسة، ولكنهم مع ذلك كانوا يسيرون معه حتى مكة (٨).
ومع توقف سير المحمل عن طريق البر، وسفره عبر البواخر من السويس، ابتداء من

عام١٨٨٥، توقفت الحكومة عن تأجير جمال العربان ولكنها استمرت فى تأجيرها لأغراض تعمير سيناء خلال الفترة اللاحقة على توقف المحمل براً.

وفيما يتعلق بتأجير الجمال لدير سانت كاترين ونقل رهبانه وأمتعتهم وحبوبهم من السويس أو الطور إلى الدير، فقد كانت قبيلتا العليقات والصوالحه هما وحدهما اللتان تنتفعان بذلك دون قبيلة «مزينة»، التى حاولت فرض نفوذها للحصول على نصيب من ذلك، وبالفعل تمكنت فى نهاية القرن التاسع عشر تقريباً من الحصول على خُمس نصيبهم من بعض منافع الدير أى من نقل الحبوب من الطور أو السويس إلى الدير ونقل السياح الروس وغيرهم ممن يزورونه ماعدا «الدليل» فإنهم لم يشاركوهم فيه. وكانت أجرة الدليل مع جمله حوالي عشرين قرشاً فى اليوم بدلاً من ١٦ قرشاً لغير الدليل، كما أنه يحصل فى كل « سفرية » على جنيهين من السياح تحت مسمى «كسوة»[٩].

أما قبيلة الجبالية حراس الدير، فلم يكن يحصلون على مكاسب فى سيناء سوى ما يأتى عن طريق الدير كنقل حبوب الدير وأمتعته ورهبانه والحجاج الروس والسياح الذين يزرونه فهم يشاركون العليقات والعوارمة وأولاد سعيد الربح. وحينما كثر تردد السياح الإفرنج إلى سيناء بقصد الصيد والنزهة أو التنقيب عن الآثار أو البحث عن المعادن حصل الجبالية فى عام ١٩٠٥ على نصيب من حقهم فى نقل السياح الذين لا يدخلون الدير. ثم وقع اتفاق فى عام ١٩٠٦ بين الدير ومشايخ الطور وحضره باركر بك مدير سيناء بشأن تأجير الجمال أقرت فيه بتأجير الجمل من السويس إلى الدير «بجنيه واحد إفرنجى» ، ومن الدير إلى الطور بنصف «بنتو»، ومن الطور إلى الدير ثلاثون قرشاً[١٠].

وكان يمارس مهنة الجمالة عدد كبير من سكان سيناء، ويظهر ذلك واضحاً من خلال وثائق محكمة العريش، حيث كان تأجير الجمال يشكل مصدر دخل مهم للقبائل التى تمارس هذه المهنة فى سيناء[١١]، على أساس أنهم أقدر من غيرهم فى معرفة الطرق والدروب وطبيعة السفر على هذه الطرق. فمن خلال دراسة وثائق محكمة العريش يتضح لنا أن هناك نسبة كبيرة من سكان العريش كانوا يعملون بمهنة الجمالة. ففى وثيقة مؤرخة بعام ١٨٩٨ نجد أحد العرايشية وهو السيد رفاعى قد سافر إلى أرياف مصر لمدة تقرب من سبعة شهور لأن مهنته جمالاً يقوم بنقل محاصيل الفلاحين فى ريف الدلتا من الحقول إلى الأجران [١٢]، وفى وثيقة أخرى مؤرخه بعام ١٩٠١م نجد أحد العرايشية الجمالة ويدعى سمك محمد الجبالي الجمال سافر إلى الشام لأداء عمله كجمال، ثم ارتد فى رحلة عمل أخرى إلى طوخ بدلتا مصر[١٣].

وعلى أية حال، فإن تنازع قبائل سيناء على المنافع وتأجير الجمال للمسافرين والسياح وغيرهم يدل على أهمية هذا العمل كمصدر للدخل، كما يدل على حالة الفقر التى كان تعيشها بعض القبائل وخصوصاً فى سيناء الجنوبية.

ب ـ صيد الأسماك والسمان

يمارس حرفة صيد الأسماك سكان شواطئ شبة جزيرة سيناء، سواء من أهل المدن أو من العربان. وهؤلاء إما صيادون محترفون يمتهنون هذه المهنة عن أجدادهم، أو أشخاصاً اضطرتهم الظروف إلى ممارسة هذه الحرفة. وكانت أهم مراكز الصيد فى شبة جزيرة سيناء هى بحيرة البردويل فى شمال سيناء، وشواطئ سيناء خليجى العقبة والسويس.

أما بحيرة البردويل أو «سبخة البردويل» كما يطلق عليها أحياناً، فقد كانت تعرف فى خرائط الإغريق والرومان والفراعنة باسم «سربوينس» Sirbonis ويطلق الصيادون على الجزء الشرقى منها اسم بحيرة أو أشتوم الزرانيق [١٤]. ويبلغ طول بحيرة البردويل حوالى ٣٠ كم، أما عرضها فيختلف عند الأطراف بين متر واحد وثلاثة أمتار، وفى الوسط ما بين ٢٠–٣٠ كم، ويبلغ عمقها من سطح البحر ما بين ٦ و١٠ أقدام [١٥].

وطوال القرن التاسع عشر، كان نظام المصايد فى مصر يسير وفق نظام الالتزام لمن يدفع أعلى سعر فى السنة، وقد سرى هذا الوضع على بحيرة البردويل حتى عام ١٩٠٣، حين صدر قرار حكومى باتباع نظام الضريبة، وإباحة حرية الصيد نظير تراخيص يحصل عليها الصيادون بعد أن يدفعوا رسماً لذلك، وقد تم تعميم المشروع على جميع البحيرات ما عدا بحيرة البردويل فى عام ١٩٠٥[١٦].

وكانت بحيرة البردويل أو« أشتوم البردويل» ـ حسبما تطلق عليها الوثائق ـ تابعة من الناحية الإدارية لمصلحة المطرية، التى كانت تدير شئون الصيد لسواحل مصر الشرقية، وكان هذا الأشتوم مفتوحاً للصيد قبل عام ١٨٨١ [١٧]. ففى عام ١٨٥٠ حاولت الحكومة المصرية ضبط عملية شحن الأسماك وتصديرها إلى «يافا» باعتبارها أقرب الموانئ الشامية إلى مصر، فأرسلت لمحافظة العريش بضرورة تشكيل فرقة حراسة لبحيرة البردويل، لملاحظة المراكب التى ترد من يافا لصيد الأسماك وإخضاعها للإجراءات الصحية، ولما كانت هذه السواحل ضمن «درك» عربان الأخارسة، فقد نيط بهم هذا الأمر، وتعهد شيخيها، «داوود القطارى وعيطة القطاوى، بضبط تلك الجهة»، وتم ترتيب راتب شهرى لهذين الشخصين بواقع ٨٠ قرشاً شهرياً[١٨].

وكان على أصحاب المراكب التى تدخل أشتوما البردويل والزرانيق، أن يحضروا معهم «باطنطات» (تراخيص مراكب)، مدون بها حمولة المركب، وعدد الأفراد المصاحبين له، وبعد شحنه بالأسماك يتم تحصيل «العوائد»، ثم يحصل صاحب المركب على «تصريح» بدفع العوائد، وبعدها يتم التصديق بالشحن، ويمكن للمركب بعد ذلك مغادرة الأشتوم(١٩).

وخضع أشتوم البردويل لإدارة ملتزم مصلحة المطرية، الذى لم يكن يتحكم فقط فى عملية الصيد، وإنما فى الصيادين أيضاً، ولاشك أن هذا النظام قد حد بشكل كبير من إمكانية تطوير وسائل الصيد، حيث كان هدف الملتزم الأساسى هو الحصول على أكبر كمية من الأسماك خلال مدة التزامه، ولاشك أن ذلك قد أضر ضرراً بالغاً بعملية الصيد فى البحيرة، حيث كان يضطر إلى صيد الأسماك الصغيرة فى سبيل تحقيقه لهذا الهدف.

وخلال عام ١٨٨١ أُهمل أشتوم البردويل وأقفل بابه أمام الصيادين، نظراً لأن مصلحة المطرية رأت أنه يبعد مسافة كبيرة عن مقرها فى المطرية، وكان أخر من التزمه شخص يدعى « أحمد الشهاوى»، وفى العام نفسه انفصل أشتوم الزرانيق عن البردويل، وصار تابعاً لمحافظة العريش تدير شئونه، وتطرحه للمزاد كل عام(٢٠).

وكان تأجير أشتوم الزرانيق يتم عن طريق «المزاد» الذى تنشر تفاصيله فى الصحيفة الرسمية، ففى عام ١٨٨١م تم تأجيره بمبلغ ١٠٠ جنيه لشخص يدعى «محمود عبيد» من العريش (٢١). وكان على الملتزم تسديد هذا المبلغ على ثلاثة أقساط متساوية، ويسددها لصالح «إيرادات حلقات الأسماك» (٢٢). وقد رفضت مصلحة المطرية انفصال أشتوم الزرانيق عن أشتوم البردويل، لكن نظارة المالية ما لبثت أن رأت أنه من المناسب الاعتراف به كجزء منفصل عن أشتوم البردويل وألحقته بمحافظة العريش لقربة منها(٢٣).

وحينما طرح أشتوم الزرانيق للإيجار سنة١٨٨١، طالب المتقدمون للمزاد بمد حدود الالتزام من «المحمدية » حتى «رفح» أخر الحدود المصرية، حتى لا تترك أى مسافة على ساحل البحر فى المسافة المذكورة خارجه عن دائرة الالتزام. وقد وصلت قيمة الإيجار فى هذه السنة، وفقاً للتعديل الجديد لحدود الالتزام إلى ١٥٠ جنيهاً، وحصل على مزاد الالتزام أحد العريشية ويدعى «عبد الله أبى شهاب» (٢٤). وقد ظل التزام أشتوم الزرانيق ثابتاً على إيجاره السنوى (١٥٠جنيهاً) حتى تم ضم الأشتوم مرة أخرى إلى أشتوم البردويل(٢٥).

وفى تقريره عن أعمال سنة ١٨٩٠، طالب محافظ العريش بفتح أشتوم البردويل أمام الصيادين، حيث أكد أنه لن يتكلف فتحه للصيد قيمة إيجار عام واحد، لكن الدولة ستحقق من ورائه الكثير، وخصوصاً أنه أكبر فى المساحة من أشتوم الزرانيق، كما طالب بضرورة أن يكون تابعاً لمحافظة العريش وليس لمصلحة المطرية لقربها منه[٢٦].

ومن الصعب تحديد العام الذى تم فيه فتح فيها أشتوم البردويل وطرحة للمزاد بهدف إيجاره، لكن من المرجح أن يكون عام ١٩٠٣ حيث أنه فى هذا العام قامت الحكومة بفتح أشتوم البردويل للصيادين، وتركت حرية الصيد للأهالى فى بحيرة الزرانيق وعدم طرحها للمزاد. ويشير نعوم شقير إلى أن الحكومة كانت تؤجر أشتوم البردويل ١٠٠٠ جنيه سنوياً، وكان ملتزميه فى عام ١٩١٠ هم: باسيلى بك علوان، وعويس أفندى السيد وشركائهما[٢٧].

وكان أسلوب الصيد فى بحيرة البردويل عموماً يتم بغلق مدخل البحيرة فى أوائل مايو، ثم يتم اصطياد الأسماك بالمراكب الصغيرة ـ الفلائك ـ حتى أوائل شهر أغسطس، حيث يتم فتح البحيرة قليلاً لتجديد الماء والأسماك، ثم تتم عملية الصيد مرة أخرى فى أوائل نوفمبر، حيث يتم فتح البحيرة كلياً حتى مايو وهكذا [٢٨].

وتنتج البردويل سنوياً كميات كبيرة من الأسماك من أجود الأصناف منها سمك «البورى»، و «الطوبار»، و «اللوت»، و«المياس»، و«السهيلى»، و«الحوت»، و«الجران»[٢٩]. وقد بلغ إجمالى ما تم صيده من الأسماك من أشتوم الزرانيق فى عام ١٨٨٠، حوالى ٢٠٩ قنطارا، بخلاف ما كان يتم شحنة وتصديره إلى يافا [٣٠].

وكان جزء كبير من الأسماك التى يتم صيدها من بحيرة البردويل والزرانيق وسواحل العريش يصدر إلى مدن الشام، وخاصة يافا. وعند تصدير الأسماك إلى الشام عبر جمرك العريش، كان لابد للصياد أن يحمل أوراقاً مختومة من شيخ عربان الأخارسة المنوط به حراسة البحيرة وشواطئها، معيناً بها كمية الأسماك المراد خروجها من منفذ الجمرك، وإذا ضبطت أسماك بدون أوراق تعد فى حكم المهربات، ويطبق عليها قانون مصلحة المطرية، حيث يدفع غرامة تعادل خمسة أضعاف الجمارك المفروضه عليه، بخلاف جمركها الأصلى[٣١].

وكانت بعض كميات الأسماك تصدر طازجة إلى بعض الجهات فى مصر كالقاهرة والإسكندرية وطنطا والمنصورة، ويستخرج من جزء كبير من أنواعها «البطارخ» التى تشتهر بها بحيرة البردويل، أما باقى الأسماك فيتم تمليحها « فسيخاً »، وتباع إما فى داخل مصر أو تصدر إلى الشام[٣٢].

وكانت نظارة المالية دائما ما تشدد فى رسائلها إلى محافظة العريش بضرورة منع الصيادين أو ملتزم بحيرة البردويل من أخذ الملح اللازم لتمليح «الفسيخ» من الملاحات القريبة دون تصريح بذلك (٣٣). وكانت منطقة قطية القريبة من بحيرة البردويل من أشهر المناطق التى يقوم عربانها بتصنيع «الفسيخ» (٣٤).

وقد سمحت الحكومة للصيادين بالتزام الصيد على السواحل القريبة من العريش، مما أطلق يد الملتزمين فى التحكم فى عملية الصيد على تلك السواحل، والغلو فى حدود الاختصاصات الممنوحة لهم، لدرجه أن ملتزم عوائد الأسماك فى سنة ١٨٨٣ قام بتحصيل رسوم لنفسه من المراكب التى ترد إلى العريش لشحن البطيخ بدعوى أنه ملتزم العوائد بتلك الجهة(٣٥). وفى ديسمبر ١٨٩٤ سمحت الدولة لكل من «محمود إبراهيم مسلم وسليمان إبراهيم أيوب بالتزام الصيد بداية من أشتوم الزرانيق وحتى المحمدية بمبلغ ١٠ جنيهات عن سنة ١٨٩٥» (٣٦).

أما الطور أيضاً فكانت من أشهر أماكن صيد الأسماك على سواحل سيناء الجنوبية. فقد كان بها أسطولاً صغير يضم عدداً من المراكب والقوارب الصغيرة يملكها يوناني من أهل الطور. ولم يكن نشاط هذا الأسطول يقتصر على الصيد من المياه القريبة، بل كان يمتد إلى خليج العقبة وإلى أقرب السواحل الحجازية والسودان، وفى هذه الجهات البعيدة تصاد أسماك البورى لتمليحها وتجهيزها لتكون «فسيخاً» قبل أن يحل «شم النسيم»، وبعد رحلة فى البحر تستمر تسعة أشهر يعود الصيادون بحمولتهم من الأسماك المملحة، متجهين إلى مدينة السويس حيث يباع الفسيخ بالمزاد(٣٧).

وفيما يتعلق بالصيادين الذين يعملون فى بحيرة البردويل، كان هناك عدد قليل من يعملون بالساحل القريب من محطة «الشيخ زويد» شرقى العريش، يعرفون «بالطراطرة»، وهؤلاء يدعون أنهم من البدو، والواقع أنهم من «السقالين»، وهم فريق من «العريشيه» يسكنون بلدة «أبى سقل»، فى شرقى العريش ويقومون بزراعة التين والبطيخ(٣٨)، حيث أغراهم تحسين وسائل تصدير الأسماك إلى المدن المصرية والشامية بممارسة الصيد بشكل دائم. أما عربان سواحل خليجى العقبة والسويس، فقد كان قطاع كبير منهم يمارس حرفة صيد الأسماك.

ويمارس الصيد فى الطور، صيادون من قبيلة مزينة ممن يعملون لصالح أصحاب المراكب مقابل أجر، كما كان بعضاً من بدو مزينة والترابين يمارسون الصيد «بالشباك والسنارة»، بينما يقوم بعض أفراد قبيلة الطور بصيد نوع من الأسماك من خليجى العقبة والسويس ثم يجففونه، وهو المعروف فى مصر باسم «البقلاه»، كما يغوصون لجمع اللؤلؤ من خليج العقبة عند رأس محمد ودهب ونويبع(٣٩).

ويمكن أن نخرج بحقيقة مؤداها، أن تطبيق نظام الالتزام على بحيرة البردويل قد حد بشكل كبير من انتشار حرفة الصيد بين سكان الساحل الشمالي لسيناء، كما أنه أضر بعملية الصيد نفسها حيث أن الملتزم كان همه جمع أكبر كمية من الأسماك حتى لو كانت صغيرة، وهذا بالطبع كان يؤدى إلى تناقص أعداد الأسماك فى البحيرة، كما أن الملتزم كان المتحكم الفعلى فى الصيادين، الذين كانت جهودهم كلها مسخرة لصالحة. وكان سماح الدولة للأهالى بالصيد فى أشتوم الزرانيق ابتداء من عام ١٩٠٣، قد شجع الأهالى على ممارسة هذه الحرفة، خاصة أن العمل فى المجال الزراعى أو الرعى كان رهناً بسقوط الأمطار، وبالتالى كان مهماً فتح آفاق عمل جديدة لهم لتشجيع الرحل منهم على الاستقرار.

وأثناء عملية الصيد كان الصيادون يفاجئون بالعثور على أشياء طافية على سطح البحر، وغالباً ما تكون هذه الأشياء من بقايا المراكب أو السفن الغارقة، وليس هناك من يدعى ملكيتها، وقد ألزمت الحكومة الصيادين بتسليم كل ما يعثرون عليه من «مقذوفات البحر» فى غضون ١٥ يوماً، وفى مقابل ذلك كانوا يحصلون على ثلث ثمنها بعد بيعها بالمزاد.

ففى عام ١٨٨٠ عثر الصيادون على «صفائح طافية على سطح البحر المالح» فانتشلوها، وأرادوا الاستحواذ عليها، لكن المحافظة تمكنت بمساعدة المخبرين السريين من الاستدلال على الصيادين والحصول منهم على هذه الأشياء، وتم بيعها بالمزاد العلنى لصالح خزينة محافظة العريش، نظراً لعدم وجود من يدعى ملكيتها(٤٠).

وفى عام ١٨٨٩ عثر ملتزم أشتوم الزرانيق على «٩٨» عبوة مملوءة بزيت البترول، وأخشاب متنوعة قذفها البحر داخل الأشتوم، فتم بيعها بمعرفة الملتزم وتوريد ثمنها لخزانة المحافظة(٤١). وفى سبتمبر عام ١٨٩١ عثر ملتزم أشتوم الزرانيق على عدد من الصناديق المملوءة بالغاز (البترول) والتمس من الجهات الإدارية صدور الإذن له بنقلها حسب نص البند السابع من شروط الالتزام حول «مقذوفات البحر»، حيث كان لابد له من إخطار الجهات الحكومية المختصة فى غضون ١٥ يوماً وإلا سقط حقه فى الحصول على ثلث أثمانها (٤٢).

أما صيد السمان، فالمعلومات عنه قليلة جداً، بل أنها تكاد تكون منعدمة بالوثائق. لكن على أى الأحوال فإن صيده كان أقل أهمية من صيد الأسماك، لأنه لا يمارس إلا خلال فترة وجيزة من السنة فيما بين أواخر أغسطس ومنتصف أكتوبر. والموطن الأصلى

لطائر السمان هو سهول القمح جنوب روسيا، ورومانيا والمجر، حيث يقضى الصيف فى هذه الأماكن خلال فترة التوالد، حتى إذا ما انقضى شهر أغسطس تبدأ الطيور فى الهجرة إلى وسط أفريقيا، وتستمر فى الهجرة إلى منتصف أكتوبر. وفى طريق الهجرة يمر الطائر بسواحل أفريقيا الشمالية، ويهبط بهذه السواحل فترة وجيزة للراحة من عبور البحر المتوسط، وتصل للسواحل المصرية أعداد كبيرة من هذا الطائر(٤٣).

ويستخدم سكان السواحل المصرية طريقتين لصيد هذا الطائر، الأولى عن طريق نصب الشباك الكبيرة، والتى يصل ارتفاعها إلى ١٢ قدماً، ومصنوعة من خيوط رفيعة، والطريقة الثانية عن طريق الشباك الصغيرة، التى تبلغ مساحتها ياردة مربعة، وتستخدم بنفس الأسلوب المستخدم فى صيد الأرانب البرية (٤٤)، حيث يقوم الصيادون بعمل أعشاش على شاطئ البحر، ويجعلون لهذه الأعشاش أبواباً جهة البحر، ويضعون الشباك على الأبواب، حيث إذا ما جاءت الطيور متعبة من رحلة عبور البحر، فما أن ترى هذه الأعشاش فتترامى فيها طلباً للراحة فتعلق فى الشباك، فيقبض عليها باليد(٤٥).

وتعد منطقة الزرانيق أهم مناطق هجرة الطيور فى مصر، ويتراوح ما يتم صيده من السمان فى سواحل سيناء الشمالية ما بين ٥٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ سمانه حسب موسم الصيد(٤٦). وقد تراوح ثمن «الزوج» منه حوالي قرش واحد، حسب تقدير جارفس، ولا يحصل البدوى أكثر من ذلك، وأن كان الوسطاء أو التجار سواء فى سيناء أو خارجها يبيعون بثمن أعلى من ذلك للمستهلكين، وترسل الكميات التى يتم صيدها يومياً من السمان إلى بورسعيد، حيث يتم تصديرها إلى الأسواق الأوربية، كمرسيليا والبندقية وجنوه وأثينا، وكان يصل لبعض المدن الأوربية الأخرى كلندن وغيرها كميات قليلة من هذا السمان (٤٧).

جـ ـ النشاط الزراعى

يعتمد الرى فى أغلب مناطق شبة جزيرة سيناء على ماء المطر، لكن سقوطه فى شبه جزيرة سيناء أمر غير منتظم، فقد يسقط عاماً ثم ينقطع أعواماً، ومن هنا فإن حياة السكان حياة قلقة غير مستقرة، فتأخر سقوطه لا يفيد فى زراعة الحبوب، وإن أفاد فى زراعة البطيخ والتين فى فصل الصيف. أما بالنسبة لمياه الأبار والعيون فمناطقها محدودة فى سيناء، ويمكن القول بأن هناك حياة شبة مستقرة حول هذه العيون والآبار نتيجة لوجود زراعة شبة منتظمة إذا ما قورنت بحياة القبائل المعتمدة على مياه الأمطار. فأثناء فترات

المطر يجدون المرعى لحيواناتهم، ويستطيعون أن يزرعوا الوديان بالحبوب التى يكفى محصولها أحياناً لسد احتياجاتهم، لكنهم فى أعوام الجفاف لا يجدون فى مناطق سكناهم ما يعيشوا عليه هم وحيواناتهم، مما يضطرهم للهجرة إلى بلاد الشام أو إلى وادى النيل.

فحياة السكان فى الجزء الشمالي من سيناء مرتبطة بتوزيع الحياة النباتية التى تعينها كمية المطر، وعمل السكان يتوقف على مدى ما تهيئة تلك الحياة النباتية من فرص لهم(٤٨). وتحظى بلاد العريش بالنصيب الأكبر من المطر الذى يسقط على سيناء، وأكثر المناطق الزراعية فى جهات العريش الشرقية. أما زراعة أهل التيه فهى فى وادى العريش وتقوم بها قبيلة التياها، أما بلاد الطور فالزراعة بها قليلة لقلة أراضيها الزراعية(٤٩).

ونتيجة لأن المطر هو المقوم الرئيسى لقيام نشاط زراعى فى شبة جزيرة سيناء، فقد كان عدم سقوطه بمثابة كارثة على سكان شبة الجزيرة. وحاولت الحكومة المصرية تخفيف المعاناة التى يعانيها سكان سيناء من جراء عدم سقوط الأمطار فى بعض السنوات، فكانت تلبى طلباتهم بإرسال الحبوب اللازمة إليهم، إضافة إلى معافاتهم من الضرائب كما سنرى.

لكن فى فترات سقوط الأمطار يهتم سكان شبة جزيرة سيناء بزراعة الأودية التى يتجمع بها ماء المطر، ويقيمون السدود لحجز المياه لاستخدامها فى الزراعة طوال فترة نمو المحاصيل، كما يستخدمون آلات زراعية تشبه إلى حد كبير تلك التى يستخدمها فلاحو وادى النيل، ويخزنون حبوبهم فى مطامير [جمع مطمورة]، وهى حفرة فى الأرض تضيق عند الفوهة، وتتسع كلما اتجهت إلى أسفل، ثم يضعون التبن بجانب مدخل المطمورة للدلالة عليها ويغطونها بتراب المطمورة، أو يبنون أكواخاً من الحجارة والطين تدعى «قري» يخزنون فيها البن والمحاريث والخيام، أو يخزنونها فى حفرة مربعة الشكل بعمق مترين تقريباً، ثم يجعلون بأحد جوانبها سلماً من سطح الأرض، ويسقفونها بأغصان الشجر والتراب، وتدعى هذه الحفرة «كمر» والجمع «كمور»(٥٠).

ومعظم الأراضى المنزرعة فى شبة جزيرة سيناء وصلت إلى أصحابها بوضع اليد، حيث إن كل قبيلة لها منطقة تعيش بها وتستولى على الأرض الصالحة للزراعة بها وتقسمها على أفرادها. ولهذا السبب ولعدم وجود سندات ملكية فإن معظم أصحاب هذه الأراضى كثيراً ما كانت تنشب بينهم نزاعات حولها، ونتيجة لاستغلال البعض لجهل العربان، فيقومون بتزوير أوراق بيع أو رهن، كما حدث عام ١٨٩٥ حيث «اغتصب حسين أبو مقصب من حسين عودة البويرة أرضاً ملكه، وطالب المدعى بالتحقيق فى هذه

القضية» (٥١). كما كانت تحدث نزاعات حول حدود الأراضى التى يملكها بعض العربان، مثلما حدث عام ١٨٩٤، حين طلب «راشد حسنى فصل الحدود بين أرضه وأرض الحاج سالم أبو كرشان» (٥٢).

وقد اهتم عربان شمال سيناء ببيع وشراء الأراضى سواء الصالح منها للزراعة أو الأراضى البور، وكانت أسعار الأراضى فيما بين العريش ورفح تتميز بالارتفاع الملحوظ عن غيرها فى المناطق الأخرى نظراً لأنها تنال نصيباً وافراً من المطر فى فصل الشتاء مما يجعلها صالحة للزراعة . ففى حجة مؤرخة بعام ١٨٨٤ بيعت أرض مساحتها خمسة قراريط مزروعة بالنخيل بمنطقة أبى سقل بالقرب من العريش بمبلغ ٦٠٠ قرشا(٥٣)، ليصل بذلك سعر الفدان إلى ٢٨٨٠ قرشاً، كما اشترى أحد عربان قبيلة الدهيمات أرضاً صالحة للزراعة بمنطقة الشيخ زويد تبلغ مساحتها حوالي ٢٣,٥ فدان بثمن قدره ١٧٢٦ قرشاً(٥٤)، وهذا يعنى أن سعر الفدان لم يتعد ٧٣,٥ قرشاً تقريباً. وباع أحد عربان الكوزة أرضاً بمنطقة «الظيطة» بالقرب من العريش غير معلومة المساحة بثمن قدره ٢٣٩١ قرشا (٥٥). وهذا الاهتمام من العربان بامتلاك الأرض فى هذه المنطقة بالذات ربما يعكس أهميتها من الناحية الزراعية وقربها من مناطق تمركزهم.

لكن من الملاحظ استغلال العريشية لجهل البدو فنراهم يتحايلون فى الاستيلاء على الأرض التى يملكونها والتى يمكن أن تكون صالحة للزراعة، سواء عن طريق تزوير عقود الرهن أو البيع، فنصحت الإدارة الحكومية البدو بأن يبيعوا أراضيهم ـ ماداموا لا يستطيعون زراعتها ـ إلى العريشية شريطة أن يتم ذلك عن طريق الحكومة، ومع ذلك رفض البدو هذه النصيحة وآثروا عدم تدخل الحكومة، ونتيجة لذلك تمكن العريشية من شراء أراضى البدو بثلث ثمنها(٥٦). كما كانت هناك بعض الأراضى الزراعية فى شبة جزيرة سيناء تملكها الدولة وتؤجرها للأهالى بإيجار سنوى، وهذه الأراضى تقع فى العريش حيث توجد مقومات أساسية لقيام زراعة مستقرة. وكانت أهم المناطق التى يمارس بها السكان نشاطاً زراعياً هى منطقة العريش ورفح والزقبة وقطية وسوف نتحدث عن كل منطقة بالتفصيل :

منطقة العريش

حظيت العريش بالنصيب الأكبر من حيث ممارسة سكانها للنشاط الزراعى عن بقية سكان سيناء، وذلك نظراً لأنها منطقة استقرار، ويعرف سكانها «بالعريشية»، وهم ليسو

بدواً رحلاً بل يسكنون بيوتاً يعيشون فيها حياة مستقرة، كما أن المنطقة غنية بمياهها نظراً لكثرة أبارها، مما يوفر المقوم الأساسى للزراعة فى هذه المنطقة.

وقد بلغت مساحة الأراضى المنزرعة فى منطقة العريش سنة ١٨٩٠ حوالي ١١٣٤ فداناً، منها ٩٥١ مملوكة لأهالي العريش، بينما الباقى منها وهو ١٨٣ فداناً فهى مؤجرة من الدولة للأهالي.(٥٧).

نـــــوع المحصول	المساحة المزروعة بمحاصيل شتوية		المساحة المزروعة بمحاصيل صيفية		إجمالى
	أطيان أهالى	أطيان مؤجرة من الميرى	أطيان أهالى	أطيان مؤجرة من الميرى	
شعير	٤٠٠	٣٣	-	-	٤٣٣
قميح	٣٠	-	-	-	٣٠
ذرة	-	-	٢٠	-	٢٠
بطيخ	-	-	٥٠٠	١٠٠	٦٠٠
خضروات	٠٠١	-	-	٥٠	٥١
إجمالى	٤٣١	٣٣	٥٢٠	١٥٠	١١٣٤

جدول (٤) بمساحة الأرض المزروعة بمحاصيل شتوية وصيفية بالعريش عام ١٨٩٠ (المساحة بالفدان).

ولا شك أن مساحة الأرض الزراعية بالعريش كانت تزداد أو تنقص حسب سقوط المطر أو عدمه، لأن مساحة كبيرة من هذه الأرض كانت تروى بمياه الأمطار إضافة إلى مياه الآبار. وقد بلغ إجمالي إيجار أطيان الميرى بالعريش سنة ١٨٨١ حوالى (٧٠٠٠) قرش (٥٨)، حيث أرسل محافظ العريش فى العام نفسه تقريراً لنظارة المالية أوضح فيه بأنه توجد بمنطقة العريش أراضى بمساحات كبيرة تقدر بـ (١٠٠,٠٠٠) فدان أغلبها صالح للزراعة، وهذه المساحات تملكها قبائل العربان وأهالى العريش بوضع اليد، واقترح المحافظ عمل مسح للأراضى الصالحة للزراعة وتحديد أسماء أصحابها وواضعى اليد عليها، ثم

يتم تحرير حجج شرعية لها، «ثم تأخذ عشور الميرى»، وذلك بهدف استفادة الحكومة من ناحية ومنع النزاع الناشب بين العربان على ملكية هذه الأراضى من ناحية أخرى [٥٩]. لكن لاشك أن تقرير هذا المحافظ فى مساحة الأرض الصالحة للزراعة فى منطقة العريش مبالغ فيه، وربما أراد بهذه المبالغة لفت نظر نظارة المالية إلى أهمية وضرورة سريان وتطبيق ضريبة العشور على هؤلاء السكان.

ولم تكن هذه هى المحاولة الأولى التى حاول فيها محافظو العريش إخضاع الأرض الزراعية لضريبة العشور، فقد حدث عام ١٨٥٨ أن قدم المحافظ تقريراً أوضح فيه ضرورة إخضاع سكان العريش لنظام الضرائب أسوة بباقى مديريات ومحافظات مصر، كما أوضح مدى تمتع المنطقة بمقومات اقتصادية كبيرة[٦٠]. ومن الملاحظ فى تقرير المحافظ فى ١٨٥٨ أنه يتحدث عن غنى سكان العريش وأنهم ليسوا فقراء، وهذا بالطبع قبل افتتاح قناة السويس، حيث كانوا يمارسون نشاطاً تجارياً واسعاً فيما بين مصر والشام والحجاز. لكن مع ذلك فإن الحكومة المصرية ممثلة فى نظارة المالية أصدرت أمرها فى سنة ١٨٦٨ بمعافاة أهالي العريش وسيناء قاطبة من الضرائب المفروضة على أطيانهم ونخيلهم[٦١]. ثم أصدرت وزارة المالية أيضاً أمرا يؤكد الأمر السابق وذلك فى ١٨٨٢بعدم فرض أيه ضرائب على العريش وجهات سيناء الأخرى، سواء ضريبة العشور أو عوائد النخيل أو الويركو[٦٢]. هذا فيما عدا قطية التى كانت تتبع مديرية الشرقية فى إدارتها.

ولا شك أن إعفاء أهالي العريش من دفع الضرائب على الأراضى الزراعية، كان من العوامل التى شجعتهم على استصلاح بعض الأراضى. لهذا نجد اثنين من أهالي العريش وهما «عبد العال سعد» و «محمد عنيت» يتقدمون سنة ١٨٨٤ بالتماس الحكومة يطلبون فيه التصريح لهم بزراعة قطعة أرض بجوار البحر، على أن يدفعوا إيجاراً سنوياً قدره عشرون جنيهاً. حيث أن هذه الأرض وضع اليد عليها عدد من الأشخاص « بعضها عن أبائهم وبعضها بالمشترى من بعض»، ولم يسبق لهم دفع أموال للميرى، اعتماداً على الأوامر الصادرة بمعافاتهم من الضرائب[٦٣].

وتنتج منطقة العريش محاصيلاً تتفق مع طبيعة الأرض، فمن أهم زراعاتها هى البطيخ والشعير، ويقوم العريشية بزراعة هذه الأصناف على مياه المطر، فعقب سقوطه يقومون بزراعة الشعير، وبعد زراعته بحوالي شهر تقريباً يزرعون القمح[٦٤]، وهم كذلك يزرعون حقولاً واسعة من البطيخ الذى يعد من المحاصيل الاقتصادية المهمة للعريش، حيث يقومون ببيعه إلى القاهرة والإسكندرية وباقى مدن مصر، بينما يتم شحن جزء منه إلى

الخارج عبر مواني الشام وخاصة يافا التى كانت أقرب الموانئ الشامية للعريش (٦٥)، وكانت إدارة بوليس العريش تقوم بتعيين اثنين من عساكر البوليس واثنين من الهجانة لحفظ الأمن عند «ميناء الحصن» الواقع على ساحل العريش بالقرب من القلعة، فى موسم جمع البطيخ (٦٦). ويستخدم العرايشية البطيخ بالإضافة إلى تناوله علفاً لحيواناتهم، وهم ينتجون نوعاً من البطيخ يعرف «بالنمس» من أجود أنواع البطيخ فى مصر فى ذلك الوقت(٦٧).

أما أشجار النخيل فى منطقة العريش فتزرع فى منطقة «نخيل أبوسقل» شرق المدينة عند فم وادى العريش حيث توجد أعداد كبيرة من أشجار النخيل، وأراضى زراعية متسعة تزرع بالعنب والتين، وبها أبار مياه كثيرة وعلى أعماق قريبة من سطح الأرض مركب عليها شواديف لرفع المياه، ويزرع حولها أنواع من الخضر كالملوخية والبامية والطماطم. كما تكثر أشجار النخيل أيضاً فى منطقة «حلة المساعيد» التى تبعد حوالى أربعة أميال غربى العريش، حيث توجد بهذه المنطقة أبار مياه كبئر المساعيد على الطريق السلطانى، كما كان هناك بئراً آخرى تبعد مائة متر عن الأولى، وقد بلغ تعداد أشجار النخيل بمنطقة العريش فى سنة ١٩٠٧ حوالي ٢٠٠٠ شجرة، وفى بئر المساعيد حوالي ٧٠٠٠ شجرة، والشيخ زويد ١٠٠٠ شجرة(٦٨).

منطقة الزقبة

أرض الزقبة أرض متسعة تنحصر فيما بين بحيرة البردويل من الشمال، وطريق العريش من الجنوب، وبير العبد شرقاً، وقطية غرباً، وتبعد عن العريش « بمسيرة يومين بالهجين، ليس بها مناطق معمورة ولا بلاد مجاورة، ولا بها مياه للشرب، وهى مجرد قطعة أرض مجاورة للبحر المتوسط تصلح للزراعة»(٦٩). ويقوم على زراعتها عربان الدواغرة والأخارسة والبياضين والسماعنة والسعديين (٧٠).

وتبلغ مساحة أرض الزقبة الصالحة للزراعة حوالى **٥٢٢** فداناً، حسب تقرير مديرية الشرقية، وهى تروى بماء المطر، وتنمو فيها بشكل طبيعى أشجار الحنظل التى يقوم العربان بجمعها وبيعها فى القاهرة حيث تستخدم فى صناعة الدواء، كما يقوم العربان بزراعة البطيخ والذرة والشعير، لكن من الصعب تحديد المساحات التى تزرع بالبطيخ وتلك التى تزرع بالحنظل لاختلاطها(٧١). وقد دخلت أرض الزقبة فى حوزة الحكومة المصرية فى عهد الخديوى توفيق (١٨٧٩-١٨٩١)، وكانت تؤجرها بالمزاد العلنى حتى سنة ١٩٠٧، حين تركتها للقبائل القاطنة فيها والمجاورة لها لتزرعها وتنتفع بها، ولكنها لم تعطهم حق بيعها (٧٢).

وتطرح الحكومة المصرية أرض الزقبة بالمزاد كل سنة، ويتم المزاد بحضور الراغبين فى الإيجار أو وكلائهم. وكان الشخص الذى يرسو عليه المزاد يقوم بسداد إيجار الأرض على أربعة أقساط على أربعة أشهر(٧٣).

وكانت قيمة الإيجار السنوى لأرض الزقبة تزداد أو تنقص حسب سقوط الأمطار لأن الزراعة بهذه المنطقة تعتمد عليه. ففى السنوات التى يكثر فيها المطر وصل فيها إيجار الأرض إلى أقصى معدلاته حيث وصل فى عام ١٨٨٢ حوالي ٧٠ جنيهاً، وفى عام١٨٨٨ حوالى ٦٣ جنيها وفى عام ١٨٨١حوالى ٥٩,٣٥ جنيهاً، بينما لم تتعد قيمة إيجارها فى عام ١٨٨٩ الـ٣٤,٥٩جنيهاً لقلة هطول الأمطار فى هذه السنة كما هو مبين فى الجدول(٥).

السنـــــة	المستأجـــــــــر	قيمة الإيجار		ملاحظـــــــــات
		قرش	جنية	
١٨٨١ (٧١)	محمد يوسف البيك	٣٥	٥٩	
١٨٨٢ (٧٢)	داوود الضلنى	ـ	٧٠	دفع المستأجر فى إيجار الحنظل فقط ٥٥ جنيها
١٨٨٧ (٧٣)	(غير معلوم)	ـ	٥٠	
١٨٨٨ (٧٤)	سليمان عويدر	ـ	٦١	
١٨٨٩ (٧٥)	عبد الرحمن عثمان	٥٠	٣٤	
١٨٩٠	(غير معلوم)	ـ	١٠٥	

جدول (٥) يوضح مستأجرى أرض الزقبة فى الفترة من ١٨٨١ـ ١٨٩٠.

ومن الملاحظ أن مستأجرى أرض الزقبة كان بعضهم من عربان الأخارسة القاطنين بقطية كسليمان عويدر، والبعض الأخر من العريش كعبد الرحمن عثمان، لكن لم يتقدم لهذا المزاد أشخاص من غير سكان العريش أو قطية طوال الفترة المذكورة.

لكن على الرغم من أن أرض الزقبة كانت تعتمد على مياه الأمطار فى الرى، إلا أنها كانت تزرع بصفة مستمرة، مما يوضح أن هذه المنطقة كانت تسقط عليها الأمطار بصورة مستمرة لكن يختلف سقوط الأمطار من سنة إلى أخرى.

منطقة قطية

تعد منطقة قطية من أغنى المناطق المزروعة بأشجار النخيل فى سيناء قاطبة، وكانت قطية بلدة مزدهرة فى العصر العثماني، ففيها كان يتم تحصيل رسوم مرور القوافل من، وكان هذا الرسم فى العصر العثماني يسمى «مال قطية»، وكان هذا الرسم بمثابة «رسم خفارة»[٧٩]، لكن هجرت البلدة فى نهاية العصر العثماني، ولم يبق بها سوى أطلال وبئر المياه الذى جدده إبراهيم باشا أثناء توجهه بالحملة العسكرية إلى الشام، ثم جدده الخديوى عباس الثانى عند زيارته للعريش عام١٨٩٨[٨٠]. وأنشأ بقطية محطة تلغراف تابعة لخط تلغراف العريش [٨١].

وكانت قطية فى القرن التاسع عشر تتبع مديرية الشرقية من الناحية الإدارية، لكون غالبية العربان تنتمى لنفس أصولها فى مديرية الشرقية [٨٢]. لكن نظراً لتبعية قطية لمديرية الشرقية فقد كانت تخضع لنظام الضريبة الذى أعفى منه باقى سكان سيناء، ففرض على النخيل الذى يزرعه العربان بقطية «عشور أو عوائد النخيل»، وقد أنيط تحصيل هذه العوائد بالجهاز الإدارى لمحافظة العريش. ولهذا تعتبر قطية هى المنطقة الوحيدة فى شبة جزيرة سيناء التى تدفع ضرائب على النخيل.

وكان لبعض لعربان السواركه نخيل بمنطقة قطية، وقد تظلم عربان السواركة من «ربط أموال» على نخيلهم بقطية، فأكدوا فى شكواهم للحكومة بأنهم ليسوا من عربان قطية والتمسوا إعفاءهم من عوائد النخيل لكن لم تستجب الحكومة لشكواهم، ومع هذا لم تتمكن الإدارة بالعريش من استخلاص أموال النخيل من العربان، فمن أصل المبلغ المطلوب من عربان العريش عن نخيل قطية وهو (٨٢٢٢) قرشاً، تم استخلاص مبلغ (٥٠٤٥) قرشاً فقط، والباقى (٣١٧٧) لم يتمكن رجال الإدارة من تحصيله لتهرب العربان من دفعها، حيث كانوا يتوجهون أثناء فترة تحصيل هذه العوائد إلى غزة[٨٣]. وفى عام ١٨٨١ كان المبلغ المطلوب تحصيله عن نخيل قطية هو (٧٢٧٥) قرشاً(٨٤)، وكان نصيب أهالي العريش وعربان السواركة من هذه المبالغ المطلوبة (٦٠٤١) قرشاً، ومع هذا لم يتمكن الجهاز الإدارى بمحافظة العريش من تحصيل سوى مبلغ (٤٩٠٢) قرشاً[٨٥].

وكان لافتتاح قناة السويس تأثيره الواسع على الحالة الاقتصادية لسكان الساحل

الشمالي لسيناء الذين انقطع مورد مهم من موارد دخل عدد كبير منهم ممن كانوا يقومون بنقل البضائع بين مصر والشام، لهذا حاولوا البحث عن موارد دخل أخرى، وهذا يفسر لنا كثرة النزاعات بين الأهالي والعربان حول ملكية الأراضى والنخيل بقطية، فى الفترة التى تلت افتتاح القناة.

ففى عام ١٨٩١ قدم سويلم أبو سلمى شكوى ضد عامر سليم المقيم بقطية لاستيلائه على عدد من أشجار النخيل بقطية (٨٦)، ووصل الأمر إلى استخدام الأسلحة النارية فى تلك النزاعات كما حدث مع ديب سلمى من عربان السعديين، الذى شكا من اعتداء أربعة أشخاص من عربان الأخارسة عليه بالأسلحة النارية والاستيلاء على «تمر النخيل» الذى يمتلكه بقطية(٨٧). وقد أرسلت مديرية الشرقية إلى محافظة العريش بضبط هذه الواقعة لقربها من قطية، حيث أن أقرب نقطة بوليس بمديرية الشرقية تبعد مسافة أربع أيام عن قطية (٨٨).

وكثيراً ما كان يحدث خلاف إدارى بين مديرية الشرقية ومحافظة العريش، حول الوضع الإدارى لقطية، مثلما حدث فى واقعة تقطيع نخيل «أحمد محمد سلطان المقيم بناحية التلين، وسليمان مرزوق وهما من مشايخ قبيلة البياضين»، فأرسلت محافظة العريش لمديرية الشرقية بأن هذه الواقعة حدثت بقطية التابعة لمديرية الشرقية، وردت مديرية الشرقية بأن محافظة العريش قد سبق وحققت فى وقائع مماثلة بحكم قربها من قطية (٨٩). وقد أحيلت أوراق هذه القضية إلى نيابة محكمة المنصورة، التى أحالتها إلى بوليس القنطرة الذى أحالها إلى بوليس الإسماعيلية، ومنه بوليس عموم القناة الذى أحالها بدوره إلى مركز بوليس القنايات، ثم فى النهاية أرسلت إلى محافظة العريش (٩٠). وهذا الإجراءات إنما توضح تخبط الوضع الإدارى لمنطقة قطية، كما يوضح مدى الخطأ الذى وقعت فيه الحكومة من جراء إلحاق قطية إدارياً بمديرية الشرقية.

وبسبب هذا التخبط الإدارى لقطية بين محافظة العريش ومديرية الشرقية، أرسلت محافظة العريش مراراً لنظارة الداخلية تطلب إلحاق قطية إدارياً بها، نظراً لبعدها عن أقرب نقطة بوليس، وقربها من العريش(٩١)، لكن لم تستجيب الداخلية لطلب محافظة العريش.

واستمرت النزاعات بين العربان حول أراضى النخيل بقطية، ففى عام ١٨٩٤ تقدم «عودة صبح من عربان الهيتم » بشكوى ضد اغتصاب صباح أرنون من عربان السواركة لأرضه الكائنه بحوض الحديدية، التى يوجد بها حوالى ١٥٠ شجرة نخيل، مما يدل على

استمرار النزاعات بين القبائل على ملكية أرض قطية [٩٢]. وقد أرسلت نظارة المالية فى عام ١٨٩٤ مأموراً لتعداد نخيل قطية بهدف إثبات ملكية الأراضى والنخيل، وضبط الملكية، وعينت «رضوان حسن غازى شيخ قبيلة الأخارسة ومقبل حسن وكيل شيخ قبيلة السماعنة» لمساعدة مأمور التعداد فى هذه العملية[٩٣]، إلا أن مأمور التعداد لم يستطع ضبط ملكية الأراضى والنخيل وحدثت أخطاء فى التعداد، مما أدى إلى شكوى العريشيه بسبب مطالبتهم بأموال عن عشور نخيل لا يملكونه.[٩٤]. كما تظلم سالم حسن من عربان أولاد على بقطية من أن مأمور التعداد أضاف عليه ٣٠ شجرة نخيل زيادة عما يملكه بالفعل [٩٥].

وقد انعكست حال الفوضى التى تعيشها القبائل فى قطية من جراء التأرجح الإدارى فيما بين مديرية الشرقية، ومحافظة العريش، على أمن الطريق من قطية إلى القنطرة، فقد استغل العربان بُعد المسافة بين قطية ومركزها الإدارى بالشرقية، ووجود قناة السويس كعازل مائى بينهم، فكثر «الأشقياء» وقطاع الطرق، وتعددت النزاعات بين عربان السواركة وعربان قطية حول خفر الدرك فيما بين «غريف أبى سعدان والمزار»، وطالب محافظ العريش خلال عامى ١٨٨٩، ١٨٩٠ بزيادة عشرة هجانة على العدد الموجود لتأكيد أمن الطرق من قطية إلى القنطرة، ومنع تهريب الملح الذى يقوم العربان بسرقته من الملاحات المجاورة لقطية [٩٦].

وقد بلغ تعداد نخيل قطية فى عام ١٩٠٧ حوالي ٣٩,٤٨٥ شجرة نخيل[٩٧]، وهو أكبر تعداد للنخيل فى شبة جزيرة سيناء. ومادام النخيل هو عماد الحياة الزراعية بها، فقد كانت تجارتهم الرئيسية فى «البلح» تقريباً، كما أن حياة القبائل فى قطية تتسم بعدم الاستقرار، حيث لا يأتون إلى قطية إلا فى موسم تلقيح النخيل وموسم جمع البلح، من سبتمبر إلى منتصف أكتوبر [٩٨]. لكن على أى الأحوال، فإنه من المرجح أن يكون عام ١٩٠٦ هو العام الذى ألحقت فيه قطية اداريا بمحافظة العريش، بعد أزمة الحدود.

وهكذا يمكن أن نصل إلى نتيجة مؤداها، أن دخول أهالي العريش لقطيه وامتلاك أراضى ونخيل بها كان دخولا تدريجياً، حتى حل العريشية والسواركة محل أهل قطية فى حيازة الأراضى والنخيل.

هكذا يمكن القول أن النشاط الزراعى فى شبه جزيرة سيناء كان مرتبطاً إلى حد كبير بالطبيعة الجغرافية للمنطقة، فهو مرهون بنزول المطر، لهذا كان النشاط الزراعى مقتصراً بشكل أساسى على سكان سيناء الشمالية ومنطقة وادى العريش التى تحظى بنصيب

وافر من المطر فى فصل الشتاء، كما أنها بها عدد وافر من الآبار التى كانت تستخدم فى الزراعة كعين القديرات وبئر عطوان وغيرها من مصادر المياه. وهذا النشاط الزراعى الواسع لسكان شمال سيناء انعكس على المستوى الاقتصادى لهم وامتلاكهم للحيوانات التى تمثل ثروة حقيقية فى هذه الصحراء المتسعة.

د ـ النشاط التجارى

كان النشاط التجارى لسكان شبه جزيرة سيناء مرتبطاً إلى حد كبير بالموقع الاستراتيجى لسيناء كهمزة وصل بين مصر والشام من ناحية، ومصر وشمال الحجاز من ناحية ثانية، لهذا كان النشاط التجارى الذى مارسه تجار سيناء مرتبطاً بهاتين المنطقتين، وكان أكثر ما يتم الاتجار به هو الإبل والأغنام والفيروز التى كان أهل سيناء يقايضونها بالحبوب والأقمشة التى يتم شراؤها من مدن القناة والدلتا أو من غزة ومدن الشام القريبة منهم، بينما كانت الحجاز مركزا مهماً لتجارة الإبل والأغنام والخيل بالنسبة لسكان سيناء.

ولاشك أن تجارة الماشية كانت أهم تجارة فى شبه جزيرة سيناء، نظراً للاهتمام الشديد للسكان بتربية الجمال والماعز والأغنام، نظراً لأن كل القضايا المهمة فى حياة البدو تحل بالإبل، فدية القتيل ومهر الزوجة يدفع بالإبل. وكانت تجارة الماشية بين سيناء ووادى النيل مزدهرة بشكل كبير قبل افتتاح قناة السويس، لكن حجم هذه التجارة قد تقلص بشكل كبير بعد افتتاح القناة، وانخفض عدد الحيوانات التى كانت تعبر القناة عبر معبر القنطرة فيما بين عامى ١٨٧٠ و١٨٧٥ إلى حوالي ٥٦٪. وفى عام ١٨٧٨ اقتصر استخدام هذا الطريق على عدد قليل من أصحاب الجمال وتجار الماشية [٩٩].

لكننا مع هذا لا يمكن أن نرصد حركة تجارة الإبل و الماشية فى شبه جزيرة سيناء نظراً لأن القائمين عليها هم من البدو الذين لا يقومون بتسجيل الصفقات التجارية فى أى سجل رسمى، لكن مع هذا فهناك بعض الإشارات بالوثائق حول أسعار الإبل، من خلال ما تم تسجيله فى سجلات محكمة العريش، فقد وصل سعر الجمل فى عام ١٨٨٤ حوالي ١٧٨ قرشاً [١٠٠]، بينما كان سعر الناقة ١٩٥ قرشاً فى العام نفسه[١٠١].

ومن خلال دراسة سجلات محكمة العريش الشرعية يتضح لنا أن هناك عدداً من التجار لهم شخص أشبه بالنقيب تطلق عليه الوثائق «سر تجار بندر العريش» وكان هذا النقيب فى عام ١٨٨٠هو «الحاج محمود الشهير بعروج»[١٠٢].

ويتضح لنا من خلال دراسة أسماء تجار العريش أنهم ينتمون إلى العائلات الكبرى كعائلة «البيك» (١٠٣)، و«عبد الوهاب الهرش المشهور بنهب» (١٠٤)، والقصاص»(١٠٥)، الفالوجى (١٠٦)، و« بالعزب» (١٠٧).

وكان هناك تواجداً للعائلات التجارية الشامية بمدينة العريش، وكان أشهرهم عائلة شراب منهم «أحمد أفندى شراب التاجر بالعريش، من أهالي غزة المقيمين بالعريش» (١٠٨)، «وعبد الله شراب المتسبب فى الأقمشة بناحية العريش» (١٠٩). وعائلة الحارون «سليمان الحارون من أهالي غزة ومقيم بالعريش تاجراً بها»(١١٠). وهذا التواجد للتجار الشوام أمر منطقى لقرب العريش من مدن الشام كيافا وغزة، كما أن هناك أصولاً قبلية وعائلية مشتركة بين أهلها وبين سكان هذه المدن.

كما نلاحظ دخول المرأة السيناوية فى مجال النشاط التجارى، لكن بشكل محدود للغاية، ففى وثيقة مؤرخة بعام ١٨٨١ طالبت مطلقة الحاج أحمد الفالوجى تاجر الأقمشة مطلقها بمبلغ ٢٤٥ قرشاً كانت قد أعطته إياه للمتاجرة به، لكن بعد أن طلقها اضطرت إلى المطالبة به(١١١).

وكانت أهم البضائع التى يقومون بالاتجار فيها هى : الصابون، والدخان، والذرة، والأقمشة، والفواكه المجففة التى يجلبونها من الشام، وقمر الدين والعناب، وزيت الطيب، كما يتضح من قوائم تسجيل الطرود الواردة إلى جمرك العريش (١١٢). أما البضائع التى كانوا يبيعونها لمدن الشام والتى كانت تجلب من الهند عبر موانئ الحجاز والتى يجلبها التجار من سيناء فأهمها اللؤلؤ والمرجان واليسر والكشمير والحبهان والقرفة والقرنفل والبن وجوز الطيب والفلفل(١١٣).

وكان بعض عربان الطور ونخل يتاجرون فى التمور والفيروز الذى يقومون ببيعه فى القاهرة، كما كان بعضهم يبيعون للسياح وزوار الدير بعض المنتجات البيئية كالمشغولات اليدوية والخيام، بالإضافة إلى الخضر والفاكهه(١١٤).

والواقع أن النشاط التجارى الذى مارسه تجار سيناء كان يمارس من أجل الحصول على القوت اليومى، وليس بهدف تنمية رأس المال لتكوين شركات تجارية، فكان طموح أغناهم هو امتلاك «دكان» فى إحدى مدن سيناء التى تتسم القوة الشرائية بها بالضعف. وكانت أهم تجارة رائجة فى سيناء هى تجارة الماشية حيث أنها عماد الحياة البدوية فى سيناء

هـ ـ استخراج الفيروز والمعادن

الفيروز حجر أزرق سماوى أو مائل للخضرة، وهو نوع من الأحجار نصف الكريمة يستخدم فى صناعة الحلى وأغراض الزينة، والتركيب الكيمائى للفيروز هو فوسفات الألمونيوم النحاسية المائية.

أول من فكر فى تعدين الفيروز من الأوربيين، المغامر الإنجليزى المشهور ماكدونالد Macdonald، الذى زار سيناء فى عام ١٨٤٥، ثم عاد إليها فى عام ١٨٥٤، لينفذ مشروعاً ملك عليه كل حماسة ونشاطه، وهو استخراج الفيروز من المناجم القديمة، فاستقر فى المغارة، وبنى له منزلا هو وزوجته وابنته، واجتمع حوله بعض البدو للعمل معه حتى غادر جبل مغارة فى عام ١٨٦٦ ليقيم عاماً فى سرابيط الخادم، ثم بعدها غادر سيناء بعد أن أفلس وانهارت أماله، كما أنه واجه صعوبات خاصة فيما يتعلق بعدم إقبال الأسواق الأوربية على نوع الفيروز المصرى، نظراً لسرعة تغير لونه، وبعض العروق التى كانت تؤكد فى العينات التى كان يستخرجها ، وأقام ماكدونالد بالقاهرة حتى توفى بها فى عام ١٨٧٠[١١٥].

وتلقى الوثائق بعض الضوء على ممارسة أهل سيناء لهذا النشاط الاقتصادى. ففى وثيقة مؤرخة بتاريخ ٦ فبراير١٨٨٨ قدم تاجر فيروز يدعى «أسعد إبراهيم» اقتراحًا إلى مجلس النظار أن تمنحه الحكومة حق استخراج «الفيروز من مغارات جبل الطور»، وطلب هذا التاجر تعيينه مع بعض عربان هذه المنطقة وبعض عساكر الحكومة لضبط كل ما يتم استخراجه من الفيروز وإحضاره لجمرك السويس ليباع لصالح الحكومة [١١٦]، وانتظر التاجر المذكور أن تعينه الحكومة بالكيفية التى ذكرها، كمراقب على استخراج الفيروز وتحصيل عوائده دون جدوى، فقرر التاجر شراء آلات ومعدات لاستخراج الفيروز بحوالي ٨٠ جنيهاً، وتوجه إلى الطور بمساعدة بعض العربان، استطاع فى غضون أربع أشهر استخراج كمية من الفيروز تقدر قيمتها بــحوالى ٤٠٠٠ جنيهاً، وأراد التوجه للسويس بيعه، لكنه أصابه المرض، واستغل العربان فرصة مرضه وأرادوا تهريب الفيروز بعيداً عن أعين رجال الجمارك، وتمكنوا من ذلك، وبذلك ضاعت بضاعته التى قدرها بثمن قدرة ٨,٠٠٠ جنيه، وفى نهاية عريضته يناشد تاجر الفيروز المذكور الحكومة الاستجابة لمطلبه وتعيينه مراقباً لعملية استخراج الفيروز، والذى سيحقق للحكومة ـ على حد تعبيره ـ ما يقرب من ٢٤,٠٠٠ جنيه، ويؤكد أن إيرادات الفيروز تزداد عاماً بعد عاماً[١١٧].

وقد رفضت الحكومة طلب تاجر الفيروز بشأن منحه التزام محاجر الفيروز فى سيناء، حيث رفض مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى ١٨ مايو ١٨٩٢ الطلب الذى تقدمت به نظارة الأشغال العمومية لمنح امتياز تشغيل محاجر الفيروز بجبل الطور(١١٨).

ولا شك أن المستفيد الوحيد من رفض الحكومة لهذا الطلب هم عربان سيناء الذين قاموا باستخراج الفيروز وبيعه. وإذا صحت الأرقام التى أعطاها تاجر الفيروز المذكور، فإن تجارة الفيروز بهذا الشكل كانت مربحة للغاية بالنسبة لهؤلاء العربان.

وعلى الرغم من أن الحكومة رفضت طلب التاجر المصرى بالتزام محاجر الفيروز، إلا أننا نجدها توافق فى ٢٧ يناير ١٩٠٠ على منح ترخيص لشركة إنجليزية يرأسها المستر مورنج Mooring لاستخراج الفيروز من سيناء. ثم انتقل الترخيص فى أوائل أغسطس من السنة نفسها إلى شركة إنجليزية أخرى وهى شركة Egyptian development Sandycut فعملت هذه الشركة على استخراج الفيروز لمدة سنة، ثم وجدت أن إيراداتها لا تكفى نفقاتها على عملية التعدين، فتركت العمل، وألغى الترخيص فى أول يناير ١٩٠٣(١١٩).

لكن هذه الشركة بالرغم من أن عملها لم يستمر سوى عام واحد، إلا أنها تركت بصماتها السيئة على كنوز سيناء، حيث لجأت إلى أسوأ أساليب العمل، ولم تجد من ينصحها أو يمنعها من التخريب الذى قامت به. فكان رجال الشركة من البريطانيين ينسفون الطبقة الصخرية التى تحتوى على الفيروز بالديناميت دون مراعاة للنقوش القديمة، أو للمناجم القديمة، فحطموا هذه وتلك.

وحينما وصل عالم الآثار الإنجليزى فلندرز بترى Flanders إلى وادى المغارة فى ٣ ديسمبر عام ١٩٠٥ على رأس بعثة لدراسة آثار سيناء وتصوير نقوشها ونقل رسومها تمهيدا لنشرها (١٢٠)، وجد الكثير من هذه الآثار قد أصابها الدمار على يد رجال الشركة الإنجليزية التى منحت ترخيص استخراج الفيروز فى سيناء بموافقة الحكومة المصرية(١٢١).

وسرعان ما تعلم أهل سيناء الطريقة الجديدة باستخدام «الديناميت» فى الحصول على الفيروز، فاستمر التخريب إلى أن حل عام ١٩٠٥ وذهبت بعثة بترى إلى هناك، ووجدت أن الحل الوحيد هو نقلها إلى المتحف المصرى، فاقترح بترى ذلك على الجهات المسئولة فى القاهرة، فوافقوه على رأيه، واعتمدوا المبلغ اللازم لنفقات النقل، وقام بترى وكرلي Currelly بجمع ما تبعثر من نقوش حطمها الديناميت وقطعوا ما ظل سليماً منها نظراً لارتفاعه وحملوه إلى ساحل خليج السويس ونقلته السفن إلى السويس ومنها إلى القاهرة(١٢٢).

ويقدر نعوم شقير عدد المشتغلين من بدو الطور فى استخراج الفيروز بحوالي ٢٠٠ رجل يقدر دخلهم السنوى بحوالي ٦٠٠٠ جنيه (١٢٣). ومن الجدير بالذكر أن شباب البدو فى سيناء كانوا يجربون حظهم بالعمل فى مناجم الفيروز قبل الإقدام على الزواج فإذا نجح أحدهم فى العثور على شئ منه فإنه يستطيع بذلك أن يوفر مهر عروسه(١٢٤)!

وعلى هذا كان استخراج الفيروز يشكل حرفة أساسية لعدد من قبائل الطورة القريبين من المناجم فى وادى المغارة أو وادى القُنى كما كان يطلق عليه حينذاك.

أما عن استخراج المعادن الأخرى فإنه على الرغم من أنها لم تكن تدر ربحا على سكان سيناء لأن عملية استخراجها كانت تتطلب إمكانيات تفوق إمكاناتهم، إلا أن عدداً من أهل سيناء الذين كانوا يسكنون بالقرب من أماكن استخراج هذه المعادن وشركات التعدين وفضلوا العمل بهذه الشركات مما ساعد بعضهم على الاستقرار.

وفى عام ١٨٩١ طلب المسيو جرانت Grant من الحكومة المصرية التصريح له بالبحث عن «المعادن الثمينة فى الأراضى الواقعة بين السويس وسواكن والجهة المقابلة لها حتى جبل طور سيناء ومدين والجزر المجاورة لها، وذلك لمدة عامين أو ثلاثة أعوام بحيث يكون له وحده دون سواه حق استخراج هذه المعادن مقابل أن يقوم بسداد مبلغ سنوى للحكومة المصرية»، لكن الحكومة رفضت طلبه(١٢٥).

وحين تأكدت الحكومة المصرية من أهمية المعادن الموجودة بسيناء قامت فى عام ١٩٠٠ بالشروع فى عمل خريطة لشبه جزيرة سيناء، لتوضيح ما بها مناطق تواجد المعادن والإجراءات التى سيتخذها مجلس الوزراء للتنقيب عنها (١٢٦).

وقد اكتشف «بارون» الجيولوجى بمصلحة المساحة الجيولوجية المصرية رواسب المنجنيز والنحاس بمنطقة جنوب سيناء، أثناء مسح ودراسة هذه المنطقة من أكتوبر ١٨٩٨ إلى أواخر مارس ١٨٩٩، ونشر فى عام ١٩٠٧ تقريراً عن طبوغرافية وجيولوجية غرب سيناء متضمناً الوضع الجيولوجى العام مع وصف وتحليل خامات الحديد والمنجنيز. ونشر تقريراً آخر فى عام ١٩١٦ عن جنوب غرب سيناء لوصف رواسب المنجنيز والحديد وتضمن تقريره خريطة جيولوجية طبوغرافية بمقياس رسم١ : ٣٥٠٠٠ محدد عليها مناطق المنجنيز والحديد (١٢٧).

وحصل بلانتر Planter فى عام ١٩١٠ على ثمانية تراخيص للبحث عن خام المنجنيز، ثم حصل على أربعة تراخيص أخرى للبحث عن المعادن فى عام ١٩١١، وبعد ذلك أسس شركة «Leomband United Limited اتحاد لومبارد المحدودة» التى سلمت

تراخيصها بدورها إلى شركة «تعدين سيناء» التى تأسست بإنجلترا عام ١٩١٣، وبدأت هذه الشركة فى استغلال المنجنيز بمنطقة أم بجمة، ثم المناطق المجاورة لها منذ عام ١٩١٨، وكانت تعتبر أكبر شركة مستغلة لخام المنجنيز والحديد فى مصر(١٢٨).

وتقع أهم مناطق تعدين المنجنيز فى جنوب سيناء فى أرض «قبيلة العليقات» فى منطقة أم بجمة وأبى زنيمة، وقبيل الحرب العالمية الأولى كان يشتغل بمناجم المنجنيز أكثر من ٥٠٠ شخص، جزء منهم من الوجه القبلى بينما كان الجزء الآخر من عربان سيناء، وقد أثبت هؤلاء العربان قدرة هائلة على تحمل العمل فى هذه المناجم وعلى تعلم وممارسة العمل بها(١٢٩).

ولم يقتصر عمل العربان على مناجم الحديد والمنجنيز، وإنما اشتغلوا بمناجم الزبرجد والنحاس، حيث تأسست فى عام ١٩٠٥ شركة لاستغلال الزبرجد والنحاس فى البحر الأحمر وسيناء بناء على أمر الخديوى عباس حلمى الثانى، وكان هدف هذه الشركة هو شراء اللؤلؤ والأحجار الكريمة من العربان وإرسالها إلى أوربا، لكن هذه الشركة لم يكتب لها النجاح نتيجة لمنافسة الشركات الإنجليزية التى وصلت إلى سيناء للبحث عن هذه المعادن(١٣٠).

وعلي أية حال فقد كان العمل فى المناجم ميداناً جديداً من ميادين العمل التى دخلها العربان فى سيناء الجنوبية مع مطلع القرن العشرين، وكان ذلك عاملاً مساعداً فى استقرار بعض العناصر البدوية من العاملين بهذه المناجم وتشجيعهم على الاستقرار. ومن الملاحظ استئثار الشركات الإنجليزية بأعمال البحث عن الفيروز والمعادن فى سيناء خلال فترة الاحتلال البريطاني، وهذا بالطبع انعكاساً للسيطرة البريطانية على مصر ومحاولة استنزاف مواردها الاقتصادية، من خلال البحث عن أماكن المواد الخام اللازمة للمصانع الإنجليزية.

و ـ التهريب

شكل التهريب أحد أهم مصادر الدخل الرئيسية لدى غالبية بدو سيناء الذين كانوا لا يأبهون بالسلطة أو القوانين الحكومية. واتخذ التهريب أشكالا متعددة منها، تهريب البضائع بهدف التهرب من دفع الرسوم الجمركية أو الصحية أو سرقة الملح من ملاحات سيناء وتهريبه إلى بلاد الشام، وتهريب الحيوانات ومساعدة المتسحبين والمحكوم عليهم للهروب خارج البلاد، وكان المهربون يعمدون للسير فى الطرق والدروب الصحراوية البعيدة عن مناطق الحراسة مستغلين فى ذلك خبرتهم فى معرفة تلك الطرق والدروب الخالية من الحراسة.

ومن أكثر المواد التى كان يتم تهريبها بواسطة بدو سيناء خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر هو الملح، الذى كان يتواجد بكثرة فى غرب من العريش وعلى الساحل حتى القنطرة، بينما كانت مناطق كغزة والخليل والقدس ونابلس تفتقر إلى وجود الملح، ومن ثم كانت فى حاجة دائمة إلى استيراده من المناطق القريبة منها، وكان العربان هم الوسيط المهم فى نقل الملح المهرب من سيناء إلى الشام، فكانوا يتجمعون فى قوافل مسلحة ببعض الأسلحة الخفيفة كالبنادق والسيوف ويقومون بسرقة الملح من ملاحات العريش وغيرها ويقومون ببيعه فى مدن الشام المذكورة(١٣١).

ففى عام ١٨٨١ ضبط رجال حراسة الحدود «الداورية الليلية» أربعة جمال محملة بالملح بصحبة أحد العربان من «قبيلة بلى»، فتم بيع الملح والأدوات المستخدمة فى التهريب تطبيقا للقانون وحصل القائمون على الضبط من رجال الحراسة على نصيب من ثمن تلك المهربات. (١٣٢)، وفى العام نفسه تم ضبط قافلة مكونة من عشرة جمال محملة جميعها بالملح، وتم إدخالها لمخازن محافظة العريش، بينما بيعت الجمال والأدوات المستخدمة فى عملية التهريب بالمزاد، وقدرت قيمتها بحوالى ١٨٦٨ قرشاً(١٣٣).

وشاركت قبائل من بدو الشام فى عملية تهريب الملح لأنه شكل عملية مربحة لهم، حيث قاموا بسرقة الملح من ملاحات البحر الأحمر، وأرسل ناظر كورنتينة العريش عام ١٨٨١ برسالة عاجلة إلى الحكومة المصرية يلفت نظرها لهذا الأمر الخطير وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية، حيث ربما يؤدى ـ على حد تعبيره ـ إلى صراع بين القبائل مما يخل بالأمن على الحدود (١٣٤).

ومن الملاحظ زيادة عمليات تهريب الملح خلال عامى ١٨٨١ - ١٨٨٢، ومما شجع على زيادة عمليات تهريب الملح أن نظارة الداخلية قامت بمنع بيع الملح المستخرج من الملاحات، وربما كان ذلك مرتبط بشروط التزام بحيرة البردويل، حيث كان الملتزم يستخدم الملح فى تمليح الأسماك، فمنعت الحكومة بيعه للأهالى، وكانت فيما سبق تبيعه للأهالي بسعر «الحمل» الواحد خمسة قروش، لكن حينما تم اكتشاف عدد من الملاحات الجديدة فى المسافة الواقعة بين العريش والقنطرة أصدرت الحكومة المصرية أمراً فى ١٦ يوليو١٨٨١ يقضى بقصر بيع الملح المستخرج من هذه الملاحات الجديدة على المنطقة الواقعة غربى قناة السويس أى فى شبه جزيرة سيناء فقط، ولما كان الملح الناتج من تلك الملاحات يفيض عن الاستهلاك المحلى فقد ساعد ذلك على سرقته وتهريبه(١٣٥)، وساعد قيام الثورة العرابية على استغلال بعض العربان للاضطرابات التى حدثت داخل الجهاز الإدارى وقاموا بتكثيف عمليات السرقة من هذه الملاحات.(١٣٦).

والواقع أن مقاومة رجال الداوريات لمهربى الملح لم تكن عملية سهلة خصوصاً أن هؤلاء العربان كانوا فى الغالب مسلحين، ففى عام ١٨٩٤ تم مطاردة قافلة مكونة من تسعة جمال، لكن رجال الداورية لم يتمكنوا من ضبط سوى جمل واحد فقط، نتيجة للمقاومة التى لقيها رجال الداورية من المهربين(١٣٧) .

ولم يقتصر التهريب على الملح فقط، وإنما كان هناك تهريبًا لقوافل محملة بأنواع مختلفة من البضائع، وكان التهريب يتم بأساليب متعددة، فاستخدم العربان أسلوب التمويه فى كثير من الأحيان لتهريب البضائع عبر منفذ العريش، حيث قام أحد الجمالة بإخفاء طردا من «التنباك» داخل شحنة قمح واردة من غزة، فتم حجزه وإرساله إلى إدارة السيناتاه(١٣٨).

ومع نهاية القرن التاسع عشر، وصدور الأمر العالي فى ١٩ يناير ١٨٨٠ بمنع زراعة الخشخاش - الذى يستخرج منه مخدر الحشيش - فى مصر، وما تلاه من أوامر تمنع تعاطيه وجلبه إلى مصر أو الاتجار فيه (١٣٩)، وازدياد طلب المتعاطين على هذا المخدر، بدأ يظهر نوع جديد من المهربات وهو «المخدرات»، وإن كانت عمليات تهريبها لم تكن قد أخذت شكلاً تنظيمياً فى فترة الدراسة، لهذا لم تظهر بالوثائق التى اطلعت عليها حالات كثيرة حول هذا النوع من التهريب.

ففى مارس ١٨٩٤ تم ضبط جمل محمل «بالحشيش» خاص بشخص من العريش يدعى «حمدان أبو زيد»، فتم بيع الجمل والحشيش لصالح الحكومة كما تقضى بذلك القوانين الصادرة آنذاك(١٤٠)، حيث كان القانون الصادر فى ١٠ مارس ١٨٨٤ يسمح ببيع الحشيش الذى يتم ضبطه لمن يشتريه شريطة أن يقوم المشترى ببيعه فى غضون ١٥ يوماً إلى ميناء أجنبى من غير الموانئ العثمانية(١٤١) .

وكان لعمليات التهريب أثرها على الاقتصاد المصرى آنذاك. فمن الآثار السلبية لعمليات التهريب التى قام بها عربان سيناء، ما حدث عام ١٨٨١ من وصول شحنة من القمح مخلوط ببذرة نبات سام «منسوب إلى القبيلة النجيلية» حسب تقدير«المعمل الكيماوى باستبالية مصر»، وهذا النبات غالبا ما ينمو فى مزارع القمح ببلاد الشام، وقد أصدرت الحكومة المصرية تعليماتها بعدم تناول أى خبز مصنوع من هذا النوع من القمح، ومنع المزارعين من استخدام بذور هذا النوع من القمح كتقاوى. (١٤٢).

هكذا يتضح أن عمليات التهريب كانت تمثل مصدر دخل لقطاع كبير من العربان، حيث كان لديهم وسائل كثيرة لتهريب البضائع بحكم معرفتهم بالدروب والمسالك

الجبلية واستقرارهم فى منطقة حدودية. وإن كانت الحكومة المركزية قد حاولت بقدر الإمكان الحد من عمليات التهريب، إلا أن إمكانيات ضبط الحدود ووضع حراسة على طول الحدود كانت عملية صعبة فى ظل العدد المحدود من عساكر الحراسة، وطول المساحة الحدودية.

٧ ـ أنشطة أخرى

كانت هناك أنشطة أخرى لبدو سيناء تمثل مورداً مهماً لهم وسط هذه المناطق الفقيرة، وأهم هذه الأنشطة هى قطع الأشجار وحرقها للحصول على الفحم النباتى الذى كان يمثل سلعة هامة يتاجرون فيها ويستبدلونها بالحبوب فى أسواق «السويس»، حيث يشير الكتاب والرحالة الذين زاروا سيناء خلال القرن التاسع عشر إلى أهمية هذا المصدر بالنسبة لسكان سيناء، ويعتبرون الفحم النباتى أهم ما يبيعه بدو سيناء (١٤٣).

وتشير وثائق الحملة الفرنسية إلى أهمية الفحم النباتى الذى يقوم بصناعته بدو الطور، حيث تشير إحدى الوثائق إلى كميات الفحم التى تحملها «قافلة الطور» الواردة مع عربان الطور إلى القاهرة حيث تقدرها بثلاثمائة جمل محملة بالفحم، وتشير الوثيقة إلى ضرورة أن يعمل الجنرال مينو على شراء هذه القافلة لأهميتها بالنسبة لرجال الحملة(١٤٤). ويؤكد علماء الحملة أيضاً إلى أهمية الفحم النباتى كمصدر دخل أساسى للعربان فيؤكدون أن أساليبهم فى صناعة الفحم فى غاية البدائية (١٤٥).

ولكن مع بداية القرن العشرين تضاءلت أهمية الفحم كمصدر للطاقة، وبالتالي تضاءل معه مصدر الدخل الأساسى لعربان سيناء، كما أن القطع الجائر للأشجار الموجودة فى سيناء والذى أدى إلى القضاء عليها، مما كان له أثره فى انخفاض ناتج العربان من الفحم، وحرم سكان سيناء من مورد رزق أساسى ومهم (١٤٦).

ومن الأنشطة الأخرى ما تشير إليه الوثائق من وجود صناعة لدبغ الجلود، حيث تتوافر الحيوانات والملح اللازم لهذه الصناعة، حيث تشير وثيقة مؤرخة فى عام ١٨٨٢ برغبة محمود عبيد أحد أهالي العريش فى شراء الملح الموجود بمخازن المحافظة ليستعمله فى دبغ الجلود (١٤٧).

كما كان ثمة صناعة مهمة لعربان سيناء، وهى صناعة «أحجار الرحى»، والتى كانت تستعمل فى مصر بشكل واسع، ويقوم بصناعتها عربان قبيلة مزينة فى بلاد الطور، وعربان البدارة فى جنوب بلاد التيه، وكان عربان مزينة يبيعون هذه الأحجار فى وادى

النيل بينما يبيع عربان البدارة إنتاجهم من هذه الأحجار فى غزة، لكن مع التوسع فى استخدام الطواحين البخارية فى بداية القرن العشرين صار الطلب على هذه الأحجار قليل، وبذلك حرمت قبيلتا مزينة والبدارة من مصدر دخل مهم من وراء الإتجار فى هذه الأحجار(١٤٨).

وهكذا يتضح أن الأنشطة الاقتصادية التى كان يمارسها سكان سيناء ارتبطت بالطبيعة الجغرافية لهذا وجدت حرف كالزراعة والصيد واستخراج الفيروز، لكنهم جميعاً قد اشتركوا فى عملية نقل المسافرين والتجار عبر طرق سيناء، لامتلاك غالبية القبائل للإبل، كما أننا لاحظنا قلة النشاط الصناعى سواء الحكومى أو الأهلى، اللهم إلا شركات البحث عن المعادن والفيروز وبعض الصناعات البيئية البسيطة، وذلك راجع إلى طبيعة المنطقة الصحراوية، وعدم اهتمام الحكومة المصرية بإقامة أية مشروعات صناعية بها لعدم توفر المياه من ناحية، ولأنها كانت تركز نشاطها الصناعى على تلك الصناعات التى تستخدم المواد الخام الزراعية والتى كانت تفتقد إليها سيناء من ناحية ثانية.

لكن على العكس من ذلك نشطت حرف أخرى مارسها سكان سيناء كالتجارة والتهريب، وذلك نتيجة للموقع المتميز الذى تتمتع به سيناء كهمزة وصل بين مصر وأقطار آسيا، ووقوع طرق التجارة بين مصر وتلك الأقطار بها. ولطبيعة التركيب السكاني وغلبة العنصر البدوى فى سيناء، وهو عنصر يعتبر القبيلة هى الانتماء الأول له، لهذا نشط التهرب من دفع الرسوم الجمركية ونشأت حرفة التهريب للبضائع بين البدو وربما يرجع ذلك إلى أن هؤلاء البدو ممن مارسوا هذه الحرفة كانوا يرون فى فرض الدولة لتلك الرسوم نوعاً من فرض السيطرة عليهم، وقد اتضح هذا الأمر حينما حولت الدولة تعدادهم فهربوا إلى الجبال كما سنرى فى الفصل التالى.

حواشى الفصل السادس

(1) Stewart, Frank Henderson Bedoun Boundaries in central Sinai and Southern Negev, Otto Harrassowitz. Wiesbaden, 1986,p.7..

(٢) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨جـ١، ص٢٠ وارد من الداخلية، وثيقة بتاريخ ٢٢ صفر ١٣٠٠هـ/٢يناير ١٨٨٣.

(3) Jarvis, op cit., p.61.

(٤) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ١٢، ص١٢ صادر لديوان القوافل، وثيقة ١ بتاريخ ٢٤ ذو الحجة ١٢٦٥ هـ/ ١٢ نوفمبر ١٨٤٨م.

(٥) المصدر نفسه، سجل ٤١، ص٦ صادر لديوان المالية، وثيقة ٣ بتاريخ ٣ربيع آخر ١٢٧٩هـ / ٢٨ سبتمبر١٨٦٢م.

(٦) كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش، سجل١، ص٢٥٣ الأوامر والمنشورات الواردة من الداخلية (١٨٨٩).

(٧) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية عن سنة ١٨٨٠، ص١٠٥.

(٨) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ١٠٨، ٢٦٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ص ٣١٣، ٣١٤.

(١٠) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٣١٦.

(١١) محكمة العريش، سجل ٣٥ أحكام، ص ١٧ وثيقة ١٤ بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٠٠، سجل ٣٦ أحكام، ص ٧، وثيقة ٧ بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٠١، ص ١٠، وثيقة ١٠ بتاريخ ٢٥ يوليه ١٩٠١، ص ٣٣، وثيقة ٣٣ بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٠١.

(١٢) سجلات محكمة العريش، سجل ٣١ أحكام، ص ٩، وثيقة ٧ بتاريخ ٣١ مارس ١٨٩٨.

(١٣) المصدر نفسه، سجل ٣٦ أحكام، ص ٣٣، وثيقة ٣٣ بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٠١.

(١٤) درويش مصطفى الفار، من تاريخ سيناء، المرجع المذكور، ص ٤٨.

(١٥) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ١٥٤.

(١٦) المرجع نفسه، ص ١٥٤، ١٥٥.

(١٧) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ١، ص ٦٥صادر إلى قلم وقايع مصر الداخلية، وثيقة ٩ بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٩٨هـ/ ١٦ أبريل ١٨٨١م

(١٨) المصدر نفسه، سجل ١٤، ص ١٤ صادر من محافظة الإسكندرية، وثيقة ١٠ بتاريخ غرة صفر ١٢٦٧هـ/٦ ديسمبر ١٨٥٠م.

(١٩) المصدر نفسه، سجل ٢٩ جـ١، ص ١٤٤ صادر من وكيل سيناتاه العريش، وثيقة ٤٥ بتاريخ غاية رمضان ١٢٧٤هـ/ ١٤ أبريل ١٨٥٧م.

(٢٠) الوقائع المصرية، العدد ١١٠٠، بتاريخ ٣ جماد الثانية ١٢٩٨هـ/ ١ مايو١٨٨١م.

(٢١) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ١١٣وارد من قسم الإيرادات، وثيقة ٢٨ بتاريخ ١٥ جماد الأولى ١٢٩٨هـ/ ١٦ أبريل ١٨٨١م.

(٢٢) المصدر نفسه، سجل ٢٨ جـ٤، ص ٢٩ وارد من قسم الإيرادات، وثيقة ٧١ بتاريخ ٢٦ محرم ١٢٩٩هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٨١م.

(٢٣) المصدر نفسه، سجل ٢٦، ص٤٤ وارد من قسم الإيرادات، وثيقة ٣٩ بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٩٨هـ/ ٢٥ أغسطس ١٨٨١م.

(٢٤) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل٣٦ جـ١، ص ٩٨ صادر إلى قسم الإيرادات، وثيقة ٢١ بتاريخ ١٢ جماد الآخر ١٢٩٩هـ/ ٢مايو١٨٨٢م.

(٢٥) كوبيا قسم الإدارة، ص ٣٧٣ تسديدات الأموال غير المقررة بمحافظة العريش عن شهر أغسطس ١٨٨٩.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٥٢، تقرير مرفوع لنظارة الداخلية عام ١٨٩٠م.

(٢٧) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٢٨.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك، تقرير عن مصايد القطر المصرى فى عام ١٩٣٢، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٣٥، ص١٠٢. أتقدم بالشكر إلى الدكتور خالد الناغية الذى صحح لي مسميات الأسماك وفقاً لما يطلقه الصيادون عليها.

(٣٠) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ١، ص ٢٩صادر إلى مصلحة الصحة البحرية، وثيقة ٢ بتاريخ ٨ ربيع أول ١٢٩٨هـ/ ٩ فبراير ١٨٨١م.

(٣١) المصدر نفسه، سجل ٢٩ جـ١، ص ٥٩ صادر بنمرة سايرة – الشيخ عطية القطاوى، وثيقة ٣٣ بتاريخ ١٤ جماد الأولى ١٢٧٤هـ/ ١٢ يناير ١٨٥٨م، صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ١، ص ٢٩صادر إلى مصلحة الصحة البحرية، وثيقة ٢ بتاريخ ٨ ربيع أول ١٢٩٨هـ/ ٩ فبراير ١٨٨١م.

(32) Jarvis, op.cit., .7-8.

(٣٣) المصدر نفسه، سجل ٢٠، ص ٦٠صادر إلى ديوان عموم المالية، وثيقة ٨٠ بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٧٠هـ/ ٢٦ مايو١٨٥٤م.

(٣٤) المصدر نفسه، سجل ١٤، ص ٣١صادر إلى المعية الكتخداوية، وثيقة ٥ بتاريخ ٩ جماد أول ١٢٦٧هـ/ ١٣ مارس ١٨٥١م.

(٣٥) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٩جـ١، ص ٤٧ وارد من المالية، وثيقة ١٥٢ بتاريخ ٢٧ ذوالحجة ١٣٠٠هـ/٣٠ أكتوبر ١٨٨٣م.

(٣٦) وارد عرضحالات، سجل ١٢٨، ص١٠، وثيقة ٧١ بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٨٩٤م.

(37) De Martonne, Reconnaissance
Géographique au Sinaï ,Bull. De la société de
Géographie d'Egypte Tom XXII, 1948, p.117.

(٨٣) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ص ١٥٦، ١٥٧، وحول طائفة الصيادين بمنطقة أبى سقل راجع، محكمة العريش، سجل ١ أحكام، وثيقة ١ بتاريخ ٩ يناير ١٨٩٨، وسجل ٣٦ أحكام، ص ٣ بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٠١، ص ١٥، وثيقة ١٤ بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٠١.

(٣٩) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ١٠٥، ١٠٦.

(٤٠) الوقائع المصرية، العدد ١٠٩٨، ٢٩ جماد الأولى ١٢٩٨هـ/ ٢٨ أبريل ١٨٨١م.

(٤١) كوبيا قسم الإدارة، سجل ٢، ص ٤٨٧ إلى ناظر الداخلية ١٤ ديسمبر ١٨٨٩.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٣٦١.

(43)Jarvis, op.,cit., pp. 231-233.

(44) Ibid.

(٥٤) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٠٥.

(٤٦) عبد الفتاح محمد وهيبة، النشاط الاقتصادى فى شبه جزيرة سيناء، ضمن موسوعة سيناء، ص ٣٨١.

(٤٧) عباس عمار، المرجع المذكور، ص 152, .Jarvis, op.cit., p. 235

(٤٨) المرجع نفسه، ص ص ١٤٢، ١٤٣.

(٤٩) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٣٥٨.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٥٩.

(٥١) وارد عرضحالات، سجل ١، ص ١٢ وثيقة ١٤ بتاريخ ١٤ يونيو١٨٩٥.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٠، وثيقة ٦٧ بتاريخ ١٥ مارس ١٨٩٤.

(٥٣) سجلات محكمة العريش، سجل ٧ سندات شرعية، ص ٣، وثيقة ٣ بتاريخ ٢٤ مارس ١٨٨٤.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٦، وثيقة ٤ بتاريخ ٢٥ مارس ١٨٨٤.

(٥٥) المصدر نفسه،، سجل ٧ سندات شرعية، ص ١٧، وثيقة ١١ بتاريخ ٧ سبتمبر ١٨٨٤.

(٥٦) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ١٤٥.

(٥٧) كوبيا قسم الإدارة، سجل ١، ص ٤٨٤ (٢٦ ديسمبر ١٨٨٩).

(٥٨) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ٣١ صادر للمالية، وثيقة ٢ بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٩٩هـ / ٢٠ يناير ١٨٨٢م.

(٥٩) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ٨٣ وارد من قسم الإيرادات، وثيقة ٩ بتاريخ ١١ ربيع أول ١٢٩٨هـ/ ١٢ فبراير ١٨٨١م.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٧٣ صادر للداخلية، وثيقة ٣٣ بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٧٤ هـ/ ١٥ يناير ١٨٥٨م.

(٦١) كوبيا قسم الإدارة، سجل ١، ص ٢٢٨ الأوامر والمنشورات الصادرة من المالية ١٦ ربيع أول ١٢٨٥هـ/ ٨ يوليو١٨٦٨م.

(٦٢) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦جـ١، ص ١٨٧ صادر لعموم الحسابات، وثيقة ٩٢ بتاريخ ٣ محرم ١٣٠٠هـ/ ١٥ نوفمبر ١٨٨٢م.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٣٨ صادر لقسم الإيرادات، وثيقة ١ بتاريخ ٣ ربيع أول ١٢٩٩هـ/ ٢٤ يناير ١٨٨٢م.

(٦٤) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٦٨.

(٦٥) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٩جـ١، ص ٨ صادر إلى أمين جمرك إسكندرية، وثيقة ٤ بتاريخ ٢٥ جماد الآخر ١٢٧٤هـ / ١٤ نوفمبر ١٨٧٤م.

(٦٦) وارد بوليس العريش ١٨٨٤، سجل ٥٧، ص٣٤ وارد من المحافظة، وثيقة ٦١، بتاريخ ١٩ ذوالحجة ١٣٠١ هـ/ ١١ سبتمبر ١٨٨٤م.

(٦٧) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٨٨.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ص ٨٧، ١٦٥، ١٦٦.

(٦٩) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ٦ صادر لقسم الإيرادات، وثيقة ٥ بتاريخ ٢٧ جمادى الآخر ١٢٩٩هـ/ ١٧ أبريل ١٨٨٢م.

(٧٠) كوبيا قسم الإدارة، سجل ١، ص ٤٦١ صورة ما نشر فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨٩ من محافظة العريش إلى الجهات. يذكر نعوم شقير بأن مساحة أرض الزقبة تبلغ ١٠٠٠٠٠ فدان، لكن هذا الرقم مبالغ فيه كثيراً، راجع، نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٤٢٦.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٤٦١.

(٧٢) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٢٦.

(٧٣) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ١٥ وارد من قسم الإيرادات، وثيقة ١٣، غرة ربيع الثانى ١٢٩٨هـ/ ١ فبراير ١٨٨١م.

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) كوبيا قسم الإدارة، سجل ١، ص٤٣.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٤٨٨.

(٧٩) عبد الحميد سليمان، تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثماني، تاريخ المصريين (٨٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥، ص ٢٣٤.

(٨٠) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٧٤.

(٨١) الحكومة المصرية، التقارير المرفوعة من المديرين عن أعمال سنة ١٨٨٩،القاهرة، ١٨٩٠، ص ٢٥٩.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ص ٢٥٩-٢٦٩.

(٨٣) المصدر نفسه، وراجع أيضاً، وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦ وارد من الأوامر الكرام، وثيقة ٥١ بتاريخ ٢٨ ربيع الأخر ١٢٧٨هـ/ ٣ نوفمبر ١٨٦٣م.

(٨٤) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ٥٢ وارد من مالية الشرقية، وثيقة ١٠ بتاريخ ٧جمادى الأولى ١٢٩٨هـ/ ٨ أبريل ١٨٨١م.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ١٣٦ وارد من مالية الشرقية، وثيقة ٢٠ بتاريخ ٢٧محرم ١٢٩٩هـ/ ٢١ ديسمبر ١٨٨١م.

(٨٦) وارد قلم الضبط بمحافظة العريش، سجل ٩٩ ص ٩ سايرة - جهات، وثيقة ٣١٤ بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٨٩٢.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ١٣ سايرة - حكمدار بوليس الشرقية، وثيقة ٥٢ بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٨٩٢.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ١٦ سايرة - حكمدار بوليس الشرقية، وثيقة ٢٨٠، بتاريخ ٣ نوفمبر١٨٩٢.

(٨٩) وارد قلم الضبط بمحافظة العريش، سجل ٩٨، ص ٣٤ وارد النيابة، وثيقة ٥٤٦ بتاريخ ٢٦ يوليو١٨٩٢. وص٢٤ مديرية الشرقية، وثيقة ٨٦ بتاريخ ١٤ أبريل ١٨٩٢.

(٩٠) وارد مستديم بمحافظة العريش، سجل ١١١، ص ٨ داخلية عموم، وثيقة ١٤ بتاريخ ٢ نوفمبر ١٨٩٣.

(٩١) كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش، سجل ٢، ص ٥٢ (١٨٨٩).

(٩٢) وارد عرضحالات بمحافظة العريش، ص ٧ من عودة صبح من عربان الهيتم، وثيقة ٤٥ بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٨٩٤.

(٩٣) صادر تحصيلات قطية ١٨٩٤، سجل ١، ص ٦ من مأمورية تعداد النخيل بقطية، وثيقة ٢٤ بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٨٩٤.

(٩٤) كوبيا قسم الإدارة، سجل ٢، ص ٣٧.

(٩٥) وارد عرضحالات محافظة العريش، سجل ١، ص ١٣ وارد من المالية أموال مقررة، وثيقة ١بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٨٩٥.

(٩٦) كوبيا قسم الإدارة، سجل ٢، ص ٥٢(١٨٨٩).

(٩٧) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص٨٧.

(٩٨) صادر تحصيلات قطية ١٨٩٤، سجل ١، ص ٢ صاد من مأمورية قطية للمالية أموال مقررة.

(99) Farnie,Po. Tic., P.148.

(١٠٠) سجلات محكمة العريش، سجل ٨ سندات شرعية، ص ٢١، وثيقة ٣٣ بتاريخ ٩ ديسمبر ١٨٨٤.

(١٠١) المصدر نفسه، سجل ٨ سندات شرعية، ص ١٩، وثيقة ٣١ بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٨٨٤.

(١٠٢) المصدر نفسه، سجل ٤، ص ٧، وثيقة ٦، بتاريخ ٢٢ يوليو١٨٨٠.

(١٠٣) محكمة العريش، سجل ٣٧ أحكام، ص ٣١، وثيقة ٣٥ بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٨٩٩.

(١٠٤) المصدر نفسه، سجل ٣١ أحكام، ص ١٥، وثيقة ١٤ بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٠١.

(١٠٥) المصدر نفسه، سجل ٣٦ أحكام، ص ٢، وثيقة ٢ بتاريخ ١٥ يناير ١٩٠١.

(١٠٦) المصدر نفسه، سجل ٤ إعلام شرعى، ص ٢، وثيقة ٣ بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٩٨هـ/ ١٠ فبراير ١٨٨١.

(١٠٧) المصدر نفسه سجل ٥ إعلام شرعى، ص ٣، وثيقة ٣ بتاريخ ٦ يوليو١٨٨٢.

(١٠٨) المصدر نفسه، سجل ٧ جـ٢ سندات شرعية، ص ٢٣، وثيقة ١٦ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٨٨٤.

(١٠٩) المصدر نفسه، سجل ٥ إعلام شرعى، ص ٥، وثيقة ٦ بتاريخ ٤ سبتمبر ١٨٨٢.

(١١٠) المصدر نفسه، سجل ٧ جـ٢ سندات شرعية، ص ١٥، وثيقة ١٠ بتاريخ ٢٣ يونيو١٨٨٤.

(١١١) المصدر نفسه، سجل ٤ إعلام شرعى، ص ٢، وثيقة ٣ بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٩٨هـ/ ١٠ فبراير١٨٨١م.

(١١٢) صادر تحريرات، سجل ٤٣، ص ١٠ قائمة بأنواع الطرود الواردة لجمرك العريش لعام ١٢٨٠ هـ/ ١٨٦٣م.

(١١٣) المصدر نفسه، ص ٧٥ صادر للداخلية، وثيقة ٣٦ بتاريخ ٤ جمادى الآخر ١٢٧٤هـ / ٢١ يناير ١٨٥٨م.

(114)Farnie, op. cit., p. 148.

(١١٥) أحمد فخرى، تاريخ شبه جزيرة سيناء منذ أقدم العصور حتى ظهور الإسلام، ضمن موسوعة سيناء، ص ٩١.

(١١٦) محافظ مجلس الوزراء، محفظة ٤/أ شركات وجمعيات، موضوعات مختلفة، المجموعة ١٨٣، بخصوص امتياز استخراج الفيروز من جبل سيناء ٦ فبراير ١٨٨٨.

(١١٧) المصدر نفسه.

(١١٨) المصدر نفسه، مذكرة الأشغال بطلب النظر فيما إذا كان يوافق إعطاء تشغيل محاجر الفيروز بجبل طور سيناء أم لا، ١٨ مايو١٨٩٢.

(١١٩) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٧٩.

(١٢٠) المقتطف، الجزء السابع، المجلد الحادى والثلاثين ١ يوليو١٩٠٦.

(121) Petrie, W.M. Flinders, Researches in Sinai , London , 1906 , pp.4,5.

(٢٢١) أحمد فخرى، المرجع المذكور، ص ص ٩٢، ٩٣.

(١٢٣) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٨٠.

(١٢٤) الشاذلى محمد الشاذلى، التعدين فى شبه جزيرة سيناء، ضمن موسوعة سيناء، ص ٢٨٣.

(١٢٥) محافظ مجلس الوزراء، محفظة ٤/أ شركات وجمعيات، موضوعات مختلفة ١٨٨٠-١٩١٥، مجموعة ١٣٨، ١٥ يونيو١٨٩١.

(١٢٦) المصدر نفسه، عمل خريطة لجزيرة سيناء وتحديد المناطق التى يوجد بها معادن ٢٩ /١/١٩٠٠.

(١٢٧) الشاذلى محمد الشاذلى، المرجع المذكور، ص ٢٥٥.

(١٢٨) المصدر نفسه.

(١٢٩) عباس عمار، المجع المذكور، ص ١٨٧-١٨٨.

(١٣٠) أحمد شفيق باشا، المرجع المذكور، جـ٢، القسم الثانى، ص ص ٦٦، ٦٧.

(١٣١) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ١٢، ص ٥ صادر لديوان داورى بسكندرية، وثيقة ٣٥ بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٢٨١هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٨٦٤م.

(١٣٢) المصدر نفسه، سجل ٣٠ جـ١، ص ٣٠ صادر لقسم الإيرادات، وثيقة ٩ بتاريخ ١ صفر ١٢٩٨هـ/ ٣ يناير ١٨٨١م.

(١٣٣) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٧ جـ٣، ص ٥٥ وارد قسم الإيرادات وثيقة ٦١ بتاريخ غرة صفر ١٢٩٨هـ/ ٣ يناير ١٨٨١م.

(١٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٣ صادر لمجلس صحة بحرية، وثيقة ٢٥ بتاريخ غاية ذوالحجة ١٢٩٨هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٨٨١م.

(١٣٥) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ١٥٢وارد قسم الإيرادات، وثيقة ٤٧ بتاريخ ٧ رمضان ١٢٩٨هـ/ ٥ أغسطس ١٨٨١م.

(١٣٦) قيد المنشورات بمحافظة العريش، سجل ٣٦٠، ص ١٢٠ وارد من نظارة الداخلية، وثيقة ٧٨ بتاريخ ٢١ ذوالحجة ١٢٩٩هـ/ ٥ نوفمبر ١٨٨٢م.

(١٣٧) وارد عرضحالات محافظة العريش، سجل ١، ص ٦ وثيقة ٤٠ بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٨٩٤.

(١٣٨) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ١، ص ١٥١وارد من السيناتاه، وثيقة ٥٢ بتاريخ ٣ ربيع الأخر ١٣٠٠هـ/ ١١ فبراير ١٨٨٣م.

(١٣٩) حول قرارات منع زراعة الحشيش راجع : مجموعة القرارات والمنشورات لسنة ١٨٨١، ص ٣١٨. وحول منع تداول الحشيش وتعاطيه راجع : وارد بوليس العريش ١٨٨٤ - ٥٨٨١، سجل ٥٧، ص ١٩ من ديبوتى انسبكتر جنرال بوليس فرقة العريش، وثيقة ١١٢ بتاريخ ٣٠ أبريل ١٨٨٤، وقيد المنشورات بمحافظة العريش، سجل ٣٦١ لسنة ١٨٨٤، ص ٢١ صادر من الداخلية، وثيقة ٣٩ بتاريخ ١٤ جماد الأولى ١٣٠١ هـ/ ٥ أبريل ١٨٨٢م.

(١٤٠) وارد عرضحالات محافظة العريش، سجل ١، ص ٦، وثيقة ٣٨ بتاريخ ١٠ أغسطس١٨٩٤.

(١٤١) قيد المنشورات بمحافظة العريش، سجل ٣٦١، ص ٢١ صادر للداخلية، وثيقة ٣٩ بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٠١هـ/ ٥ أبريل ١٨٨٢م.

(١٤٢) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٣ جـ١، ص ١٢٢ وارد من السيناتاه، وثيقة ٥٠ بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٢٩٩هـ/ ٣ أبريل ١٨٨٢م.

(١٤٣) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ١٤١.

(١٤٤) وثائق الحملة الفرنسية، محفظة ٥٠، ظرف ٧، ص ١٩٣

Doure au general Songis ,B6 , 141 (du 4 Messidor an 8) (25 Juin 1800).

(١٤٥) وصف مصر، العرب فى ريف مصر وصحراواتها، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣-١٢٤.

(١٤٦) عباس عمار، الرجع المذكور، ص ١٤١.

(١٤٧) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ١، ص ١٣٠ صادر لقسم الإيرادات، وثيقة ٣٦ بتاريخ ٢٥ جمادى الآخر ١٢٩٨هـ/ ٢٦ مايو١٨٨١م.

(١٤٨) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٣٦٤.

الفصل السابع
مجتمع شبه جزيرة سيناء

(أ) التركيب الإجتماعى.
(ب) العائلة البدوية.
(جـ) تعداد السكان.
(د) حروب القبائل وأثرها على الاستقرار وتوزيع السكان.
(هـ) العرف القبلى.
(و) تطور التجمعات الحضرية.
(ز) دير سانت كاترين.

أ ـ التركيب الاجتماعى

إذا نظرنا إلى التركيب القبلى لشبه جزيرة سيناء، نجد أن هذا التركيب لم يكن وليد الفترة التى ندرسها وإنما هو تركيب لعبت فيه الظروف التاريخية، التى مرت بها شبه جزيرة سيناء، دوراً مهماً. فالتوزيع الطبيعى للموارد الاقتصادية، والمكاسب التى كانت تحققها بعض القبائل كان لها دورها فى الصراع القبلى الذى أفضى فى النهاية إلى إضعاف بعض القبائل المغلوب على أمرها مما جعل بعضها يهجر سيناء كلية إلى الشام أو إلى الوادى والدلتا فى مصر، أو العيش فى كنف القبائل القوية المغيرة. كما أن سياسة حكام مصر تجاه البدو خاصة خلال القرن التاسع عشر قد أحدثت تغيراً فى خريطة توزيع القبائل فى سيناء، فنرى محمد على مثلاً قد عمل على إضعاف سلطة البدو وتحكمهم فى السيطرة على طرق سيناء، فقام بتحديد أجور النقل وأشرك الفلاحين المصريين فى حق التمتع بنقل البضائع والمسافرين مع بدو سيناء، فأوجد بذلك عنصراً منافساً، ولم يكتف بذلك بل أخذ بالشدة اللصوص منهم والنهابين لضمان حفظ الأمن على الطرق التجارية وطرق الحجاج بأن أغرى مشايخ القبائل وأسكنهم القاهرة واتخذهم شبه رهائن يستخلص بواسطتهم حقوق الرعايا كلما اعتدى عليهم البدو(١).

وقد قللت هذه السياسة الحكومية من أهمية وجاذبية سيناء فى نظر القبائل حيث لم يعد الوضع فى سيناء مغر لهذه القبائل. وهذا بالطبع يفسر لنا هجران بعض القبائل فى سيناء لمناطق سكناها إلى خارج سيناء هجرة نهائية أو الاحتفاظ بنخيلها الذى تأتى إليه وقت الحصاد لجمع الثمار ثم تعود راجعة إلى مناطق سكناها الجديدة.

وقد زاد افتتاح قناة السويس من معاناة سكان سيناء فى سبيل العيش، حيث زادت الإجراءات التى تتعامل من خلالها الإدارة الحكومية المصرية مع بدو سيناء، بالإضافة إلى كون القناة عازلاً مائياً كان يحول بين انتقال هؤلاء البدو بمواشيهم بحرية بين سيناء الدلتا كما كان الوضع قبل افتتاحها. وقد أدى ذلك إلى لجوء العديد من البدو إلى التعامل مع مدن وأرياف الشام حيث الحركة أكثر سهولة ويسراً.

ويمكننا أن نقسم التركيبة السكانية لسيناء إلى ثلاث مجموعات رئيسية وفقاً للأوضاع الجغرافية والإدارية والاقتصادية والظروف التاريخية لكل منطقة: **المجموعة الأولى**، ويمثلهم سكان شمال سيناء، ويتميز هؤلاء بأنهم الأكثر عدداً وغنى نظراً لأن منطقتهم تتمتع بموقع ممتاز من الناحية الجغرافية والاستراتيجية، **والمجموعة الثانية** وهى تسكن سيناء الوسطى، وكانت تتمتع إلى حدٍ كبير بوضع متميز من الناحية الاقتصادية

لكن لعبت عوامل كثيرة فى فقدانهم لهذه المميزات بشكل تدريجى، **أما المجموعة الثالثة** والأخيرة فهم سكان جنوب سيناء، وهم الأكثر ضعفاً وفقراً فى شبه جزيرة سيناء، فالموارد الطبيعية فى هذه المنطقة فقيرة إلى حدٍ ما ولا تساعد على إقامة حياة مستقرة.

ففى شمال سيناء، توجد بعض مناطق الاستقرار، وقد ساعد على هذا الاستقرار وجود المركز الإدارى لشبه الجزيرة، وتوفر الماء سواء مياه الأمطار أو الآبار، وتعد العريش أكبر مراكز العمران البشرى فى سيناء بل أكبر المدن الصحراوية فى مصر على الإطلاق، نظراً لكبر تعداد سكانها وامتدادها الجغرافى وقدمها التاريخى. ويمكن تقسيم سكان العريش إلى مجموعتين عرقيتين هما، **العريشية، والفواخرية**. أما العريشية فهم مقسمون إلى «أولاد سليمان»، «وأولاد يعقوب»، و«أولاد داوود» و«أولاد أيوب» وهم يرجعون إلى أصول عربية وتركية وجركسية، كما أن هناك عائلات أخرى «كعروج»، و«الكاشف»، و « البلك»، و«الشريف»، و «الشوربجى»، و «النخلاوية»، وهى ترجع إلى أصول مغربية وشامية وحجازية (٢). أما الفواخرية فيرجعون بأصولهم إلى القبائل البدوية الشامية وأهم عائلاتهم «الغولة»، و «القلعجية»، و «السلايمة»، و «الفيران»، و «العطاوين»، و «العبادين»، و «أولاد أحمد»، و«الصبايحة »، و «لسحايقة». (راجع الجدول التالى):

الفواخرية	أولاد أحمد ـ الغولة ـ القلعجية ـ السلايمة ـ العبادين ـ الصبايحة ـ الفيران ـ السحايقة
العريشية	أولاد سليمان ـ أولاد يعقوب ـ الشريف ـ الكاشف ـ البلك ـ النخلاوية ـ أولاد داوود ـ الأغوات ـ المماليك

جدول يوضح فروع أكبر عائلتين بالعريش

أما العريشية فليسوا بدواً رحلاً بل يسكنون بيوتاً مبنية بالطوب، يعيشون فيها عيشة مستقرة، ويختلف العريشية فى ملامحهم عن غالبية بدو سيناء مما يرجح القول القائل بأنهم خليطاً من بقايا العناصر المختلفة التى كانت تأتى بها الحكومات المتتابعة كحرس قلعة العريش الذين كانوا يستقرون بها هم وعائلاتهم، ولهم أملاك وأراض تمتد خارج العريش فى رفح، وأراضى زراعية فى منطقة القصيمة ترويها عين الجديرات(٤).

وخلال فترة الدراسة، كان يسكن بالعريش عدداً من العائلات التى نزحت من المدن القريبة داخل حدود الشام كخان يونس وغزة هاشم، ومن أشهر هذه العائلات عائلة «شراب»، و «الحارون»، وهاتين العائلتين كانتا تعملان بالتجارة(٥). وقد رأينا فى الفصل الثاني الدور الذى لعبه أحد أفراد هاتين العائلتين وهو أحمد أفندى شراب الذى كان يعمل كاتباً ثانياً بمحافظة العريش أثناء الثوة العرابية.

وكانت هذه التركيبة الاجتماعية لمدينة العريش تعيش فى تناغم اجتماعى، لكن أحيانا ما كان يحدث ما يعكر صفو هذا السلام الاجتماعى للمدينة مثلما حدث عام ١٨٩١ حين حدث شجار بين بعض العائلات أو بتعبير الوثيقة «حصلت مضاربتهم مع بعض»، لا نعرف السبب الحقيقى لهذا الشجار، لكنه أسفر عن إصابة إثنى عشر شخصاً بإصابات مختلفة ما بين «كسور وجروح قاطعة ورضوض وسحجات» وفقاً للتقرير الطبى الذى أعده طبيب صحة العريش (٦).

وما بين العريش ورفح تستقر أكبر أغنى قبيلتين فى سيناء وهما الرميلات والسواركة. والرميلات كانوا يسكنون حول «خان يونس» ، و «القرارة» فى فلسطين لكنهم اضطروا بضغط من الترابين إلى النزوح إلى أطراف شبه جزيرة سيناء الشمالية الشرقية (٧). وحول أصل الرميلات فهناك ما يشير إلى أنهم كانوا مجرد فرع من السواركة(٨)، ففى وثيقة مؤرخة بعام ١٩٠١ نراها تلصق إسم هذه القبيلة بالسواركة فتذكر فى إحدى الدعاوى القضائية أن: «محمد سليمان نصر الرميلى الشغال ضد مفيضة بنت سالم أبو المويشرة بن موسى من عرب الرميلات سواركة ومقيمان بجوار رفح بضواحى العريش»(٩). وتشير مصادر أخرى إلى الاعتقاد بأنهم انضوا فى كنف السواركة بالأخوة بعد أن أجبرهم الترابين من النزوح لسيناء (١٠)، لكن تعداد السكان لعام ١٨٩٧ يعتبرهم قبيلة مستقلة عن السواركة(١١)، وربما هذا الرأى هو الأرجح. وتسكن الرميلات المسافة الواقعة فيما بين رفح والشيخ زويد، وأهم فروع الرميلات هى: «البسوم»، و «الشريطيين»، و «العوايدة»، و «السننة»، و «العجالين»(١٢).

ويسكن السواركة القرى فيما بين الحدود الشرقية وبير العبد شرقا وغربا وبين رجم القبليين والبحر المتوسط شمالاً وجنوباً بينما يسكن الرميلات من الشيخ زويد وحتى العريش، ويعيش الرميلات والسواركة فى عشش مصنوعة من أغصان النباتات وخيام من الشعر أو الوبر. وهناك قسم من السواركة وهم «المسامحة» من فرع الزيود من أولاد «مسلم» يستقرون فى منطقة النبى روبين فى شرق الرملة بفلسطين، وأهم فروع السواركة

هى: «عرايشية الساحل»[١٣]، و «الدهيمات»[١٤]، و «الفلافلة»[١٥]، و «الجريرات»[١٦]، و «المحافيظ»، و«الكوزة»، و «المكاويين» و «العرادات أو العريدات»[١٧]، و «اللفيتات»[١٨]، و«الخناصرة» الذين اعتبرهم تعداد ١٨٩٧ قبيلة مستقلة لها فروع هى: المنصوريين والزوارعة والزيارات والزيود، ويطلق ماك ميشيل Mac Michael على الزيود «زيود الوادى»، كما أنه يرجح أن يكون الزيود من نفس نسل «بنى رشيد» و قد ربط بينهم وبين جماعة الزيدية الرشايدة فى شرق السودان[١٩].

وعلى الرغم من أن السواركة يتسمون بضعف الرأى إلا أننا نجد أن قضاة الإبل فى سيناء يختارون دائما من الزيود، مما يشير موجود تفاوت فى سلوك كل فرع من فروع السواركة. وتعد السواركة أكبر قبائل سيناء عدداً وثروة نتيجة للوضع المتميز للمكان الذى يستقرون فيه.

أما المنطقة المحصورة فيما بين العريش وقناة السويس فتسكنها قبائل يطلق عليها «بدو برقطية»، وهى مجرد فروع صغيرة من القبائل التى تعرف بذات الأسماء فى مديريتى الشرقية والقليوبية، ما عدا «المساعيد»، فإن إخوانهم فى مصر يعرفون بأولاد سليمان، وأهم هذه البطون هى: «البياضين»، و«السعديين»، و«الأخارسة»، و «الدواغرة»، و «هتيم» (أى القبائل الضعيفة التى لا طاقة لها على حفظ كيانها فتضطر للعيش فى كنف القبائل القوية)، و «العيايدة »، و «السماعنة»، و «بلى»، و «القطاوية»، و «المساعيد» ، و «العلويين»، و «العقايلة»، و «أولاد على»[٢٠].

وتتسم قبائل برقطية أو القطاوية بالاختلاف من حيث السلوك والمظهر عن بقية بدو سيناء، فيذكر مرى Mury نقلا عن رسالة لأحد الضباط المصريين لكنه لم يذكر مصدرها أن «طريقتهم فى الحديث تختلف عن طريقة البدو، وغالبيتهم يرتدى العمامة مثل الفلاحين، والقليل منهم من لديه معرفة بالعرف القبلى، وهم ينضجون خبزهم على الصاج وليس القرص كما يفعل باقى البدو، كما يستخدمون التوابل فى أطعمتهم كعادة المصريين، والعديد منهم يحررون عقود زواجهم مكتوبة، ولا يتعاملون بالقصلة، ويضعون البفتة البيضاء على جثث موتاهم كما يفعل المصريون، ولون البرقع الذى تستخدمه نساؤهم أصفر بينما كان لونه فى السابق أسوداً»[٢١]، كما أن بعض قبائل القطاوية كالسعديين يعتقدون بأنهم من نسل الفلاحين الذين أتوا إلى قطية مع حملة إبراهيم باشا على الشام وكانوا مسئولين عن النقل فى هذه الحملة وبعض القبائل كالأخارسة والعقايلة وأولاد على والبياضيين والسماعنة تقطن بالشرقية ولا تأتى إلى قطية إلا فى مواسم تلقيح النخيل وجمع ثمار النخيل.

وفى وسط سيناء أو بلاد التيه نجد المركز الإدارى للإقليم فى «نخل»، وهى قرية صغيرة بها عدد من السكان المستقرين الذين يتألفون من عناصر عرقية مختلفة، وهم بقايا العساكر غير النظامية الذين كانت ترسلهم الحكومة المصرية لحراسة قلعتها، فهم خليط من المصريين والمغاربة والحجازيين (٢٢).

وكانت نخل مركزاً إدارياً أنشأته الإدارة المصرية لبسط السلطة المركزية فى وسط سيناء، خاصة أنها كانت تقع على طريق الحج، لكن سكانها لم يشكلوا العدد الأكبر من سكان وسط سيناء، لأن البدو هم الأغلبية السكانية فى هذا الإقليم.

وفى وسط سيناء ينتشر عدد من القبائل أهمها التياها والترابين واللحيوات والحويطات، ويذكر علماء الحملة الفرنسية أن سكنى قبائل التياها فى سيناء كان حديث العهد لأن مناطق تواجد السواركة فى سيناء كانت تمتد حتى جبل الطور، وهذا يعنى أنها كانت تشمل أراضى التياها والترابين، كما يؤكدون بأن الترابين كانوا يتوزعون فى مناطق محدودة فى شبه جزيرة سيناء، فى المنطقة الصحراوية بين القاهرة ووادى غرندل، وإن كانوا ينتشرون حول غزة، بينما سكن التياها حول خان يونس (٢٣). وإن صح هذا الرأى فإنه يؤكد أن الحروب التى خاضها الترابين والتياها ضد السواركة طوال القرن التاسع عشر قد أسفرت عن اتساع أراضى الترابين والتياها على حساب السواركة. لكن مع هذا فإن نعوم شقير له رأى مخالف فى هذه المسألة إذ يؤكد على أن قبيلة التياها هى أقدم قبيلة سكنت بلاد الطور، كما أنه يذكر بأن مجئ الترابين إلى سيناء كان متزامنا مع مجئ التياها.

والواقع أن هناك روايات مختلفة حول أصل قبيلة الترابين، فهناك رواية تقول أن جد الترابين هو «نجم»، الذى قدم إلى سيناء مع رجل يدعى «الوحيدى» من ذرية الحسن بن على، وأقام الوحيدات زمناً فى سيناء، وما لبثوا أن هجروها وسكنوا غزة (٢٤). وهناك رواية أخرى حول أصل الترابين تقول بأن جدهم كان يدعى عطية من قبيلة قريش بالحجاز، وكان مستقراً فى «تربة» قرب مكة، وهذا هو السبب فى تسميتهم بالترابين، ويقال أن جدهم عطية التقى بفتاة نصرانية أو حسب رواية أخرى سائحة إنجليزية تدعى «صلدم» وكانت تائهة فى تلك المنطقة فأعجب بجمالها وما لبث أن تزوجها، وهناك من يقول بأن «صلدم» اسم لرجل وليس امرأة أو قبيلة، وهو إنجليزى اسلم فى خلافة عمر بن الخطاب ثم اقترف خيانة فغضب عليه الخليفة، فقرر الهرب، ثم عفا عنه وأرسل من يحضره فوجده قد توفى (٢٥).

هذه الروايات فى مجملها لا تعدو أن تكون ضرباً من الأساطير حاول صائغوها إضفاء نوع من الغموض حول أصول هذه القبيلة من أجل إكسابها جذوراً ضاربة فى أعماق التاريخ، كما أن بعض هذه الروايات قد أعلى من شأنها من خلال علاقة الجد المزعوم بالخليفة عمر بن الخطاب فى محاولة لنحت تاريخ مجيد تتباهى به القبيلة بين أقرانها.

ومن هاتين الروايتين يمكن أن نخرج بحقيقة مؤداها أن وجود الترابين فى سيناء كان منذ بدايات العصر الإسلامى، أى فى القرن الأول الهجرى تقريباً. وأيا ما كان الأمر، فقد جاء عطية جد الترابين إلى سيناء حسبما يعتقد الترابين أنفسهم منذ ٦٠٠ سنة تقريباً، وقد دفن هو ابنيه نجم وحسبل وقبورهما محجاً لبدو سيناء إلى اليوم، وهى بالقرب من السويس على تل يسمى «الشرف»، وحينما مات عطية ترك خمسة من الأبناء هم «ماعد»، و «حسبل»، و « نبعة»، و«صريع»، و «نجم» وتزوج هؤلاء فى سيناء وكثرت ذريتهم فكان الحسابلة من حسبل، وهم ترابين سيناء فى الوقت الحاضر، والصريعة من صريع، وهم يسكنون طور سيناء. والترابين من أكثر القبائل عددا وأغناها أرضاً، ويقال لهم أحياناً «عيال صلدم» حينما يراد حثهم واستجلاب همتهم(٢٦).

ويرجع انتشار الترابين ـ الذين كانوا يتولون أمر القوافل بين السويس وغزة ـ فى سيناء إلى الموقف الحازم الذى اتخذه محمد على من البدو مما لا يستبعد أن تكون سياسته قد أثرت فى هذه القبيلة تأثيراً رأت معه أن تؤثر سكنى صحراء التيه على الخضوع لسلطة هذا الباشا القوى الذى عرف كيف يضرب على أيدى البدو(٢٧). وهذا يعنى أن قبيلتى الترابين والتياها قد عاشت ردحا طويلا من حياتها فى فلسطين قبل أن تنتقل إلى شبه جزيرة سيناء.

وما ذكرناه عن الترابين يمكن أن يقال عن التياها فيما يتعلق بأصول هذه القبيلة، فهناك أيضاً آراءاً متباينة، فالبعض يقول أنهم من الأوس والخزرج، وقيل أيضاً أن جدهم يدعى سالم التيهى، وهو من الخزرج، وأنه كان قائداً لأحد السرايا التى اعترضها الرسول (صلعم) عندما انخرط أبو سفيان فى لواء الإسلام، وخرج سالم التيهى ومعه قومه من الحجاز مع من خرجوا أثناء الفتوحات الإسلامية الأولى فنزلوا صحراء سيناء واستوطنوا التيه، وهناك كثرت ذريتهم وانتشروا حتى احتلوا قسماً كبيراً من الأراضى المجاورة لهم. وقد قيل إنهم أسبق من الترابين فى سكنى سيناء حيث لم يلحقهم أحد من النسابة لقبيلة ما، بل إنهم أخذوا اسم المكان الذى استقروا فيه ونرجح هذا الرأى.

وخلال فترة الدراسة سكن الترابين فى جبل المغارة والمقضبة ووادى عمر حتى الحدود وجبل الراحة والجفجافة وغزة و بير سبع، وهناك فروع منهم مستقرة فى شمال

نويبـع والجيـزة وأهـم فـروع الترابـين هـى: «الجـورة»، و «الحسابلـة»، و «الشبايبـة»، و «الجبيلات». أما التياها فقد استقروا فى نخل وجبل الحلال وجبل يعلق وجبل القصيمة وعين المويلح والصغيرات والبنيات والشبيبات والبريكات والقنيرات(٢٨).

ويـعيش الحويطات فى شرق وجنوب السويس، وجبل الراحة، وتمتد أماكن استقرارهم فى الشمال حتى جبل المغارة، وتستقر بعض عائلات منهم فى القليوبية (الشدايدة) وشرق الأردن (التوايهة – الدرادشة – السليمانين – الديابات – النواصرة – عيال جازى – الزوايدة). وأهم فروع الحويطات فى سيناء هى الغنامين والحبور والعبيات والدبور والجرافين والسلالمة والسرايين(٢٩).

والحويطات هى أحدث قبائل بنى عطية التى نزلت حول خليج العقبة، تضم معها عرب العلويين والعمران وكانت لها السيادة هناك منذ القرن السادس عشر، ولم يكتفوا بتلك السيادة حول خليج العقبة بل نراهم يتوسعون غرباً حتى وصلوا إلى وادى النيل وانتشروا فيه وامتدوا على طول الطريق بين القاهرة والسويس (٣٠). ممنوع سب القبائل؟ وقد اتخذ الحويطات اسمهم من «حويط بن سام»، حيث من نسله حفيد يسمى «عليان» الذى انحدر منه كل حويطات «مدين» (٣١).

بينما استقر اللحيوات شرق بلاد التياها فى قرية الكنتلا جنوب العقبة وعين سدر، وأهم فروع هذه القبيلة هى النجمات والغريقانين والغنيمات والحناظلة والمطور والكرادمة والحمدات والسلاميين والكساسية، واللحيوات الصفايحة الذين يطلق عليهم بوركهارت الصبايحة Sabiha وهم بطن من بطون اللحيوات(٣٢)، يسكنون منطقة محدودة فيما بين العيايدة والتياها والترابين فى بير الجفجافة وجبل المغارة وجبل أم خشيب وجبل المغارة.

ويرجع نسب اللحيوات إلى عرب المساعيد من فروع «بنى عطية» الذين بدأوا منذ الفتوحات الإسلامية الأولي فى التوسع والانتشار فى شمال الحجاز فسكنوا وادى عربة وحول خليج العقبة ، واستطاعوا إنتزاع حق حماية طريق الحج (بداية من نخل وحتى العقبة) من بدو العايد(٣٣)، وهو حق ظل اللحيوات يتمسكون به ويعتبرون أنفسهم لهذا سادة نخل فى عهد محمد على، ويؤكدون أحقيتهم فى حراسة القلعة ويطالبون الباشا بضريبة مقابل تلك الخدمة، وكان الباشا يدفع تلك الضريبة حتى لا يتخذ امتناعه عن دفعها ذريعة يعتدون من أجلها على القوافل الصغيرة التى تقطع وسط سيناء، وبذلك تمكنوا من التوسع فى ذلك الجزء من شبه جزيرة سيناء فجذبتهم منطقة الدير إليها وكان

لهم حقهم فى حماية الدير وحراسته حتى القرن الثامن عشر كما يذكر بوركهارت. لكن الواضح أن حقوقهم فى النصف الجنوبى من سيناء قد بدأت تضعف بعد ذلك إلى ما هى عليه فى الفترة مجال الدراسة، ويشير بوركهارت نفسه إلى أن وادى « مقبله» هو الحد الفاصل بين اللحيوات والطورة، ويذكر أثناء زيارته للمنطقة فى أوائل القرن التاسع عشر، أنه رآهم هناك يسكنون شرق العقبة مع عرب العلويين والعمران(٣٤).

أما سيناء الجنوبية فمركزها الإدارى هو بندر الطور، التى يعيش بها عدد صغير من السكان نصفهم من المسيحيين الأرثوذكس، أما البقية المسلمة فهم من متخلفى قلعة الطور والبحارة الذين جاءوها من السويس للعمل على المراكب التى توجد بالميناء.

ويعيش فى جنوب سيناء أو بلاد الطور قبائل هى: «العليقات»، و «مزينة»، و«العوارمة»، و «القرارشة»، و «الجبالية»، ويطلق عليها جميعاً اسم « الطورة». وتعيش قبيلة العليقات على الساحل الشرقى لخليج السويس حتى شمال مدينة الطور، وتمتد مناطق سكنى هذه القبيلة من الرملة إلى وادى الغرندل والمشهور أنها هى والعليقات القاطنين فى مديرية القليوبية وأسوان من أصل واحد(٣٥). والشيخ الرئيسى لهذه القبيلة هو الشيخ «مدخل سليمان» من فرع « أولاد سلمى». وقد كرمت وزارة الحربية أحد أبنائه وهو «زيدان مدخل» نظير الخدمات التى قدمها لها أثناء الحرب العالمية الأولى كما سبق أن ذكرنا. وفروع هذه القبيلة هى : «أولاد سلمى»، و «الخريسات»، و «السواعدة»، و«التليلات». وهناك قبيلة صغيرة وهى الحماضة تنضم إلى العليقات، و تسكن بالقرب من أبو زنيمة(٣٦).

أما قبيلة «مزينة» التى يقال لها أحياناً «أم زينة» فهى فرع من قبيلة جهينة الكبيرة التى كانت تسكن الحجاز (٣٧)، وتمتد حدودها فى سيناء من جنوب مدينة الطور شرقاً حتى دهب غرباً وذلك بطول المسافة الممتدة من خليج السويس حتى خليج العقبة ويرجعون فى أصلهم إلى بنى حرب بالحجاز وأتوا من شبه الجزيرة العربية للتوطن فى سيناء، ولما كانوا هم والصوالحة من أصل واحد فقد سألوهم الإقامة معهم، وأراد الصوالحة أن يفرضوا عليهم نوعاً من الإتاوة (جعلاً) قدرها نصفان من الدراهم على كل بنت يزوجونها من بناتهم فأبوا وحالفوا العليقات، فعاد التوازن بينهم وبين الصوالحة. واشتهرت قبيلة مزينة بحب السلام ولين العريكة والأمانة، وأهم فروعهم هى: «العلاونة»، و«الشدادنة»، و « العويصات»، و «أولاد على»، و «الدرارسة»، و «العماريين»، و «الفصينات»، و«الغوانمة»، و «العيصات»، وللقبيلة المذكورة امتداد بالحجاز، وتسكن هذه القبيلة منطقة الطور حول الشاطئ الجنوبى لسيناء (٣٨).

أما الصوالحة فيعيشون فى اتحاد مع ثلاث قبائل غامضة الأصل هى: القرارشة والعوارمة وأولاد سعيد، وطبقاً لمرى فإن الصوالحة ينسبون إلى «النبى صالح» وهو الولى الرئيسى فى سيناء، وأتوا إلى سيناء من الشرقية (٣٩). ويقول شيخ أولاد سعيد أنهم سمو بهذا الاسم نسبة إلى إقليم الصالحية الذى أتوا منه، وهم يرجعون نسبهم إلى «حرب» من قبائل الحجاز، ورحلوا إلى «ضبا على الساحل الشرقى للبحر الأحمر» أولاً ثم توسعوا فى بلاد الطور، وتمتد مناطق سكناهم من أبى دربة جنوب مدينة الطور وتحدهم قبائل العليقات من الشمال وتكاد تفصلهم عن مزينة من الشرق والجنوب مرتفعات خط التقسيم، وإذا كان لفروع الصوالحة كلها أراض تزرعها فى وادى فيران فإن أملاك كل فرع هناك محددة ومعروفة، فأولاد سعيد أكثرهم اتساعاً، إذ ينتشرون قرب نهاية وادى فيران ممتدين شرقاً فى نقب هوى، و«وادى الشيخ»، و«منطقة الدير»، ويمتدون جنوب «وادى فيران» وفى منطقة «أم شومر»، وحوض وادى ميار وعسلة وحبران إلى أن يصلوا إلى منطقة الطور، وأهم فروع هذه القبيلة هى: «أولاد مسلم»، و «الزهيرات »، و «العوامرة»، و «أولاد سيف»، و « الرزنة»، وهم فرع مبهم الأصل ملحق بهذه القبيلة(٤٠).

أما القرارشة فأملاكهم تمتد من واحة فيران وجبل سربال وينزلون فى المنطقة الساحلية من أبى دربة حتى سهل البقاع، ويجاور هؤلاء من ناحية الشمال، وأهم فروع القرارشة النصيرات وأولاد تيهى، وكان شيخهم موسى بن نصير شيخاً على مشايخ الطورة عامة. خلال النصف الثامن من القرن التاسع عشر وكان العوارمة، الذين يطلق اسم الصوالحة عليهم وحدهم أحيانا، يسكنون من حمير ووادى الخميلة وبودره حتى نسرين، وأهم فروعهم هى النواصرة والمحاسنة. ولاشك أن هذه المناطق التى تعيش فيها هذه القبائل أغنى جهات سيناء الجنوبية بالماء وأكثرها توافر فى النبات ولا يشاركهم فيها إلا الجبالية الذين عملوا فى خدمة الرهبان منذ مدة وبقايا قليلة من «النبتة» التى كانت تسكن وادى فيران والتى تضاءلت وتقلص عددها فى عدد من البيوت تعمل لحساب الصوالحة فى ذلك الوادى، وتتولى تلك القبائل البدوية عملية الزراعة والاعتناء بالماء فى الوادى مقابل أجر معلوم لها(٤١).

أما الجبالية الذين يسكنون منطقة جبل موسى وسانت كاترين، ومن هنا أخذوا اسمهم، فإنهم يختلفون اختلافاً كبيراً عن سائر بدو سيناء من حيث الملامح والطباع، حيث اتفق الكتاب والباحثون على اعتبارهم ليسوا من العناصر البدوية ، واعتبرهم البعض من سلالة «الولاشيين Wallachians» والبوسنويين Bosnains الذين أتى

بهم الامبراطور جستنيان حين بنى الدير لحماية الرهبان من هجمات البدو [٤٢]، بينما اعتبرهم البعض الآخر من أصول مصرية جاءوا للدير للأسباب المذكورة، ثم اعتنقوا الإسلام، ويطلق عليهم «صبيان الدير» أو «حراس الدير» [٤٣]، وينظر إليهم بدو سيناء نظرة استعلاء حيث يعتبرونهم أقل مكانة منهم؛ لهذا لا يتصاهرون معهم ولا يحترمونهم، ويعمل الجبالية فى زراعة حديقة الدير، وخدمة الرهبان فى مقابل ما يوزعه عليهم الرهبان من الخبز يومياً[٤٤]. وأهم فروع الجبالية هم : «الحمايدة»، و «السلايمة»، و «الوهيبات»، و«أولاد الجندى».

والواقع أن هذا التشكيل السكاني لشبه جزيرة سيناء أقل ما يقال عنه أنه يعكس الواقع الجيوبولوتيكى للمنطقة، فقد رأينا توزيعاً سكانيا يتناسب مع الظروف الجغرافية والسياسية والاستراتيجية؛ ففى الشمال تعيش قبائل مستفيدة بالوضع المتميز لشمال سيناء من حيث أنه شريان تجارى هام، كما أنه يحظى بنصيب وافر من الأمطار؛ ومن ثم أضاف الموقع لهذه القبائل ميزات عن باقى سكان سيناء فهو الأكثر غنى من حيث عدد السكان أو من حيث النشاط الاقتصادى، بينما كان التركيب السكاني لبعض المناطق تتحكم فيه عوامل استراتيجية وسياسية كسكان نخل، والطور، والعريش باعتبار أن هذه الأماكن تمثل المراكز الإدارية لسيناء، ومن ثم سكنتها عناصر من الجهاز الإدارى كالعساكر، وموظفى الجمارك وغيرهم، كما أن التركيبة السكانية لهذه الجهات أيضا تعكس أهميتها كمناطق حدودية لابد أن تتسم بالاستقرار، وكلما توغلنا فى جنوبا فى سيناء وجدنا التركيبة السكانية تزداد فقراً سواء فى العدد أو النشاط الاقتصادى للسكان.

ب ـ العائلة البدوية

تعطينا سجلات محكمة العريش صورة واضحة عن حياة العائلة البدوية؛ فبدون هذه السجلات لم يكن ممكناً رسم هذه الصورة إذا ما اعتمدنا على المصادر الأخرى. فهى سجلات غنية فى قضاياها، وخاصة بالنسبة لقضايا بدو سيناء الشمالية، ومن خلالها يتضح أن قسماً كبيراً من البدو كانوا يسكنون فى بيوت من الشعر أو الخيام أو العشش المصنوعة من الحطب والجريد أو البيوت المصنوعة بالطوب اللبن والمسقوفة بنبات الأثل المنتشر فى صحراء سيناء[٤٥]، ويعيشون فى أطراف العريش والمناطق المحيطة بها، كالشيخ زويد ورفح والخروبة، وغالبية هؤلاء البدو رحل يتنقلون عبر الحدود المصرية ـ الشامية بحثاً عن المرعى لحيواناتهم، أو لطبيعة عمل بعضهم فى نقل البضائع بين مصر والشام.

وتعطينا وثائق محكمة العريش تفسيراً واضحاً لأسباب هجرة بعض بدو سيناء إلى الشام ومدن القناة خاصة بور سعيد والإسماعيلية، حيث كان هناك بعض البدو الذين تركوا حياة الترحال مضطرين إلى ذلك، خاصة بعد افتتاح قناة السويس التى قطعت مورد رزقهم الذى كان يأتي عن طريق قيامهم بنقل التجارة بين مصر والشام؛ فقد شكلت القناة حاجزاً فاصلاً بين شبه جزيرة سيناء وباقى أنحاء مصر، وزاد من عملية الفصل تلك النقاط الجمركية التى أقيمت غرب القناة والتى كانت تعامل أهالي سيناء معاملة الغرباء القادمين من الشام، فتحصل منهم على عوائد دخولية على إبلهم وأغنامهم ومواشيهم، كما كانت تحصل منهم أيضا رسوما جمركية على ما يحملونه من بضائع أتوا بها من داخل العريش وغيرها من مناطق سيناء؛ مما جعل عدد كبير من بدو سيناء يهجر التعامل مع الأراضى المصرية ويتجه إلى مدن الشام، بينما فضل عدد آخر الاستقرار بمدن القناة التى أنشئت حديثاً أو بالعريش فى بيوت من الطوب اللبن (٤٦)، لكنها كانت مع ذلك تتسم بالطابع البدوى من حيث المساحة المتسعة التى تعكس طبيعتهم البدوية القائمة على العيش بالمناطق المفتوحة وسط الصحراء، كما أخذوا عاداتهم وتقاليدهم البدوية معهم إلى تلك المناطق.

هناك العديد من الوثائق التى توضح لنا صورة مخيم البدوى أو البيت الذى كان يسكنه، ففى وثيقة إدعاء زوجة على زوجها بأنه يسكنها فى بيت «عريشة» غير مسقوف تتعرض فيه هى وابنتها للبرد القارص وتطالب زوجها بالمسكن الملائم، قال الزوج، الذى كان من البدو الذين يعملون بالزراعة بمنطقة الفقيرة بضواحى العريش، أنه «أسكن زوجته فى عريشة مصنوعة من الحطب والجريد والخشب ومسقفة، وأحضر لها غلة (قمح أو شعير) وقصعة وحصيرة وإبريق وجرة ماء وطاحونا وحلة ومنخلا وغربالا وما جوراً للعجين، لكنها رغم ذلك تركته وذهبت إلى بيت والدها» (٤٧). ومن المعروف أن البدو لا يسكنون الخيام إلا فى الشتاء والربيع اتقاء المطروالبرد، فإذا انتهى البرد خبئوا خيامهم فى القرى، وبنوا لأنفسهم أكواخا من القش وأغصان الشجر اتقاء الحر والرياح، وهذه الأكواخ تسمى «عرائش». كما تعطينا الوثيقة السابقة صورة واضحة لبعض أنواع الملابس التى كانت ترتديها النساء البدويات فى شمال سيناء خلال تلك الفترة، حيث طالبت الزوجة المذكورة زوجها أن يكسوها، «جلابيتين من الشيت مقدار الواحدة منها ثمانية أذرع، وشاشة من القماش الأزرق (توضع على الوجه والرأس)، ومنديل من القطن تخين، ولباس مقداره خمسة أذرع من القماش البفتة البيضاء، وملاءة من القطن زرقاء اللون» (٤٨).

ومن الملاحظ من خلال هذه الوثائق وجود حالات زواج للبدوى بأكثر من زوجة، فهناك من هو متزوج بزوجتين، والقليل المتزوج بثلاثة، لكن من النادر أن نجد من هو متزوج بأربع نساء(٤٩)، ومن تزوج بأكثر من واحدة فلابد له من العدل بين نسائه بأن يجعل لكل منهم خيمة، ويأتيها ليلة فإذا أهمل دور إحداهن أخذت خيطاً وعقدته عقدة ثم كلما أهملها ليلة عقدت عقدة أخرى حتى يفرغ صبرها فتأخذ الخيط المعقود وتذهب به إلى ذويها فيأخذونها إلى العقبى؛ فيحكم لها بناقة رباعية عن كل ليلة تخلى زوجها عنها(٥٠).

وإذا ضرب رجل زوجته بكفه ولم يسبب لها جرحاً، كان رضاؤها قرشاً واحداً عن كل «كف»، وإذا سبب لها جرحاً ولو كان خفيفاً كان رضاؤها نعجة رباعية أو جنيهاً، أما إذا كان الجرح بليغاً ساقته إلى القصاص، وغرمته غرامة كبيرة، وإذا طلبت منه طلاقها ساعدها عليه(٥١).

والرجل عند بدو سيناء قلما يطلب الطلاق، لأسباب ربما تتعلق بطبيعة عادات الزواج من الأقارب لدى البدو والخوف من حدوث خلافات بين عائلات القبيلة الواحدة فى حالة حدوث طلاق من جانب الرجل، وأكثر الطلاق يكون من جانب المرأة، وهذا يتضح من سجلات محكمة العريش، وإذا أرادت المرأة الطلاق من زوجها ذهبت إلى أحد أقاربها، لا إلى أبيها، واستنجدت به للخلاص من زوجها، فيأتى بها إلى «العقبى» فيأخذ العقبى فى تطيب خاطر الزوجة ويحاول إثناؤها عن عزمها، ويحكم على الزوج فى الغالب أن يأتيها ببضع «نعجات» و «حلة» و «غربال» وحماراً لجلب الماء، ثم يجعل لها خيمة بين خيام أقاربه، وإذا فعل الزوج ذلك وأصرت الزوجة على الطلاق طلقها منه، وعدة الطلاق عند بدو سيناء تسعون يوماً فإذا لم يظهر أثر للحمل جاز للمرأة أن تتزوج بغيره، أما إذا ظهرت علامات الحمل ظلت بدون زواج حتى تلد وتفطم وليدها، وفى هذه الحالة فإن المطلق ملزم بنفقتها وكسوتها حتى تلد وتفطم وليدها(٥٢).

ومع هذا فإنه من الغريب أن نجد هذا المجتمع يأخذ مشورة «الثيب» فى خاطبها، فلا يزوجونها إلا بمن ترضى، ومهر الثيب بالطبع أقل من مهر البكر(٥٣)، ففى عام ١٩٠٠ بلغ مقدار مهر الثيب وهو مبلغ ثابت متعارف عليه لدى البدو يزداد بزيادة سعر العملة، هو أربعة أكياس (الكيس ٥٠٠ قرش)، تحصل الثيب على ثلثى هذا المبلغ كمقدم زواج بينما الثلث الباقى كمؤخر زواجها (٥٤).

ومن الملاحظ أن هناك اهتماماً ضئيلاً من قبل البدو بتسجيل عقود الزواج بالمحكمة نظرا لاعتمادهم فى ذلك على العرف والتقاليد الخاصة بهم، لكن هناك اهتماماً واضحاً باللجوء إلى المحكمة فى حالات الطلاق، وطلب النفقة من قبل الزوجة، وهذا يعكس الخلافات التى تحدث بين العائلات من جراء الإقدام على هذه الخطوة.

فمن خلال وثائق محكمة العريش نلاحظ زيادة حالات الطلاق بين أهالي العريش، وأكثر حالات الطلاق من جانب المرأة؛ بمعنى أنها هى التى تطلب من زوجها إبراء ذمته من مؤخر صداقها عليه ونفقة عدتها فى مقابل افتداء نفسها بالطلاق، وهذا يعكس الطبيعة البدوية لأهالي العريش أنفسهم، فمعظمهم كان من البدو الرحل لكنهم تركوا حياة الترحال واستقروا بمدينة العريش، ومن خلال دراسة السجل رقم ٨ (سندات شرعية) يتضح أن إجمالي حالات الطلاق الموجودة به قد بلغت ٢٥ حالة من بين ٣١ وثيقة إجمالي عدد وثائق السجل، من بينها تسع حالات إبراء وخلع، وثمانية حالات طلاق ثلاثا، وخمسة حالات طلقة أولي، وحالتان مطالبة النفقة، وحالة واحدة صلح بين الزوجين، ونلاحظ هنا كثرة حالات الطلاق الثلاث(٥٥).

ومن عادات بدو سيناء الزواج بين الأقارب، وهم كسائر البدو يحبون الزواج المبكر، وسن الزواج عندهم هو سن البلوغ، ومن أقرب القريبات للرجل التى يحل له الزواج بها هى بنت العم، فإذا بلغ الشاب تخير واحدة من بنات عمه أو من بنات قبيلته، وقلما يميل إلى غيرهن. والرجل فى عرفهم يخطب البنت من أبيها أو ولي أمرها رأسا دون وساطة من أحد حتى أبيه، أما البنت فلا يؤخذ لها رأى فى خاطبها إذا كانت بكراً فالرأى لأبيها أو ولي أمرها، أما إذا كانت ثيبا فلابد من سؤالها ورضاها بمن يتقدم لها، ومهر بنت العم خمسة جمال، أما مهر غيرها فهو من خمسة إلى عشرين جملاً (٥٦).

ومن العادات المرتبطة بالزواج والتى يتسم بها بدو سيناء عن غيرهم من البدو، ما يسمى فى عرفهم بـ «القصلة» وهى أنه فى حالة رضاء الأب أو ولي الأمر الشاب الذى يتقدم للزواج من ابنته، يأخذ غصنا أخضر ويناوله للشاب قائلا له؛ «هذه قصلة فلانة بسنة الله ورسوله»، ويقول الشاب «قبلتها زوجة لي بسنة الله ورسوله». وهذه العادة كانت تسبب مشكلات اجتماعية يظهر أثرها فى الوثائق، حيث كان الأب يتفق بهذا الشكل مع الخاطب دون علم الابنة، وهذا ما حدث لأحد فتيات قبيلة اللفيتات التى فوجئت بأحد أقاربها يدعى الزواج منها بدعوى أنه أخذ قصلتها من والدها، فما كان منها إلا أن توجهت على الفور إلى قاضى محكمة العريش مؤكدة له أنها لا يمكنها أن تقبل هذا الزوج، فحكم القاضى بالتفريق بينهما لأن لم يستوف هذا الزواج شروطه الشرعية(٥٧).

ومن العادات الأخرى التى ترصدها الوثائق الخاصة بالزواج، هو ما يسمى فى عرفهم بـ «الماسكة» وهو مبلغ تحصل عليه الزوجة قبل الدخول بها، وهو خارج نطاق المهر، وقد بلغت قيمة هذه الماسكة فى عام ١٨٩٨حوالي ٩٤ قرشا[٥٨].

كما نلاحظ امتلاك بعض عائلات البدو للرقيق، خاصة الرقيق الأسود الذين كانوا يستخدمونهم كرعاة للإبل والماشية والأغنام، لكنهم لم يستخدموهم فى الخدمة المنزلية، ففى حجة مؤرخة بـ ١١مارس ١٨٨٤ قام الحاج محمد الفالوجى العايدى من قبيلة العيايدة بعتق مملوكه فرج السوداني الذى كان يبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً، «ابتغاء مرضاة الله وطلبا لثوابه»[٥٩]، وربما يعكس هذا العتق مراعاة بدو سيناء للنواحى الإنسانية أو استجابتهم لقانون منع الاتجار فى الرقيق الصادر فى عام ١٨٧٧م[٦٠].

على أية حال، فإن مكانة المرأة فى العرف القبلى بين بدو سيناء فى مرتبة أدني من مرتبة الرجل، فليس لها حق الإرث، بل إذا توفى أب عن بنات وبنيين قسم البنون التركة بينهم، وإذا لم يكن للمتوفى أولاد ذكور تولي أمر ماله وبناته أقرب الذكور إليه.

جـ ـ تعداد السكان

ارتبطت عملية التعداد فى أذهان سكان شبه جزيرة سيناء طوال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بأنها محاولة من السلطة المركزية لإدراجهم فى سلك التجنيد الإجبارى أو محاولة لفرض ضريبة ما عليهم كما ذكرنا فى الفصل الأول. ولهذا كان رد فعل غالبية بدو سيناء تجاه محاولات تعدادهم كان دائما مشوباً بالحذر من هذه المحاولات وكان الهروب إلى الشام أو إلى الجبال فى غالب الأحيان هو الحل المقبول أمام شباب هذه القبائل.

فخلال تعداد عام ١٨٤٨ كانت الحكومة تطلب من مشايخ القبائل إجراء تعداد قبائلهم وعلى مسئوليتهم الخاصة، وفى الوقت نفسه كانت تحذرهم من الوقوع فى الخطأ[٦١]. وفى عام ١٨٥٩ طلبت من محافظ العريش تعداد سكان العريش فقام بتعداد سكان مدينة العريش وتعذر عليه تعداد البدو من سكان الخيش، وقد بلغ تعدادها حينئذ ١٩٦٠ نسمة[٦٢].

وخلال تعداد ١٨٨٠ – ١٨٨١ أرادت الحكومة المصرية أن يكون التعداد شاملاً لجميع سكان سيناء، فأصدرت أوامرها إلى محافظ العريش بأن يشمل التعداد الأجانب والبدو، فأرسل المحافظ كشفاً بأسماء الأجانب الذين يعملون بالكورنتينة، لكن مشايخ البدو رفضوا عملية التعداد ورفضوا إمداد مأمورى التعداد بالمعلومات ورغبوا فى إعفائهم من عملية التعداد، وكان ذلك سببا فى سجنهم[٦٣].

وقد حاولت الحكومة المصرية تشجيع البدو على إجراء التعداد وإزالة شكوكهم بخصوص ارتباط التعداد فى أذهانهم بالقرعة العسكرية أو الضرائب، فأصدرت أوامرها ببقاء الامتيازات الممنوحة للبدو فيما يتعلق بإعفائهم من «القرعة العسكرية وأعمال العونة»(٦٤). لكن مع ذلك كان من الصعب إجراء تعداد للقبائل الخارجة عن نطاق مدينة العريش أو الموجودة فى وسط وجنوب سيناء، لهذا أرسل مأمور تعداد العريش، إلى مصلحة الإحصاء والتعداد يؤكد لها بأن البدو التابعين لمحافظة العريش لم يتم تعدادهم، فطلبت المصلحة من محافظ العريش بضرورة جمع مشايخ وعمد البدو والتنبيه عليهم بضرورة تعداد قبائلهم فى جداول خاصة مذكور بها أسماء الرجال والأولاد والنساء(٦٥).

ومن خلال دراسة دفاتر تعداد النفوس، نلاحظ أنه لا يوجد تعداد لكامل شبه جزيرة سيناء، وإنما الموجود فقط تعداد العريش. ومن خلال هذه الدفاتر نلاحظ أن هناك تعدادين الأول عام ١٨٤٨م، ومن مقارنة التعداديين نجد أن إجمالي تعداد العريش فى عام ١٨٤٨م بلغ **٢٣١١** نسمة بينما كان تعدادها فى عام ١٨٦٨ هو **٢٢٢٢** نسمة أى أنه أقل من تعداد ١٨٤٨، ويعزى ذلك إلى أن التعداد الأول شمل تعداد بعض القبائل التى لم تدرج فى التعداد الثاني كبعض بطون قبيلة السواركة بمنطقة الثميلة وبدو المراشدة كما تم تعداد بعض القبائل ممن كانوا فى مهام أو أعمال فى غزة(٦٦).

وهناك تقديرات إجمالية لعدد سكان سيناء مستقاة من مصادر رسمية حكومية، ورغم الشك فى دقتها، لكن لا يمكن إغفال ما تشير إليه. من هذه التقديرات التقدير الذى ذكره تقرير القنصل البريطاني العام عن الحالة فى مصر والسودان لعام ١٩٠٦، حيث يقدر التقرير إجمالي عدد سكان سيناء بـ **٣٠,٠٠٠** نسمة(٦٧). بينما يعطى جارفس تقديراً أقل قليلاً عن الرقم السابق لعدد سكان سيناء، حيث يقدرهم بـ **٢٥,٠٠٠** نسمة(٦٨)، وهذه التقديرات لا يمكن أن نعول عليها كثيراً لعدم دقتها.

وخلال عمليات التعداد لم تفلح الحكومة المصرية فى وضع تعداد حقيقى للقبائل فى سيناء نظراً للمخاوف التى ذكرناها لدى البدو، وكان محافظو العريش ونخل والطور والعقبة يقومون بوضع إحصاءات تقديرية تقريبية لكنها لم تكن تمثل العدد الحقيقى لسكان سيناء، حيث يذكر نعوم شقير أن شيوخ القبائل إذا سألتهم عن تعداد قبيلتهم ووضعت له أى رقم افتراضى فإنه يقول «ربما ذلك أو أقل أو أكثر» (٦٩).

لكن الحكومة المصرية خلال التعداد المبدئى الذى تم فى عام **١٨٩٢** أرادت أن تقوم بحصر حقيقى لعدد سكان سيناء بما فيهم البدو، فقامت بوضع كشوف خاصة بالبدو يتم

على أساسها حصر البدو بمعرفة شيوخ القبائل حيث يقوم كل شيخ بحصر أفراد قبيلته ثم يوقع فى نهاية الكشف، وبالتالي يكون مسئول مسؤولية كاملة عن محتوى هذه الكشوف، وقد حذرت الحكومة شيوخ القبائل من التلاعب فى هذه الكشوف، حيث سيقدم للمحاكمة العسكرية كل من يكشف تلاعبه فى هذه الكشوف(٧٠).

ومن خلال دراسة التعدادات التى أجرتها الحكومة المصرية فى شبه جزيرة سيناء خلال الفترة من ١٨٦٨ وحتى ١٩١٧ نلاحظ أن جميع هذه التعدادات لم تشمل البدو، اللهم إلا أولئك الذين يتبعون محافظة العريش وتحت إداراتها، أى أن جميع الإحصاءات التى يبينها الجدول التالي تشمل فقط سكان المدن والمناطق السكنية المأهولة فى شبه الجزيرة، ويرجع سبب ذلك بالطبع إلى صعوبة إجراء تعداد لمثل هؤلاء البدو الرحل، وصعوبة العمل الإحصائى فى مثل هذه الصحراء القاحلة، راجع الجدول التالي (٧١).

	العريش	الطور	نخـــل	الشـــط	الإجمالى
عدد المساكن المأهولة	٩١٩	–	٣٦	٤٥	١٠٠٠
القادرين على القراءة والكتابة	١٩٩	١٠٨	٣٣	٥	٣٣٥
الأقباط والطوائف المسيحية	٥	١٧٨	٤	١	١٨٨

جدول (٧) يوضح تعداد المساكن والطوائف والقادرين على القراءة والكتابة فى شبة جزيرة سيناء وفقا لتعداد ١٩٠٧

وفيما يتعلق ببدو سيناء فليس لدينا تعداد دقيق لكامل بدو سيناء، لكن تعداد عام ١٨٨٢ شمل إحصاء القبائل التابعة إدارياً لمحافظة العريش، وهى فروع قبيلة السواركة (الوقاقدة والعرادات والمحافيظ والخناصرة والدهيمات) بالإضافة إلى الرميلات، وقد بلغ تعدادهم حوالي (٩٨٧) شخصاً(٧٢).

أما باقى بدو سيناء فلدينا بعض التقديرات، لكن هذه التقديرات تفتقد بالطبع إلى الإحصاء الدقيق لأنها لم تستند إلى إحصاء، فعلى للبدو إنما بناء على قرائن وتخمينات. ولدينا تقديران فى هذا الصدد، التقدير الأول الذى قام بعمله نعوم شقير، والتقدير

الثاني الذى قامت به مصلحة أقسام الحدود، وهو بدون تاريخ لكن من المرجح أن يكون قد تم عمله عقب الحرب العالمية الأولي مباشرة أى فى عام ١٩٢١ على الأرجح، أما تقدير نعوم شقير فقد بنى على أساس قد لا يصلح لكل قبائل سيناء حيث افترض بأن كل قبيلة بها عدد من البدنات (الفروع)، وبأن البدنة بها ١٠٠ شخص وقام بحساب عدد «البدنات» بكل قبيلة. أما تقدير مصلحة أقسام الحدود فيبدو أنه بنى على أساس تقدير محافظى مناطق سيناء وفقا للمعلومات التى حصلوا عليها من شيوخ القبائل، وكان تعداد قبائل سيناء كما يتضح من الجدول (٧٣) :

مسلسل	القبيلة	تعداد القبيلة وفقاً لـــــ		مسلســـــل	القبيلــــــة	تعداد القبيلة وفقاً لـــــ	
		تقدير شقير	تقدير مصلحة الحدود			تقدير شقير	تقدير مصلحة الحدود
١	الجبالية	٤٨٠	١٥٠	٧	عربان برقطية	٤١٢٠	١٤٥٠
٢	أولاد سعيد	٩٠٠	٤٥٠	٨	السواركة والرميلات	١٢٠٠٠	٥٢٠٠
٣	العوارمة	١٥٠٠	غير معلوم	١٠	الترابين	٣٠٠	٦٠٠
٤	القرارشة	١٥٠٠	٤٠٠	١١	الحويطات	١٥٠٠	٢٥٠
٥	العليقات	٢٤٠٠	٩٠٠	١٢	التأها	٤٢٠٠	١٣٠٠
٦	مزينة	٤٢٠٠	١٥٠٠	١٣	اللحيوات	٤٢٠٠	٦١٠
إجمالى		١٠٩٨٠	٣٤٠٠	إجمالى		٤٠٠٠٠	١٢٨١٠

جدول (٨) يوضح تعداد بدو سيناء وفقاً لتقدير مصلحة الحدود وتقدير نعوم شقير

ومن الجدول السابق يتضح لنا أن أكثر قبائل سيناء عدداً هى قبيلة السواركة، وإن اختلف التقديران المذكوران فى تعداد هذه القبيلة، إلا أنهما يتفقان فى كونها أكبر القبائل عدداً. وتلى السواركة فى العدد قيبلة مزينة، بينما اتفق التقديران على أن أقل

القبائل عدداً هى قبيلة الجبالية، ومن الملاحظ من خلال الجدول زيادة عدد قبائل شمال سيناء عن قبائل الوسط والجنوب. وتتدرج النسبة فى الزيادة كلما اتجهنا شمالاً، وكأن العامل الجغرافى هو المحرك الرئيسى لتوزيع السكان فى سيناء.

وفى تعداد عام ١٨٩٧ نجد أن قبيلة السواركة بفروعها المختلفة (فيما عدا فروع الخناصرة والتى اعتبرها التعداد قبيلة منفصلة) بلغ تعدادها (٤١١٠) نسمة بينما الخناصرة (٢٢٥٥) نسمة وعلى هذا فإن تعداد القبيلتين معاً بلغ حوالي (٦٣٦٥) نسمة، بينما بلغ تعداد قبيلة الرميلات (٢٩٨٩) نسمة، وبهذا يبلغ تعداد السواركة جميعا (بما فيهم الخناصرة) والرميلات حوالي (٩٣٥٤) نسمة، وهو رقم يقرب من تقدير شقير(١٢٠٠٠) إذا ما وضعنا فى الاعتبار الفارق الزمنى بين التعدادين وزيادة السكان. أما قبائل «بدو برقطية» فقد بلغ تعدادهم وفقا لهذا التعداد (٣٥٥٦) نسمة[٧٤]، بينما قدرهم شقير بحوالي (٤١٢٠) نسمة وهذا الرقم أيضا قريب من الصحة، مما يجعلنا نستريح إلى تقدير شقير بخصوص القبائل الأخرى التى لم ترد فى التعداد.

د ـ حروب القبائل وأثرها على الاستقرار وتوزيع السكان

كان الهدوء والاستقرار فى شبه جزيرة سيناء مرتبطاً إلى حد كبير باستقرار الوضع الأمنى والاجتماعى للقبائل، وكانت أكبر المشكلات التى تواجه الإدارة الحكومية فى سيناء هى نشوب النزاعات بين القبائل، والتى كانت تعكر صفو الأمن والاستقرار اللازم لمثل هذه المنطقة الحدودية المهمة، وتفاوتت النزاعات والحروب بين القبائل فى سيناء ما بين نزاعات بسيطة، وحروب طاحنة تشارك فيها عدة قبائل كنتيجة لسلسلة الأحلاف والمعاهدات التى تربط القبائل بعضها البعض.

واختلفت الأسباب التى كانت تدعو القبائل إلى الدخول فى حروب ومنازعات بين بعضها البعض، منها النزاع على المياه والمرعى والأرض الزراعية، أو نهب قبيلة لقبيلة أخرى أو عدد من القبائل الأخرى كالاستيلاء على الماشية، أو قضايا خطف البنات والقضايا الماسة بالشرف، وأخيرا النزاع على الحدود ين القبائل، وكان وجود أى من هذه الأسباب مدعاة لنشوب حروب طاحنة قد تستمر فى بعض الأحيان سنين طويلة.

هناك ملاحظة مهمة من خلال دراسة الوثائق المتعلقة بالنزاعات والحروب بين قبائل سيناء وهى أن العامل الاقتصادى كان يلعب دوراً فاعلا فى إثارة هذه النزاعات، فالتفاوت الاقتصادى بين قبائل شمال سيناء وبين قبائل وسطها وجنوبها كان عاملاً مهماً فى إثارة غيرة وحقد القبائل الأخرى، كما أن الحكومة المصرية قد اتخذت من

السواركة قاعدة مهمة لإقرار الأمن فى تلك المنطقة، حيث أعطتهم امتياز حماية درك الحدود وطرقها فكان ذلك مدعاة لحقد القبائل الأخرى فمعظم النزاعات خلال فترة الدراسة وقبلها بسنوات كانت ضد قبيلتى السواركة والرميلات، وهما أغنى قبيلتين فى سيناء، الهدف الأساسى لهجوم القبائل الأخرى سواء من قبائل الوسط والجنوب أو من القبائل التابعة لحكومة الشام هو محاولة الحصول على منافع اقتصادية. ووصل التطاحن إلى حد محاولة إبادة هاتين القبيلتين من الوجود فى معركة دموية عام ١٨٥٨ [٧٥]. وما يهمنا من هذه الحرب أنها كانت لها نتائج وآثار استمرت حتى نهاية القرن التاسع عشر، حيث دمرت قوة السواركة وشلت حركتهم لفترة طويلة من الزمن، وقد أثرت هذه الحرب أيضاً على التوزيع الجغرافى لبعض القبائل، حيث اضطرت قبيلة الرميلات تحت ضغط الترابين إلى هجرة مناطق سكناها بـ «القرارة» شمال خان يونس إلى مناطق سكناهم فى شمال شرق سيناء، حيث رحب بهم السواركة وأدخلوهم بلاد العريش[٧٦].

وغالبا ما كانت بداية التحرش من قبل بدو الترابين تبدأ بنزاع بسيط على الأرض الزراعية ثم يتطور إلى حرب ضروس، فقد كانت هناك تحرشات من جانب الترابين بالسواركة، وتجدد الصلح بين السواركة والترابين حيث تدخلت الحكومة المصرية لوضع حد لهذا النزاع بينهما لضمان استتباب الأمن فى تلك المنطقة الحدودية الهامة، ففى ٢ فبراير ١٨٨٩ عينت الحكومة المصرية معاوني المحافظة والبوليس للتوجه إلى «بيت مهيزع القاضى الترباني» بغزة بحضور مشايخ السواركة ومندوب قايمقام غزة، وانتخب «القليد» (المندوب) بين القبيلتين، وتم التوصل إلى صلح نهائى بين الطرفين[٧٧].

ولم تقتصر الصراعات بين بدو سيناء على بدو شمال سيناء وإنما شمل الصراع قبائل وسط وجنوب سيناء، ففى عام ١٨٧٣ نشب صراع بين اللحيوات والشرارات سببه أن الشرارات كانوا يعيشون بالخوه لبنى عطية (من القبائل الهتيم) لكن لما قوى ساعدهم أبوا دفع الخوه، فقامت الحرب بينهم ودارت بين الطرفين معركة «ودعات» التى قتل فيها من اللحيوات ٢٠ رجلا وأربعة من رفاقهم، واسترد الشرارات إبل الضباعين وغنموا إبل القتلى لكنهم خسروا (١٦) رجلا، ثم تجدد الصراع بينهما مر ة أخرى فى عام ١٨٩٥ حيث جرد اللحيوات الصفايحة والشوافين حملة مكونة من ١٥٠ هجاناً ليثأروا من الشرارات، وعند «مشاش الطبيق» قرب «وادى سرحان»، وجدوا من خلال الأثر فى الطريق أن الشرارات عددهم كبير ولا قبل لهم بهذا العدد فرجعوا عائدين لكنهم عادوا من طريق تتقاطع درب الحج الشامى بين رسغ ومعان، وعانوا خلال رحلة العودة الكثير

وعادت الحملة بخفى حنين(٧٨)، ويبدو أن اللحيوات كانوا من القبائل المكروهة فى سيناء، فلم تكد تنتهى حربها الأولي مع الشرارات حتى دخلت فى حرب أخرى مع المعازة عام ١٨٧٧.

وفى عام ١٩٠٤ نشبت حرب بين «الطورة» و«حويطات» ضبا شياخة عليان أبو طقيقة وبلى «الوجه» شياخة سليمان باشا عفنان، فأرسل الشيخ عليان أخاه أحمد إلى الشيخ موسى بن نصير شيخ الطورة يطلب النجدة لأنهم مرتبطون معهم فى حلف فرفض الشيخ موسى التورط فى هذه الحرب نظرا للضغوط الحكومية التى كانت تحذر القبائل من التورط فى هذه الحرب، والملاحظ هنا دخول قبائل الطورة إلى حلبة الصراع بين القبائل فى سيناء على الرغم من أنهم عناصر ضعيفة مسالمة إلى حد كبير إذا ما قورنت باللحيوات أو المعازة(٧٩).

وكان عام ١٩٠٦ من الأعوام المهمة والفاصلة فى تاريخ الحروب بين بدو سيناء حيث اندلعت عدة حروب فى هذا العام، تزامنت مع نشوب أزمة الحدود بين مصر والدول العثمانية، فقد قام خمسة من السعديين والمعازة والقديرات والتياها والكعابنة التابعين لحكومة الدولة العثمانية بالاعتداء على اللحيوات التابعين للحكومة المصرية فقتلوا زعيمهم سلامة بن رضوان ونهبوا جملاً وعادوا راجعين، ففتش اللحيوات عن قتلة كبيرهم فوجدوا الجمل المنهوب وعباءة القتيل عند السعديين وقام السعديين بقتل ابن عم القتيل الذى قصد التأكد من هذه المعلومة فلما علم شيخ السعديين بذلك بعث برسول من البريكات إلى «على القصير» شيخ اللحيوات السابق معلنا الحرب على اللحيوات فأرسل له الشيخ على القصير رسولا من الترابين يعلمه بأنه مستعد للتحكيم فى مجلس عرفى فى بيت حماد الصوفى شيخ الترابين حقنا للدماء فأبى، كان قومندان سيناء وقتئذ المستر براملى، فرفع الشيخ سليمان القصير الأمر إليه فألقى القبض على القاتل ثم أطلقه بضمانه قوية وكتب إلى قائمقام بئر سبع يحثه على منع السعديين من التعدى على اللحيوات، لكن لم يستجب له واستمر السعديون فى مهاجمة أراضى اللحيوات(٨٠).

ولم تنته حروب القبائل فى سيناء عقب انتهاء الحرب العالمية الأولي وإنما ساعدت الحرب وتوزيع الأطراف المتحاربة للأسلحة على القبائل على زيادة حدة الصراع القبلى بين تلك القبائل وتلك قصة أخرى تخرج عن نطاق البحث، لكننا رأينا كيف أن هذه الحروب كان لها آثارها المتعددة سواء على الأمن والاستقرار فى تلك المنطقة الحدودية

التى تمثل شريان التجارة بين مصر وكل من الشام والحجاز، كما كان لها أثرها على تغيير شكل الخريطة الجغرافية لقبائل سيناء، وذلك من خلال ترك بعض القبائل لمناطق سكناها الأولي إلى مناطق أخرى أكثر أماناً كما حدث مع الرميلات.

هـ ـ العرف القبلى

المقصود بالعرف القبلى، هو مجموعة التقاليد والنظم والأحكام التى تحكم مجتمعاً قبلياً، وأخذت بحكم العادة ومضى الزمن إطاراً إلزامياً لأفراد هذا المجتمع، وصارت بذلك قانوناً اجتماعياً يحكم علاقة القبائل والعشائر والعائلات بعضها بعض، وذلك بهدف إقامة العدل وإقرار السلام الاجتماعى بين جماعتين أو أكثر من القبائل التى لا تزال تعيش طور البداوة وليس لديها حكومة مركزية تقوم بهذه المهمة.

ويقول ابن خلدون فى هذا الإطار، «إن العرب أشد بداوة من غيرهم من الأمم البدوية لقيام بداوتهم على رعى الإبل فقط [٨١]، كما أنهم أصعب الأمم انقياداً بعضهم لبعض[٨٢]، لهذا فلا غرابة أن نرى من بين وسائل تحقيق العدالة بين بدو سيناء وسائل غاية فى البدائية، بعضها مرتبط بالبيئة والبعض الآخر مرتبط ببعض العادات العربية. وهذا يدفعنا لمحاولة معرفة الجذور التى استمد منها العرف القبلى بين بدو سيناء أصوله ونصوصه.

هناك رافدان أساسيان استقى منهما العرف القبلى لبدو سيناء مواده وأحكامه. وكان أهم هذين الرافدين هو «العرف أو القانون العربى القديم»، وهو من أقدم القوانين فى العالم، لكنه صيغ أساساً ليتلاءم مع طبيعة الشعوب العربية البدوية، والتى تشكل فيها القبيلة أو العشيرة أو العائلة الوحدة الأساسية لبناء المجتمع، ولهذا استندت المسئولية القانونية وفق هذا النظام العربى القديم أولاً على القبيلة ثم على العشيرة وأخيراً على العائلة، لكنها لم تستند على مسئولية الفرد القانونية، والمبرر لذلك واضح تماماً، نظراً لبعد المسافات، واتساع المساحات التى تعيش فيها القبائل فى شبه الجزيرة العربية، وتنقلها الدائم بحثاً عن المرعى، كل ذلك يجعل من المستحيل اعتقال مرتكب الجريمة أو التعامل معه، فمثلاً لو تعدى فرد من قبيلة ما على فرد من قبيلة أخرى، فإن التعامل فى هذه الحالة يتم مع قبيلة المعتدى وليس مع الفرد الذى قام بالاعتداء[٨٣].

ويؤكد جارفس Jarvis بأن شرائع اليهود التى صيغت فى عام ١٥٠٠ ق.م اعتمدت بشكل كبير على تلك القوانين العربية القديمة والتى قام بتلخيصها لموسى عليه السلام، أحد شيوخ قبائل مدين ذات النفوذ، وهو يثرو المدينى Jethro The Midianite [٤٨].

ووصل القانون العربى القديم (العرف القبلى القديم) إلى سكان شبه جزيرة سيناء عن طريق الهجرات العربية القديمة، كهجرات «الكنعانيين» و «المدينين»، الذين امتدت حركاتهم على الساحل الغربى لخليج العقبة حتى برزخ السويس، وكذلك هجرات ما يطلق عليه الكتاب الغربيون اسم «الإسماعيليين»، وهم قبائل نشأت فى شمال الحجاز، وحول مكة، واستمرت حركة الهجرة العربية لسيناء منذ الألف الثاني قبل الميلاد، وحتى فترة التوسع الإسلامى، ثم صارت بعد ذلك مجرد طريق مرور للقبائل العربية لفترة طويلة، لكنها لم تلبث أن لجأت إليها بعض القبائل خلال العصر العثماني[٨٥].

على أية حال، فقد كان القانون العربى القديم أهم رافد استقى منه العرف القبلى لبدو سيناء مواده وأحكامه، حيث حمل هذا الرافد معه تقاليد وعادات القبائل العربية البدوية وأخلاقياتها، وهذا واضح تماماً فى الأعراف القبلية لبدو سيناء، التى تتشابه تماماً مع الأعراف القبلية العربية بصفة عامة، حيث لم يحدث بدو سيناء على هذه الأعراف تغيرات جوهرية نظراً لتشابه الظروف البيئية فى سيناء مع نظيرتها فى شبه جزيرة العرب.

أما **الرافد الثانى** من روافد العرف القبلى بين بدو سيناء، فهو الرافد الإسلامى، الذى جاء إلى سيناء كنتيجة لمرحلة التوسع الإسلامى وهجرة بعض القبائل العربية التى حملت لواء الإسلام إليها واستقرارها فى بعض جهات سيناء.

وكان هذان الرافدان من أهم الروافد التى استقى منها العرف القبلى مواده وأحكامه، وسوف يتضح لنا مدى أهمية هذين الرافدين فى صياغة وتشكيل هذا العرف لدى بدو سيناء.

وفى هذا العرف تنقسم درجات التقاضى عند بدو سيناء إلى ثلاث درجات لكل درجة منها قاضى، فالقاضى الأول بمثابة (محكمة ابتدائية)، والقاضى الثاني بمثابة (محكمة استئناف)، والقاضى الثالث بمثابة (محكمة النقض)، وللوصول لمرحلة النقض (القاضى الثالث)، يستلزم ذلك أن يكون حكم القاضى الأول مناقضاً لحكم القاضى الثاني، أما إذا اتفق الأول والثاني على حكم واحد، فلا ترفع الدعوى إلى القاضى الثالث [٨٦].

ولاشك أن وجود ثلاثة قضاة وثلاثة مراحل للتقاضى، يعنى محاولة الوصول إلى حكم نزيه بقدر الإمكان، وهذا من الإيجابيات التى يتسم بها نظام التقاضى لدى بدو سيناء، وبعد اتفاق أطراف الدعوى على القضاة، يعين المدعى عليه «كفيل وفا» أى كفيلاً ضامناً له يفى بالحق الذى يحكم به القاضى، وكذلك يعين المدعى شخصاً من طرفه

يسمى «كفيل دفا» أى كفيلاً يضمن الوفاء بما قد يقع على المدعى ويقوم بالدفاع عنه عند المدعى عليه أثناء نظر القضية، ويشترط فى الضامن أو الكفيل الصدق والوفاء، أما الشخص الصادق الوفى فلا يطلب منه ضامن ولا كفيل، بل يؤمنه البدو على مالهم بلا شاهد [٨٧].

أما رسوم التقاضى فقد كانت تدفع للقاضى مسبقاً من كلا الطرفين المدعى والمدعى عليه، وتعرف هذه الرسوم عند بدو سيناء بـ «الرزقة» ومن يخسر الدعوى عليه تسديد قيمة الرزقة، والتى تختلف حسب أهمية الدعوى، من «نعجة» إلى ثمانية جمال، وأكثرها ما يؤخذ فى القضايا الخاصة بالنساء وقطع الوجه كما سنوضح [٨٨].

أما الشهادة فيكفى فى عرف قبائل سيناء شاهد واحد لإثبات الدعوى،لكن شريطه نزاهته وحسن سلوكه الأخلاقى، ومع ذلك تقبل شهادة اللص على اللص، وشهادة المرأة والصبى كشهادة الرجل البالغ، وللشاهد أجرة يمنحها إياه الطالب قبل أداء الشهادة وتعرف هذه الأجرة « بالأكال»(جمع أكل وتعنى الثمرة)، وهى فى قضايا الإبل تصل إلى خمسة « جنيهات» [٨٩]. وإذا أدت شهادة الشاهد إلى اتهام لص نال أربعة جنيهات عن كل جمل أثبتت شهادته أن اللص سرقه، أما إذا كان عدد الجمال كثيراً فيتفق على مقدار الدفع مقدماً، وحجة البدو فى ذلك هو أن الشاهد الذى ينال أجرة عن شهادته يكون أكثر دقة فى تأدية شهادته ممن لا ينال أجراً عليها، لأنه يعلم بأن كل كلمة يقولها تمحص جيداً قبل قبولها[٩٠].

ولاشك أن هذا النظام فى تأدية الشهادة به خلل كبير،حيث يفسح المجال للتأثير على الشهود من خلال الإغراء بالمال، مما يؤثر على سير العدالة، كما أن طريقة استجواب الشاهد نادراً ما يتم فيها تفنيد أقواله عن طريق أساليب الاستجواب التى تعتمد على ذكاء القاضى ووكيل الخصم.

وكان على الشاهد أن يحلف يمين الشهادة قبل تأدية شهادته وأنواع الحلف المقبول عند بدو سيناء أربعة أنواع، الأول : ويسمى (الخطة والدين) والخطة هى دائرة ترسم على الأرض برأس السيف، ويجلس الشاهد فى وسطها، ويحلف بستة كلمات أولها وآخرها، ثم ينطق بالشهادة وهذا الحلف خاص بالقضايا الهامة وقضايا الإبل [٩١]، أما النوع الثاني : من الحلف فهو «الحلف بالرأس» وهو أن يضع المدعى يده على رأس المدعى عليه، ويذكر اسم الله ثلاثاً قبل تأدية الشهادة، أما النوع الثالث: فهو «الحلف بالحزام»، وهو أن يضع المدعى يده فى حزام (وسط) المدعى عليه، ويحلف بالله ثلاثاً أن يقول الحق قبل

أن يؤدى شهادته[٩٢]، أما النوع الرابع: فهو «الحلف بالعود»، ويتم هذا الحلف عند القصاص، فيأخذ الشاهد غصن شجرة (عود) بيده ويقول «وحياة هذا العود والرب المعبود ومن أخضره وأيبسه رأيت كذا »[٩٣] .

ويضيف جارفس نوعاً آخر من الحلف، وهو الحلف بـ«الطلاق ثلاثاً» وهذا الحلف على حد تعبيره يحترمه البدو كثيراً، ولا يتم اللجوء إليه كثيراً، حيث يقول الشاهد ثلاث مرات «إمرأتى طالق» ثم يؤدى الشهادة، فإذا أعطى شهادة زور وقع الطلاق [٩٤].

ومع أن بدو سيناء يقبلون يمين الشاهد وشهادته،لكنهم مع ذلك لا يقبلون يمين المتهم فى حالة الجرائم المذكورة والتى لا شهود لها، وهم فى ذلك لا يسيرون على القاعدة الفقهية «اليمين على من أنكر، والبينة على من ادعى»، ويفضلون على أداء اليمين طقساً بدائياً قديماً يعرف عندهم «بالبشعة»، وربما يرجع السبب فى ذلك، إلى أن هناك من البدو من يمكن أن يؤدى شهادة زور حتى رغم أدائه لليمين وحلفه بالله. أما القضايا أو الجرائم الإنكار التى لا شهود لها، فلا يلجأ بدو سيناء إلى«اليمين» كما قلنا، بل يلجأون إلى قاضى البشعة أو المبشع، الذى يقوم باختبار المتهم إما بالنار أو بالماء أو بالرؤيا والحلم[٩٥].

أما الاختبار بالنار فيتم عن طريق إحماء البشع لإناء نحاسى كـ «طاسة البن»، وأحياناً ملعقة الطعام على جمرات الفحم، وبعد أن تصل إلى درجة الإحماء يريها المبشع لشاهدين ثم يمسحها بيديه ثلاثاً، ثم يتناول المتهم الطاسة أو الملعقة المحماة [٩٦]، ويلعقها بلسانه ثلاثاً، ثم يغسل لسانه بالماء ويريه للشاهدين فإذا كان هناك أثر للنار على لسانه حكم المبشع بالدعوى لخصمه، وإلا حكم له[٩٧]، وهم يعتقدون بأن المتهم إذا كان مذنباً جف ريقه من الخوف والرعب، وأثرت النار فى لسانه، والعكس إذا كان بريئاً، أما الاختيار بالماء، فهو طقس غريب، إذ يأخذ فيه المبشع إبريقاً من نحاس مملوء بالماء، ويجعل الحضور ومعهم المتهم فى حلقه، ثم يشرع فى التعزيم على الإناء فيتحرك الإناء عنده إذا كان مذنباً، ويقف عند المبشع إذا كان بريئاً [٩٨]!!. أما الاختبار بالحلم والرؤيا، فلا يقل غرابه عن سابقيه حيث يقوم المبشع بالتفكير فى المتهم،ثم ينام ليظهر له الجاني فى الحلم! ، وعندما يصحوا يحكم عليه [٩٩]، وعلى أساس نتائج البشعة واختبارات المبشع يتوقف الحكم على المتهم، وإذا برئ المتهم طالب برد شرف كبير قد يصل إلى مائة جنيه، بينما كان المبشع يتقاضى خمسة جنيهات، ولا يوجد فى سيناء وفلسطين سوى مبشع واحد للمنطقتين، وهو من قبيلة العيايدة، ويتوارث هذه المهنة عن أجداده، وهى مأخوذة عن عامر بن عياد [١٠٠].

ولا شك أن المبشع من أكثر القضاة بين بدو سيناء عرضة للنقد وسط هذا النظام العرفى، حيث أنه يعتمد فى أحكامه على وسائل لا يمكن أن تحقق العدالة بأى حال من الأحوال، فهى ضرب من الشعوذة والسحر إحدى موروثات المرحلة البدائية للمجتمع العربى القديم .

ويتسم نظام القضاء العرفى بين بدو سيناء بتخصص القضاة، حيث أن لديهم قضاة لكل نوع من القضايا. وهذا التخصص يمنح القضاة خبرة كل فى مجاله، وهم ينتقون من خواص رجال البدو، حيث يحكمون بينهم بالعرف والعادة التى جروا عليها منذ قرون طويلة.

فهناك «كبار العرب» أو «رجال الصلح»، وهؤلاء ترفع إليهم المسائل الهامة التى لا يمكن حلها إلا بالصلح لعدم توفر الشهود فيها أو لجسامة ما قد ينجم عنها من الأضرار والمخاطر، إذا لم يتلافى أمرها كقضايا القتل، والسلم والحرب، والتعدى على العرض والمال(١٠١)، وينتخبون عادة من بين المشايخ، والكبراء الذين بيديهم زمام الأمور، وعليهم يتوقف السلم والأمن العام فى شبه الجزيرة.

وكثيراً ما كانت تحدث أحداث خطيرة فى سيناء تستدعى تدخل كبار رجال الصلح لفض النزاعات التى من الممكن أن تؤدى إلى نتائج خطيرة، وكان ذلك غالباً يتم بتدخل من الحكومة المصرية، خاصة وأن هذه النزاعات كانت تؤدى إلى حروب القبائل وفوضى النظام والأمن فى سيناء، فحينما أغارت قبيلة الترابين على بدو السواركة عام ١٨٩١، اضطرت الحكومتين المصرية والشامية إيجاد حل لهذا النزاع، فتحدد ميعاداً لجمع شيوخ القبيلتين ببيت أبى مهيزع الترباني بغزة بحضور مندوبين عن حكومة الشام، ومعاون محافظة العريش ومعه ثمانية عساكر كمندوبين عن الحكومة المصرية، وتم أخذ التعهدات القوية بعدم الاعتداء(١٠٢).

على أية حال، فقد لعب كبار رجال الصلح دوراً مهماً فى إقرار النظام فى شبه جزيرة سيناء، ومساعدة السلطات الحكومية على بسط سيادتها على القبائل .

أما «المنشد» أو «المسعودى» فهو قاضى المسائل الشخصية الخطيرة كقطع الوجه، أو مس الشرف والإهانة الشخصية.ويسمى بالمسعودى لأن أهم قضاته من قبيلة المساعيد بالعريش(١٠٣).

وقطع الوجه من المسائل الخطيرة الماسة بالشرف فى عرف قبائل سيناء، فإذا هب رجلان أو قبيلتان للقتال، وقال أحد الحضور «رميت وجهى أو وجه فلاناً بينكم» كف الفريقان فى الحال عن القتال. فإن للوجه حرمة عظيمة لديهم، وإذا استمر أحد الفريقين

فى القتال بعد رمى الوجه، قال صاحب الوجه «قطع فلان وجهى»، ودعاه إلى المنشد، وإذا أبى أشهد عليه عدد من الشهود، وشرع فى أخذ «الوثاقة» من إبله،حتى يذعن للمنشد(١٠٤)، و« الوثاقة» أو الرهن، هى أخذ الإبل خلسة للحصول على حق قارب أن يضيع بالمماطلة. وكانت الحكومة المصرية تستخدم هذا العرف القبلى فى تعاملها مع هذه القبائل، حيث كانت تقوم بأخذ أحد أقارب المحكوم عليهم أو المطلوبين قضائياً أو أحد أفراد قبيلته رهناً حتى يتم إحضار الشخص المطلوب، مثلما جاء فى الأمر العالي الصادر فى مايو ١٨٨٦ (١٠٥).

فحينما كان سعد بك رفعت قومنداناً لسيناء (١٨٩٢ ـ ١٩٠٥) خطف شاب من قبيلة الصفايحة بنتاً من قبيلة التياها، فأسرع سعد بك ورمى وجهه عليهم لمنع التياها عنهم، ثم أمر مشايخ الصفايحة بإحضار «الشاردين» (حيث يسمى خطف البنات فى عرفهم «الشرود» إليه وعقد سعد بك مجلساً من مشايخ التياها والصفايحة وأقام فيهم «منشداً» للفصل فى القضية، فحكم على الصفايحة بأربعين جملاً يؤدونها لأهل البنت فتوسط الحضور مع التياها وجعلوا الغرامة ثمانية جمال فقط(١٠٦).

ولقضايا الجروح فى سيناء، قاض خاص يعرف «بالقصاص»، وهو بمثابة قاضى العقوبات، حيث يقوم بتعين الجزاء الذى يستحقه كل جرح حسب طوله وعرضه وموقعه، وهم فى ذلك يطبقون قاعدة شرعية إسلامية «العين بالعين والسن بالسن والجروح قصاص»، وهؤلاء القضاة موزعون جغرافياً فى شبه الجزيرة (١٠٧)، فهناك قصاصون من عرب بلى فى بلاد العريش وآخرون من عرب السلالمة الحويطات فى نخل، أما فى بلاد الطور فهم من عرب القرارشة ومزينة، وهذا التوزيع الجغرافى المتنوع للقصاصين يعكس رغبة القبائل فى سرعة البت فى قضايا الجروح، التى لا تتحمل البطء فى إجراءات التقاضى(١٠٨).

وكان القصاص فى قضايا الجروح، يقيس الجرح بأصابعه وهى ملتصقة بعضها ببعض، ويجعل غرامة كل إصبع بجمل أو أقل، هذا بالنسبة للجرح غير الظاهر، أما الجرح الظاهر للعيان فإما أن يقيسه كما قاس الجرح غير الظاهر مع مضاعفة الغرامة،أو يضع ورقة بيضاء ويتقهقر للوراء، وهو ينظر للورقة حتى تختفى الورقة عن نظره، وكل خطوة يخطوها للوراء بجمل كبير أو صغير أو جنيهاً ونصف جنيه حسب أهمية الجرح (١٠٩)، وهذه الطريقة الأخيرة يقيناً أنها لا تحقق العدل المقصود من القصاص، لأنها ببساطة تعتمد على قوة

إبصار القاضى، فلو كان ضعيفاً أو يعانى من مرض فى عينيه فسوف تختفى الورقة بعد بضعه خطوات بينما تطول خطواته للوراء إذا كان نظره حاداً، ويتحمل المدعى عليه وزر ذلك.

أما كسر الساق أو الذراع أو إتلاف العين أو أى عضو من الأعضاء الرئيسية للجسم فغرامتها نصف الدية (٢٠ جملاً)، وغرامة قطع السبابة خمسة جمال، والخنصر جمل واحد، وكسر السن جمل واحد، والضربة التى لا تسبب جرحاً غرامتها نقود إلا إذا كان الضرب بالكف أو «طاسة البن» أو العصا، فإن غالب البدو يعتبرونها إهانة شخصية ويطالبون برد شرف(١١٠).

ولقضايا النساء قاض خاص يعرف «بالعقبى»، وهو يحكم فى القضايا المتعلقة بالنساء من مهر وطلاق أو تعدى على العرض، وقد سمى بالعقبى لأن أكثر قضاة هذا النوع من قبائل بنى عقبة.

أما الإبل، فلأهميتها بالنسبة لبدو سيناء، فإن لها قاض خاص يعرف بـ «الزيادى»، وهو يختص بأمور سرقتها ووثاقها وكل ما يتعلق بها من الأمور، كما أن للإبل خبيرا بشؤونها يعرف بـ «المسوق»، وهو الذى يحدد قيمة الغرامات على الإبل(١١١).

فقانون الإبل لدى بدو سيناء غاية فى الصرامة، والدليل على ذلك أن الإبل تترك فى المراعى وحدها فلا يجرؤ أحداً أن يمسها.لكن هناك ظروفا خاصة تبيح للبدوى استعمال غير إبله، مثل العطش والفرار من خطر. وهى ظروف اضطرارية قد تواجه ساكنى الصحراء، ولا مفر من استخدام حاجة الغير. وهذه من الإيجابيات التى يمكن أن تحسب للعرف القبلى بين بدو سيناء.

وإذا اختلف اثنان على تسمية القاضى الذى يحكم بينهما، رفعا الأمر إلى «الضريبى»، وهو قاضى الإحالة، الذى له الحق فى تعين القاضى الذى من شأنه الفصل فى دعواهما، ويختار غالباً من قبيلة الحويطات (١١٢).

ومن المدهش أن نرى هذا القانون العرفى لدى بدو سيناء لم ينس البيئة المحيطة بهم وضرورة المحافظة عليها، فهذا العرف القبلى يحرم عمل الفحم من الشجر أو النباتات الخضراء لأهمية وجود تلك النباتات فى الصحراء، وكانوا يصنعونه من البناتات اليابسة، وإذا حدث ذلك فإن الفاعل بضع نفسه تحت طائلة العرف ويغرم غرامة مادية، لكن بشرط أن يوجد من يزعم مسئوليته عن حماية هذه النباتات بالمنطقة التى يحدث فبها التعدى، أما إذا قام شخص بقطع نباتات أو أشجار فى منطقة لا يدعى أحد ملكيتها فإنه فقط يعد شخصاً سيئاً(١١٣).

وقد أخذ البدو بعض التقاليد البدوية معهم بعد أن استقروا فى المدن، حيث نرى بعض العادات العرفية التى تمس حرمة البيوت أو الخيام، ومن هذه التقاليد انه إذا دخل شخص حديقة بيت مملوك لشخص آخر عن طريق الخطأ وتم ضبطه بالحديقة، فإنه يعرض نفسه للغرامة عن كل خطوة خطاها من سور الحديقة بعد أن يتم عدها، وربما يجد نفسه يدفع غرامة تصل إلى جمل لمجرد اقترابه من الحديقة، أما الصعود على حائط السور فإنه ربما يكلفه جملاً آخر، والدخول فى أرض الحديقة يكلفه جملاً ثالثاً، والسير نحو شجرة بهدف سرقتها يكلفه جملاً رابعاً وهكذا، أما الشخص الذى يقوم بكسر فرع من شجرة فى بستان، يجد نفسه يدفع بمعدل خمسة جنيهات عن كل مقاس إصبع للفرع الذى كسره (١١٤).

ومن العادات التى ترجع بأصولها إلى تاريخ العرب القديم، وهى عادة الأخذ بالثأر، فإذا «قُتل شخص ما، فلأهل القتيل القريبين من الأب والجد حتى الدرجة الخامسة، ومن الابن وابن الابن، والأخ وابن الأخ، والعم وابن العم حتى العقب الخامس أن يأخذوا بثأرهم من القاتل وأهله الأقربين إلى العقب الخامس، فإذا فازوا بثأرهم وقتلوا القاتل أو أحداً من أهل الأقربين ينتهى الأمر.

أما إذا نجح القاتل فى الهروب بأهله واحتمى بقبيلة أخرى قبل أن يلحقهم أهل الثأر، توسط بيتهم عقلاء القبيلة التى احتموا بها، وإذا ارتضى الطرفان الصلح، نقلوا لهم «الجيرة» وهى جمل رباع، وقدموا «كفيل وفاء» يضمن وفاء الدين، وأخذوا منهم «كفيل دفا» وهنا يمتنع أهل القتيل عن مطاردة القاتل، ويجتمع الطرفان ببيت أحد الرجال المشهورين، حيث يأتى أهل القاتل بالدية التى تعرف عندهم بـ «المده» وهى أربعون جملاً وناقة هجين تعرف بـ «الطلبة» (١١٥). وهذا لا يتم إلا إذا كان القاتل والقتيل من قبيلتين مختلفتين.

أما إذا كان القاتل والقتيل من قبيلة واحدة، وجب على أهل القاتل أن يقدموا فوق الدية المعتادة «غرة» أى بنتاً بكر يأخذها أحد أقارب القتيل بدون مهر بصفة زوجة وتظل لديه إلى أن تلد ولداً فيصير لها الخيار بين العودة لأهلها حرة وبين أن تجدد زواجها وتبقى مع أبى ولدها بعد أخذ مهرها، لكن هذه العادة كانت تأنف منها البنات لما فيها من امتهان لكرامتهن، لهذا جاز العرف أن تفدى الغرة بخمسة جمال(١١٦).

أما القتل غدراً أو خلسة فإنه يعد من الجرائم المشينة لدى بدو سيناء، فمن يثبت على القتل غدراً فى مكان منقطع طولب بالدية، التى تكون فى هذه الحالة بمقدار أربع

ديات، وإذا أخذ أهل القتيل بالثأر من أهل القاتل احتسب دية واحدة، ويتصدقون بواحدة ويسامحون فى واحدة. وقتل الطفل عندهم يستلزم أن يدفع القاتل أربع ديات، أما قتل المرأة فيستوجب ثماني ديات، وتدفع الدية غالباً على أقساط مؤجلة، من قسط إلى أربعة أقساط فى ميعاد شهر إلى سنة، ولكنها فى بعض الأحيان تدفع كلها دفعة واحدة، وتوزع بين أقارب المقتول الذكور الذين يطاردون بدمه، ومن أمثالهم الشهيرة «من طارد فى الدم أخذ فيه»(١١٧).

ولاشك أن نظام الدية بما يحمله من حصر عقوبة القتل فى الغرامة المالية أو العينية فى عدد من الجمال لا يعكس عملاً رادعاً للجريمة أو العقاب، وإن كانت من وجهة نظرهم بديلاً للأخذ بالثأر الذى ربما يؤدى فى النهاية إلى إبادتهم واحداً تلو الآخر.

حاولت الحكومة المصرية منذ بداية القرن التاسع عشر السيطرة على البدو فى شبه جزيرة سيناء إلى الحد الذى معه لا يحدث اختلال للأمن فى شبه الجزيرة، لكنها فى غالب الأحيان كانت تترك لهم حرية التقاضى أمام محاكمهم وجلساتهم العرفية شريطة ألا يخل ذلك بالأمن، وكان مفهوم الأمن بالنسبة لشبه جزيرة سيناء فى ذلك الوقت يعنى الأمن بمفهومه العام، وأمن طرق التجارة بين مصر وبلاد الشام بصفة خاصة، وطريق الحج المصرى الذى ظل مستخدماً حتى عام ١٨٨٥، وكذلك تأمين طرق الحجاج المسيحيين الأوربيين وغيرهم إلى دير سانت كاترين.

ومن الملاحظ أن التدخل الحكومى فى شئون البدو فى سيناء، كان مرهوناً بحدوث اختلال للأمن والنظام، كما كان هذا التدخل مقصوراً على تلك القضايا التى يتقدم أصحابها طالبين من السلطات الحكومية التدخل فيها (١١٨)، أو تلك الحوادث المخلة بالأمن فى شبه الجزيرة.

فقد حاولت الحكومة المصرية إدخال البدو تحت سلطة القانون المصرى، فأصدرت أوامرها فى عام ١٨٥٣ إلى مشايخ البدو والبدو «بترك عادات العرب القديمة، ومن له قضية أو دعوى يقوم برفع دعوتها أمام المحاكم المصرية وفى ظل الحكومة المصرية»(١١٩). وتعد هذه من المحاولات المبكرة لإخضاع بدو سيناء لسلطة القانون المصرى.

لهذا أخذت الحكومة تشجع البدو على رفع دعاواهم أمام المحاكم الشرعية ومجلس الأحكام، وقد شجع ذلك بعض بدو سيناء، وخصوصاً بدو العريش والمناطق المحيطة بها، على ترك العادات القبلية واتباع الأساليب القانونية فى الحصول على حقوقهم، وكان ذلك نتيجة وجود الإدارة الحكومية التى تعززت فى المنطقة منذ إنشاء محافظة العريش، ومحكمة العريش الشرعية كما سبق أن ذكرنا.

على أية حال، فقد كانت الحكومة المصرية ترى أن النظام العرفى الذى كان سائداً بين بدو سيناء نظاما مرضياً لها طالما يحقق الأمن فى ربوع شبه الجزيرة، خاصة وأن النظام العرفى لم يكن سائداً بين بدو سيناء فحسب؛ وإنما كان سائداً أيضاً بين سائر البدو فى مصر.

ومما سبق يتضح أيضاً أن النظام العرفى السائد فى سيناء كان يتسم بعدد من السمات أهمها: كثرة عدد القضاة، نظراً لتخصص القضاة وتعدد مراتبهم، فهناك قضاة للشرف، وآخرون مختصون بقضايا المرأة، وآخرين للإبل.. وهكذا. فالغرامة المالية أو المادية هى الجزاء فى جميع الأحكام حتى فى قضايا القتل و حصول الشاهد على أجر نظير لشهادته، وسلطة ونفوذ شيوخ القبائل فى حل القضايا الكبيرة ذات الطابع الخطير، التى ربما تؤدى إلى اختلال الأمن، وسيطرة الخرافة على بعض أنظمة وأساليب التقاضى لديهم، و سلب بعض الحقوق الشرعية للمرأة مثل حقها فى اختيار الزوج وحقها فى الميراث.

كما يتضح لنا أن هذا المجتمع الذى ظل بعيداً عن حركة النهضة التى شهدتها مصر خلال القرن التاسع عشر، وظهر مدى استجابة بدو سيناء لنداء التحديث الذى بدأته الحكومة المصرية فى شبه الجزيرة، فهؤلاء البدو لم يعرضوا عن الذهاب للمحكمة كلية، بل إن هناك عدداً كبيراً من القضايا الخاصة بهؤلاء البدو نظرتها محكمة العريش، وفضلوا اللجوء إليها عن اللجوء إلى قاضيهم العرفى وكان هناك أحيانا اصطدام بين أحكام المحكمة مع تقاليدهم العرفية كما رأينا، لكن مع هذا فإن التدرج فى محاولة تحديث هؤلاء البدو هو السبيل للحصول على الثمرة المرجوة، وهو ما حاولت الحكومة المصرية عمله خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع هؤلاء البدو.

و ـ تطور التجمعات الحضرية

نظراً للطبيعة الخاصة التى تتمتع بها شبه جزيرة سيناء من حيث تميزها بالطبيعة الصحراوية البدوية، لهذا فإن العنصر البدوى هو العنصر السكاني الغالب فيها، ولهذا انحصرت المناطق السكنية الحضرية فى سيناء فى تلك المناطق التى ارتبطت بتواجد حكومى فى غالب الأحيان، وخاصة ما ارتبط منها بالمراكز الإدارية، كالعريش ونخل والطور.

فالعريش خلال فترة الدراسة كانت ترقى إلى مستوى المدينة، بالنظر إلى وضعها العمراني والسكاني، لكنها لا يمكن أن تضاهى مدن الدلتا من حيث التعداد السكاني أو المنشآت الحضرية، فقد ظلت فقيرة فى هذه النواحى طوال تلك الفترة، إلا أنها بالفعل

كانت مدينة نظيفة ومرتبة وذات شوارع متسعة، إلى حد كبير، على الرغم من إهمال الحكومة المركزية لها، إلا تركيبتها السكانية وقربها من مدن الشام جعلها تأخذ طابعاً أقرب إلى هذه المدن منها إلى المدن المصرية، كما كانت تتسم بميزات المدن الصحراوية من حيث اتساع البيوت والمحال التجارية.

وإذا ما أردنا أن نرسم صورة للعريش فإننا نواجه بمشكلة كبيرة وهى ندرة المصادر، لكن ما لدينا منها يمكننا من رسم ملامح هذه الصورة، فالمدينة تقع على ساحل البحر المتوسط عند مصب وادى العريش، ويقطعها الطريق السلطاني الذى تسلكه القوافل القادمة من الشام إلى مصر أو العكس(١٢٠)، ففى نهاية القرن التاسع عشر كان بها حوالي ٦٠٠ بيت مبنية على نظام واحد تقريباً، حيث أن معظم هذه البيوت مبنية بالطوب اللبن، وبعضها مسقوف بفروع نبات الأثل الذى يكثر فى سيناء، بينما البعض الآخر مسقوف بالأخشاب، وشكل البيت عبارة عن جزئين أحدهما مبنى والآخر عبارة عن فناء متسع يحيط به سور مرتفع لا يمكن لمن بالخارج رؤية ما بداخله، والجزء المبنى به عدد من الغرف تراوحت بين أربع غرف إلى ست غرف فى المتوسط(١٢١).

وأهم ما يميز العريش هو قلعتها الشهيرة التى وقعت بها معاهدة العريش عام ١٨٠٠ بين القوات الفرنسية بقيادة كليبر والقوات العثمانية والتى وضعت حداً لمشروع بونابرت فى تكوين قاعدة فى مصر. والقلعة عبارة عن مبنى من الحجارة مربع الشكل تقريباً، ارتفاعها نحو ثمانية أمتار وطول ضلعيها ٨٥ متراً وعرضها ٧٥ متراً وإرتفاعها نحو ثمانية أمتار(١٢٢).

وقد جرى إصلاح وتجديد هذه القلعة فى عام ١٨٨١-١٨٨٢ ـ كما سبق أن ذكرنا فى الفصل الأول ـ وتم هدم كافة المساكن الموجودة داخلها وبناء مساكن جديدة كثكنات للجنود كما بنى بها مقراً جديداً للمحافظ(١٢٣).

وبالإضافة إلى القلعة نجد ثاني أهم المعالم بالعريش وهو مسجد العريش، حيث كان هناك مسجد قديم داخل القلعة وكان هو المسجد الوحيد بالعريش، وقد طالب الأهالي عام ١٨٦٠ من الأوقاف المصرية ترتيب مخصصات مالية للصرف منها على ترميمه وصيانته وآداء شعائره(١٢٤). لكن هذا المسجد أهمل وصار آيلاً للسقوط فتم إغلاقه فى عام ١٨٨٩(١٢٥)، وظل الوضع على هذا الحال حتى قام الخديوى عباس حلمى الثاني بزيارة للعريش عام ١٨٩٩ فأمر ببناء مسجد جديد للعريش أطلق عليه المسجد العباسى نسبةإليه(١٢٦).

وبجانب سور قلعة العريش سوق صغير به عدة حوانيت تجارية تباع فيها الأقمشة والحبوب وغيرها من البضائع الاستهلاكية لسكان العريش، ومن أشهر التجار الذين يبيعون فيه، عبد الله شراب تاجر الأقمشة ذو الأصل الشامى، والحاج الفالوجى تاجر الأقمشة أيضاً وهو عريشى، وحمدان صالح البيك، ومسلم عبد العال البلك(١٢٧).

وقد قامت الحكومة المصرية فى عام ١٩٠٦ بحل مشكلة المياه التى كانت تعاني منها العريش، وذلك بتركيب «طلمبات» مياه على الآبار المعدة لشرب الأهالي، فتم تركيب طلمبات على بير عطوان، وتكلفت عملية تطوير آبار المياه بالعريش حوالي ٥٠٠ جنيه مصرى(١٢٨). وكانت مدينة العريش مقسمة إلى خمسة حوارى أهمها، الجرابجة (الشرابجة أو الجوربجية) (١٢٩)، والفواخرية(١٣٠)، وأولاد سليمان(١٣١)، ولكل حارة شيخ منوط به «حفظ درك» الحارة والحفاظ على الأمن فى منطقتة دركه. لكن نظارة الداخلية قامت عام ١٨٨٤ بتقسيم المدينة إلى «قراريط» وصار لكل شيخ من مشايخ العريش «أصحاب الدركات» عدد معين من القراريط حسب قوة وحجم العائلة التى يسيطر عليها، وهم يقتسمون المنافع وفقاً لقراريط كل عائلة من عائلاتها، وقد أقرت نظارة الداخلية هذا التقسيم، وكان التقسيم وفقاً للتحديد السابق كالتالي(١٣٢):

إسم الشيخ	عد القراريط
إبراهيم أيوب غزال	٤
إبراهيم عبيد	٤
حمدان محمد الخليلى	١٠
محمد نجيلة	٣
محمد كرى	٣

جدول (٨) يوضح حصة كل شيخ من مشايخ العريش.

وللعريش عدد من الضواحى أهمها منطقة نخيل أبى سقل، التى تقع شمال شرق العريش عند مصب وادى العريش، وهى منطقة زراعية متسعة يوجد بالقرب منها عدد من الآبار، بها عدد كبير من أشجار النخيل، ويسكنها عدد من الصيادين(١٣٣).

ومن ضواحى العريش أيضاً قرية رفح وهى نقطة حدودية بين مصر والشام، تسكنها بعض العناصر القبلية وتجار من غزة وخان يونس(١٣٤). وهناك أيضاً منطقة الفقيرة، وهى منطقة زراعية تقع على بعد ميل ونصف الميل جنوب بئر رفح، والفقيرة نسبة إلى شجرتى السدر القديمتان اللتان تسمان الحدود بين مصر والشام منذ زمن طويل وتطلق النساء على هاتين الشجرتين« اسم الفقيرة»، وتزورهما نساء سيناء وينذرون لهما النذور(١٣٥).

وهناك أيضاً منطقة قبة النبى ياسر على شاطئ البحر شمال العريش، وقد سميت بهذا الإسم نسبة إلى ولي يقدسه سكان سيناء كان يدعى ياسر وأطلقوا عليه «النبى ياسر»، كما توجد بالقرب من العريش منطقة حلة المساعيد على بعد أربعة أميال غربى العريش وهى تقبع بين منطقة مزروعة بأشجار النخيل(١٣٦)، وفيما بين رفح والعريش هناك قريتا الشيخ زويد والخروبة التى يسكنها أخلاط من العرايشية وأهل خان يونس جاءوا إلى تلك المنطقة فى منتصف القرن التاسع عشر تقريباً، ونتيجة لوقوعها على الطريق المؤدى إلى العريش فقد كانت سوقاً لعابرى الطريق والبدو(١٣٧).

أما مدينة الطور، فنراها فى زمن الحملة الفرنسية كانت تتشكل من الميناء والقلعة وقريتا الشاذلية والنصارى اللتان كانتا تشكلان الطور القديمة، ويشير علماء الحملة إلى أن المدينة والقلعة كانتا صورة من صور الخراب، فالميناء كان غير صالح لرسو السفن الكبيرة، ولا يمتلك أهل الطور أية جمال إذ ليس لديهم ما يحملونه للقاهرة للمقايضة عليه(١٣٨).

وكان بندر الطور يتألف من مدينة الطور وضواحيها هى قرى المنشية والجبيل وحمام موسى (١٣٩)، فى إشارة إلى مدينة الطور الجديدة. ويصف لنا القنصل الأمريكى فى مصر (١٨٧٦ – ١٨٨١) حالة الطور فيقول :«الطور ميناء طبيعى تحيط به الصخور المرجانية ويمثل المرفأ الوحيد للسفن فى هذا الخليج بجانب ميناء السويس»، وقد أنشأت الحكومة المصرية به محجراً صحياً لفحص الحجاج «وفيما عدا هذا فإن الطور ليست إلا بلدة صغيرة خاملة»(١٤٠).

وباختصار فإن الطور كانت قد فقدت أهميتها القديمة التى كانت عليها فى العصر الإسلامى، وظلت مهملة فترة طويلة من القرن التاسع عشر، إلى أن تم تحويل سفر الحجاج عن طريق البحر فى عام ١٨٨٤، ومنذ ذلك الحين بدأت الحكومة المصرية تهتم بإعادة

إعمار المدينة وتطويرها بالقدر الذى يحفظ آدائها كميناء بحرى. قد تحسن حال الطور بعد أن تحول طريق محمل الحج المصرى إلى طريق البحر الأحمر، وبناء ميناء جديد بالطور كما سبق أن رأينا عام ١٨٩٥، فصار هذا الميناء الجديد هو الميناء الأول فى مصر، وساعد ذلك على تطور المدينة فى بداية القرن العشرين، لكن الحرب العالمية الأولي كان لها أثرها على تدمير الحياة العمرانية بكل مدن سيناء سواء العريش أو نخل أو الطور.

أما نخل التى تقع فى وسط سيناء، وكانت عاصمة سيناء الإدارية خلال فترات التوتر على الحدود بين مصر الدولة العثمانية، فقد كانت تتألف من قلعة نخل وبلدة نخل، والقلعة بناها قانصوة الغورى عام ١٩١٦ على طريق الحج المصرى، وكانت تعرف بـ «الخان» قديماً. وتقع البلدة جنوب شرق القلعة، وهى تحتوى على ٦٠ بيتاً مبنياً بالطوب اللبن، وتم تجديد عدد من المنازل بها عام ١٩٠٦ على الطراز الحديث. والبلدة بها سوق صغير بها خمسة حوانيت، كما يوجد بها جامع صغير يقع شرق البلدة. ومن أشهر معالم نخل «قبة النخلاوى» المقامة على ضريح الشيخ النخلاوى الذى يحظى بتقديس البدو وسكان نخل(١٤١).

لكن يمكننا القول بأن مدن سيناء الثلاث العريش والطور ونخل قد تفاوت تطورها العمراني وفقاً لموقع وأهمية كل منها. فقد شهدت العريش تطوراً عمرانياً خلال الفترة مجال الدراسة لموقعها المتميز على البحر المتوسط من ناحية، وعلى طريق التجارة بين مصر والشام من ناحية أخرى ولوجود مركز إدارى بها منذ بداية القرن التاسع عشر، فكان عامل الاستقرار الأمنى مهماً فى نمو هذه المدينة وتوسعها، بينما لم تصل كل من الطور أو نخل إلى مستوى التطور الذى وصلت إليه العريش لفقدانهما لنفس المميزات والأهمية التى للعريش. فالطور لم يتم الاهتمام بها إلا بعد إنشاء الحكومة المصرية لمينائها الجديد لاستقبال الحجاج فى نهاية القرن التاسع عشر، وكان الاهتمام بها منصباً على كونها ميناءً بحرياً فقط، بينما لم تحظ نخل بأية ميزة استراتيجية سوى كونها قلعة من قلاع طريق الحج المصرى، إلا عقب أزمة الحدود عام ١٩٠٦، مما جعل الحكومة المصرية تتخذها مركزاً إدارياً لسيناء، وكانت ندرة وجود الماء فى تلك البلدة عائقاً مهماً أمام حدوث طفرة عمرانية بها. وجاءت الحرب العالمية الأولي لتهدم ذلك التطور العمراني التى شهدته بعض المناطق الحضرية فى سيناء، فما صاحب تلك الحرب من حملات عسكرية عثمانية وبريطانية وقصف وتدمير تلك المناطق قد حطم وأوقف ذلك التطور.

ز ـ دير سانت كاترين

لا شك أن وجود دير سانت كاترين فى شبه جزيرة سيناء قد أضاف إلى أهمية سيناء أهمية دينية خاصة لدى المسلمين والمسيحيين واليهود على السواء. كما أن هذا الدير كان ذا أهمية كبيرة بالنسبة للبدو، فقد كان مصدر رزق لهم، حيث يقوم زوار الدير ورهبانه باستئجار إبلهم، كما كان يعول فقراء البدو منهم، خصوصاً المقيمين بالقرب منه.

ويكاد يكون هناك شبه إجماع بين المؤرخين على أن الإمبراطور جستنيان هو الذى أمر ببناء هذا الدير والكنيسة التى بداخله، خلال النصف الأول من القرن السادس الميلادى، كما يؤكد لنا ذلك معاصره المؤرخ بروكوبيوس، حيث بناه ليكون حصناً يلجأ إليه الرهبان إذا هاجمهم البدو. ويرجح أحد الباحثين أن يكون تاريخ بنائه فى عام ٥٥٧م، بينما يرجح مؤرخى الدير أن يكون عام ٥٤٥م هو تاريخ بنائه(١٤٢)، وقد أمر جستنيان ببناء كنيسة وحصن لحماية كنيسة العذراء التى بنتها القديسة هيلانه(١٤٣)، على مقربة من الشجرة المقدسة «العليقة»(١٤٤). أما صلة هذا البناء بالقديسة كاترين فهى ترجع إلى العصور الوسطى، حين أمر الإمبراطور جستنيان فى منتصف القرن السادس الميلادى ببناء الدير فتم نقل رفاة القديسة كاترين إلى الدير فى القرن الثامن الميلادى أى بعد وفاتها بمئات السنين، حيث عاشت فى فجر المسيحية وكانت تدين بالوثنية، لكنها اعتنقت المسيحية وأخذت تدعو لها، مما أقلق العناصر الوثنية فضايقوها وانتهى الأمر باستشهادها (١٤٥).

وهناك أسطورة تردها المصادر المسيحية عن أسباب بناء هذا الدير مؤداها أنه حدثت فى أحد السنوات مجاعة رهيبة هرب بسببها الرهبان الذين كانوا يقيمون حول جسد القديسة كاترين، فتركوا الجسد بدون حراسة ليتفرقوا فى المنطقة بحثاً عن الطعام، وتجلت لهم القديسة وأمرتهم بالعودة فعادوا ليجدوا تلاً ضخماً من القمح أمامهم فشيدوا الدير الذى عرف باسم دير سانت كاترين (١٤٦).

وعلى أية حال، فقد ظل دير سانت كاترين ملاذاً وملجأ لهؤلاء الرهبان طوال العصور الوسطى، غير أنهم مع هذا لم يسلموا من اعتداءات البدو عليهم لسلب المحاصيل والثمار التى تنتجها أشجار الدير ونخيلهم، خاصة فى سنوات الجفاف، حيث يضطر البدو إلى أسلوب السلب والنهب، كما حدث أبان العصر المملوكى حيث اضطرت السلطات المملوكية إلى إصدار العديد من المراسيم الخاصة بمنع العرب من التعرض للرهبان(١٤٧).

وإذا كان علماء الحملة الفرنسية قد أطلقوا على دير سانت كاترين اسم «السجن المقدس»، وذلك أن علاقات الدير بالعالم الخارجى خلال القرن الثامن عشر لم تكن تتعد الخروج لشراء الاحتياجات الضرورية للرهبان(١٤٨)، إلا أن القرن التاسع شهد تطورات كبيرة فى وسائل النقل والاتصالات مما شجع حركة التنقل للزوار والحجاج والزائرين، وقد سمح هذا التطور بزيادة زوار الدير، وخاصة الزوار الروس، وليست لدينا إحصائية دقيقة عن متوسط زوار الدير، إلا أن شقير يذكر أن متوسط زوار الدير فى السنة أكثر من مائتى زائر، حيث تستمر زيارتهم لمدة ثمانية أيام فى الغالب، يقوم الزائر خلال تلك الزيارة بزيارة الأماكن المقدسة بمنطقة الطور حول الدير، كقمم جبال موسى، وجبل المناجاة وجبل الصفصافة وجبل كاترين، ويأتى الزوار غالبا بعد زيارة القدس خلال عيد الميلاد وعيد الغطاس، وأحياناً يأتون مباشرة إلى الدير من بلادهم لحضور عيد القديسة كاترين فى ٢٥ نوفمبر من كل عام(١٤٩).

والواقع أن الحجاج الروس كانوا من أكثر زوار دير سانت كاترين، حيث كان أباطرة روسيا يعتبرون أنفسهم حماة المسيحية والمسيحيين فى العالم الإسلامى كورثة للبيزنطيين بعد سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣، واستمر أباطرة روسيا فى حمل هذه المهمة حتى قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧(١٥٠).

وفيما يتعلق بإدارة الدير، نجد أن الدير كان له مجلس خاص يدير شئونه بشكل مستقل يتكون من المطران وهو رئيس الدير ويلقب بـ« مطران جبل طور سيناء وفيران والطور»، بالإضافة إلى الرهبان والقساوسة والشماسين، وكان هذا المجلس عام ١٩٠٤ يتكون من ٤٩ شخصاً ما بين راهب وقسيس وشماس(١٥١)، وهو الذى ينتخب رئيس الدير أو المطران الذى كان يكرسه بطريرك القدس وكان الانتخاب يتم بأغلبية الأصوات ولابد أن يتمتع رئيس الدير بالعديد من الصفات التى تؤهله لمثل هذا العمل منها العلم والديانة والصلاح والرشد والخبرة بشؤون الدير(١٥٢)، وفى حالة وقوع خلاف بين المجلس والمطران يحتكمون إلى بطريرك القسطنطينية الذى كان حكمه نافذاً، وكان مطران سيناء فى الوقت نفسه رئيساً لمجلس إدارة المدرسة العبيدية بالقاهرة التى كانت تحت الحماية الروسية، وتعنى هذه المدرسة بتعليم الرهبان، وكان المطران بورفيروس الذى تولي رئاسة الدير عام ١٩٠٤ من خريجى هذه المدرسة(١٥٣).

وكان لابد من تصديق السلطان العثماني على تعين بطريرك دير سانت كاترين وفقاً لـ «نظامنامه الديورة والكنائس». ففى ١٧ سبتمبر ١٨٨٥م توفى بطريرك الدير، فكان لابد

من الحصول على موافقة السلطان العثماني على تعيين من يخلفه، فأرسل رهبان الدير رسمياً إلى مجلس النظار طالبين الحصول على البراءة السلطانية، فصدرت البراءة فى ١٢ مايو ١٨٨٦ بتعين من يخلفه وفقاً لتقاليد الدير(١٥٤).

وكان مطران دير سانت كاترين يعامل باحترام من قبل الحكومة المصرية، حيث كان عند حضوره إلى القاهرة أو الإسكندرية يعامل معاملة رسمية، حيث يستقبله المحافظ أو نائب عنه، كما كانت ترافقه كوكبة من رجال البوليس(١٥٥).

تمنح الحكومة المصرية دير سانت كاترين إعانة سنوية بلغت حوالي ١٠٠ جنيه مصرى عام ١٩١١ نظير المساعدات التى يقدمها الدير لمن يلتجئون إليه من البدو(١٥٦)، ووافقت نظارة المالية عام ١٩١٣ على زيادة هذه الإعانة السنوية إلى ٤٠٠ جنيها للمساعدة على إجراء توسعات فى المدرسة المجانية التى أنشأها الدير لخدمة البدو، وقد اشترطت نظارة المالية تقديم نظارة المعارف لتقارير سنوية عن سير هذه المدرسة(١٥٧).

لكن مع ذلك كان رهبان دير سانت كاترين يؤكدون على تثبيت الامتيازات الممنوحة لهم بموجب «العهدنامه» (العهد الممنوح لهم من الرسول عليه الصلاة والسلام). فحينما قام جمرك السويس بفتح ومعاينة البضائع والطرود الواردة إلى الدير، شكا رئيس الدير من هذا العمل وطالب بمعاملته بما كان يجرى فى السابق من المعافاة من فتح الطرود والبضائع الواردة إلى الدير، وأفادت الحكومة المصرية رداً على هذه الشكوى بأن «نظامنامه الديورة» يقضى بضرورة تقديم قائمة للجمارك بما عساه أن يحضر إلى الدير من بضائع وطرود فى بحر سنة مع بيان الأثمان، ولما كانت إدارة الدير لم تقدم أية كشوف لجمرك السويس فقد تم معاملة الدير أسوة بالمصالح الحكومية، وتكررت شكاوى إدارة الدير من هذا الإجراء، وفى النهاية وافقت الحكومة المصرية على إعفاء الدير بصورة استثنائية من عملية فتح الطرود والبضائع الواردة له خلال تلك السنة، لكنها شددت على ضرورة تقديم هذه الكشوف لجمرك السويس فى العام التالي(١٥٨).

على أية حال، فقد كان دير سانت كاترين مؤسسة دينية ذات علاقة طيبة بالبدو، كما لم يقتصر دورها على النواحى الدينية وإنما تعداها إلى النواحى الاجتماعية فى محاولة لخدمة مجتمع البدو. فتلك الإعانات التى كان يقدمها للبدو فى بعض الأحيان كانت منقذاً لهم خاصة فى أوقات الجفاف، وكان إنشاء المدرسة المجانية لتعليم أبناء البدو بمثابة نواة لتعليم البدو فى سيناء.

وبهذا يتضح لنا أن مجتمع شبه جزيرة سيناء الذى كانت تغلب عليه الصفة البدوية قد لعبت عوامل متعددة دورها فى توزيع هذا المجتمع فى شبه الجزيرة، وكان أهم تلك العوامل هو العامل الجغرافى، ثم جاءت الحروب القبلية لتعطى خريطة توزيع القبائل فى سيناء شكلاً آخر. فغلبة العنصر البدوى على مجتمع سيناء، قد وضعت نظاماً إجتماعياً أخذ نفس السمة البدوية، فالأعراف القبلية كانت بمثابة القانون الذى يحكم هذا النظام، كما أن الموقع المتميز لشبه جزيرة سيناء وسيطرتها على طرق التجارة بين مصر من ناحية والشام والحجاز من ناحية أخرى قد ساعد على ظهور ونمو تلك البقع الحضرية التى ظهرت فى سيناء كالعريش ونخل والطور، وإن كانت تلك المناطق الحضرية لا ترقى إلى مستوى المدن المصرية المعاصرة لها من حيث الخريطة الصناعية أو نمو طبقة التجار، إلا أنها كانت بمثابة نقاط استقطاب لمساعدة العناصر البدوية على التوطن والاستقرار.

كما لاحظنا أن قناة السويس كانت عاملاً فاعلاً فى غلق شبه جزيرة سيناء، وباعدت بينها وبين النهضة التى شهدتها مصر فى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كما أبعدت سكانها عما يجرى على الساحة المصرية، فأعاقت حركة الاتصال الحر بين سيناء والوادى، فكانت كالسدادة التى أغلقت المنطقة على سكانها.

حو اشى الفصل السابع

(1)Burckhardt, Syria and the Holy Land, London 1882, vol.I, p.459.

(٢) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٦٧.

(٣) قدرى يونس العبد، الاحتلال الإسرائيلى لشبه جزيرة سيناء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٢.

(٤) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ص ١٤٤- ١٤٥.

(٥) حول هذه العائلات الشامية التى استقرت بالعريش، راجع : محكمة العريش، سجل ٥ إعلام شرعى، ص٥، وثيقة ٦ بتاريخ ١٨٨٢، سجل ٢٧ جـ٢ سندات شرعية، ص ١٥، وثيقة ١٠ بتاريخ ٢٣ يونيه ١٨٨٤، ص ٢٣، وثيقة ١٦ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٨٨٤.

(٦) دفتر قيد الكشوفات الطبية بصحة العريش، سجل ١٤٤، ص٢، وثيقة ١ بتاريخ ٢١ أبريل ١٨٩١.

(٧) على باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة، الجزء ١٤، مطبعة بولاق،القاهرة، ص ٣٩.

(٨) الشيخ عثمان مصطفى الطباع الغزى (١٨٨٢- ١٩٥٠ م)، إتحاف الأعزة فى تاريخ غزة، المجلد الثاني، تحقيق و دراسة / عبد اللطيف زكى أبو هاشم، مكتبة اليازجى، غزة - فلسطين، الطبعة الأولي ١٩٩٩، ص ١٧.

(٩) سجلات محكمة العريش، سجل ٣٦ أحكام، ص ٢٤، وثيقة ٢٣ بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٠١.

(١٠) نعوم شقير المصدر المذكور، ص ١٢١، عمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب القديمة و الحديثة، الجزء الثاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧، ص ٤٤٧.

(١١) نظارة المالية، تعداد سكان القطر المصرى، المطبعة الأميرية ببولاق المحمية ١٨٩٨، ص ١٧٦.

(١٢) سجلات محكمة العريش، سجل ٨ قيد السندات شرعية، ص ١٩، وثيقة ٣٠ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٨٨٤.

(١٣) نظارة المالية، تعداد سكان القطر المصرى، المطبعة الأميرية ببولاق المحمية ١٨٩٨، ص ١٧٦.

(١٤) المصدر نفسه، سجل ٧ جـ٢، ص ٦، وثيقة ٤ بتاريخ ٢٥ مارس ١٨٨٤.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٣، وثيقة ٨ بتاريخ ١٣ أبريل ١٨٨٤.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٢، وثيقة ١٥ بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٨٨٤.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٧، وثيقة ١١ بتاريخ ٧ سبتمبر ١٨٨٤.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١، وثيقة ١ بتاريخ ٢٢ يناير ١٨٨٤.

(19) Mac Michael, A History of Arab in the Sudan, Vol. 1, Cambridge, 1922, p.297.

(٢٠) محافظ عابدين، محفظة (٢٤٧) وزارة الحربية، متنوعات ١٨٣٣- ١٩٥٠، تقرير باللغة الفرنسية لمصلحة الحدود عن البدو، ص ١١-١٣.

(21) G.W. murry ,Sons of Ishmael, Study of Egyptian Bedouin, London 1935, pp. 251- 52.

(٢٢) محافظ عابدين، محفظة ٢٤٧، وزارة الحربية، تقرير باللغة الفرنسية عن البدو فى سيناء، ص ١٣.

(٢٣) وصف مصر، العرب فى ريف مصر و صحراواتها، المرجع المذكور، ص ٣١١.

(٢٤) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١١٦.

(٢٥) عارف العارف، تاريخ بير السبع و قبائلها، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ١٣٥.

(٢٨) محافظ عابدين، محفظة ٢٩٣، تقرير مصلحة الحدود عن البدو فى سيناء، ص٦.

(٢٩) عمر رضا كحالة، المرجع المذكور، الجزء الأول، ص ٣١٨.

(٣٠) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ص ١٧٥، ١٧٦.

(31) Murry , op.cit., p 245.

(32)Burckhardt , op. cit. , vol.I, p. 594.

(٣٣) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ١٧٣.

(34)Burckhardt , op. cit. , vol.I, p. 507.

(٥٣) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١١٢، رتشارد ف. بيرتون، رحلة بيرتون إلى مصر والحجاز، الجزء الأول، ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤، ص ص ١٢٥، ١٢٦.

(٣٦) محفظة ٢٩٣ عابدين، ١٨٩٠-٦/٥/١٩٣٢، ص ٢ تقرير لمصلحة الحدود بعنوان :

Precis sur les Tribus de la Presqu`lle du Sinai

(٧٣) بيرتون، المصدر المذكور، ص ١٢٥.

(٣٨) المصدر نفسه.

(39) Murry , op. cit. , p.259.

(٤٠) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١١٢.

(٤١) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ص١٨١، ١٨٢.

(٤٢) Murry , op. cit. , p. 265 عباس عمار، المرجع المذكور، ص ١٨٣.

(٤٣) راجع الملاحظات التى أوردها تقرير مصلحة أقسام الحدود حول أصل الجبالية، حيث يشير إلى أنهم خليط من الفلاخ و الأقباط Flachs - Coptes الذين أتى بهم جستنيان لحماية الدير راجع: محافظ عابدين، محفظة ٢٩٣، ص ٣. و راجع أيضاً الدراسة الإجتماعية حول عادات و تقاليد ولهجة قبيلة الجبالية فى الوقت الحالي التى أعداها جوزيف هوبس،

Joseph J. Hobbs, Mount Sinai, American Uni. In Cairo, Cairo 1996, pp.139-151.

(٤٤) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ص١٨١، ١٨٢.

(٤٥) سجلات محكمة العريش، سجل ٥ إعلام شرعى، ص ١، وثيقة ١ بتاريخ ٢١ مارس ١٨٨٢.

(٤٦) المصدر نفسه، سجل ٧ جـ٢ سندات شرعية، ص ٢٠، وثيقة ١٣ بتاريخ ٨ أكتوبر ١٨٨٤

(٤٧) المصدر نفسه، سجل ٣٢ اجكام، ص ١، وثيقة ١ بتاريخ ٣ يناير ١٨٩٩.

(٤٨) المصدر نفسه، سجل ٣٢ أحكام، ص ١، وثيقة ١ بتاريخ ٣ يناير ١٨٩٩.
(٤٩) سجلات محكمة العريش، سجل ٣٢ أحكام، ص ١، وثيقة ١ بتاريخ ١١ ديسمبر ١٨٩٩. و حول الزواج بأكثر من زوجة، راجع، سجل ١ سندات شرعية، ص ٤، وثيقة ٣ بتاريخ ١٧ يناير ١٨٩٨، سجل ١ سندات شرعية، ص ٣، وثيقة ٢ بتاريخ ١٢ يناير ١٨٩٨.
(٥٠) رفعت الجوهرى، شريعة الصحراء، المرجع المذكور، ص ١٣٥.
(٥١) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٤١٧.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ٤١٨.
(٥٣) سجلات محكمة العريش، سجل ٣٦ أحكام، ص ٢٢، وثيقة ٢٢ بتاريخ ٢٢ اسبتمبر ١٩٠١.
(٥٤) المصدر نفسه، سجل ٣٥ أحكام، ص ٩، وثيقة ٨ بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٠٠.
(٥٥) راجع : المصدر نفسه، سجل ٨ قيد السندات شرعية، ص ١، وثيقة ١، ص ٢ وثيقة ٣,٢، ص ٣ وثيقة ٤، ٥، ص ٤ وثيقة ٦، ص ٥ وثيقة ٧، ص ٦ وثيقة ٨، ص ٧ وثيقة ١٠، ص ٢ وثيقة ٣,٢، ص ٣ وثيقة١١، ١٤، ص ١١ وثيقة ١٦، ص ١٢ وثيقة ١٧، ص ١٢ وثيقة ١٨، ص ١٣ وثيقة ٢٠,١٩، ص ١٤ وثيقة ٢١، ص ١٥ وثيقة ٢٢، ص ١٥ وثيقة ٢٣، ص ١٦، وثيقة ٢٥، ص ١٧ وثيقة ٢٦، ٢٧، ص ١٨ وثيقة ٢٩,٢٨، ص ١٩ وثيقة ٣٠.
(٥٦) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٣٨٧.
(٥٧) سجلات محكمة العريش، سجل ٧ جـ٢ سندات شرعية، ص ١، وثيقة ١ بتاريخ ٢٢ يناير ١٨٨٤.
(٥٨) المصدر نفسه، سجل ٣١ أحكام، ص ١، وثيقة ١ بتاريخ ٩ يناير ١٨٩٨. و حول عادة «الماسكة» يمكن الرجوع إلى : سجل ٣٥ أحكام، ص ١٠، وثيقة ٩ بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٠٠، ص ٢٩، وثيقة ٢٣ بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٠٠، ص ٣٧، وثيقة ٢٩ بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٠٠.
(٥٩) المصدر نفسه، سجل ٨ قيد السندات الشرعية، ص ٦، وثيقة ١٩ بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٨٨٤.
(٦٠) حول قوانيين منع الرقيق فى مصر راجع، عماد أحمد هلال، الرقيق فى مصر فى القرن التاسع عشر، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٩، ص ص ٣٥٦ - ٣٥٨.
(٦١) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ٢، ص ٤١ صادر للداخلية، وثيقة ١٧٦ بتاريخ ٢٦ محرم١٢٧٥ هـ/ ٢٦ أغسطس ١٨٥٩م.
(٦٢) المصدر نفسه، سجل ٣٣، ص ١٢٢ صادر لمجلس الأحكام، وثيقة ٩ بتاريخ ٦ صفر ١٢٧٦هـ/ ٥ سبتمبر ١٨٥٩ م.
(٦٣) المصدر نفسه، سجل ٣٦ جـ١، ص ٤٩ صادر تلغرافات مستجدة - قلم الداخلية، وثيقة ٢ غرة ربيع أول ١٢٩٩هـ / ٢٦ يناير ١٨٨٢ م
(٦٤) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٣ جـ١، ص٦٢ وارد من الداخلية، وثيقة ٢٤ بتاريخ ٢٦ ربيع ثاني ١٢٩٩هـ / ١٧ مارس ١٨٨٢م.

(٦٥) المصدر نفسه، سجل ٣٣ جـ١، ص٦٧ وارد من مصلحة الإحصاء و التعداد، وثيقة بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٢٩٩هـ / ١٠ يناير ١٨٨٢م.

(٦٦) دفتر تعداد النفوس بمحافظة العريش، سجل ٨٦ لسنة ١٢٦٣هـ، و دفتر ٧٨ لسنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨ – ٩٦٨١م. وتعطى المقتطف رقماً إجمالياً ـ ربما مستقى من مصادر رسمية ـ لعدد السكان بدو سيناء عام ١٩٠٦ وهو ٢٥٠٠٠ نسمة، راجع، المقتطف، الجزء السادس، المجلد ٣١، ١ يونيو ١٩٠٦، ص ٤٠٦.

(67) Egypt No.1 (1906), op. cit., p.13

(68)Jarvis , op. cit., p.3.

(٦٩) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٢٥.

(٧٠) وارد قلم الضبط، سجل ١، ص ٣٧ سايرة – قلم البدو، وثيقة ٦ بتاريخ ٩ يونيو ١٨٩٢م.

(٧١) اعتمدت فى عمل هذا التعداد على المصادر التالية : التعداد العام للقطر المصرى سنة ١٩٣٧، الكراسة الخاصة بمحافظات الحدود. دفتر تعداد النفوس بمحافظة العريش، سجل ٨٧، لسنة ١٢٨٥هـ. و عباس عمار، المدخل الشرقى لمصر، ص ٣٨٧. و أيضاً :

Ministry of Finance,(Egypt), The Census of Egypt 1907, Cairo, 1909.

(٧٢) الحكومة المصرية، تعداد عام القطر المصرى عن تعداد ١٥ جماد الثاني ١٢٩٩/ ٢مايو ١٨٨٢، الجزء الأول، المطبعة المصرية ١٨٨٥ص ٨٦١.

(٧٣) راجع تقدير نعوم شقير عن تعداد قبائل سيناء فى، نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ١٢٨ – ٩٢١. و يذكر شقير (ص ١٢٧)، بأن النتائج التى توصل إليها عن عدد قبائل سيناء بأنها افتراضية و قابلة للخطأ، حيث يقول : « و هكذا بالاستقراء و المزاولة و مقارنة قوى القبائل بعضها ببعض مع مشايخها توصلت إلى الأرقام الآتية التى لا أضمن صحتها و لكنى أرجح قربها من الحقيقة ».

(٧٤) راجع فى ذلك: نظارة المالية، تعداد سكان القطر المصرى، المطبعة الأميرية ببولاق المحمية ١٨٩٨، ص ١٧٦.

(٧٥) يعطى نعوم شقير تاريخاً مختلفاً لهذه المعركة فهو يعتبر أنها حدثت فى صيف ١٨٥٦، و يطلق على المعركة اسم « واقعة المكسر» حسبما ذكر له بعض من نجا من هذه المعركة، لكن من الواضح أنه ربما وقع فى خطأ نتيجة عملية التحويل من السنوات الهجرية إلى التاريخ الجريجورى (الميلادى)، و بالطبع فإن الوثائق أدق فى إعطاء التاريخ الصحيح، كما أن شقير بالتأكيد اعتمد على الرواية الشفوية لشهود العيان و الذين كانوا يجهلون التاريخ الميلادى. راجع، نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٥٨٣، ٥٨٤.

(٧٦) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٨٢.

(٧٧) كوبيا قسم الإدارة، سجل ١، ص ٤٣ بتاريخ ٢ فبراير ١٨٨٩. ص ٤٩ بتاريخ ٨ فبراير ١٨٨٩.

(٧٨) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٥٧٦، ٥٧٧.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٥٧٢.
(٨٠) المصدر نفسه، ص ص ٥٧٨، ٥٧٩.
(٨١) ابن خلدون، مقدمة بن خلدون، دار بن خلدون، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر، ص ٨٦.
(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(83)Jarvis. , op. cit. , P.33.

(84)Ibid.

(٨٥) عباس مصطفى عمار، المرجع المذكور، ص ص ٩١ - ١٠١.
(٨٦) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٤٠٠.
(٨٧) رفعت الجوهرى، شريعة الصحراء، عادات و تقاليد، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦١، ص ص ١١٦، ١٠٦.
(٨٨) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٤٠١.
(٨٩) رفعت الجوهرى، المصدر المذكور، ص ١١٦.

(90) Egypt , No.1(1906) , Reports by his Majesty's
Agent and Consul -General
on the Finance , Administration , and Condition of Egypt and the Soudan , in 1905, p. 14

(٩١) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٤٠١.
(٩٢) رفعت الجوهرى، المصدر المذكور، ص ١١٧.

(93)Egypt. No.1 (1906) , op. cit. , p. 14.

(94)Jarvis , op. cit. , p. 40.

(95)Egypt.No.1 (1906) , op. cit., p.14.

(96)Hobbs, op. cit., p.184.

(97) Jarvis, op. cit. , p.14

(98)Egypt.No.1 (1906) , op. cit., p.14.

(١٠٠) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٣٩٩.
(١٠١) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٢، ص ١٦١ صادر لديوان محافظة مصر، وثيقة ٩١ بتاريخ ٢٨ جمادى الأولي ١٢٧١ه / ١٧ فبراير ١٨٥٥م.
(١٠٢) كوبيا قسم الإدارة بحافظة العريش، سجل ١، ص ٤٩، و ثيقة بتاريخ ٨ فبراير ١٨٩١.
(١٠٣) عبده مباشر، و إسلام توفيق، سيناء الموقع و التاريخ، دار المعارف، ١٩٨٧، ص ٣٥.
(١٠٤) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٤٠٩، ٤١٠.
(١٠٥) التقارير المرفوعة من المديرين عن أعمال سنة ١٨٨٩، مرفوعة لناظر الداخلية والمالية، ص ٢٦١.
(١٠٦) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٤٢٠، ٤٢١.

(١٠٧) منطقة الشرقية التعليمية، الشرقية و سيناء، القاهرة، ١٩٤٩، ص ١٤٩.

(١٠٨) رفعت الجوهرى، سيناء أرض القمر، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٤٩.

(١٠٩) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٤١٥.

(١١٠) عبده مباشر، و إسلام توفيق، المرجع السابق، ص ٤١.

(١١١) رفعت الجوهرى، شريعة الصحراء، المرجع المذكور، ص ١٣٦.

(١١٢) سهير الكرداوى، رجاء الشريف، سيناء بين الحرب و السلام، الهيئة العامة للاستعلامات، بدون تاريخ نشر، ص ٤٣.

(113) Hobbs, Joseph J., op. cit., p. 184

(114) Ibid.

(١١٥) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٤١٤.

(116) Jarvis, op. cit. , p.36.

(١١٧) رفعت الجوهرى، سيناء أرض القمر، المرجع المذكور، ص ١٦٨.

(١١٨) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٩ جـ١، ص ٧١ صادر للداخلية، وثيقة ٣١ بتاريخ ١٥ جمادى الأولي ١٢٧٤هـ / ١٢ يناير ١٨٥٨

(١١٩) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٠، ص٢٧ صادر سايرة ـ الشيخ عايش الوحيدى، وثيقة رقم ٢ بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٧٠ هـ/ ١٣ يونيو ١٨٥٤م.

(١٢٠) محكمة العريش، سجل ٥ إعلام شرعى، ص ١ وثيقة ١ بتاريخ ٢١ مارس ١٨٨٢.

(١٢١) حول شكل بيوت العرايشية و تفاصيل أخرى عنها يمكن الرجوع على سبيل المثال إلى : محكمة العريش، سجل ٥ إعلام شرعى ص ١، وثيقة ١ بتاريخ ٢١ مارس ١٨٨٢. و سجل ٧ سندات شرعية جـ٢، ص ١٥، وثيقة ١٠ بتاريخ ٢٣ يونيو ١٨٨٤. و سجل ٤ إعلام شرعى، ص ٥، وثيقة ٨ بتاريخ ٢٣ ربيع آخر ١٢٩٨هـ / ٢٦ مارس ١٨٨١م.

(١٢٢) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٦١.

(١٢٣) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ١، ص ١٥١ صادر لباشمهندس استحكامات مصرية، وثيقة ١ بتاريخ ٢٨ رمضان ١٢٩٨هـ/ ٢٧ يوليو ١٨٨١م.

(١٢٤) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٧، ص ٢١ صادر سايرة – ناظر أوقاف الحرمين، وثيقة ٤٠ بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٢٧٧هـ/ ٢٣ أكتوبر ١٨٦٠م.

(١٢٥) كوبيا قسم الإدارة، سجل ١، ص ٤٥٦، بتاريخ ١٨٨٩.

(١٢٦) المصدر نفسه، سجل ٢، ص ٢٢٩ (بدون تاريخ).

(١٢٧) محكمة العريش، سجل ٥ إعلام شرعى، ص ٥، وثيقة ٦ بتاريخ ٤ سبتمبر ١٨٨٢. و سجل ٤ إلام شرعى، ص ٢، وثيقة ٣ بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٩٨هـ / ١٠ أبريل ١٨٨١م.

(١٢٨) كوبيا قسم المحاسبة، سجل ٢٤١، ص ٥٨ بتاريخ ١٩٠٦.

(١٢٩) محكمة العريش، سجل ٥ إعلام شرعى، ص ١، وثيقة ١ بتاريخ ٢١ مارس ١٨٨٢.

(١٣٠) المصدر نفسه، سجل ٣٢ أحكام، ص ٣٧، وثيقة بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٨٩٩.

(١٣١) المصدر نفسه، سجل ٣٢ أحكام، ص ٣٧، وثيقة ٣١ بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٨٩٩.

(١٣٢) وارد بوليس العريش، سجل ٥٧، ص ٩ وارد من محافظة العريش، وثيقة ٢٣ بتاريخ ٨ جمادى الأولي ١٣٠١هـ/ ٧ فبراير١٨٨٤م.

(١٣٣) محكمة العريش، سجل ٣١ أحكام، ص ٢، وثيقة ١ بتاريخ ٩ يناير ١٨٩٨. سجل ٣٢ أحكام، ص ٤، وثيقة ٤ بتاريخ ٣ مارس ١٩٠١. و ص ١٥، وثيقة ١٤ بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٠١. و ص ٣٦، وثيقة ٣٥ بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٠١.

(١٣٤) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ١٤ صادر لمجلس صحة بحرية، وثيقة ٢ بتاريخ ١٩ صفر ١٢٩٩هـ/ ١٢ يناير ١٨٨٢م. محكمة العريش، سجل ٣٦ أحكام، ص ٢٤، وثيقة ٢٣ بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٠١.

(١٣٥) محكمة العريش، سجل ٧ جـ٢ سندات شرعية، ص ١٣، وثيقة ٨ بتاريخ ١٣ أبريل ١٨٨٤.

(١٣٦) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٦٦.

(١٣٧) محكمة العريش، سجل ٣٦ أحكام، ص ٢٢، وثيقة ٢٢ بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٠١.

(١٣٨) وصف مصر، العرب فى ريف مصر و صحراواتها، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠٠,٩٩.

(١٣٩) محافظ عابدين، محفظة ٢٤٧، تقرير مصلحة الحدود، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

(١٤٠) ألبرت فارمان، قنصل أمريكا فى مصر (١٨٧٦ - ١٨٨١)، مصر وكيف غدر بها، ترجمة/ عبد الفتاح عنايت، تحقيق / ابتسام عبد الفتاح عنايت، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ط١، ١٩٩٥، ص ص ٨٦، ٨٧.

(١٤١) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٥٢.

(١٤٢) أبو الحجاج حافظ، سيناء، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٩٠.

(١٤٣) هيلانة Helena هى والدة الإمبراطور قسطنطين (٣٠٥ - ٧٣٣ م).

(١٤٤) الكنيسة المعلقة أو «العليقة المشتعلة» هى مجرد برج يلجأ إليه النساك و الرهبان عندما تداهمهم المخاطر، و يقال أن القديسة هيلانة أم الإمبراطور قسطنطين (٣٠٥ - ٧٣٣) قد بنته فى القرن الرابع الميلادى، و يقع البرج على مقربة من دير سانت كاترين، و أصل التسمية ظهور الله عز وجل لموسى وسط نبات الشوك المتوقد و النبات لا يحترق، و قد ورد ذكرها فى القرآن الكريم فى سورة طه الآيات ٩-١٢ : «هل أتاك حديث موسى. إذ رأى ناراً فقال لأهله إني آنست ناراً لعلى آتيكم منها بقبس أو أجد على النار هدى، فلما آتاها نودى يا موسى. إني أنا ربك فاخلع نعليك إنك بالوادى المقدس طوى». راجع : فايز نجيب إسكندر، مصر فى كتابات الحجاج الروس فى القرنيين الخامس عشر و السادس عشر، دار الفكر الجامعى، الإسكندرية، د/ ت، ص ص ٧، ٨ حاشية ١٠.

(١٤٥) جوزيف نسيم يوسف، دراسات فى المخطوطات العربية بدير القديسة كاترين فى سيناء، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية،، العدد٢٢، الإسكندرية ١٩٦٩، ص ٩٥.

(١٤٦) قاسم عبده قاسم، وثائق دير سانت كاترين مصدراً لدراسة التاريخ الاجتماعى لعصر سلاطين المماليك، مجلة عربيكا، بحوث مؤتمر أدوات البحث فى الأرشيف، القاهرة ٦-٨ مايو ٢٠٠٠، دار الكتب والوثائق القومية - المجلس الدولي للأرشيف الفرع العربى، ص ٢٤٥.

(١٤٧) المرجع نفسه، ص ص ٢٥٣، ٢٥٨، ٢٥٩.

(١٤٨) وصف مصر (٢)، العرب فى ريف مصر و صحراواتها، ترجمة / زهير الشايب، دار الشايب، القاهرة، د / ت، ص ١٠٧.

(١٤٩) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٢٢٧.

(١٥٠) فايز نجيب إسكندر، المرجع المذكور، ص ٦.

(١٥١) الواقع أن عدد رهبان دير سانت كاترين كان يختلف من فترة لأخرى ففى بداية القرن الحادى عشر الميلادى وصل عدد الرهبان إلى مائتى راهب، لكن عقب إقامة العديد من الأديرة فى قبرص و كريت و أثينا اجتذبت إليها عدد من رهبان دير سانت كاترين و من ثم بدأ يتضاءل عدد رهبان الدير بشكل تدريجى. راجع : جوزيف نسيم يوسف، المرجع المذكور، ص ١٣٣.

(١٥٢) محافظ مجلس الوزراء، محفظة ٤ / أ شركات و جمعيات، مجموعة ٣٥٠، ترجمة محضر انتخاب سرابسقوبس دير طور سيناء الجديد طبقاً للأصل اليوناني المستخرج من دفترخانة الدير المذكور بتاريخ ٢٤ مايو١٩٠٤

(١٥٣) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٢٤٨.

(١٥٤) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١ / ب / ١٩٥ حربية - موضوعات متنوعة، دير طور سيناء ١٢ مايو ١٨٨٦. و محفظة ٤ / أ شركات و جمعيات، مجموعة ٣٥٠، صورة ما تحرر من رياسة مجلس النظار للمعية السنية بتاريخ ٨ ذى الحجة ١٣٠٢هـ/ ١٨ سبتمبر ١٨٨٥ م نمرة٥٢.

(١٥٥) محافظ مجلس الوزراء، محفظة ٤ / أ شركات و جمعيات، مجموعة ٣٥٠، صورة تلغراف لمحافظة إسكندرية فى ٢٦ نوفمبر ١٩٩٨.

(١٥٦) محفظة ٤ / أ شركات و جمعيات، مجموعة ٣٥٠، موافقة المالية على طلب المستشار المالي منح إعانة سنوية قدرها ١٠٠ جنيه لدير طور سيناء نظير المساعدات التى يؤديها لمن يلتجئون إليه من بدو الضواحى، ٢٥ يناير ١٩١١م.

(١٥٧) ومحفظة ٤ / أ شركات و جمعيات، مجموعة ٣٥٠ موافقة المالية على زيادة ٣٠٠ جنيه على الإعانة المقررة لدير طور سيناء لإبلاغها إلى ٤٠٠ جنيهاً و ذلك لمساعدتها على القيام بمصاريف المدرسة المجانية التى أنشأها فى الجهة المذكورة، ٥ يوليو ١٩١٣م.

(١٥٨) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١ / ب / ١٩٥ حربية - موضوعات متنوعة، دير طور سيناء ١٢ مايو ١٨٨٦، من سكندرية بتاريخ ٢٦ يوليه ١٨٨٦ م، و من سكندرية بتاريخ ٦ أبريل ١٨٨٦م.

الخـاتمـــة

هكذا رأينا أن شبه جزيرة سيناء خلال الفترة من ١٨٦٩ وحتى عام ١٩١٧ قد لعبت دوراً مهماً فى تاريخ مصر الحديث. فقد كانت بمثابة همزة الوصل بين مصر والشام والحجاز، وشريان المرور بينهم. وخلال هذه الفترة ظهر ما يمكن أن نطلق عليه «مسألة سيناء» فبرزت مشكلة سيناء فى العلاقات المصرية ـ العثمانية، متمثلة فى محاولة الدولة العثمانية اقتطاع أجزاء منها لاعتبارات خاصة بمصالحها، ومن هنا فإن تلك الفترة تعد من أخصب فترات تاريخ سيناء الحديث.

وكانت الرؤية الإدارية المصرية لسيناء تقوم على أساس ترك حياة السكان تسيير وفق العرف والعادات المتبعة لديهم طالما أنه ليس هناك ما يعكر صفو الأمن والاستقرار بها، ولما لم تكن الإيرادات التى كانت تحصلها الحكومة المصرية من سكان سيناء توازى المصروفات الإدارية التى كانت أضعافاً مضاعفة، قامت تلك الرؤية الإدارية المصرية على أساس ضمان سيولة حركة مرور الأفراد والقوافل عبر الحدود المصرية مع الشام والحجاز، ومن ثم لم يكن التواجد المصرى فى سيناء سوى تعبير عن هذه الفلسفة. لهذا وضعت الحكومة المصرية رموزاً للسيادة والإدارة فى سيناء تمثلت فى النقاط الجمركية ونقاط الحجر الصحى فى العريش والطور، وقوات لحفظ الأمن وحراسة الحدود وطرق القوافل. لكن هذا التواجد قد أصيب بالاضطراب عقب افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، خاصة فى سيناء الشمالية، نتيجة تركز الاهتمام فى منطقة القناة، ذلك الممر الذى جذب انتباه العالم، وبالتالي تضاءل الوجود الإدارى المصرى فى سيناء تدريجياً، بعد أن انتقل الاهتمام إلى تلك المؤسسات الإدارية التى أنشئت على ضفتى القناة فى القنطرة غرب والإسماعيلية، وكانت النتيجة أن تقلص جمرك العريش إلى مجرد نقطة جمركية فرعية، حيث خطف جمرك القنطرة الأضواء منه. أما سيناء الجنوبية فقد تعزز الوجود الإدارى بها لاعتبارات خاصة، نظراً لتحول الحجاج والمحمل المصرى إلى الطريق البحرى، فتم إنشاء مكتب للتلغراف فى الطور، وكذلك إنشاء مركزاً للحجر الصحى بات أضخم محجر صحى فى مصر فى ذلك الوقت، وخصص لاستقبال الحجاج المتجهين إلى الأراضى الحجازية والقادمين منها.

و مع الاحتلال البريطاني لمصر ازداد التواجد الإدارى فى سيناء نظراً لأن السلطات البريطانية كانت ترى فى سيناء امتداداً استراتيجياً لقناة السويس ومن ثم ألحقت سيناء

فى عام ١٨٨٤ بنظارة الحربية. وعندما حاولت الدولة العثمانية اقتطاع أجزاء من سيناء وضعت السلطات البريطانية أمام خيار صعب، فإما أن تسلم بالمطالب العثمانية وتعرض أمن القناة للخطر، وهى الشريان الحيوى للإمبراطورية البريطانية، أو تعمق النظرة البريطانية تجاه سيناء، لهذا كان الموقف البريطاني واضحاً لا يحتمل أى التباس بأنه لا تفريط فى أى جزء من سيناء، بدا هذا واضحاً خلال أزمتى الحدود عامى ١٨٩٢ و١٩٠٦، ووصل الأمر إلى التلويح باستخدام القوة العسكرية للتصدى للمحاولات العثمانية. وعلى الرغم من الادعاءات العثمانية فى سيناء فقد أثبتت هذه الدراسة وجود حدود فاصلة بين سيناء والممتلكات العثمانية قبل بداية الأزمة.

ووسط هذه الرؤى الإدارية المتباينة للحكومة المصرية والسلطات البريطانية وقف سكان سيناء لا حول لهم ولا قوة، فهم غالبية من البدو لم تطلهم يد التحديث. لهذا كانت مشاركتهم فى الحياة السياسية المصرية بسيطة بساطة الحياة التى يحيونها، فلم يشاركوا فيها إلا بقدر العلاقة التى تربطهم بالحكومة، فنراهم يشاركون بقدر ما يملكون لمساعدة ودعم الجيش المصرى فى كفر الدوار أثناء الثورة العرابية غير أن هذا الحس الوطنى أفسدته السياسة البريطانية عقب الاحتلال مباشرة حين استغلت مقتل البرفيسور «بالمر» ورفاقه الذين كانوا فى جولة تجسسية فى سيناء تهدف إلى رشوة مشايخ القبائل وضم عناصر منهم إلى جانب الإنجليز. كما كانت مشاركتهم فى الحياة النيابية المصرية لا تعبر بحال من الأحوال عن حجم وأهمية سيناء، حيث تعمدت الحكومة المصرية ربما بإيعاز من السلطات البريطانية، إسقاط حق وسط وجنوب سيناء فى التمثيل النيابى، فلم تعترف بهذا الحق إلا لمدينة العريش، لكن ما لبث هذا الحق أن أسقط أيضاً فى عام ١٩١٣.

وقد خلق الوجود البريطاني فى مصر جواً وظروفا مطمئنة لبعض الجماعات اليهودية والصهيونية الطامعة فى سيناء، ومن ثم ظهر عدد من المشروعات التى تقدم بها الطامعون والمغامرون بهدف تكوين نواة لدولة تجمع شتات الشعب اليهودى. فكانت محاولة اليهودى الألماني بول فريدمان عام ١٨٩٢ لإحياء «دولة مدين» القديمة على خليج العقبة، لتدق ناقوس الخطر أمام الدولة العثمانية ومصر، حيث أثارت هذه المحاولة أزمة حقيقية بين الطرفين، وطفت على السطح «مسألة سيناء»، لكن سرعان ما انحسرت الأزمة سريعاً لأن المحاولة نفسها كانت تفتقد إلى النظام.

وعقب تشكيل هيكل الحركة الصهيونية فى مؤتمر بال عام ١٨٩٧، بات هناك سعى منظم لإيجاد مأوى للشعب اليهودى، فكانت سيناء أحد البدائل التى اقترحها هرتزل لتكون نواة للوطن اليهودى المزمع، ففى عام ١٩٠٣ ولد هذا المشروع وفيه دفن أيضاً، فقد كان هرتزل يعول كثيراً على الدعم البريطاني لمشروعه لتأسيس «شركة» فى صورة «دولة» على أرض سيناء فيما عرف «بمشرع العريش»، لكن صدام المصالح البريطانية – الصهيونية قد أنقذ سيناء من الوقوع فى قبضة الصهيونية. كما حاول كنزوفيتش وكيل قنصل بريطانيا فى غزة إحياء المشروع مرة أخرى، لكنه لاقى مصير المشروع السابق، ولنفس الاعتبارات.

وتصل «مسألة سيناء» أوجها إبان الحرب العالمية الأولي، حين اجتاحت القوات العثمانية بقيادة جمال باشا سيناء فى محاولة لجعلها معبراً وممراً موصلاً للقناة لتحطيم السيطرة البريطانية على قناة السويس. وصارت سيناء مسرحاً للعمليات العسكرية بين الطرفين البريطاني والعثماني، فالأتراك قد جعلوا من سيناء معسكراً حربياً استغلوا كل ما فيه لتحقيق مصالحهم، فحفروا الآبار، وجندوا العديد من البدو لإقحامهم فى حرب ليسوا طرفاً فيها. فكانت تلك الحرب تمثل أسوأ استغلال لسكان سيناء، فلم تقف الأمور عند حد إقحامهم فى تلك الحرب، وإنما سخرت إمكانيات هؤلاء البسطاء لخدمة أغراضهم الحربية، بداية من استغلال الإبل والماشية انتهاءاً بالزج بهم فى الصفوف الأولي للمعارك ليلاقوا حتفهم.

أما عن الأنشطة الاقتصادية التى مارسها سكان سيناء، فقد كانت محدودة، فهى موزعة وفق عوامل متعددة، كان أهمها العامل الجغرافى. فكان مجتمع شمال سيناء، الذى تحظى منطقتهم بأكبر قدر من مياه الأمطار، يمارسون حرفاً تتناسب وهذا الوضع الجغرافى، حيث كانت حياتهم تتمتع بقدر كبير من الاستقرار إذا ما قورنت بمجتمع جنوب ووسط سيناء. لكن مع هذا نلاحظ اشتراك معظم بدو سيناء فى مهنة نقل البضائع والمسافرين عبر سيناء، نظراً لامتلاك الغالبية العظمى منهم للإبل التى كانت بمثابة سفن الصحراء التى يعرفون دروبها جيداً.

وكان توزيع القبائل فى سيناء يسير أيضاً وفق عوامل كثيرة أهمها العامل الجغرافى، فمجتمع الشمال أكثر عدداً من الجنوب، كما أن نسبة عدد السكان تقل تدريجياً كلما اتجهنا جنوباً. كما أن مجتمع شمال سيناء هو المسيطر على شرايين التجارة بين مصر والشام، ومن ثم مارسوا مهناً مرتبطة بالنقل والتجارة، واذا كان افتتاح قناة السويس قد

أثر بشكل سلبى على الدخل العام للسكان نتيجة لما سببته القناة من عزلة طبيعية لهؤلاء السكان، فإنه فى الوقت نفسه ساعدهم على توطيد العلاقة مع مدن الشام والحجاز القريبة منهم فى محاولة للتغلب على تلك العزلة التى باعدت بينهم وبين وادى النيل وادى النيل.

وكان هناك تفاوت فى المستوى الاقتصادى بين شمال سيناء وجنوبها، فكانت مدينة العريش أكثر مدن سيناء ازدهاراً نتيجة هذا الوضع الجغرافى والاستراتيجى المتميز لمنطقة شمال سيناء، بينما لم ترق الطور أو نخل إلى نفس المستوى الاقتصادى الذى حققته العريش. فالوضع فى وسط وجنوب سيناء كان مختلفاً إلى حد كبير عن الشمال، حيث الأنشطة الاقتصادية فقيرة، تتناسب ووضع الأقليم الجغرافى، فقد مارس بعض السكان مهنة الصيد لوجودهم على السواحل بينما عمل البعض الآخر فى مهنة استخراج الفيروز الموجود فى منطقتهم. وأحدث هذا التفاوت بين شمال سيناء ومنطقة الوسط والجنوب نوعاً من الصراع القبلى الذى وقفنا على نتائجه.

ولما كان العنصر القبلى هو العنصر الغالب على سكان سيناء، غدت الصبغة القبلية هى الغالبة عليهم بما فيها من عادات وتقاليد وقيم تحكم حياة هذا المجتمع، وعدت هذه العادات وهذا العرف بمثابة القانون الواجب النفاذ على الجميع، لأن الانتماء للقبيلة وتقاليدها هو القاعدة الأساسية للبدوى.

وبالرغم من أن شبه جزيرة سيناء تمثل العمق الاستراتيجى لمصر وبوابتها الشرقية التى يأتى الخطر دائماً من خلالها منذ أقدم العصور، إلا أننا نلاحظ أنها لم تكن كذلك خلال فترة الدراسة، حيث أن افتتاح قناة السويس كان له أكبر الأثر على وضع سيناء الاسترتيجى، حيث صارت القناة هى الحد الأمنى الذى يحمى حدود مصر الشرقية حتى الحرب العالمية الأولي، بينما كانت سيناء مجرد مانع طبيعى ولم تكن تمثل أهمية بالغة على خريطة السياسة الأمنية لمصر، فتضاءل الاهتمام ببناء القلاع والحصون والمنشآت العسكرية على أرضها كنتيجة طبيعية لهذه النظرة إلى سيناء.

المصادر والمراجع

أولاً : **الوثائق غير المنشورة** : (دار الوثائق القومية)

سجلات الإدارة المحلية : سجلات محافظة العريش: ـ

صادر تحريرات محافظة العريش

سجل ١٢(٢٠ ذو القعدة ١٢٦٥ ـ ٣ ذو القعدة ١٢٦٦هـ).

سجل ١٤(١٧ ذو القعدة ١٢٦٥ ـ ٣ ذو القعدة ١٢٦٦هـ).

سجل ٢٠ (غرة محرم ١٢٧٠ ـ ١٦ ذو الحجة ١٢٧٠ هـ).

سجل ٢٢ (٢٤ ذو الحجة١٢٧٠ ـ ٢٨ ذو الحجة ١٢٧١ هـ).

سجل ٢٤(٢٠ محرم ١٢٧٢ ـ غاية ذو الحجة ١٢٧٢هـ).

سجل ٢٦ (١٤ محرم ١٢٧٣ ـ ٢٢ محرم ١٢٧٤هـ).

سجل ٢٩ الجزء الأول (١٦ صفر ١٢٧٤ ـ ٥ ذو الحجة ١٢٧٤هـ).

سجل ٣٠ الجزء الأول (غرة صفر ١٢٩٨هـ ـ ٤ شوال ١٢٩٨هـ).

سجل ٣٠ الجزء الثاني (٦ ذو الحجة ١٢٧٤ ـ ٢٩ محرم ١٢٧٥هـ).

سجل ٣١ الجزء الثاني (٧ جمادى الثاني ١٢٨٧ ـ ١٢٨٧هـ).

سجل ٣٣ (١٨ صفر ١٢٧٥ ـ ١٢ صفر ١٢٧٦هـ).

سجل ٣٥ (٢١ صفر ١٢٧٦ ـ ٢٢ صفر ١٢٧٧هـ).

سجل ٣٧ (٦ ربيع أول ـ ٢ ربيع أول ١٢٧٨هـ).

سجل ٣٦ جـ١ (١١ صفر ١٢٩٩ ـ ٢٦ محرم ١٣٠٠هـ).

سجل ٣٧ (٦ ربيع أول ١٢٧٧ ـ ٢ ربيع أول ١٢٧٨هـ).

سجل ٣٩ (١٢ ربيع أول ١٢٧٨ ـ ٢٥ صفر ١٢٧٩هـ).

سجل ٤١ (٣ ربيع آخر ١٢٧٩ ـ ٢٧ ربيع أول ١٢٨٠هـ).

سجل ٤٣ (١٠ ربيع آخر ١٢٨٠ ـ ٢٣ شوال١٢٨١هـ).

صادر وارد محافظة العريش : سجل ١(١٢ ذو القعدة ١٢٦٠ ـ ٧ شعبان ١٢٦١هـ).

وارد تحريرات محافظة العريش :ـ

سجل رقم ٣٣ جـ١ (٨ رجب ١٢٩٩ ـ ١٧ ربيع آخر ١٢٩٩هـ).

سجل٤١(١٣٠١هـ / ١٨٨٤، هذا السجل وضع خطأ ضمن تصنيف محافظة العريش، لكنه يخص محافظة الوجه).

سجل ٤٢ (٢ ربيع أول ١٢٨٠ ـ ١٧ ربيع آخر ١٢٨١هـ).

سجل ٢ (٢١ جماد أول ١٣٠٨ ـ ٢٤ جماد أول ١٣٠٩هـ).

سجل٢٦ (٩ رجب ١٢٩٨ ـ ٢٣ شوال ١٢٩٨هـ).

سجل ٢٧ جـ٣ (١٢ شوال ـ ١٩ محرم ١٢٩٩هـ).
سجل ٢٨ جـ٤ (٢ صفر ١٢٧٤ ـ ١٦ صفر ١٢٧٥هـ).
سجل ٣٤ (٢٠ صفر ١٢٧٦ ـ ٥ ربيع ١٢٧٧هـ).
سجل ٣٦ (٥ ربيع أول ١٢٧٧ ـ ١٢ ربيع أول ١٢٧٧هـ).
سجل ٣٥ جـ٣ (١٥ صفر ١٣٠٠ ـ ٦ ذو الحجة ١٣٠١هـ).
سجل ٣٨ جـ١ (١٢ ربيع أول ١٢٧٨ ـ ٢٥ صفر ١٢٧٩هـ).

وارد عرضحالات:ـ

سجل ١٢٨، وارد عرضحالات محافظة العريش (١٠ شعبان ١٣١١ـ ٦ رجب ١٣١٣).

وارد جندرمة (بوليس) العريش : ـ

سجل ٥٥ (١ يناير ١٨٨٣ ـ ديسمبر ١٨٨٣).
سجل ٥٧ (١١ يناير ١٨٨٤ ـ يناير ١٨٨٥).

وارد قلم الضبط : ـ

سجل ٩٨ (١٣٠٩ ـ ١٣١٠ هـ).
سجل ٩٩ قديم (١٣١٠ ـ ١٣١١هـ).

وارد مستديم :ـ

سجل ١١١ (٧ جماد ثاني ١٢٨٧ ـ ١٥ جماد ثاني ١٢٨٧هـ).

صادر محافظة العريش :ـ

سجل ٣٢ (غاية محرم ١٢٩٨ ـ ١٥ صفر ١٢٩٩هـ).

وارد عرضحالات : ـ

سجل ١٢٨ (١٠ شعبان ١٣١١ ـ ٦ رجب ١٣١٣).

صادر تحصيلات قطية : ـ

سجل ١ (ربيع أول ١٣١٢ ـ رجب ١٣١٢).

قيد المنشورات : ـ

سجل ٣٦٠ (١٨٨٣م).
سجل ٣٦١ (١٣٠٠هـ/ ١٨٨٤م).

دفتر قيد الكشوفات الجنائية والطبية بالعريش :

سجل ١٤٢ من ابتدى ١٨٨١ (١٨٨١ ـ ١٨٨٥).
سجل ١٤٤ (١٧ أغسطس ١٨٩٠ ـ ١ ديسمبر ١٨٩١)

كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش :ـ

سجل (١٨١ قديم) ١ حديث (٤ جماد أول ١٣٠٦ ـ ٥ جماد أول ١٣٠٧هـ).
سجل (١٨٥ قديم) ٢ حديث (٢١ جماد أول ١٣٠٨ ـ ٢٤ جماد أول ١٣٠٩هـ).

دفتر تعداد النفوس بمحافظة العريش :ـ

دفتر ٨٦ لسنة ١٢٦٣هـ.

دفتر ٧٨ لسنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨ - ٩٦٨١م.

محافظة السويس : صادر تحريرات محافظة السويس.

سجل ٢٤ الجزء الثاني (٢٥ رجب ١٢٦٨ ـ ٢٤ ذو القعدة ١٢٦٨هـ).

: وثائق محكمة العريش الشرعية:ـ

سجل ٤ إعلام شرعى (١٠ صفر ١٢٩٨ ـ ٣ صفر ١٢٩٩/ يناير ١٨٨١ ـ ديسمبر ١٨٨٢م).

سجل ٤ سندات ومبايعات (١٨٨١/٧/٢١ ـ ١٨٨١/٧/٢٢م).

سجل ٥ إعلام شرعى (٢٤ جماد أول ١٢٩٩ ـ ٢١ محرم ١٣٠٠هـ/ ١٣ مارس ١٨٨٢ ـ ٢ ديسمبر ١٨٨٢م).

سجل ٧ جـ٢ سندات شرعية (٢٤ ربيع أول ١٣٠١ ـ ٤ ربيع أول ١٣٠٢هـ).

سجل ٨ سندات شرعية (٣٠ رجب ١٣٠١ ـ ٢١ صفر ١٣٠١هـ).

سجل ٣١ أحكام (٩ يناير ١٨٩٨ - ٦٢ ديسمبر ١٨٩٨).

سجل ٣٢ أحكام (٥ يناير ١٨٩٩ ـ ١١ ديسمبر ١٨٩٩).

سجل ٣٥ أحكام (١٩٠٠).

سجل ٣٦ أحكام (٩ يناير ١٩٠٠ ـ سبتمبر ١٩٠١).

محفوظات مجلس الوزراء :ـ

شركات وجمعيات : ـ

محفظة (٤/أ)، موضوعات مختلفة ١٨٨٠-١٩١٥، مجموعة ٣٥٠.

نظارة الحربية : ـ

محفظة (١٢)، شبه جزيرة سيناء وحدود مصر الغربية، مجموعة (١٩٥) حربية.

محفظة (١ / ب / ١٩٥) حربية - موضوعات متنوعة.

محفظة ١- جـ / م١١ حربية.

محفظة (١/ د)، م١١ حربية.

محفظة (١/أ) مجموعة ١٠٢ حربية، موضوعات متنوعة.

محفظة (٨) ثورة العصاة - البدو، مجموعة ١١ حربية.

نظارة الخارجية : ـ

محفظة (٩/ب) مصر فى الحرب العالمية الأولي.

نظارة الداخلية : ـ

محفظة (٢/١٠/ جـ)، موضوعات مختلفة.

محافظ عابدين

محفظة (٥٥١) التماسات بدو.

محفظة (٢٥٤)، نظارة المالية – جمارك، ١٨٧٧/٢/١٦ – ١/١/٧٤٩١.

محفظة (٢٩)، مجلس الوزراء – مذكرات وزارة الداخلية من ٢٦ / ٢/ ١٨٨٠ – ١٦٩١.

محفظة (٨)، دفتر ١٤ عابدين.

محفظة (٢٩٣)، تقارير مختلفة، ١٨٩٠م – ٦/٥/٢٣٩١.

محفظة (٢٩٣)، من عام ١٨٩٠ وحتى ١٩٣٢.

محفظة (٢٤٧)، وزارة الحربية.

محافظ الثورة العر ابية :

محفظة (٦)، ملف ٨٥.

محفظة (١١) ملف ١٦٧.

محافظ مجلس بلاط الملك :

محفظة ٤ أوراق مجلس بلاط الملك.

محافظ الوقائع المصرية :

محفظة ١٢ مجموعة ز صحة ز، من ٢ رمضان ١٢٤٥ – ٥١ ربيع الأخر ١٢٩٤.

سجلات عابدين : ديوان جلالة الملك، وارد عربى

سجل ٢٥، سجل ٢٢.

ديوان جلالة الملك : المكاتبات الصادرة غير الرسمية بقلم عرضحالات

سجل ٢(٢٨ ربيع أول ١٣٠٣ ـ ٢٨ ربيع ثاني ١٣٠٦ هـ).

سجل ٣٠ صادر تلغرافات (٢٤ رجب ١٢٩٣ ـ ٥ ذو الحجة ١٢٩٣هـ).

وثائق الحملة الفرنسية :

محفظة ٥٠، ظرف ٧، ٢٥ يونيو ١٨٠٠.

سجلات المعية السنية :

صادر الإفادات والأوامر الكريمة. سجل ١٤.

ديوان الأشغال : صادر الدواوين

سجل ٤٤ الجزء الأول (١٩ رجب ١٢٩٠ ـ ٧ محرم ١٢٩٠هـ).

مجلس أحكام مصر :

دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات.

سجلات مجلس الأحكام، سجل ٢٢/١٠/٧.

أدراج الدار :

درج ١٧٧، محفظة ٧٥ معية تركى.

الوثائق البريطانية

F.o. 371/ 1110
F.o. 407/ 179

دار المحفوظات

ملفات الخدمة، ملف رقم ٣٢٤٥، محفظة ١٦٢، عين ٤، دولاب ٧، ملف خدمة جمعة حسين طوبجى قلعة نخل.

ملف رقم ٦٩٣٦، محفظة ٢٧٠، عين ٤، دولاب ١٢ملف خدمة سعيد أحمد وكيل قلعة الوجه.

ثانياً : الوثائق المنشورة

باللغة العربية

مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك، تقرير عن مصايد القطر المصرى فى عام ١٩٣٢، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٣٥.

نظارة الداخلية، إدارة التعداد ـ تعداد عموم سكان القطر المصرى عن تعداد ١٥ جمادى الثانية ١٢٩٩هـ/ ٣ مايو ١٨٨٢.

نظارة المالية، تعداد سكان القطر المصرى، المطبقة الأميرية ببولاق بمصر المحمية ١٨٩٨.

نظارة الداخلية، التقارير المرفوعة من المديرين عن أعمال سنة ١٨٨٩، القاهرة، ١٨٩٠.

نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠، د / ت.

نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨١، مطبعة أركان حرب الجهادية،١٢٩٨هـ.

نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٣، المطبعة الميرية ببولاق، ١٨٨٢.

نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٤، المطبعة الميرية ببولاق ١٨٨٣.

نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٥، المطبعة الأهلية ببولاق المحمية، ١٨٨٤.

نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩٠، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٨٨٩.

نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩١، المطبعة الأهلية ببولاق ١٨٩٠.

نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩١، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٨٩٠.

نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩٢، المطبعة الأهلية ببولاق ١٨٩١.

نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩٣، المطبعة الأميرية ببولاق ١٨٩٢.

نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة١٩٠٠، المطبعة الأهلية ببولاق ١٨٩٩.

نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٢، المطبعة الأميرية ١٩٠١.

نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٤، المطبعة الأميرية ١٩٠٣.

نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٤، المطبعة الأميرية ١٩٠٣.

نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٦ المطبعة الأميرية ١٩٠٥.

نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٧، المطبعة الأميرية ١٩٠٦.

نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٨، المطبعة الأميرية ١٩٠٧.
نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩١٧، المطبعة الأميرية ١٩١٧.
يونان لبيب رزق، وثائق السيادة المصرية على طابا، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٥، ١٩٨٩.

(ب) باللغة الأجنبية

Documents Diplmatiques Francais

1871-1914, 2eserie (1901-1911), Tom X, (10 Avril

1906- 1916 Mai 1907), Paris 1m primerier National, MCMXL,VII
BLUE BOOK, Egypt.No.1 (1884) , Furuther Correspondence

Respecting the Affairs of Egypt , Inclosure 1 in No.18. No.19.
on the finance administration and condition, Egypt and Sudan, 1905.
Egypt No.1 (1906), Reports by his Agent and Consul general
Respecting Turco - Egyptian Frontier in the Sinai Peninsula, 1907.
Egypt.No.2(1906), Correspondence
Hansard`s Parlimentary Debats, Hous of Commons, 1906.
Hous of Lords, 1906.
Harold - Temperly, Litt. D. , F.B.A., British Documents on the origins of the war (1898- 1914), vol.V, H.M.S.O.,The Near East, London.
Ministry of Finance,(Egypt), The Census of Egypt 1907, Cairo, 1909.

ثالثا : الدوريات

الأخبار : أبريل، ديسمبر ١٩١٥. يناير ١٩١٧.
الأهالي : فبراير ١٩١٦
الأهرام : مارس ١٨٩٦. أغسطس، مايو ١٩٠٦. فبراير ١٩١٥. فبراير ١٩١٦. يناير ١٩١٧. فبراير ١٩٢٨.أكتوبر ١٩٩٦.
البصير : مايو ١٩٠٦.
الحقيقة : فبراير، يوليو١٨٩٢.
العصر الجديد : يونية ١٨٨١.
الغازيتة العسكرية : يوليو، أغسطس ١٩٠٥.
اللواء : ديسمبر ١٩٠٥. مايو ١٩٠٦.

المؤيد : فبراير ١٨٩٢ .أغسطس ١٩٠٦. فبراير ١٩١٥.
المقتطف : يوليو، يونيو ١٩٠٦.
المقطم : فبراير ١٨٩٢. فبراير، أبريل، مايو١٩٠٦. يناير، فبراير ١٩١٥. يناير ١٩١٧.
الوقائع المصرية : محرم ١٢٦٤ هـ / ديسمبر ١٨٤٧م. ربيع أول ١٢٩٨ / فبراير ١٨٨١م. ربيع الثاني ١٢٩٨هـ / ١٨٨١م. جماد الأولي ١٢٩٨هـ/ أبريل ١٨٨١م. جماد الثانية ١٢٩٨هـ/ مايو١٨٨١م. رجب ١٢٩٨هـ / يونيه ١٨٨١م. يناير، مارس ١٩٠٦. ديسمبر ١٩١٤.
The Egyptian Mail, March, 1916.
The Times, April 1883.

رابعا : المذكرات

أحمد شفيق باشاً : مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الأول، القسم الأول، الجزء الثاني، القسم الثاني ـ الجزء الثالث، والجزء الرابع القاهرة، ١٩٣٤.
ـــــــــــــ : مذكرات عن زيارة إلى طور سيناء، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٢٧.
سعد زغلول : مذكرات سعد زغلول، جـ١، تحقيق / عبد العظيم رمضان، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة ١٩٨٧.
عبد الحميد الثاني (السلطان) : مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، إعداد د / محمد حرب عبد الحميد، كتاب الهلال، أكتوبر ١٩٨٥.
محمد فريد : أوراق محمد فريد، المجلد الأول، مذكراتى بعد الهجرة ١٩٠٤- ١٩١١، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨.
هرتزل، تيودور : يوميات هرتزل، إعداد / أنيس صايغ، ترجمة / هلدا شعبان صايغ، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨.

خامساً : المصادر المطبوعة

أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان : الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، تحقيق دانيال كريسيليوس، وعبد الوهاب بكر، دار الزهراء للنشر، القاهرة ١٩٩٢.
أحمد عرابى الحسينى المصرى : كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية، الجزء الأول، الطبعة الأولي، القاهرة د/ ت.
ابن الجوزى : مرآة الزمان فى تاريخ الأعيان، جـ٨، القسم الأول، حيدر آباد ـ الدكن ١٩٥١.
ابن تغرى بردى : أبو المحاسن يوسف : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، الجزء الأول، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة النشر، القاهرة، ١٩٦٣.
ابن خلدون، عبد الرحمن : مقدمة ابن خلدون، دار ابن خلدون، الإسكندرية، د/ت.

أمين سامى : تقويم النيل وعصر محمد على، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٢٨.

الجبرتى، عبد الرحمن : عجائب الآثار فى التراجم و الأخبار، جـ٣، طبعة الأنوار المحمدية، د/ت.

ـــــــــــــ: مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٩٨.

القلقشندى، أبو العباس أحمد بن على : صبح الأعشى فى صناعة الإنشا، جـ ٣، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة د/ت.

المقريزى، تقى الدين أبى العباس أحمد بن على : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، جـ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٩٨٧.

النابلسى، عبد الغنى بن إسماعيل : الحقيقة والمجاز فى الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز، تقديم وإعداد د / أحمد عبد المجيد هريدى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦.

بيرتون، رتشارد ف: رحلة بيرتون إلى مصر والحجاز، الجزء الأول، ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤.

سليم خليل نقاش : مصر للمصريين، جـ٤، جـ٥، جـ٦ القاهرة، ١٨٨٤.

عثمان مصطفى الطباع الغزى (١٨٨٢– ١٩٥٠ م) : إتحاف الأعزة فى تاريخ غزة، المجلد الثاني، تحقيق و دراسة / عبد اللطيف زكى أبو هاشم، مكتبة اليازجى، غزة – فلسطين، الطبعة الأولي ١٩٩٩.

على باشا مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة، الجزء ١٤، مطبعة بولاق،القاهرة.

على فؤاد بك : الحملة المصرية أو من باريس إلى صحراء التيه، حماة، ١٩٢٢.

: كيف غزونا مصر – مذكرات الجنرال التركى على فؤاد بك، نقله إلى العربية د. نجيب الأرمنازى، منشورات دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٢.

فارمان، ألبرت، قنصل أمريكا فى مصر (١٨٧٦ – ١٨٨١(: مصر وكيف غدر بها، ترجمة/ عبد الفتاح عنايت، تحقيق / ابتسام عبد الفتاح عنايت، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ط١، ١٩٩٥.

فليب يوسف جلاد : قاموس الإدارة والقضاء، الجزء السادس، الإسكندرية ١٨٩٥.

فوشيه الشارترى : تاريخ الحملة إلى القدس، ترجمة د/ زياد جميل العسيلى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥.

قسم المناخ بمصلحة الأرصاد الجوية : وزارة الحربية، مناخ شبه جزيرة سيناء، ضمن موسوعة شبه جزيرة سيناء، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٢.

كرومر، لورد : الثورة العرابية، ترجمة عبد العزيز عرابى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩.

محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القسم الثاني، الجزء الرابع، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة ١٩٩٣.

منطقة الشرقية التعليمية، الشرقية وسيناء، القاهرة ١٩٤٩.

ميخائيل شاروبيم : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث، الجزء الخامس، المجلد الأول ـ القسم الأول، تحقيق عبد الوهاب بكر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ١٩٩٨.

نعوم بك شقير : تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها مع خلاصة تاريخ مصر والشام والعراق وجزيرة العرب وما كان بينها من العلائق التجارية والحربية وغيرها، مطبعة المعارف بمصر، القاهرة ١٩١٦.

وصف مصر : العرب فى ريف مصر و صحراواتها، ترجمة / زهير الشايب، دار الشايب، القاهرة ١٩٧٨.

ياقوت الحموى : معجم البلدان، جـ٣، بيروت، ١٩٨٠.

سادساً : الرسائل الجامعية

قدرى يونس العبد، الاحتلال الإسرائيلى لشبه جزيرة سيناء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.

نجاة سليمان سيد، شبه جزيرة سيناء فى القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير غير منشور، كلية الآداب بسوهاج، جامعة أسيوط ١٩٨٤.

حسن أحمد يوسف، البدو فى مصر من ١٨٨٢– ١٩٥٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، قسم التاريخ، ١٩٨٧.

فاروق جميل جاويش، العلاقات المصرية – العثمانية فى عهد الخديوى عباس الثاني (١٨٩٢–١٩١٤)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، ١٩٩٠.

مكرم عبد الفتاح عبد الخالق، العلاقات المصرية ـ العثمانية منذ مؤتمر برلين ١٨٧٨، وحتى الوفاق الودى ١٩٠٤، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٨٢.

سابعاً : المعاجم ودوائر المعارف

منير البعلبكى، المورد، قاموس انكليزى – عربى، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٨.

دار إلياس، قاموس إلياس ، فرنسى – عربى ، القاهرة، ١٩٨١.

Encyclopedia 1978. Judaica, Article: Paul Friedman, vol. 7, Israel 1987.

Redhouse,.8791 Sir James W., Turkish and English Lexicon, Istanbul

(ب) المراجع :

١- باللغة العربية

إبراهيم أمين غالي: الدبلوماسية الخديوية والمطامع اليهودية فى شبه جزيرة سيناء، مجلة السياسة الدولية، العدد ٤٣، يناير ١٩٧٦.

ـــــــــــ : سيناء المصرية عبر التاريخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦.

ـــــــــــ : شبه جزيرة سيناء عبر التاريخ، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٨، أكتوبر ١٩٧٤.

أبو الحجاج حافظ، سيناء، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧.

أحمد أمين عامر : أزمة طابا وانعكاساتها على الدبلوماسية المصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٧٠، أكتوبر ١٩٨٢.

أحمد حسين : موسوعة تاريخ مصر، الجزء الثالث، مطبوعات الشعب، القاهرة ١٩٨٥.

أحمد فؤاد متولي : مشكلة طابا بين الماضى والحاضر من واقع كتابات المسئولين عن الأحداث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٨٩.

أحمد فخرى : تاريخ شبه جزيرة سيناء منذ أقدم العصور حتى ظهور الإسلام، ضمن موسوعة سيناء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢.

أحمد لطفى السيد : مبادئ فى السياسة والأدب والاجتماع، تقديم: طاهر الطناحى، كتاب الهلال، العدد ١٤٩، القاهرة ١٩٦٣.

أحمد محمد غنيم، أحمد أبوكف، أحمد بهاء الدين : اليهود والحركة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧-١٩٤٧، كتاب الهلال يونيو١٩٦٩.

أحمد يوسف : سيناء، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٨.

أسعد زروق : إسرائيل الكبرى، بيروت، ١٩٧٣.

آشر، مايكل : لورانس ملك العرب غير المتوج، ترجمة د. فاطمة نصر، كتاب سطور، القاهرة، ٢٠٠٠.

أمين عبد الله محمود : مشاريع الاستيطان اليهودى منذ قيام الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولي، سلسلة عالم المعرفة، (العدد ٧٤) الكويت، فبراير ١٩٨٤.

السيد حسين جلال : قناة السويس والتنافس الاستعمارى الأوربى، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٨٠، القاهرة ١٩٩٥.

الشاذلي محمد الشاذلي : التعدين فى شبه جزيرة سيناء، ضمن موسوعة سيناء، القاهرة ١٩٨٢ (ص ص ٢٤٧ - ٨٩٢).

بارنز، هارى إلمر : تاريخ الكتابة التاريخية، جـ ١، ترجمة د. محمد عبد الرحمن برج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.

تمبرلي، هارولد، أ. ج. جرانت : أوربا فى القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ - ٠٥٩١، الجزء الثاني، ترجمة محمد على درة، لويس إسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٦٥.

جمال حمدان: سيناء فى الاستراتيجية والسياسة والجغرافيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣.

جوزيف نسيم يوسف : دراسات فى المخطوطات العربية بدير القديسة كاترين فى سيناء، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، العدد٢٢، الإسكندرية ١٩٦٩.

جولد سميث، آرثر إدوارد : الحزب الوطنى المصرى (مصطفى كامل - محمد فريد)، ترجمة فؤاد دوارة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣.

حسان محمد عوض : جغرافية شبه جزيرة سيناء، ضمن موسوعة شبه جزيرة سيناء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢.

حسن صبحى : مشكلة شبه جزيرة سيناء (تركيا وإنجلترا وفرنسا والمسألة المصرية) ٧ يناير - ١٤ أبريل ١٨٩٢، مطبوعات كلية التربية بالدوحة.

حسن صبرى الخولي : سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين فى النصف الأول من القرن العشرين، المجلد الثاني، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٠.

حسن عبد الوهاب حسين : مقالات وبحوث فى التاريخ الاجتماعى للحروب الصليبية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٧.

خلف عبد العظيم الميرى : تاريخ البحرية التجارية المصرية ١٨٥٤- ١٨٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢

خيرية قاسمية : قضية الحدود بين مصر وفلسطين، مجلة شئون فلسطينية، بيروت نوفمبر ١٩٧١، ص ١٦٥.

درويش مصطفى الفار : سيناء ودرب الحاج، مجلة الدوحة، العدد ٧٩، يوليو ١٩٨٢.

ـــــــــــــ : من تاريخ سيناء، مجلة الدوحة، العدد ٨٩ مايو ١٩٨٣.

رفعت الجوهرى : سيناء أرض القمر، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، ١٩٦٥.

ـــــــــــــ : شريعة الصحراء، عادات و تقاليد، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦١.

رنسمان، ستيفن : تاريخ الحروب الصليبية، جـ ٢، ترجمة د / الباز العرينى، بيروت ١٩٨٣.

سحر على حنفى : العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى فى القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٧٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠.

سعد بدير الحلواني: العلاقات بين مصر والحجاز ونجد فى القرن التاسع عشر، القاهرة، ١٩٩٣.

سعيد إسماعيل على: دور الأزهر فى السياسة المصرية، كتاب الهلال (٤٣١) نوفمبر ١٩٨٦.

سعيد عبد الفتاح عاشور : الحركة الصليبية، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٣.

سميرة فهمى عمر : إمارة الحج فى مصر العثمانية، ١٥١٧ - ١٧٩٨، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٢٠١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١.

سهير الكرداوى : رجاء الشريف، سيناء بين الحرب و السلام، الهيئة العامة للاستعلامات (سلسلة دراسات قومية العدد ١٦)، القاهرة، د/ت.

شكرى محمود نديم، العميد الركن : حرب فلسطين ١٩١٤ - ٨١٩١، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٥.

شوقى عطا الله الجمل : سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤.

صالح العمرو : النزاع التركى - المصرى على شمال الحجاز وسيناء وتدخل الحكومة البريطانية ١٨٨٤-١٩٠٦، مجلة الدارة، العدد الأول، السنة الخامسة، ربيع الثاني ١٣٩٩هـ/مارس ١٩٧٩، الرياض.

صبرى أحمد العدل : حركة القوافل والأشخاص عبر الحدود المصرية - الشامية فى القرن التاسع عشر، مجلة مصر الحديثة، دار الكتب والوثائق القومية، العدد الأول، القاهرة ٢٠٠٢.

عارف العارف : تاريخ بئر السبع وقبائلها، مطبعة بيت المقدس، القدس، ١٩٣٤.

عباس مصطفى عمار : المدخل الشرقى لمصر أو أهمية شبه جزيرة سيناء كطريق للمواصلات ومعبر للهجرات البشرية، مجلة الجمعية الجغرافية الملكية، المجلد ٢١، القاهرة ١٩٤٦.

عبد التواب عبد الحى : طابا كيف ضاعت وكيف عادت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٠.

عبد الحميد سليمان : تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثماني، تاريخ المصريين (٨٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥.

عبد الرؤوف أحمد عمرو : قناة السويس فى العلاقات الدولية (١٨٦٩- ١٨٨٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.

عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظم الحكم فى مصر جـ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠.

:الثورة العرابية و الاحتلال الإنجليزى لمصر، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٤٩.

: الزعيم الثائر أحمد عرابى، دار الشعب، القاهرة، ١٩٦٨.

عبد الرحمن زكى : سيناء أرض المعارك، القاهرة، ١٩٥٧.

عبد الرحمن عزوز : القضاء الشعبى، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة،١٩٧٧.

عبد العزيز الشناوى : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الثاني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥.

عبد العزيز رفاعى: فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة (١٨٦٦- ١٨٨٢)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٤.

عبد العزيز سليمان نوار و عبد المجيد النعيمى: التاريخ المعاصر، أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٣

عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة : ١٨٨٢- ١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.

عبد الفتاح محمد وهيبة : النشاط الاقتصادى فى شبه جزيرة سيناء، ضمن موسوعة سيناء.

عبد الكريم رافق: العرب و العثمانيون (١٥١٦- ١٩١٦)، ط١، مطابع ألف باء، دمشق، ١٩٧٤.

عبد الوهاب المسيرى : الأيديولوجية الصهيونية، دراسة حالة فى علم اجتماع المعرفة، القسم الأول، سلسلة عالم المعرفة، العدد٦٠، الكويت ديسمبر ١٩٨٢.

ــــــــــــــ : موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد الثاني - الجزء الأول، المجلد السادس، الجزء الثاني، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩.

عبده مباشر، و إسلام توفيق : سيناء الموقع و التاريخ، دار المعارف، ١٩٨٧.

عطية حسين أفندى : سيناء والحدود الشرقية لمصر، دراسة قانونية سياسية، القاهرة، ١٩٧٧.

عماد أحمد هلال: الرقيق فى مصر فى القرن التاسع عشر، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٩.

عمر رضا كحالة : معجم قبائل العرب القديمة و الحديثة، الجزء الثاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧.

عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق العربى (١٥١٧ - ٢٢٩١ (، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٤.

فاروق عثمان أباظة : عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر (١٨٣٩ - ٨١٩١(، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.

ــــــــــــــ : الحكم العثماني فى اليمن ١٨٧٢- ١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

فاطمة علم الدين : تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ ـ ١٩١٤، سلسلة مصر النهضة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.

فايز نجيب إسكندر : مصر فى كتابات الحجاج الروس فى القرنيين الخامس عشر و السادس عشر، دار الفكر الجامعى، الإسكندرية، د/ ت.

فتحى رضوان : من فلسطين المصرية إلى فلسطين العربية، مجلة الدوحة، قطر، العدد ٧٩، ١٩٨٢.

ق. ب. خويرى : الرحلة السورية فى الحرب العمومية ١٩١٦، أخطار وأهوال وعجائب عنى بنشرها يوسف توما البستاني صاحب مكتبة العرب، طبعت بالمطبعة اليوسفية بباب الخلق، القاهرة، ١٩٢١.

قاسم عبده قاسم : وثائق دير سانت كاترين مصدراً لدراسة التاريخ الاجتماعى لعصر سلاطين المماليك، مجلة عربيكا، بحوث مؤتمر أدوات البحث فى الأرشيف، القاهرة ٦-٨ مايو ٢٠٠٠، دار الكتب والوثائق القومية - المجلس الدولي للأرشيف الفرع العربى، القاهرة ٢٠٠٠.

كامل زهيرى: النيل فى خطر، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩.

كرم جيد : مصادر المياه بشبه جزيرة سيناء، ضمن موسوعة سيناء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢.

كوك، إدوارد : تلخيص أسباب انقطاع العلاقات الودية بين بريطانيا العظمى والدولة العثمانية المدونة بالمكاتبات الرسمية المنشورة من وزارة الخارجية البريطانية، لندن، ١٩١٥.

كونو، كينيث : فلاحو الباشا، الأرض والمجتمع والاقتصاد فى الوجه البحرى ١٧٤٠- ١٨٥٨، ترجمة سحر توفيق، مراجعة عاصم الدسوقى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٠.

كيرزى، أ. : العمليات الحربية فى مصر وفلسطين من أغسطس ١٩١٤ إلى يونيو١٩١٧، ترجمة يوزباشى / محمد على فهمى، وأحمد الأورفلى، القاهرة ١٩٤٩.

لاندز، دافيد س. : بنوك وباشوات، ترجمة عبد العظيم أنيس، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٦.

لطيفة محمد سالم : الصراع العسكرى بين الدولة العثمانية وبريطانيا فى مصر (١٩١٤- ١٩١٨)، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد الثامن والعشرون ١٩٨١-١٩٨٢.

ـــــــــــ : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولي، القاهرة ١٩٨١.

ـــــــــــ : تاريخ القضاء المصرى الحديث، الجزء الأول، ١٨٧٥ - ٤١٩١، الطبعة الأولي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٤.

ـــــــــــ : مصر فى الحرب العالمية الأولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.

ليلى عبد اللطيف : الإدارة فى مصر فى العصر العثماني (١٥١٧- ١٧٩٨)، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨.

ماجدة محمد حمود : دار المندوب السامى (١٩١٤ - ٤٢٩١ (، الجزء الأول، سلسلة تاريخ المصريين العدد ١٣٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

محسن على شومان : اليهود فى مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر، الجزء الأول، سلسلة تاريخ المصريين العدد ١٩١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠.

محمد أنيس : السيد رجب حراز، ثورة يوليو ١٩٥٢ و أصولها التاريخية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٤.

محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول، الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية، دار الشروق، الطبعة الخامسة، ١٩٩٦.

محمد عبد الرحمن برج : قناة السويس، أهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٥٦، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨.

محمود الخفيف: أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه، دار الوحدة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٢.

مصطفى على هويدى : الحركة الوطنية فى شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولي، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزوالإيطالي، طرابلس ١٩٨٨.

هيرالد، كريستوفر : بونابرت فى مصر، ترجمة / فؤاد أندراوس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

وجيه ضياء الدين : جيوبوليتكية سيناء والأمن القومى، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٨، أكتوبر ١٩٧٤.

وجيه عبد الصادق عتيق : العرب والحرب العالمية الأولي، بحث ضمن ندوة العرب وأوربا عبر عصور التاريخ عقدها إتحاد المؤرخين العرب فى ١٩٩٩، حصاد ٧، القاهرة، ١٩٩٩.

يونان لبيب رزق : الأصول التاريخية لمسألة طابا، دراسة وثائقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣.

———— : الأهرام ديوان الحياة المعاصرة، الجزء الثالث – القسم الأول، مركز تاريخ الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩.

(ب) باللغة الأجنبية

Al-Amer, Saleh, The Higaz under the Ottoman Rule 1869-1914, Riyad 1978.

Blunt, W.S., The Secret History of the English Occupation of Egypt, London, 1909.

Burckhardt, Syria and the Holy Land , vol.I, London 1882.

Clinton, Bailey, The Negev in Ninteenth Century: Reconstructing History from Bedouin Oral Traditions, Asian and African Studies, au Jornal of the Israel Oriental Society, Vol. 14. No 1, March 1980.

De Martonne, Reconnaissance Géographique Sinaï , Bull, la société de Géographie d'Egypte , Tom XXII, 1948.

Elgood, P. G., Egypt and the Army, London, 1924.

Farnie , D.A.,The East and the west of Suez , London 1968.

Field, Henry M., On the desert, New York 1894.

and the Modern Middle East, London, Phoenix press, 2000.

Fromkin David, A peace to end all peace, The fall of the Ottman empire 1965.

George, Lloyd, H., Davaid, War Memoirs of Davaid Llyod George, vol. IV, London,

Greenwood, Ned The Sinai , A physical Geography, University of Texas Press, 1997.

1892-1916,New Haven, Fredrick A. Stocks, Vol.1, London 1925.

Grey of Falladon (Viscount), Twenty-Five Years

Herzl, Theodor The Complete Diaries, New York, 1960, vol. IV, London, 1965.

Hobbs, Joseph J., Mount of Sinai , American University Press, Cairo, 1996.

Holt, P. M., Egypt and the Frtile Crescent, 1517 -1922, London, 1980.

Hurewitz, J.C., Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record: 1914 - 1956, Vol. II, New York 1959.

Jarvis, Major.C.S, Yesterday and To-day in Sinai, London 1936.

Macmun G. and C. Falls, Military Oprations
Egypt and Palestine, Official History of the war, London , 1928.
Maurice, F., British Strategy,
A Study of the Application of principles of war , London , 1929.
Michael, Mac, A History of Arab in the Sudan, Vol. 1 , Cambridge , 1922.
Murry G.W., Sons of Ishmael , Study of Egyptian Bedouin , London 1935.
Ninet ,John , Arabi Pacha, Paris, 1884.
Paul, Frankel, Joseph, Fridman`s Midian Project,
(Herzl Year Book), New York, 1962 , vol. IV.
Petrie, W.M. Flinders, Researches in Sinai,London, 1966.
Rothenberg, Beno and others
Sinai, Pharaos, Miners, Pilgrims and Soldiers, New York,1979.
Rowlatt, Mary,
Founders of Modern Egypt , New York, 1982.
Setton, K. M., A History of Crusades, vol. I., London 1958.
Stewart, Frank Henderson, Bedoun Boundaries in Central
II, Sinai and Southern Negev, Otto Harrassowitz. Wiesbaden, 1986.
Thatcher O.J., and Schwill, F., A General History of Europe, Part
(1500-1922), London 1923.
Wavell (Field Marshal), The Pale stine Campaigns, London 1931.

المحتويـات

صدر فى هذه السلسلة

١- الأصول التاريخية لمسألة طابا - دراسة وثائقية د. يونان لبيب رزق .

٢- مجمع اللغة العربية - دراسة تاريخية د. عبد المنعم الدسوقى الجميعى .

٣- التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين دراسة فى فكر الشيخ محمد عبده د. زكريا سليمان بيومى .

٤- الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية فى العصر الحديث د. محمد كمال يحيى .

٥- رؤية فى تحديث الفكر المصرى - «الشيخ حسين المرصفى وكتابة رسالة الكلم الثمان مع النص الكامل للكتاب» .د. احمد زكريا الشلق .

٦- صياغة التعليم المصرى الحديث - دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣- ١٩٥٢. د. سليمان نسيم .

٧- دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث د. شوقى عطا الله الجمل .

٨- التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .

٩- المرأة المصرية والتغيرات الاجتماعية ١٩١٩ - ١٩٤٥ د. لطيفة محمد سالم

١٠- الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان دراسة فى العلاقات الاقتصادية السودانية ١٨٢١ - ١٨٤٨ د. نسيم مقار .

١١- حول الفكرة العربية فى مصر -«دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر» د. فؤاد المرسى خاطر .

١٢- صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ - ١٩١٢ «دراسة تاريخية» د. يواقيم رزق مرقص .

١٣- الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور د. سامية حسن ابراهيم .

١٤- العلاقات المصرية السودانية ١٩١٠ - ١٩٢٤ د. أحمد دياب .

١٥- حركة الترجمة فى مصر فى القرن العشرين د. أحمد عصام الدين .

١٦- مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال أفريقيا د. عبد الله عبد الرازق ابراهيم .

١٧- رؤية فى تحديث الفكر المصرى «دراسة فى فكر أحمد فتحى زغلول» د. أحمد زكريا الشلق .

١٨- صناعة تاريخ مصر الحديث - « دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى» . د. حمادة محمود إسماعيل .

١٩- الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥- ١٩٥٢ - من ملفات الخارجية البريطانية . د. لطيفة محمد سالم .

٢٠- الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ د. عادل حسين غنيم .

٢١- الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣ - «جمعية الانتقام» د. زين العابدين شمس الدين نجم .

٢٢- قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ - ١٩٣٦ د. زكريا سليمان بيومى .
٢٣- فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤ د. حلمى أحمد شلبى .
٢٤- الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى أفريقيا د. شوقى الجمل .
٢٥- تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ .
د. فاطمة علم الدين .
٢٦- جمعية مصر الفتاه ١٨٧٩ - دراسة وثيقيةد. على شلش .
٢٧- السودان فى البرلمان المصرى ، ١٩٢٤ - ١٩٢٦ د. يواقيم رزق مرقص .
٢٨- عصر حككيان د. أحمد عبد الرحيم مصطفى .
٢٩- صغار ملاك الأراضى الزراعية فى مديرية المنوفية ١٨٩١ - ١٩١٣ د. حلمى أحمد شلبى .
٣٠- المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطاني د. سعيدة محمد حسنى .
٣١- دور الطلبة فى ثورة ١٩١٩ - ١٩٢٢ د. عاصم محروس عبد المطلب .
٣٢- الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ د. إسماعيل محمد زين الدين .
٣٣- دور الاقاليم فى تاريخ مصر السياسى د. حمادة محمود إسماعيل .
٣٤- المعتدلون فى السياسة المصرية د. أحمد الشربينى السيد .
٣٥- اليهود فى مصر د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد
٣٦- مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر .
د. الهام محمد على ذهنى .
٣٧- المعتدلون فى السياسة المصرية ماجد محمد محمود .
٣٨- مصر والحركة الوطنية د. محمد عبد الرحمن برج .
٣٩- مصر وبناء السودان الحديث د. نسيم مقار .
٤٠- تطور الحركة النقابية للمعلمين المصريين ١٩٥١ - ١٩٨١ د. محمد أبو الاسعاد .
٤١- الماسونية فى مصر د. على شلش .
٤٢- القطن فى العلاقات المصرية البريطانية ١٨٣٨ - ١٩٤٢ د. عاصم محروس عبد المطلب .
٤٣- المفكرون والسياسة فى مصر المعاصرة د. محمد صابر عرب .
٤٤- السودان فى البرلمان المصرى د. يواقيم رزق مرقص
٤٥- طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤ د. عبد السلام عبد الحليم عامر .
٤٦- مصر ومنظمة المؤتمر الاسلامى ١٩٧٩ - ١٩٨٧ د. عبد الله الأشعل .
٤٧- السياحة فى مصر خلال القرن التاسع عشر ١٨٩٨ - ١٨٨٢ - دراسة فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى د. السيد سيد أحمد توفيق دياب .
٤٨- حوادث مايو ١٩٢١ صفحة مجهولة من ثورة ١٩١٩ د. حمادة محمود أحمد اسماعيل .

٤٩- حدود مصر الغربية (دراسة وثائقية) د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .
٥٠- الدور الأفريقى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ د. شوقى الجمل .
٥١- مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر ١٨٠٥ - ١٨٧٩ .
د. الهام محمد على ذهنى .
٥٢- الصحافة المصرية والحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال ١٨٨٢ - ١٩٢٢ .
د. رمزى ميخائيل .
٥٣- المؤرخون والعلماء فى مصر فى القرن الثامن عشر د. عبد الله محمد عزباوى .
٥٤- الحزب الوطنى الديمقراطى المصرى (١٩١٨ - ١٩٢٣) د. أحمد زكريا الشلق
٥٥- الخطاب السياسى الصوفى فى مصر د. محمد صبرى الدالى
٥٦- الطيران المدنى فى مصر د. عبد اللطيف الصباغ
وبين يديك العدد (٥٧)
٥٧- سيناء فى التاريخ الحديث
د. صبرى العدل